جـــــامـــــعة الجـــــــــزائـــر 03
كلية العلوم السياسيـة و العلاقـات الدوليـة
قســـــم الـــتنـــظيم الســـياسي و الإداري

مكانة الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية بالمغرب الفترة الممتدة ما بين 2013/1999

أطروحة مقدمة لنيل شهادةدكتوراه علوم في العلوم السياسية
قسم التنظيم السياسي و الاداري
تخصص:سياسة مقارنة

من إعداد الطالب:
شبلي محمد

إشراف:
أ د. حاروش نور الدين

لجنة المناقشة :

أ د. سمارة نصـــــير	رئيسا	جامعة الجزائر 3
أ د. حاروش نور الدين	مقررا	جامعة الجزائر 3
أ د. لعروســـي رابـح	عضوا	جامعة الجزائر 3
د. فوكـة ســـــــفيان	عضوا	جامعة بومرداس
د. جمـــال زيـــدان	عضوا	جامعة سعيـــدة
د. بلغـــيث عبـــد الله	عضوا	جامعة مستـــغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

الحمد الله الذي أعانني بالعلم و أكرمني بالتقوى

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى

إلى من أوصانا الله بهما وقال و بالوالدين إحسانا

إلى من أعطتني الحب و الحنان ، إلى مدرسة الأخلاق إلى التي حملتني وهنا على وهنا

إلى من سهرت لأجلي و حرصت على تنشئتي وكانت نور دربي و حفزتني في مشواري الدراسي

إلى جنتي

لك يا أجمل حواء أنت أمي الغالية

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة

ابني الغالي ماليك

إلى من كانوا ملاذي و ملجئي حين تعصف بي الحياة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى إخوتي (سعيد ، حسين، عبد الوهاب)

إلى صديقتي و رفيقة دربي إلى من رافقتني طوال مشوار دراستي

صديقتي سعاد

شكر

مصداقا لقوله تعالى: { لئن شكرتم لأزيدنكم }

سورة إبراهيم الآية "07"

من لا يشكر الله لا يشكر الناس-رواه مسلم باسناد حسن-

لو كان الشكر يسدي لغير من تابع أطوار هذا العمل لأسديته.

أحمد الله

عزّ وجلّ على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع،

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور:

نور الدين حاروش الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه

القيمة.

مقدمة:

تعتبر التنمية السياسية مفهوم ومبحث جديد في العلوم السياسية والاجتماع، وتمثل في الوقت نفسه بعدا هاما ومتميزا من أبعاد التنمية الشاملة، ويرجع الاهتمام بهذه القضية من الوجهة التاريخية إلى فترة الستينات، رغم أن إرهاصاته الأولى بدأت غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات، حيث تؤكد جل الدراسات أنّ ذلك يعود إلى اتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدراسات إلى بلدان العالم غير الغربي والعالم الثالث على وجه التحديد.

إن الظاهرة التنموية يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن فصل هذه الظواهر عن بعضها البعض فمن المؤكد أن هنالك علاقة جدلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وقد ظهرت عدة دراسات تؤكد على أولوية التنمية السياسية، وعلى عدم منح الأولوية لمفهوم التنمية الاقتصادية، كما ظهرت اتجاهات أخرى تحاول الرد على الآراء التي تعتبر التنمية الاقتصادية عنصرا أساسيا لتحقيق الديمقراطية، من خلال العودة إلى الأنظمة الديمقراطية العنصرية في ميدانها.

كما يمكن أن يوجد تكافؤ بين التنمية السياسية والممارسات الديمقراطية، وبالتالي ينحصر جوهر التنمية السياسية في بناء الديمقراطية من خلال النموذج الغربي بما يتضمنه من تحول الأفراد من رعايا إلى مواطنين وكفالة الحقوق والحريات العامة، و التي تتيح للمواطنين أقصى درجات المشاركة في الحياة السياسية، كما تعمل هذه الأخيرة- التنمية السياسية- على بناء الدولة القومية، وتنظيم السياسة وأداء المهام السياسية في إطار دولة القانون، والتي من خلالها بتعزز الانتماء القومي بما يترتب عنه من حقوق والتزامات عامة.

يجب التمييز بين نمطين مختلفين من الأنساق السياسية عند الحديث عن العالم الثالث ،فهناك أنساق **مستحدثة** خلفها التاريخ الاستعماري،والتي من خلالها تحوّلت من مجموعة من القبائل تقودها زعامات قبلية إلى رؤساء دول.

إن الإشكالية التي تواجهها دول ما يسمى بـ **العالم الثالث**، عند وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تنفيذ التنمية السياسية التي تخدم مجتمعاتها والانتقال بها من مرحلة التخلف والركود الاقتصادي والسياسي إلى الانفتاح على التطورات الحاصلة لدى المجتمعات المتقدمة، لا تجد بديلا تستند عليه سوى النموذج الغربي، رغم أن كل النماذج غير صالحة لكل المجتمعات، فلكل مجتمع خصوصيته، و هذا ما أدى إلى ظهور نتائج سلبية على مستوى التنمية السياسية.

سيتم التطرق في هذه الدراسة لموضوع التنمية السياسية من خلال متغير الأحزاب السياسية في المملكة المغربية، نظرا لأهميتها في دعم عملية التنمية السياسية، وكذلك معالجة أدبيات التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية، حيث يلاحظ بصفة عامة ارتباط الحزب بعملية التنمية السياسية على نحو عميق ومؤثر من عدة نواحي ولعدة أسباب أيضا، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية، ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة في عملية التنمية وبالتالي تعتبر متغيرا مستقلا عنها[1].

أما فيما يتعلق بمعالجة أدبيات التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة نجد أنها تطورت من خلال مراحل مختلفة، أبرزها فكرة المؤسسة، أفكار النخبة، الكاريزميات وعلاقات السيطرة، ولقد كانت الأبحاث التي تربط الأحزاب السياسية في البلدان[2] المتخلفة من ناحية وأزمات التنمية السياسية من ناحية أخرى تتمحور حول محورين أساسيين هما:

أ. أثر أزمات التنمية في نشأة وتطوير وتشكيل الأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة.

---

[1]- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، الجزء الثالث: الأدوات والآليات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص151.

[2]- جمال منصر، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باجي مختار، عدد خاص، أفريل 2011، ص432.

ب. دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية[1].

مما يلاحظ أن موضوع الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في المغرب لم يشهد تراكما أكاديميا كبيرا مما يجعل هذا المجال يعرف بعض الفراغ، وهذا ما يدعم بشكل كبير الهدف من وراء اختيارنا لهذا الموضوع، كما أن تناولنا للأحزاب السياسية لا يقتصر فقط على الجوانب الدستورية والمؤسساتية ولا يتصدى لها كبناء منفصل ومنعزل، بل يتعداه إلى دراستها من زاوية ارتباطها بعملية التنمية السياسية في المغرب.

لذلك فإن أصالة هذه الدراسة تتجلى في التركيز على مدى استجابة المؤسسة الملكية لشروط التنمية السياسية على مستوى بنيتها وتكوينها (مدى الانفتاح في تجنيد النخبة الحكومية، مدى حضور الكفاءة في تولي المناصب الوزارية، مدى العلاقة بين النتائج الانتخابية والتشكيلات الحكومية...) أو على مستوى ممارستها ومدى قربها أو بعدها عن النموذج التنموي الذي حددته أدبيات التنمية السياسية.

ومن جهة أخرى، فقد عرف المغرب العديد من التغيرات الدستورية والسياسية خلال فترة التسعينات مست في جانب منها الأحزاب السياسية، لكن هذه التغييرات والاهتمام السياسي المصاحب لها لم تواكبها دراسات أكاديمية متأنية وعميقة، مما يتيح لدراستنا إمكانية رصد مختلف التطورات التي عرفتها الأحزاب السياسية ودراسة مدى فعاليتها في انجاز أسس لتدعيم تجربة التنمية السياسية، كما يسمح بمقارنة هذه التغييرات خلال هذه الفترة بالفترات السابقة، وكذا مدى تأثيرها في الأحزاب السياسية تكوينا وممارسة.

مما سبق ذكره، تتضح أهمية هذه الدراسة فهي وإن كانت تتقاطع في بعض عناصرها مع دراسات أخرى، إلا أنها تتميز بالعديد من المعطيات التي سنحاول من

---

[1]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا وإشكاليات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص90.

خلالها رصد مختلف التغيرات التي عرفتها الأحزاب السياسية وعلاقتها بتجربة التنمية السياسية في المغرب خاصة في مرحلة حكم الملك **محمد السادس**.

1- مبررات اختيار الموضوع:

لقد تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع بين الأسباب والاعتبارات **الشخصية** ، والاعتبارات **العلمية**، وهي كالتالي:

أ. الاعتبارات الشخصية:

تتلخص الدوافع الذاتية وراء اهتمامنا لدراسة هذا الموضوع من خلال رغبتنا و فضولنا في معرفة طبيعة العلاقة التي تربط الاحزاب السياسية بالتنمية السياسية، ومزادنا فضولا اكبر هوا لتغيير التدريجي الحاصل في هذا البلد خاصة بعد الإصلاحات التي قام بها الملك محمد السادس.

ب. الاعتبارات الأكاديمية العلمية:

يأتي هذا الاعتبار من الجانب الأكاديمي لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه بدرجة أولى، ثم كان اهتمامي بمحاولة متواضعة لإثراء مكتبة الكلية تخصص العلوم السياسية بأحد المواضيع المهمة في حقل السياسيات المقارنة.

أما من الناحية العلمية فقد حاولنا خوض تجربة البحث في طبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية والتنمية السياسية، وإن كانت هذه الاخيرة – الاحزاب السياسية - تشكل المحور الأساسي في العملية الديمقراطية ، فبدون وجود أحزاب سياسية لا يمكن الحديث أبدا من وجود مجتمعات ديمقراطية ، أي وضع الأسس الراسخة لقيام مجتمع ديمقراطي مبني على التعددية وصولا إلى مبدأ تداول السلطة السلمي بين الأحزاب أو التيارات المختلفة، كما هو سائد الآن في العالم الغربي.

فالحديث عن مكانة الأحزاب في التنمية السياسية في المغرب يفرض علينا الخوض في عنوان عريض هو واقع التنمية السياسية في المغرب، مع محاولة رصد أهم ملامح التجربة الحزبية في المغرب.

2- أهمية موضوع الدراسة:

يولي الباحثون في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية موضوعي الاحزاب السياسية و التنمية السياسية الكثير من اهتماتهم نظرا لأهمية العلاقة التي تربط بينهما، مما يتوجب دراسة و تحليل جميع الآليات و الميكنزمات التي ترتبط مباشرة بهذا الموضوع، مع تزايد الاهتمام بدراسة هذا الموضوع في السياسات المقارنة، وكذا من خلال الأدوار التي تؤديها في المجال السياسي في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته المغرب وما رافق ذلك من تغيرات على مختلف الجوانب السياسية الاجتماعية والاقتصادية، فالمغرب مع رحيل الملك **الحسن الثاني** وتولي ابنه محمد السادس الحكم، حيث تعتبر سياسته أكثر ليونة مقارنة بوالده بحيث أن الملك محمد السادس كان سبّاقا لتقديم المثل وفق ما يعرف بـ **الملكية المواطنة**، التي في رأيه تعتبر أكثر انفتاحا من الملكية الدستورية والديمقراطية، ولقد حرص الملك على وضع تصوّره لمكانة الحزب في النظام السياسي المغربي ودوره المحتمل في التوازنات التي تعتمد الملكية تجسيدها على مستوى الساحة السياسية، ويتمثل التوجه الجديد في ضرورة انخراط الأحزاب فيما يوصف بالمشروع المجتمعي القائم على بناء مغرب ديمقراطي موحد.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل واقع الأحزاب السياسية كمدخل لتحليل التنمية السياسية في المغرب، وتقييم مكانتها ضمن ضمن إطار هذه العملية، التي يتم من خلالها دراسة طبيعة النظام السياسي المغربي وطرق تعامل النظام مع الأحزاب السياسية، خاصة في إطار التطورات السياسية في ظل التحول الديمقراطي وحراك الشارع العربي، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور والتحوّل الذي عرفته الأحزاب السياسية وتحديد مكانتها القانونية التي تحتلها في القوانين والتشريعات.

كما تهدف الدراسة إلى توضيح الإطار المنهجي للتنمية السياسية ومحاولة إعطاء مجموعة من التعريفات، وشرح أهم النظريات وكل ما يتعلق بمسألة التنمية السياسية.

4- أدبيات الدراسة:

لقد انصب اهتمامنا في هذا السياق من خلال الاطلاع على أهم الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع من خلال زوايا محتلفة.

أ- الدراسات الغربية:

تعتبر مقالة **جوزيف لابالومبارا** و**ميرون واينز**[1] حول:" الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية"، الصادرة سنة 1966 من أهم الدراسات حول الموضوع حيث تناول الباحثان بالدراسة والتحليل كل من الأحزاب والتنمية والسياسية والعلاقة الموجودة بينهما، ليخرج الباحثان في الأخير باستنتاج مفاده الأحزاب السياسية أداة لإدارة التنمية السياسية مع أدوار أخرى مثل البيروقراطية أو المؤسسة العسكرية، وينظر لأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في

[1]- Joseph lapalombara and Myron Weiner, eds, **political parties and political devolopement**, Peinton University Press,1966.

المجال السياسي، فالأحزاب رمز للتحديث السياسي مثلما تمثل السدود والمصانع رمزا للتحديث الاقتصادي.

كما تناول **برناند باديي** بالتحليل في مؤلفة (التنمية السياسية)[1] مختلف ما جاء به العلماء في نظريات حول التنمية السياسية، كما أعطى تعريف إجرائي للتنمية السياسية.

دراسة **صاموئيل هنتغتون** في مقالته:"التنمية السياسية والاضمحلال السياسي"[2]، انطلاقا من انتقاده للمقتربات الكلاسيكية كونها أهملت في تحليلاتها الحضارات القديمة وإثبات انهيارها، وكونها حصرت تحليلاتها حول المجتمعات المعاصرة على الرغم من أن التنمية تهم جميع مراحل الإنسانية، كما ميّز في دراسته من التنمية السياسية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي، واقترح مقتربا مستقلا وكونيا قابلا للتطبيق في المجتمعات القديمة كما في المجتمعات الحديثة، إنه المقترب المؤسساتي أي دراسة وتحليل المجتمعات انطلاقا من معيار مؤسساتي، والمؤسسة عند **هنتغتون** لابد أن تتوافر فيها: التكييف، التعقيد، الاستقلالية والتماسك.

كما وضع **غابريال آلموند** في دراسته حول:" التنمية السياسية" من خلال مؤلفه (الأنظمة السياسية المقارنة: المقترب التنموي)[3]، كتابات **لوك** و**مونتيسكيو**، إلا أنه أعطاها أبعادا إضافية لتشمل نطاقا أوسع من المفاهيم القانونية، بحيث أصبحت الوظائف الأساسية في الدولة تتمحور حول مقولات **المقدرة والتحويل والمحافظة**.

أما الدراسات الغربية الخاصة بالأحزاب السياسية، فلقد انصب اهتمامنا كذلك بالاطلاع على أمهات الكتب التي تطرقت إلى الموضوع حيث يعد كتاب **موريس ديفرجيه** في أهم الدراسات التي اهتمت بالظاهرة الحزبية رغم قدم الدراسة، إلا أنه لا

---

(1)- Bertrand Badie**, le développement politique**, Paris, 1980.
(2)- Huntington S., political developement and politicol decay, word politics, 1965.
(3)-Almond.G., coparative politics: adevelopmental approach boston, little brouen, 1966.

غنى لأي مهتم بالموضوع بالكتاب، استخدم الكاتب المدخل البياني لدراسة الحزب كتنظيم ولكنه لم يتطرق للحزب كوسيلة للتنمية السياسية.

دراسة **جيوفاني سارتوري** المتمثلة في كتابه الصادر سنة 1976 تحت عنوان (الأحزاب والنظم الحزبية)، صدر المؤلف في فترة دخول الدراسات الحزبية ضمن العديد في المجالات السياسية وظهور الأحزاب في بلدان العالم الثالث، ليطلق مصطلح **الظاهرة الحزبية** عوض **الأحزاب السياسية** في هذه البلدان، بالإضافة إلى آخر دراسة لنفس المؤلف[1] تحت عنوان (الأحزاب أنواعها ووظائفها).

ب- الدراسات العربية:

-دراسة الباحث **عبد الحليم الزيات** حول التنمية السياسية، دراسته في الاجتماع السياسي في ثلاث أجزاء[2]،

-دراسة الباحث **نصر محمد عارف** تحت عنوان (نظريات التنمية السياسية المعاصرة)[3]، الصادر بالقاهرة سنة 1973 في دار القارئ العربي،حيث تناول الكاتب في دراسته دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الإسلام الحضاري مع التركيز على الواقع العربي، ولقد أثبتت هذه الدراسة النقدية فشل التنمية السياسية في تحقيق أهدافها في المجتمعات غير الأوروبية ومدى ملائمتها لها في ضوء ما يقدمه الإسلام من بدائل في هذا المجال.

- كذلك دراسة الدكتور **رعد عبد الجليل علي** في كتاب تحت عنوان (التنمية السياسية مدخل للتغيير)[4]، اهتم الكاتب في دراسته بإبراز أهم المراحل البحثية المستعملة

---

[1]- Giovani sartori, "party type, organisation and eunction", west european politics.

[2]- الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

ـــــــ ـــــــ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الثالث الأدوات والآليات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004.

[3]- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

[4]- رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ليبيا: جامعة بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2002.

لدراسة موضوع التنمية السياسية، بالإضافة إلى تطرقه بالتحليل لأهم أزمات التنمية السياسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية.

- كتاب **أحمد وهبان** (التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)[5]، تطرق الباحث في دراسته إلى قسمين، القسم الأول تناول فيه تعريف منهج التنمية السياسية، مفهومها وغاياتها.

لقد جاءت الدراسات العربية للأحزاب السياسية كثيرة نذكر أهمها:

كتاب (الأحزاب السياسية في العالم الثالث) من تأليف الدكتور **أسامة الغزالي حرب** الصادر بتاريخ سبتمبر 1987، حيث تناول أركان في دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث من خلال أربعة فصول.

دراسة **عبد الحليم كامل نبيلة** تحت عنوان:" الأحزاب السياسية في العالم المعاصر"[1] عن دار الفكر العربي سنة 1982 بالقاهرة، تطرقت في دراستها إلى النظرية العامة للأحزاب متناولة أصلها التاريخي ونشأتها مع ذكر أنواعها ودورها في بعض النظم السياسية في العالم، وتم تخصيص القسم الثاني من الدراسة للظاهرة الحزبية في مصر. وعموما حاولت الباحثة من خلال دراستها تقديم تصورا معاصرا للأحزاب بصفة عامة وواقعها بدول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

ج- أهم الدراسات التي ركزت على دور متغيرات أخرى لتفعيل عملية التنمية السياسية:

توجد العديد من الدراسات العربية التي حاولت دراسة التنمية السياسية ودور العديد من المتغيرات في دفع العملية، من أهم هذه الدراسات:

---

[5]- وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية.

[1]- كامل عبد الحليم نبيلة، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1982.

دراسة الدكتور **إبراهيم محمد سعد** سنة 1998، تحت عنوان:" الصحافة والتنمية السياسية"[2]، حيث تناول في دراسته العلاقة بين الصحافة والتنمية السياسية في إطار التعددية السياسية، ويتم دراسته إلى أربعة أبواب: الباب الأول تناول مفهوم التنمية السياسية وأبعادها وأدواتها وأزماتها، ويتعرض الباب الثاني للنظام الحزبي المصري وأزمات التنمية السياسية، في حين يتعرض الباب الثالث وضعية الصحف القومية والحزبية في مصر، وأخيرا الباب الرابع تناول دور الصحافة في عملية التنمية السياسية، بالإضافة إلى دراسة **عبد الخبير محمود عطا محروس** التي ركزت على:" دور وسائل الإعلام بصفة عامة في إنجاح عملية التنمية السياسية"[1]، ودراسة **العويني محمد علي** حول:" الراديو وعملية التنمية السياسية"[2].

كما ركزت دراسات أخرى على متغير الصفوة العسكرية وما لها من تأثير في عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث، فنجد دراسة **شادية فتحي إبراهيم** التي تطرقت:" للدور التنموي للجيش في العالم الثالث"[3]، ودراسة **سعد إسماعيل علي** و**أبو شنب جمال** حول:" الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث"[4].

وجاءت دراسة الدكتور **طاشمه بومدين** لتركز على:" متغير البيروقراطية في الجزائر ودوره في إستراتيجية التنمية السياسية"[5].

الملاحظ أن الدراسات العربية في هذا المجال تعتبر محصورة وقليلة مقارنة بالدراسات في أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا، وهذا راجع لخصوصية

---

[2]- إبراهيم محمد سعد، **الصحافة والتنمية السياسية**، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998.

[1]- عبد الخبير محمود عطا محروس، "وسائل الإعلام التنمية السياسية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1980.

[2]- العويني محمد علي، الراديو و التنمية السياسية، عالم الكتب، القاهرة: دار الطباعة، 1981.

[3]- شادية فتحي إبراهيم، الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989.

[4]- سعد إسماعيل علي وأبو شنب جمال، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1996.

[5]- أبو مدين طاشمة، إستراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006.

المنطقة العربية في المجال التنموي مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وهذا راجع بعدة أسباب كون أن المنطقة العربية لا تزال تحت وطأت الاستبداد والانقلاب العسكريين وانعدام الديمقراطية والتداول السلمي والشفاف للسل.

د- الدراسات في المغرب:

يمكن القول أنها تكاد تنعدم الدراسات الخاصة بدراسة دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية في المغرب، ولكن توجد العديد من الدراسات التي درست كل متغير على حدا:

دراسة الكاتب الأمريكي **واتروبي جون** تحت عنوان:" أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية"[6]، حيث تناول فيها بالتفصيل الحياة السياسية بالمغرب وطبيعة الحكم و علاقة الملك بالمجتمع والأحزاب السياسية.

دراسة **برادة يونس** حول:" وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي"[1]، في أطروحة للدكتوراه تعد من أهم الدراسات المختصة في دراسة الأحزاب بالمغرب، وأهم الوظائف التي تميزها عن الأحزاب العربية والغربية.

كذلك دراسة الدكتور **محمد المساوي** حول:" الملكية المغربية وواقع التنمية السياسية"[2]، من خلال ثلاثة محاول أساسية، المحور الأول تطرق للتأمل النظري لمفهوم التنمية السياسية، ثم المحور الثاني حول الحراك العربي ومفهوم التنمية السياسية، يليها المحور الثالث حول الملكية المغربية وأولويات التنمية السياسية من خلال خطابها السياسي.

---

[6]- واتروجي جون، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، المحمدية: مؤسسة الفن

[1]- برادة يوسف، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون العام، الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني، 2000.

[2]- محمد المساوي، الملكية المغربية وواقع التنمية السياسية، جامعة أغادير: كلية الحقوق، قيم العلوم السياسية، 2012.

كما توجد دراسة أخرى تحت عنوان:" التنمية السياسية بالمغرب"[3] من إنجاز الأستاذ **البشير فاضل،** وهي عبارة عن رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة بكلية الحقوق بجامعة الدار البيضاء، تناولت بالدراسة لتحليل ظاهرة التنمية السياسية وعلاقتها بمتغيرات أخرى.

هـ- ومن بين أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة قدمت في المؤتمرات والأيام الدراسية:

موضوع تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات، هو عبارة عن نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في جوان 2011، قام به المعهد الديمقراطي الوطني؛ وهو منظمة غير حكومية غير حزبية ذات أهداف غير تجارية تهدف إلى الاستجابة لتطلعات الشعور عبر العالم، وتسعى مقاربة المعهد المتعددة الجنسيات إبلاغ رسالة مفادها أنه لا وجود لنموذج ديمقراطي واحد، كما يسعى المعهد إلى النهوض بالمبادئ المعتمدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الغاية من هذه الوثيقة هو إنجاز دراسة نوعية في عدد من القوى والمدن المغربية في 04 جوان إلى 22 جويلية 2011، بهدف إمداد القادة السياسيين والمغاربة بمعطيات موضوعية وفي الوقت المناسب حول عموم الشباب الأساسية ومواقفهم، مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية الوضع السياسي بالمغرب، وقد اشتملت الدراسة على (12) مجموعة بؤرية تركزت نقايسها على المواضيع التالية:

- المزاج العام للشباب حيال التطورات السياسية.
- الوعي بالفاعلين الأكثر ارتباطا بعملية الإصلاح الجارية.
- تصورات عن الأحزاب السياسية والاقتراحات المرجعية لها للارتقاء بالعمل الملتزم.

[3]- البشير فاضل، التنمية السياسية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني: عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2002.

- آفاق المستقبل الأحسن.

من أبرز النتائج التي توصل إليها المعهد الديمقراطي الوطني حول الموضوع ما يلي:

- تنتظر الأحزاب السياسية المغربية مهمة صعبة تتمثل في إعادة بناء الثقة لدى الناخبين.
- يرى الشباب المغاربة أن الأحزاب السياسية لعبت دورا محدودا في هذه العملية ويعربون عن إحباطهم من النخب السياسية التي يعتبرون أنها لا تعني برنامجه الناس ورعايتهم، بل تقدم على ممارسة الفساد وترفض إشراك الشباب بشكل فعّال والنمو بأوضاعهم.
- تحديد الإيديولوجيات والبرامج لا يزال ضعيفا، كما تبقى المعلومات التي يعرفها المواطنون عن الحزب محدودة.
- التواصل يظل ضعيفا وغير مرتبط، يشعر المتنازعون بشكل كبير، بأن الأحزاب السياسية تهتم فقط بتأمين الأصوات في أوقات الانتخابات ولا يبذل جهودا من أجل اشتراك الجمهور خارج فترات الحملات الانتخابية.
- ينبغي على الأحزاب المغربية أن تطور قدراتها على مخاطبة الشباب بلغتهم وفي المواضيع التي تحظى باهتمام، وأن تولي اهتماما جادا بعمليات التنمية والتحديث والديمقراطية.

وفي دراسة أخرى متمثلة في ورقة بحثية قدمت في الأيام الدراسية التي عقدت بالدوحة تحت إشراف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بمعهد الدوحة في شهر فبراير 2012، ضمن ما يعرف بـ: سلسلة تقيم حالة، قدم الدكتور **إدريس المنداري** وهو أستاذ وباحث جامعي من المغرب مداخلة تحت عنوان:" التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة".

ولقد سعت الدراسة إلى محاولة رصد أهم ملامح التجربة الحزبية في المغرب وذلك بالاعتماد على التصور السياسي/الليبرالي الحديث لمفهوم الحزب، وفي قراءته للتجربة الحزبية المغربي في ضوء هذا التصور خلص إلى أن المغرب لا يزال في

حاجة إلى قطع أشواط للوصول إلى تحقيق هذه الممارسة، لأنه لا يكفي أن تكون لديك هياكل حزبية حديثة، لأن جوهر الممارسة السياسية الحديثة يقضي بربط السلطة بالإدارة الشعبية، ومن ثم يجب أن تتحول الأحزاب إلى فاعلين سياسيين حقيقيين قادرين على ممارسة السلطة طبقا لبرنامجهم الانتخابي، تطبيقا للإرادة الشعبية.

ويرى الباحث أنه لا يؤمن بالتعارض الذي يقيمه البعض بين التجربة الحزبية الحديثة والنظام الملكي لأن هناك نماذج سلسلة ناجحة في العالم، مثل بريطانيا وإسبانيا استطاعت المحافظة على تقاليدها الملكية في الحكم، كما نجحت في الوقت ذاته في خلق مؤسسات حزبية قادرة على تجسيد الإرادة الشعبية من خلال الوصول إلى الحكم وممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ويجب على النظام السياسي المغربي إعادة النظر في المسألة الحزبية، التي تعد مفتاح أي حراك ديمقراطي، ويميز ذلك بالطبع عن الانتقال من تفويض بعض السلطات التشريعية والتنفيذية إلى الاشتراك الفعلي في صناعة القرار السياسي باعتبارها الوظيفة المضيقة للحزب.

وفي دراسة أخرى لها صلة بالموضوع تتمثل في مداخلة ضمن اللقاء السنوي العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية الذي عقد في حرم جامعة أكسفورد، في 24 جويلية 2010، حيث تم تسليط الضوء على أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، انطلاقا من الأحزاب الديمقراطية التي تتميز من نظرتها التي لا تتمتع بهذه الصفة، بأنها تعمق شرعية النظام السياسي، وتسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية، وتساعد على حل أزمة التكامل القومي، كما أنها أداة لحسم الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع فعلا عن كونها قنوات للتنمية السياسية.

ولقد جاءت مداخلة الدكتور **محمد منار** باحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري في جامعة **الحسن الثاني** (المغرب)، تحت عنوان:" تأثير قوانين الأحزاب في فعالية الأحزاب وديمقراطيتها حالة المغرب".

حاول الباحث في دراسة الوقوف على محاولة تفعيل الأحزاب السياسية في المغرب بواسطة قانون الأحزاب، فهذا الأخير كغيره من المبادرات الإصلاحية في المغرب، تتحدد مرجعيته الأساسية في الخطابات الملكية، أما هدفه المعلن فيمكن إجماله في ديمقراطية الأحزاب السياسية والرفع من فعاليتها، إذ طرح الباحث عدة تساؤلات من بينها: هل يمكن تحقيق هذا الهدف وتأهيل لمشهد الحزبي في المغرب بمجرد وضع قانون منظم للأحزاب السياسية؟ أما أن مسألة تأهيل الأحزاب السياسية لتكون قاطرة حقيقية للانتقال الديمقراطي تتطلب، بالإضافة إلى التنظيم القانوني فعلا ذاتيا عميقا يمتد إلى ما هو ثقافي وسياسي.

وكنتيجة خرج بها الباحث من دراسته أنه معظم الاختلالات على مستوى ديمقراطية الأحزاب وفعاليتها ناتجة عن خصوصية نظام الحكم في المغرب وطبيعته السلطوية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحجيم دور وتأثير العمل الحزبي في الحياة السياسية المغربية، وأن القانون رغم أهميته في بعض الجوانب، سيبقى في جميع الأحوال قانونا على المقاس، لا يكون له إلا تأثير إيجابي مجهول ما لم يكون هناك تغيير جوهري في الإطار السياسي والدستوري الذي يشتغل داخله هذه الأحزاب السياسية، وما لم تتحقق نهضة ذاتية داخل هذه الأحزاب على المستوى التنظيمي والسلوكي.

5- مشكلة الدراسة (الإشكالية وتساؤلات الدراسة):

تعكس الأحزاب السياسية بوضوح مدى التطور الديمقراطي ودرجة الإنماء التي بلغها النظام السياسي، وكذلك للارتباط الكبير والفعلي بين طبيعة النظام الحزبي ومن يمارس الحكم أو يتحكم فيه وبين الهوامش المتاحة لإمكانيات تغيير الأوضاع السياسية، وتحقيق غايات التنمية السياسية بمختلف أبعادها سواء تعلق الأمر بالانفتاح على مختلف الفاعلين السياسيين، وإتاحة فرص التأثير من قبلهم وتوسيع مجال

المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات أو بمختلف الآثار والتداعيات التي تنتج عن العملية السياسية برمتها.

يعد النظام السياسي نظاما حداثيا على الصعيد السياسي طالما أن ممارسة الحكم تكون منفتحة على مطالب الفاعلين السياسيين، ومقرونة بمشاركتهم ومساهمتهم الفعلية في ذلك، وطالما كانت الأحزاب السياسية منفتحة وغير متحكم فيها من قبل شخص واحد أو مجموعة مغلقة من الأشخاص.

فكلما كانت ممارسة النظام السياسي تخضع لأسلوب عقلاني ورشيد وتسير في اتجاه بلورة مخرجات عقلانية ومدعمة للتنمية بشكل عام، كلما أمكننا الحديث عن نظام سياسي حداثي يشهد تنمية سياسية - على الأقل- على مستوى ممارسة الحكم.

تأسيسا على هذه المقولات النظرية الافتراضية نلاحظ وجود علاقة وطيدة بين الأحزاب والتنمية السياسية، ومن هذا المنطق حددنا إشكالية الموضوع كالتالي: **ما مكانة الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية بالمغرب في الفترة الممتدة ما بين** (1999-2013)؟

لتوضيح اشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الاتية:

أ. ما هي أهم المراحل المنهجية لنظريات التنمية السياسية؟
ب. ما هي أبعاد التنمية السياسية وأهم الأطراف الفاعلة فيها؟
ت. ماذا عن مسألة التنمية السياسية بالمغرب؟
ث. ما هي الأسس التاريخية والسياسية للأحزاب في المغرب؟
ج. ما هي العلاقة الموجودة بين النظام السياسي المغربي والأحزاب؟
ح. إلى أي حد ساهم أسلوب ممارسة الحكم في توفير شروط تحقيق تنمية سياسية فعليه؟

6- فرضية الدراسة:

- الفرضية :

توجد هناك علاقة تأثير بين عملية التنمية السياسية وعمل الأحزاب المغربية من خلال تنظيماتها ووظائفها.

7 - حدود ومجال الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول: الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية، أما إطاره المكاني فهو يرتبط بالوطن العربي وبالتحديد دولة المغرب. بخصوص الإطار الزماني، تم التركيز على الفترة الزمنية بدءا من بداية التسعينيات مع التركيز على مرحلة تولي الملك **محمد السادس** الحكم أي أواخر 1999الى غاية سنة 2013 ، لأنها تمثل مرحلة جديدة تبلورت من خلالها معطيات جديدة خاصة فيما يتعلق بعمل الأحزاب السياسية، ولكن هذا لا يعني إهمال الفترات السابقة لأنها الأساس لفهم الحاضر.

8- منهجية البحث ومرجعياته:

يطرح موضوع الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في المغرب أبعادا متعددة للبحث والدراسة، مما يفرض الاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية التي تتكامل فيما بينها، وتتمثل وسائل البحث المعتمدة فيما يلي:

- **أولا:** الاستفادة من أدبيات ونظريات التنمية السياسية التي تطرقت لهذا الموضوع بمختلف إشكالاته مع الاستفادة من مختلف الانتقادات التي وجهت إليه.

- **ثانيا**: الاستفادة من الأبحاث المنجزة حول التنمية السياسية سواء تلك التي تناولت الأحزاب السياسية المؤسسة الملكية أو الحكومة أو التي تناولت النخبة الوزارية في المغرب.
- **ثالثا:** باعتبار النظام السياسي في المغرب يتكون من الملك والحكومة، وهذه الأخيرة لا يمكن فصلها عن المؤسسة الملكية، كما لا يمكن تجاهل علاقتها الوطيدة بمؤسسة البرلمان، مما دفع بنا إلى الإعتماد على جانب من الموضوع على المنهج المؤسساتي بهدف رصد العلاقة بين المؤسسات السياسية في المغرب، وموقع السلطة التنفيذية في هذه العلاقة الممتدة من الاستقلال حتى ما يعرف بـ **الربيع العربي** .
- **رابعا**: يقدم البحث مجموعة من الإحصائيات التي تخص بعض عناصر الدراسة، ونشير في هذا الصدد إلى: إحصائيات تتعلق بنشاط الأحزاب السياسية من خلال صناعة السياسات العامة ومساهمتها في اتخاذ القرارات، وقد تناولنا هذا العنصر بدراسة النشاط التنفيذي من خلال نشاط المعارضة واعتمدنا في ذلك على تتبع البلاغات الصادرة في الجرائد الوطنية، واقتصرت هذه الإحصائيات على فترة التسعينيات حتى سنة 2013، خاصة مذكرات الأحزاب المغربية حول الإصلاح الدستوري سنة 2011.
- **خامسا**: سيتم معالجة الموضوع من خلال الخطابات الرسمية المعبر عنها مباشرة أو عن طريق الدستور والنصوص التطبيقية له ثم نختم ببعض الانطباعات المعززة بمواقف بعض القيادات الحزبية، وكذلك على استقراء الخطب الملكية وتصريحات الوزراء لعدم كفاية المصادر النظرية والقانونية بهدف الإحاطة ببعض جوانب الثقافة السياسية المحيطة والمؤثرة في الحكم، واستجلاء تصوّر هؤلاء الفاعلين السياسيين للوظيفة الحزبية ومدى انعكاسها على التنمية السياسية.
- **سادسا:** أما بخصوص المنهج العلمي المناسب لتحليل إشكالية الموضوع وفرضياته استعنا بثلاثة مناهج رئيسية كالتالي:

أ. **المنهج التحليلي الوصفي:** الذي يساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم نتائج دقيقة، ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق من مشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها[1].

ب. **منهج البحث التاريخي المقارن:** كأحد أهم المناهج المستخدمة في دراسات الأحزاب السياسية والديمقراطية وهو يعني في هذا البحث بوضع إطار تحليلي ومفهومي للشرح، تفسير وتصنيف الأحزاب السياسية للدولة الواحدة (المغرب) خلال فترات مختلفة، وبالتركيز على فترة **محمد السادس** ثم ما يعرف بـ **مرحلة الحراك الربيع العربي** بشكل مقارن.

ج. **منهج دراسة حالة:** الذي يقوم على دراسة وضعية معينة بتعمق واستيفاء المعلومات عن كل جوانبها التي هي محل الدراسة، واستخلاص النتائج بشأنها وينطبق هذا على موضوع الدراسة حول حالة النظام السياسي الملكي للمملكة المغربية من خلال تحديد طبيعة، وأهم التغيرات التي طرأت عليه وإشكاليته ومستقبله.

9- هندسة الـــدراسة:

بناءا على الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة وبهدف الوصول إلى النتيجة والهدف المطلوبة تم وضع خطة تتضمن أربعة فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة سيتم التطرق فيها إلى المقاربة النظرية والمنهجية وذلك من خلال عرض العناصر التالية: أسباب اختيار الموضوع، الأهداف العلمية والعملية للدراسة، أهمية الموضوع، الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية حدود المشكلة ثم تحديد المفاهيم: التنمية السياسية، التخلف السياسي، الأحزاب السياسية...الخ. وبعد ذلك تم

[1]- الرفاعي حسين احمد، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1996، ص122.

عرض المنهجية المتبعة مع التركيز على أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول سيتم التطرق فيه إلى الإطار النظري لدراسة التنمية السياسية والأحزاب السياسية، وذلك من خلال خمسة أجزاء كالتالي:

- الجزء الأول سيتم فيه دراسة الإطار ألمفاهيمي للأحزاب السياسية في سياق تطوره التاريخي وبروزه كمفهوم علمي وإعطاءه تعريف إجرائي.
- الجزء الثاني مخصص لدراسة أهم تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، مع مناقشة تحليلية لأهم التصنيفات المتداولة مع التطرق لوظيفة الأحزاب السياسية.
- الجزء الثالث مقاربة معرفية للتنمية السياسية عبر تتبع نشأته وتطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي، مع محاولة إعطاء تعريف إجرائي للتنمية السياسية.
- الجزء الرابع يبرز أهم التصنيفات المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية للمقتربات والنظريات الخاصة بالتنمية السياسية، مع شرح أبرز أزمات التنمية السياسية.
- الجزء الخامس من خلاله يستنتج؛ أنه التنمية السياسية تعتبر كآلية من آليات الانتقال الديمقراطي، وكذا سرد أهم متطلبات و مخاطر التنمية السياسة، وفي الأخير ذكر أبرز الفواعل ما عدا الأحزاب السياسية التي بإمكانها المساهمة في تحقيق التنمية السياسية.

الفصل الثاني من خلاله سيتم دراسة طبيعة النظام السياسي المغربي، وذلك من خلال أربعة أجزاء رئيسية:

- الجزء الأول حول النظم السياسية بصفة عامة في الدول النامية وظروف نشأتها، ثم التطرق إلى ماهية العالم الثالث وتحديات بناء الدولة في العالم الثالث.
- الجزء الثاني سوف نبرز فيه ملامح الحياة السياسية في المغرب إبان عصر الحسن الثاني من خلال سرد أهم مراحل التطور السياسي للمغرب في ظل حكم **الحسن الثاني**، طبيعة علاقته مع الأحزاب السياسية وأهم مبادرات الصلاح التي قام بها تمهيدا لتوريث الحكم لنجله الشاب محمد السادس.
- الجزء الثالث يتمحور حول الحياة السياسية في المغرب فترة حكم **محمد السادس**، آليات اشتغال النظام السياسي وأبرز الدعائم المكرسة للمؤسسة الملكية.
- الجزء الرابع تم تخصيصه للحديث عن علاقة المؤسسة الملكية بالفاعلين سواء الأحزاب السياسة أو الحكومة أو الجماعات الترابية.

الفصل الثالث تم تخصيص هذا الفصل لدراسة تفصيلية لواقع الظاهرة الحزبية في المملكة المغربية من خلال النقاط التالية:

- الجزء الأول الظاهرة الحزبية في المغرب وذلك من خلال التطرق نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في المغرب، ثم إلى طبيعة العلاقة بين الدستور المغربي والأحزاب السياسية، وأخيرا وظائف الأحزاب السياسية في المغرب.
- الجزء الثاني خصص لدراسة الإطار العام لخارطة الأحزاب المغربية المعاصرة مع التتبع الكرونولوجي لأبرز مراحل تشكل الخارطة الحزبية المغربية، ثم تصنيف الأحزاب السياسية في المغرب، وأخيرا ذكر القوى الحزبية الفاعلة في المغرب.
- الجزء الثالث تم تخصيصه لدراسة واقع التنمية السياسية بالمغرب وذلك من خلال التطرق لطبيعة التنمية السياسية في المغرب، مع ذكر آفاق التنمية السياسية لدى المؤسسة الملكية وحدود تنمية المجتمع المغربي.

- **الجزء الرابع** وهو قسم مهم من الدراسة حيث قمنا بالتركيز على أبرز أزمات التنمية السياسية في المغرب، وأبرزها: أزمة المشاركة السياسية، أزمة الهوية، أزمة التنشئة السياسية.

وأخيرا **الفصل الرابع**؛ في هذا الفصل وبناءا على أن الأحزاب لها مساهمة في تحقيق التنمية السياسية من خلال مختلف الأدوار التي تؤديها، وعلى ضوء ما سبق حول هذه المساهمة سوف يتم تخصيصه لمكانة الأحزاب السياسية والتنمية السياسية بالمغرب من خلال ثلاثة أجزاء، للتركيز على ثلاثة جوانب أساسية من أزمات التنمية السياسية، وكذا لدراسة أهم المعوقات التي تحول دون مساهمة الأحزاب المغربية في عملية التنمية السياسية، وأبرز الآليات المقترحة لتفعيل النظام الحزبي بغية تحقيق مساهمة فعالة في تحقيق عملية التنمية السياسية.

الفصل الأول:

علاقة الأحزاب السياسية بالتنمية السياسية

تمهيد:

من الصعب تصور وجود نظام ديمقراطي في أي دولة من دول العالم، بدون وجود تعددية حزبية نشطة، ويبدو أن أهمية الأحزاب السياسية قد زادت في الوقت الحاضر عما كانت عليه من قبل، وتعاظم دورها في توجيه الرأي العام.

ولقد تطور مفهوم الأحزاب السياسية على مر الزمن، وتنوعت نشاطاتها وآليات عملها، وتغيرت النظرة إليها من قبل الحكومات والجماهير، فقد كانت الحكومات فيما مضى تنظر للأحزاب السياسية على أنها تنظيمات تضم مجموعة من الأفراد متفقين في الأفكار السياسية وفي الأهداف، يقوم العمل فيها على إحداث الشغب بقصد وضع العراقيل أمام الحكومات، ومنعها من إدارة شؤون الحكم بالشكل الذي تتطلبه المصلحة العامة، ولكن هذه النظرة تغيرت في الوقت الحاضر، فأصبح العمل الحزبي يقوم على توعية الرأي العام وتوجيهه كقوة سياسية لا يقل دورها عن دور الحكومة المركزية، وبإمكانية الوقوف في وجه الحكومة المستبدة لمنعها من التعسف وإساءة استخدام السلطة، ومنه تعد الأحزاب الركيزة الأهم في التنمية السياسية فوجود الأحزاب دليل على وجود فكر سياسي، وحيث يوجد الفكر السياسي هناك قاعدة صلبة تؤسس لمجلس نيابي فاعل ينبثق عن تلك الأحزاب ويشارك في صنع القرار.

لا يمكن الحديث عن أحزاب دون وجود ديمقراطية حقيقية والتي هي الأساس في تشكيل الأحزاب ذات البرامج التنموية والسياسية والمجتمعية يسعى الحزب لتحقيقها.

وسنتعرض في هذا الفصل إلى النظرية العامة للأحزاب السياسية والتنمية السياسية، من خلال ستة مباحث.

المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية وأهميتها

تعتبر الأحزاب السياسية ظاهرة اجتماعية، ووسيلة من وسائل ممارسة الديمقراطية من أجل إشراك أفراد الشعب في اختيار من يمثلهم، ويمثل تطلعاتهم اتجاه السلطة الحاكمة، وتعتبر هذه الظاهرة فكرة قديمة، فقد برزت مع مطلع القرن التاسع عشر بوصفها فكرة بسيطة ثم تطورت حتى وصلت إلى الشكل الذي نراه اليوم في أغلب دول العالم، وبما يتفق مع مفهوم الدولة الديمقراطية الحديثة.

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على الشكل التالي:

- المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي
- المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية
- المطلب الثالث:أهميةالأحزاب السياسية

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي

إن البحث في تعريف جامع وشامل للأحزاب السياسية هي مهمة صعبة ومعقدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للكتاب والباحثين واختلاف الزاوية التي ينظر أو يتبناها كل مفكر، فالأحزاب السياسية كأي مفهوم من المفاهيم العلوم الإنسانية والاجتماعية تتعد التعريفات المختلفة بشأنها ولكن يمكن القيام بمقارنة من خلال تقسيم تعريفات الحزب السياسي إلى اتجاهين: الفكر الغربي الذي ينقسم بدوره

إلى الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي والفكر العربي. وعموما فإن الحزب السياسي في تعريفه ينظر إليه من الزاويتين الإيديولوجية، والتنظيمية[1].

ولتحديد المقصود بالحزب السياسي لغة واصطلاحا، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين على الشكل التالي: المعنى اللغوي لكلمتي حزب وسياسة (فرع أول)، والمعنى الاصطلاحي للحزب السياسي (فرع ثاني)

الفرع الأول: المعنى اللغوي لكلمتي حزب وسياسي

جاء في لسان العرب لابن منظور أن الحزب معناه: النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن أي حصته، وجاء الحزب أيضا بمعنى الطائفة، والسلاح، والجماعة من الناس، والأحزاب جمع من تألبوا وتظاهروا على حرب الرسول صلى الله عليه وسلم، إشارة إلى موقعة الأحزاب وأحزاب الرجل أي جنده وأصحابه[2].

أما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة في اللغة تفيد القيام بشؤون الرعية ويأتي لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي (الدستور) والسلطات الثلاثة فيها[3].

كما ورد في القرآن الكريم كلمة الحزب، إشارة للجماعة التي لها رأي واحد وموقف موحد حقا أو باطلا كان، ولكن أكثر موارد استعمال الحزب السياسي في القرآن الكريم جاء في مقام الذم والقدح[4].

---

[1]نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، ط1،الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009، ص13.

[2]ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد، **لسان العرب**، المجلد الأول، بيروت، ص308.

[3] المرجع نفسه، الجزء 6، ص106.

[4]عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والطباعة، ص253.

ولقد وردت كلمة **الحزب** في القرآن الكريم (20) مرة في (13) سورة، وردة (08) مرات بصيغة المفرد*، ومرة واحدة بصيغة المثنى**، و(11) مرة بصيغة الجمع***، وهنالك صورة كاملة بصورة الأحزاب.

أما اصطلاحا فقد وردت عدة تعريفات للحزب وتأثرت هذه التعريفات بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قام بالتعريف وإيديولوجيته السياسية والدينية وبيئته وبالتالي يمكن التمييز بين مختلف التعريفات للحزب السياسي عند الفقه الغربي وكذلك العربي.

الفرع الثاني:المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي

تعددت تعاريف الحزب السياسي بتعدد الإيديولوجيات من ناحية وبتعدد الزاوية التي ينظر منها إلى تلك المجموعة النشطة من ناحية أخرى[1].

ويعرف(Edmond Bark)الحزب السياسي بأنه:"هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفق مبدأ معين يوافقون عليه"[2].

أغفل هذا التعريف عنصر التنظيم الذي يقوم عليه الحزب السياسي، كما أغفل عنصر الوسيلة الذي عن طريقها يصل الحزب إلى تحقيق أهدافه وتطلعاته، مع عدم تطرق التعريف إلى المشاركة في الحكم.

---

*سورة **المائدة** الآية 56، المؤمنون الآية 53، الروم الآية 32، فاطر الآية 6.

سورة **الكهف الآية 12.

***سورة **هود** الآية 17، الرعد الآية 36، مريم الآية 20.

[1]إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص204.

[2]Frank J.S., Oraul Party Politics In American, Little Brown and Company U.S.A Boston, 1970, P8.

وعرفه(Colemen)بأنه:" اتحادات، أو جمعيات منظمة بشكل رسمي، بغرض الوصول إلى فرض الرقابة بشكل قانوني سواء عن طريق الحزب، أو عن طريق الائتلاف مع أحزاب أخرى"[1]. هذا التعريف جاء واسعا ومطولا، ونجده قد ركز على شرح الوظائف التي تباشرها الأحزاب السياسية، ومن ثم لم تتحد عناصر تعريف الحزب السياسي فيه، كما أن هذا التعريف ركز على أن الأحزاب هي جمعيات منظمة، إلا أن الجمعيات في الغالب لا يكون الغرض منها سياسيا للوصول إلى السلطة وإنما قد تسعى إلى تحقيق أهدافها وبرامجها خارج دائرة السلطة سواء كانت الأهداف اقتصادية أم سياسية أو اجتماعية، فهي جماعات ذات مصلحة وليست أحزابا سياسية.

أما الفقيه الفرنسي(**Jeammeu**)فقد عرف الحزب السياسي بأنه:"حشد منظم يهدف لتحقيق الآراء التي تهم أعضائه"[2].

هذا التعريف جاء عاما، بحيث يمكن أن يشمل العديد من الجماعات التي قد لا يكون لها صفة الحزب السياسي، أيضا لم يأت التعريف على ذكر عناصر الحزب السياسي كالمشاركة والتنظيم والوسيلة وغيرها من العناصر.

ويرى الفقيه **كلسن** أن الأحزاب السياسية:" عبارة عن تشكيلات تجمع الأفراد الذين يكون لهم نفس الآراء بغرض إحداث تأثير فعلي في إدارة الشؤون العامة".

هذا التعريف أغفل عناصر الحزب السياسي مثل التنظيم والهدف المشترك والوسيلة، ولم يأت إلى على عنصر اجتماع الأفراد، وعنصر المشاركة في مسؤوليات الحكم[1].

---

[1]Gerge Mokenna, American Politics, 1976, by Mc Graw Hililne, New York P173.

[2]محمد عبد العزيز، محمد علي حجازي، **نظام الانتخابات وأثره في تكوين الأحزاب السياسية (دراسة مقارنة)**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1998، ص283.

أما الفقيه(**B.Conctant**)فقد عرف الحزب السياسي بأنه:"اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفستها"[2].

لقد أكد (B. Conctant)على الناحية الإيديولوجية للحزب السياسي، وهو يؤكد على أن الحزب السياسي هو مجموعة آراء، إلا أن الأحزاب السياسية هي ليست مجرد مجموعات من الأشخاص تنتمي إلى عقيدة واحدة فحسب، بل هي مجموعة من الأشخاص يسعون إلى تحقيق أهداف واحدة أهمها الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه أو معارضته، أيضا جاء هذا التعريف واسعا وغير دقيق، حيث لم يأت إلا على عنصرين فقط من عناصر الحزب السياسي هما: عنصر الاجتماع وعنصر المذهب السياسي، واغفل باقي العناصر.

وهناك من عرف الأحزاب السياسية بأنها تنظيمات دائمة، تتحرك على المستوى الوطني والمحلي، من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة من أجل تحقيق سياسية معينة[3].

هذا التعريف ركز على عنصري التنظيم والمشاركة، ولكنه أغفل عنصر الوسيلة، ولكن نستطيع القول إن هذا التعريف اقترب كثيرا من التعريف المانع الجامع للحزب السياسي.

ويرى الفقيه **ديفرجيه** أن الحزب السياسي عبارة عن:"جماعات ذات تنظيم خاص، وأن الأحزاب الحديثة تتميز بحسب تكوينها"[1].

---

[1]محمد عبد العزيز، محمد علي حجازي، **نظام الانتخابات وأثره في تكوين الأحزاب السياسية (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق، ص284.

[2]إسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص 204.

[3]Joseph Laplombara and Myron Weiner, **Political Parties and political Development**, Princeton University Press, 1972, P6.

اقتصر هذا التعريف على عنصري الجماعة والتنظيم الخاص، وهذا التعريف يتسع ليشمل العديد من الجماعات التي لا يكون لها في النهاية صفة الحزب السياسي.

أما الفقه العربي فقد اختلف في تعريف الحزب السياسي، فمنهم من عرفه بأنه جماعة من الناس لهم نظام خاص وأهداف ومبادئ محددة، يلتفون حولها ويدافعون عنها، ويهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق تلك المبادئ والأهداف عن طريق الوصول إلى السلطة، أو الاشتراك فيها[2].

لقد جاء هذا التعريف بمفهوم الوصول إلى السلطة من أجل تحقيق المبادئ والأفكار التي يعتنقها، ولكن قد يتم تحقيق تلك الأفكار من خارج السلطة، وخير دليل على ذلك المعارضة البريطانية، فهي تستطيع تحقيق الأهداف والمبادئ الخاصة بها وهي خارج السلطة عن طريق التأثير في الرأي العام المحلي.

وجانب آخر من الفقه حرص في تعريفه على تواجد عناصر رئيسية يجب توافرها في المؤسسة التي تعتبر حزبا سياسيا، فيجب أن تتوافر الاستمرارية في العمل الحزبي، ويجب أن يكون الحزب تنظيما يهدف أو يرغب في الوصول إلى السلطة وممارستها، وفي سبيل ذلك يركز الحزب على القاعدة، فيجب أن يهدف إلى جمع أنصار له يساندونه في تحقيق أهدافه ومبادئه، وقد لاقت هذه النظرة في التعريف رواجا في الدول الحديثة.

---

[1] موريس ديفجيه: **الأحزاب السياسية والنظم السياسية**، (ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعيد)، بيروت: دار النهار، 1972، ص120.

[2] رمزي طه الشاعر، **الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة**، بيروت: دار النهضة العربية، ص104.

ومن التعريفات الأخرى للحزب أنه مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال الحقوق السياسية[1].

هذا التعريف يثير قضية الحقوق السياسية بوصفها وسيلة للوصول إلى السلطة بطريقة مشروعة.

ومن هنا –وبناء على التعريفات السابقة– يمكننا أن نعرف الحزب السياسي، حسب ما وجدنا من اختلاف في تحديد المفهوم: أن الحزب السياسي هو تنظيم جماعة من الأفراد تتفق على أهداف ومبادئ معينة، تعمل على تشكيل رأي عام مساند لها من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير على قراراتها، وتتخذ من العمل الديمقراطي والسلمي منهجا لها.

ومن ذلك نجد أن الحزب السياسي يرتكز على عناصر أساسية لابد من توافرها:

1. وجود جماعة تتوفر فيهم شرط الجنسية، ولا يشترط أن يكون هؤلاء الأفراد من جنس واحد أو من طبقة اجتماعية واحدة.
2. **الهدف:** هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير في قراراتها، وذلك من أجل تنفيذ البرامج والأهداف التي تقوم عليها هذه الجماعة.
3. **الوسيلة:** وسيلة الجماعة في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بالطرق السلمية الديمقراطية.

ومن هنا فإن الأحزاب التي تلجأ إلى الوسائل غير الديمقراطية مثل القوة والعنف تخرج من نطاق تعريفنا.

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية

[1]خليل هيكل، **الأحزاب السياسية (فكرة ومضمون)**، أسيوط: مكتبة الطليعة، د/ت، ص20.

الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث، لم تكن معروفة قبل القرن التاسع عشر باستثناء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ بداية القرن التاسع عشر بدأت ظاهرة الأحزاب السياسية تنتشر بمفهومها الحديث حتى أصبحت اليوم معروفة في أغلب دول العالم[1].

وتعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي في أي دولة، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف السياسية، فهي توفر قنوات للمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، وهي تقوم على تجميع المصالح وتعبئتها، وتعد في ذات الوقت أداة من أدوات التنشئة السياسية، وتساهم في إصباغ الشرعية على نظام الحكم[2].

وقد نشأت الأحزاب السياسية بأساليب مختلفة في أرجاء دول العالم[3]، ويمكن القول أن مولد ونمو الأحزاب السياسية مرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وباتساع هيئة الناخبين، فكلما زادت مهام البرلمان وشرع باستقلاله زاد شعور أعضائه بضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين صار من الضروري تكوين لجان وكتل برلمانية قادرة على تنظيم الناخبين.

وهنا يمكننا أن نبين الدور الأساسي للبرلمان في نشاط الأحزاب علما بأن بعض الأحزاب نشأت خارج البرلمان، وهذا ما يدعونا إلى تقسيم نشأة الأحزاب السياسية إلى فرعين: النشأة البرلمانية (فرع أول)، والنشأة الخارجية (فرع ثاني)

الفرع الأول: النشأة البرلمانية

---

[1] سليمان صالح الغويل، **حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 1992، ص124.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **التطور السياسي في الوطن العربي، قضايا الاستمرار والتغير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص127.

[3] سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص228.

إن نشأة الأحزاب السياسية في أوروبا وخاصة في بريطانيا يرجع في الأساس إلى أعضاء البرلمان، حيث كونت الكتل البرلمانية واللجان البرلمانية اللبنة الأساسية في نشأة الأحزاب.

وتتلخص هذه النشأة في تكوين مجموعة برلمانية تظهر بعد ذلك على شكل جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين، تعمل على إقامة علاقات دائمة بين المجموعة البرلمانية وبين لجان الناخبين، وهذه الطريقة تتمشى مع سير الأمور داخل البرلمان من تعدد للآراء واختلاف وجهات النظر، ومع الوقت تتبلور النظرة السياسية لكل مجموعة، حيث تتحول إلى جماعات لها مبادئ وأيديولوجيات معينة[1].

ومثال ذلك: المجموعات البرلمانية في فرنسا، التي ترجع إلى نشأة الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1879م، فقد بدأ نواب الأقاليم في الحضور إلى فرساي في أبريل عام 1879م، حيث شعروا بالاغتراب، وكان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء إلى التجمع رغبة في مقاومة الشعور بالعزلة والدفاع عن مصالحهم الإقليمية، وكان أول من سعى إلى ذلك نواب مقاطعة(**Breton**)الذين استأجروا قاعة في مقهى وصاروا يتجمعون فيه بصفة دورية، وسرعان ما ظهر توافق في الآراء فقد سعوا إلى ضم نواب آخرين، ممن يتفقون في الرأي وهكذا تكونت مجموعة برلمانية مهدت لإقامة حزب سياسي[2].

وقد تنشأ الأحزاب عن طريق لجان انتخابية، حيث كان لتقرير مبدأ الاقتراع العام تأثير مهم وعامل رئيس في تكوين اللجان الانتخابية، كما تنشأ اعتمادا على توسيع قاعدة الناخبين وتقوية الشعور لدى المواطنين بالمساواة، مما جعل الاتصال بين النواب من

---

[1] نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس 1973، ص25.

[2] طارق فتح الله خضر، **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة)**،رسالة دكتورة منشورة، ص.ص:48-49.

جهة والناخبين من جهة أخرى أمرا صعبا ما لم توجد حلقة اتصال بينهما. فكانت الأحزاب السياسية بمثابة أجهزة اتصال تسد الفراغ الذي نتج عنه تزايد في أعداد الناخبين، وشعورهم بوجود مؤسسات تعرفهم بممثلهم وتشرح لهم برامجهم[1].

الفرع الثاني: النشأة الخارجية

هي الأحزاب التي وجدت جذورها خارج نطاق البرلمان واللجان الانتخابية ففي حالات كثيرة يتم إنشاء الحزب عن طريق هيئات أو تجمعات معينة، ولعل النقابات أكثرها شهرة، فالكثير من الأحزاب الاشتراكية نشأت عن طريق النقابات بصورة مباشرة، وفي مقدمة هذه الأحزاب حزب العمال البريطاني الذي أسسه نقابيون متحمسون سنة 1900، بموجب قرار أصدره مؤتمر النقابات العمالية عام 1799م، ثم اعتنق الاشتراكية بعد ذلك[2].

وتعتبر هذه النشأة لحزب العمال البريطاني سر العلاقة الوطيدة بين الحزب والنقابات العمالية في ذلك الوقت، ومن هنا يميز بعض الفقه بين نوعين من الأحزاب الاشتراكية: الأحزاب الاشتراكية ذات النشأة النقابية وهذه تعتبر أحزابا اشتراكية نظرية وأقل واقعية من الأحزاب الأولى[3].

وقد تنشأ الأحزاب عن طريق الكنائس والجماعات الدينية وخاصة في أوروبا، فقد تدخلت الكنسية الكاثوليكية في نشأة الكثير من الأحزاب الدينية قبل عام 1914م خاصة الأحزاب الديمقراطية المسيحية، ففي بلجيكا كان للكنيسة دور مهم في الحزب

[1] نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص 44.

[2] طارق فتح الله خضر، **المرجع السابق**، ص51.

[3] سعاد الشرقاوي،**مرجعسابق**، ص229.

المحافظ الكاثوليكي، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي والحزب المسيحي الألماني[1].

وفي إسرائيل كان للتعاليم الدينية أثر بارز في صبغ المبادئ اليهودية للكثير من الأحزاب الإسرائيلية مثل حزب **شاس**، أما في البلاد العربية فنجد التعاليم الإسلامية بارزة في التنظيمات والجمعيات الإسلامية ومثال ذلك: جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في كثير من الدول العربية وحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

أما عن أ صل نشأة الأحزاب في الدول الحديثة فيمكننا القول أن هناك أحزابا نشأت في الأصل لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد وأحزابا أنشأتها السلطة بعد الاستقلال، ومن الأحزاب التي نشأت أثناء الاستعمار حزب الوفد المصري وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الجزائرية، أما الأحزاب التي نشأة بعد الاستقلال فمنها الحزب الثوري الدستوري في المكسيك، والاتحاد الاشتراكي في السودان، والاتحاد الاشتراكي في مصر[2].

ونرى أن الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية، تكون حريصة أكثر على الأخذ بمبدأ المشاركة في الشؤون العامة من الأحزاب ذات النشأة البرلمانية والانتخابية، وكثيرا ما تمارس نشاطاتها بعيدا عن المواقع الرسمية للدولة، بل قد يكون الكثير من هذه الأحزاب على خلاف ومعارضة مع نظام الحكم القائم.

المطلب الثالث: أهمية الأحزاب السياسية

[1] سعاد الشرقاوي، **مرجعسابق**، ص230.

[2] سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص230.

تعد الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، وذلك لأنها ضرورة وركيزة هامة، تقوم عليها الأنظمة السياسية وخاصة البرلمانية منها، إلا أن هذه الظاهرة لم تخل من النقد، باعتبار أن الأحزاب لا تقوم على رابط بينها وبين الديمقراطية في صورتها الكاملة، كما نادى بها **روسو**.

ومن جهة أخرى نرى أن هناك عددا كبيرا من المتحمسين والمدافعين عن هذه الظاهرة باعتبارها أداة للتغييرالديمقراطي، فالأحزاب عندهم من هي أهم الأدوات اللازمة لمباشرة الديمقراطية، وبدونها لا يتصور وجود الديمقراطية[1]، ونرى أن ظاهرة الأحزاب هي ظاهرة صحية في المجتمع الديمقراطي كما إن الأحزاب هي سند متين للتطور الديمقراطي، فالبلاد التي تأخذ بالتعددية الحزبية هي في الحقيقة بلاد ديمقراطية والعكس صحيح، ففيما يتجلى دور ووظيفة الأحزاب السياسية؟

الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية

هناك الكثير من الفقهاء ممن دافعوا عن الأحزاب وأظهروا مميزاتها وإيجابياتها، وذلك نابع عن إدراك عميق بأن للأحزاب دورا حيويا فعالا في النظام النيابي، ورافدا قويا للديمقراطية، وقد بين الفقهاء الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية.

1- الأحزاب السياسية مدرسة لإعداد الكوادر السياسية[2]:إن الأحزاب السياسية تعد وبلا شك مدرسة سياسية عظمى، يتدرب فيها الأعضاء على ممارسة السلطة والقيام بمهام الحكم[3].وتلعب الأحزاب دورا مهما في تكوين الثقافة السياسية لدى الأفراد، تمكنهم من المشاركة السياسية بفاعلية في المسائل العامة، حيث تقوم الأحزاب من

[1]نعمان الخطيب، **المرجع السابق**، ص87.

[2]سليمان الطماوي، **مرجعسابق**، ص232.

[3]محمد أنس جعفر،**النظم السياسية والقانون الدستوري**، بيروت: دار النهضة العربية، **1999**، ص214.

خلال بياناتها ودعايتها والصحف الناطقة باسمها في تنوير المجتمع بمشاكله، وتبيان أسبابها ووسائل حلها، وتساعد أيضا على تكوين نخبة سياسية فاعلة يعهد لها في المستقبل إدارة الحكم بكل اقتدار إذا ما فازت بالسلطة.

فالأعمال التي يقوم بها العضو الحزبي في دائرته الانتخابية من حيث الاطلاع على المشاكل العامة وسماع رأي الشارع العام، ومتابعة الأخبار كل هذا يؤدي في النهاية إلى خلق شخصية سياسية مستنيرة قوية قادرة على تحمل المسؤولية.

والأحزاب السياسية وهي تمارس النشاط السياسي، تطلب من الأفراد المنضمين إليها قدرات فنية وفكرية معينة، وذلك لأن طبيعة العمل السياسي تتطلب توافر خبرة كافية في العمل السياسي، ومن هنا نجد أن الأحزاب السياسية تقوم بدور كبير في تدريب وتثقيف الأعضاء الناشطين في العمل السياسي، ويقوم الحزب بدور إعلامي ينصب على الناخب الذي يقوم الحزب بمده بالمعلومات والبيانات التي تعمل على تمكينه من فهم الأحداث السياسية والاجتماعية، ومن هنا يقع على عاتق الحزب تكوين رؤية سياسية عامة[1].

2- الأحزاب السياسية هي أجهزة رقابية على الحكومة:يقتضي النظام الحزبي بأن يفوز أحد الأحزاب بالحكم من خلال حصوله على الأغلبية في البرلمان، وفي المقابل تنشأ أحزاب معارضة لهذا الحزب، مما يجعل الحزب في موقع النقد والرقابة عليه، حيث تسعى هذه الأحزاب إلى كشف أخطاء الحزب الحاكم، وتقوم بتقديم الحلول لتلك الأخطاء، مما يؤدي إلى تخفيض غلو الحزب الحاكم واندفاعه في أدائه[2].

---

[1]محمد عبد العزيز ومحمد علي حجازي، **مرجع سابق**، ص297.

[2]محمد عبد العال السناري، **الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري (دراسة مقارنة)**، د/ت، ص 42.

وكذلك تقوم الأحزاب السياسية بتحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، حيث يكون كل حزب مسؤولا مسؤولية كاملة أمام الشعب وأمام الأحزاب الأخرى عما قام به أثناء توليه الحكم، وإذا ما أخطأ الحزب الحاكم أو تجاوز حدوده، فإن الشعب يكون هو صاحب القرار بعدم منحه الثقة مرة أخرى، وبالتالي تقل فرصته في العودة للحكم، هذا بخلاف ما يمكن أن يحاسب عليه من جزاءات جنائية وسياسية تقع عليه[1].

3- توعية الرأي العام: تستطيع الأحزاب التأثير على الرأي العام، وذلك في سبيل تحقيق مصالحها، وأيضا تحقيق مصالح المجتمع، وتعمل الأحزاب على تكوين ثقافة سياسية لدى الأفراد، وتكوين نخبة سياسية من شأنها أن تقود الحكم بخبرة وحنكة هدفها مصلحة المجتمع والدولة، ويتحقق ذلك من خلال ما تقوم به الأحزاب من دعاية حزبية، وما تقوم به من عقد الاجتماعات، وما ينشر في الصحف التابعة لها، ومن بيانات وخطب تلقى على أسماع الشعب المؤيد منهم والمخالف، وكل هذا يؤدي في الغالب إلى التأثير في الرأي العام وتكوين أفكار ذات قيمة ووزن لديه[2].

4- الأحزاب السياسية همزة وصل بين الحاكم والمحكوم: إن للأحزاب السياسية دورا مرموقا في المجتمع، فهي تقوم بدور رئيس فيما يتعلق بربط الشعب بالحكومة والحكومة بالشعب، فإذا كانت الديمقراطية المباشرة تقوم على وجود علاقة وارتباط بين الحكومة والشعب، فإن الديمقراطية النيابية تقوم على إيجاد وسيط بين الحكومة والشعب، وهذا ما تقوم به الأحزاب السياسية[3].

وتعتبر الأحزاب السياسية همزة الوصل بين مختلف الجماعات السياسية في الدولة وأعضاء هيئة الناخبين، ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الأحزاب السياسية والرأي

[1] نعمان الخطيب، **مرجع سابق**، ص97.

[2] نعمان الخطيب، **مرجع سابق**، ص96.

[3] سليمان الطماوي، **مرجع سابق**، ص632.

العام، لأن اتجاهات الرأي العام في أي مجتمع غالبا ما تعكس النظام الحزبي القائم في ذلك المجتمع، وتلعب الأحزاب السياسية دورا بارزا في بلورة الرأي العام تجاه قضية معينة تواجه المجتمع، فالحزب يساعد في خلق الرأي وخلق إجماع يكون الأساس لإجراء انتخابات[1].

هناك مميزات أخرى مثل إعداد الشخص المرشح للانتخابات، وتحديد المشاكل القائمة في المجتمع لوضع الحلول المناسبة وغيرها من المميزات[2].

ومن هنا نرى أن الأحزاب السياسية هي إحدى الضرورات الهامة في هذا العصر، ولا يمكن تصور ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، وإن الانتقادات التي وجهت للأحزاب لا تقلل بأي حال من الأحوال من الإيجابيات التي تعود على النظام السياسي في الدولة بصفة خاصة، وعلى الشعب بأهمية كبيرة وبالغة.

ولكننا ونحن نؤيد الأحزاب في النظام السياسي، فإن تأييدنا هذا يتوقف على مدى تطور الوعي الثقافي والسياسي والقانوني لدى أبناء الشعب، فكلما زاد الوعي السياسي زادت فاعلية العمل الحزبي، وحقق الأهداف المرجوة منه والمبادئ التي يقصدها، وبالتالي تتحقق مصالح الشعب والعكس صحيح.

المبحث الثاني: تقسيمات الأحزاب السياسية

لابد من التذكير أنه هنالك فرقا كبيرا بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية فالأول يقصد به تصنيف الحزب في الداخل، أي المعيار المستخدم في الحزب من حيث "التنظيم والشعارات والقانون الداخلي، درجة المرونة والأهداف" أما تصنيف النظم الحزبية فيقصد به وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة "طبيعة علاقة الأحزاب

[1] محمد عبد العزيز وعلي حجازي، **مرجع سابق**، ص300.

[2] خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص87 .

فيما بينها، طبيعة علاقة الحزب بالنظام السياسي، عدد الأحزاب المشكلة للنظام، درجة التنافس فيما بينها...الخ".

يلاحظ أن الفقه قد قام بتقسيم الأحزاب السياسية إلى تقسيمات عدة سنقوم بدراسة هذه التقسيمات على النحو التالي:

المطلب الأول: التقسيمات الكلاسيكية للأحزاب السياسية.

أولا:تقسيم الفقيه موريس ديفرجيه[1]

قام الفقيه الفرنسي **ديفرجيه** بتقسيم الأحزاب السياسية إلى الأقسام الآتية:

1. **حزب الكوادر**[2]: يعتمد هذا النوع في تنظيمه على مجموعة الشخصيات المؤثرة، حيث يعمل هذا الحزب على جذب أكبر عدد ممكن من صفوة المجتمع، وخاصة الأثرياء منهم، ويرجع هذا إلى رغبة تلك الأحزاب في استغلال ثراء هؤلاء الأفراد المادي لدعم نشاطات الحزب وتغطية نفقاته، وتكوين هذا النوع من الأحزاب، يكون في العادة ضعيفا، ويظهر في المجموعات البرلمانية، وتكون صلته بالناخبين بواسطة لجان محلية، ومثال ذلك الحزب الراديكالي في الجمهورية الثالثة في فرنسا.
2. **حزب الجماهير**[3]: بدأت هذه الأحزاب في الانتشار مع بدايات القرن العشرين، وقد جسدتها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والفاشية والنازية، وهذا النوع من الأحزاب قد

[1]موريس ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص359.

[2] أحمد عال، **الأحزاب السياسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص113

[3]عفيفي كامل عفيفي: **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية في القانون المصري والمقا**رن، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، 2000، ص239،

قام في التوسع بمنح العضوية للراغبين فيها، وذلك من أجل توفير الدعم المالي المطلوب لتمويل مرشحي الحزب.

ويختلف هذا النوع عن أحزاب الكوادر، بأنه يقوم بتجميع أكبر عدد من الأفراد المؤيدين، وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على النظام الصارم والطاعة لقادة الحزب، الذين يقومون بتوجيه جماهير الناخبين، وقادة هذا النوع من الأحزاب يتمتعون بنفوذ وتأثير كبيرين[1].

3. **أحزاب مباشرة وغير مباشرة:** فالأحزاب المباشرة تكون عضويتها مفتوحة للأفراد مباشرة، أي بمجرد تقديم طلب الانضمام للحزب، يصبح الفرد عضوا فيه، ويلتزم العضو في مثل هذه الأحزاب بدفع اشتراك شهري للحزب، ويلتزم بالمشاركة في جميع الاجتماعات المحلية التي يعقدها الحزب، أما الأحزاب غير المباشرة فهي التي تقتصر عضويتها على شخصيات معروفة ومرموقة في المجتمع سواء كانوا مثقفين أو رجال الأعمال، وتكاد تقترب هذه الأحزاب من أحزاب الكوادر[2].

ثانيا:تقسيم الفقيه جان شارلوت[3]

يعتبر الفقيه **جان شارلوت**، أن تقسيم **ديفرجيه** السابق ذكره غير كاف، حيث أن هناك العديد من الأحزاب بقيت خارجة عن التقسيم السابق، حيث لا يمكن إدراجها تحت أي قسم منه، ومثال ذلك الأحزاب الكاثوليكية والأحزاب الاشتراكية، لذلك فإن الفقيه شارلوت اقترح تقسيم معين على النحو التالي[4]:

---

[1] السيد خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص.ص:67-68.

[2] محمد أنس جعفر، **مرجع سابق**، ص218.

[3] Jean Charlat**, Les Partis Politiciens**, Paris, 1971, P12.

[4] محمد عبد العزيز وعلي حجازي، **مرجع سابق**، ص.ص:333-334.

1. **أحزاب النبلاء والأعيان والوجهاء المعروفين:** وهذه الأحزاب تقترب من أحزاب الكوادر من حيث العضوية، حيث تجذب إلى عضويتها وجهاء المجتمع وشخصياته المرموقة.
2. **أحزاب المناضلين والمجاهدين:** وهي الأحزاب ذات الطابع الشعبي، ويمكن أن ينطوي تحت لوائها كافة الأفراد الذين يعتنقون فكرا معينا أو أيديولوجية معينة، أيا كانت انتماءاتهم الاجتماعية أو مكانتهم.
3. **أحزاب التجمع أو الجماهيرية:** وهي الأحزاب التي لا يجمع بين أعضاءها إيمان بفكر معين أو أيديولوجية معينة، بل تنصب اهتماماتها في زيادة أعداد المؤيدين أيا كانت الانتماءات أو الاتجاهات، من أجل جمع أكبر عدد منهم لضمان فوز مرشحيها في الانتخابات[1].

ثالثا:تقسيم الفقيه ماكريدس[2]

قام الفقيه **ماكريدس** بتقسيم الأحزاب السياسية، استنادا إلى ثلاثة معايير مختلفة نوردها على الشكل التالي:

1. **معيار الكيفية التي يحصل فيها الحزب على دعم المواطنين:** وتنقسم هذه الأحزاب تبعا لهذا المعيار إلى:

أ. الأحزاب الشاملة: وهي الأحزاب التي تحرص على جذب المؤيدين لها وتحاول أن تجمع أكبر عدد من أصوات الناخبين أيا كانت انتماءاتهم الاجتماعية[3].

ب. الأحزاب الطائفية: وهي الأحزاب التي ترمي إلى قصر نشاطها من أجل تحقيق مصالح فئة معينة، أو طائفة دينية، وهذه الأحزاب لا تبحث عن المؤيدين من كافة

[1]محمد أنس جعفر ،**مرجع سابق**، ص219.

[2]خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص29.

[3]عفيفي كامل عفيفي، **مرجع سابق**، ص641.

الهيئات الاجتماعية، بل من جماعات دينية معينة أو من أوساط تسود فيها أيديولوجية معينة[1].

2. معيار اللائحة الداخلية: حيث قسمها الفقيه إلى الأنواع التالية:

أ. أحزاب مغلقة: وهي الأحزاب التي تقتصر لائحتها الداخلية في العضوية على فئة معينة، أي وضع شروط تقيد طالب العضوية وتحد من قبول أي فرد في عضوية الحزب[2].

ب. أحزاب مفتوحة: وعي على العكس من النوع الأول: حيث تكون العضوية في الحزب مفتوحة لأي شخص دون وضع مسبقة أو قيود تحجب العضوية عن طالبها[3].

2. معيار أسلوب العلم الذي يتبعه الحزب في ممارسة نشاطه: وذكر قسمين يتبعان هذا المعيار.

أ. أحزاب تتبع أساليب تقليدية في الرقابة على الحكومة: وهي تتبع أسلوب رقابة أهداف محددة ولفترة محددة.

ب. أحزاب أخرى تعمل بكافة الأساليب للوصول إلى السلطة، والدخول فيها: وهذه الأحزاب غالبا ما تتبع أسلوب الرقابة المستمرة والشاملة[4].

المطلب الثاني: التقسيمات المعاصرة للأحزاب السياسية

إن اختلاف المذاهب وتعدد الأيديولوجيات، أو عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب السياسية في المجلس النيابي، ودرجة التأييد للحكومة أو المعارضة، له أثره

[1] السيد خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص69.

[2] إسماعيل الغزال، **مرجع سابق**، ص210.

[3] عفيفي كامل عفيفي، **مرجع سابق**، ص641.

[4] محمد عبد العزيز وعلي حجازي، **مرجع سابق**، ص325.

في تقسيم وتنوع الأحزاب السياسية وسوف نعرض لبعض هذه التقسيمات الشائعة في الوقت الحاضر على النحو التالي.

أولا: أحزاب اليمين وأحزاب اليسار وأحزاب الوسط[1]

يعتمد هذا التقسيم على نوعية الأيديولوجية والمذهب السياسي الذي يعتنقه الحزب السياسي ومعيار التفرقة بين أحزاب اليسار، وأحزاب اليمين، وأحزاب الوسط، يرجع إلى مدى تأثر كل حزب منهم بالمبادئ الديمقراطية.

1. **أحزاب اليمين:** هذا النوع من الأحزاب، يتبنى المبادئ الديمقراطية الغربية، والتي أرست قواعدها الثورة الفرنسية 1789، التي أكدت على سيادة الشعب والمساواة في الحقوق والواجبات، وكثيرا ما توصف هذه الأحزاب بالبرجوازية، وتؤمن هذه الأحزاب بالأيديولوجية التحررية.
2. **أحزاب اليسار:** وهي تلك الأحزاب التي لا تأخذ بمبادئ الديمقراطية، وتتضمن برامجها ومبادئها هجوما على تعاليم الكنيسة والملك، وهي تتبنى الأيديولوجية الاشتراكية.
3. **أحزاب الوسط:** وتختلف هذه الأحزاب عن النوعين السابقين، هي تتوسطهما فهي ليست بأحزاب يمين ولا بأحزاب يسار، ويجمع هذا في فلسفته ما بين مذهبي أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، وقد يكون هذا النوع أقرب إلى أحزاب اليمين منه إلى أحزاب اليسار أو العكس، وهذا راجع إلى ترجيح الفلسفة الأيديولوجية التي يستقي منها الحزب مبادئه وأهدافه.

[1] السيد خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص624.

إضافة إلى أنه قد يحصل انقسام داخل الحزب الواحد، حيث يظهر ثلاثة أجنحة: يمين ويسار ووسط، ويرجع هذا الانقسام لاختلاف الآراء والأفكار في القرارات داخل إطار الحزب الواحد، وخير مثال على ذلك حزب الكومنتاج الصيني[1].

ثانيا: أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة[2]

تنقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة، وهذا التقسيم راجع إلى موالاة الحزب للحكومة أو معارضته لها، وموقف الحزب من النشاط الحكومي.

1. **أحزاب الحكومة:** يكون الحزب من أحزاب الحكومة، إذا كانت سياسيته مؤيدة لسياسة الحكومة، وهذه الأحزاب تكون برامجها وأهدافها مرتبطة ومؤيدة للبرامج الحكومية، ووسيلة الأحزاب في ذلك استخدامها لأصوات الممثلين لها في البرلمان لصالح قرارات الحكومة، وفي الغالب يكون لأحزاب الحكومة ممثلين لها في الوزارة.
2. **أحزاب المعارضة:** يكون الحزب معارضا، إذا كانت أهدافه وبرامجه معارضة للنهج الحكومي وغير متفقة معه، ووسيلة الأحزاب في ذلك قيام ممثلي الأحزاب في المجالس النيابية بالمناقشات والحوارات داخل البرلمان، وفي استخدام أصواتهم وتوجيه الأسئلة للحكومة ومحاولة إحراج الحكومة فيما لا يتفق مع سياسة الأحزاب، وفي الغالب لا يكون لهذه الأحزاب ممثلين في الوزارة.

ثالثا: أحزاب الأغلبية وأحزاب الأقلية[3]

هذا التقسيم قائم على أساس نتيجة الانتخابات العامة في الدولة:

---

[1] إبراهيم درويش، **ثورة يوليو العربية**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1970، ص 79.

[2] السيد خليل هيكل،**مرجع سابق**، ص63.

[3] محمد عبد العزيز وعلي حجازي، **مرجع سابق**، ص317.

1. **أحزاب الأغلبية:** يطلق هذا الوصف على الأحزاب التي تحصل على الأغلبية في البرلمان، وغالبا ما تشكل الوزارة من بين أعضاء هذه الأحزاب، وبالتالي تحصل على السلطة والقدرة على اتخاذ القرارات، وتستطيع تنفيذ سياستها وبرامجها، كونها حائزة على الأغلبية في البرلمان.
2. **أحزاب الأقلية:** وهي على العكس من النوع السابق، حيث تحصل على نسبة قليلة من مقاعد البرلمان وبالنتيجة لا يكون لها ممثلين في الوزارة، وبالرغم من ضعف تأثير هذه الأحزاب على الحكومة، إلا أنها قد تتكاتف أو تتحد مع بعض، فتعمل على إحراج الحكومة في حالة كانت تشكيلة الحكومة مفككة، أو كانت تستند إلى أغلبية ضئيلة.

رابعا: أحزاب تقدمية وأحزاب رجعية[1]

يقوم هذا التقسيم على أساس التمسك بالتقاليد الحديثة أو الرجعية القديمة:

1. **أحزاب تقدمية:** وهي تلك الأحزاب التي تهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع، وذلك عن طريق التجديد أو الثورة على التقاليد القديمة، ووسيلتها في ذلك غالبا ما تكون القوة وذلك لإيمان أعضائها بالإيديولوجية التي يقوم عليها الحزب، حتى يصل الأمر بهم إلى درجة التعصب.
2. **أحزاب رجعية:** وهي تلك الأحزاب التي تميل إلى الحفاظ على التقاليد والتمسك بالقديم، وعدم الخروج عن الأوضاع المألوفة والمستقرة، وتعرف هذه الأحزاب باسم الأحزاب المحافظة ومثال ذلك حزب المحافظين في بريطانيا.

[1] محمد عبد العزيز وعلي حجازي، **المرجع السابق**، ص317.

خامسا: أحزاب ملكية وأحزاب جمهورية[1]

هذا التقسيم يقوم على أساس المساندة للنظام الملكي أو النظام الجمهوري:

1. **أحزاب ملكية:** تقوم هذه الأحزاب على أساس مساندتها للنظام الملكي، وتعمل على استمراره والمحافظة عليه، وتوصف هذه الأحزاب بأنها أحزاب رجعية لأنها تتمسك بالنظم الملكية التقليدية، ومثال ذلك حزب المحافظين في بريطانيا.
2. **أحزاب جمهورية:** وهي على العكس من سابقتها، حيث إن هذه الأحزاب تمقت النظام الملكي وتدعوا إلى النظام الجمهوري، وتوصف هذه الأحزاب بأنها أحزاب تقدمية وثورية.

سادسا: أحزاب رأسمالية وأحزاب اشتراكية وأحزاب شيوعية[2]

هذا التقسيم قائم على تنوع واختلاف المذاهب والأيديولوجيات السياسية والاقتصادية التي تأخذ بها الأحزاب:

1. **أحزاب رأسمالية:** تأخذ هذه الأحزاب بالديمقراطية الغربية كمذهب سياسي، وتأخذ بالحرية والاقتصادية وعدم تدخل الدولة في نشاط الأفراد الاقتصادي.
2. **أحزاب اشتراكية وأحزاب شيوعية**[3]: هذه الأحزاب تأخذ بالمذهب الماركسي كأساس سياسي واقتصادي، وتنادي بتدخل الدولة في نشاط الأفراد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، أي بتطبيق النظام الشمولي لحياة الفرد في المجتمع.

[1] السيد خليل هيكل، **مرجع سابق**، ص65.

[2] السيد خليل هيكل،**مرجعسابق**، ص.ص:65-66.

[3] محمد أزريقي نسيب،**مرجع سابق**، ص97.

هذا التقسيم يقابل تقسيم الأحزاب السياسية إلى أحزاب يمين ويسار ووسط، حيث تندرج الأحزاب الرأسمالية ضمن أحزاب اليمين، كما تندرج الأحزاب الاشتراكية ضمن أحزاب الوسط والأحزاب الشيوعية ضمن أحزاب اليسار.

المطلب الثالث: تصنيف النظم الحزبية

هناك عدة تقسيمات للأحزاب السياسية، وقد انتشرت هذه التقسيمات بين الفقهاء والأكاديميين، وسميت هذه التقسيمات باسم النظم الحزبية وسنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على الشكل التالي:

- الفرع الأول: نظام الحزب الواحد
- الفرعالثاني: نظام الثنائية الحزبية
- الفرعالثالث: نظام التعددية الحزبية

الفرعالأول: نظام الحزب الواحد

إذا كانت الأحزاب السياسية بصورة عامة قد بدأت بالظهور في القرن التاسع عشر، فإن نظام الحزب الواحد، يعد الشيء الجديد الذي أتى به القرن العشرون في دول الاتحاد السوفيتي سابقا وإيطاليا وألمانيا، ثم لبث أن انتشر في شتى دول العالم[1].

وقد انتشر نظام الحزب الواحد بعد الحرب العالمية الثانية في الديمقراطيات الشعبية وبخاصة في دول أوروبا الشرقية، نتيجة خضوعها للاتحاد السوفيتي وجاء ظهور فكرة

[1] سليمان الطماوي، **مرجع سابق**، ص637.

الحزب الواحد نتيجة للأفكار التي جاءت بها الشيوعية في أوائل القرن العشرين لتصبح بعد ذلك من أهم معالم الأنظمة الدكتاتورية في العالم[1].

وقد ينشئ الحزب الواحد الحكومة بعد نضال وكفاح طويلين وتكون له السيطرة عليها ومن أمثلة ذلك الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي المنهار، والحزب النازي في عهد هتلر والحزب الفاشي في عهد موسوليني، وقد تنشئ الحكومة الحزب فتكون لها السيطرة عليه ومثال ذلك الحزب الجمهوري التركي الذي أقامه **كمال أتاتورك**[2].

ومن المفيد هنا أن نلفت نظر القارئ أنه قد يكون هناك خلط بين الحزب الواحد وبين الحزب المسيطر أو الحزب القائد، وسنحاول في الأسطر القليلة التالية التفريق بينهما.

أن الحزب الواحد ينصب على الاحتكار الذي يتمتع به حزب واحد يمثل الشعب بأكمله وهو لا يسمح بقيام أحزاب أخرى معارضة له، أما نظام الحزب القائد فإنه بقيام أحزاب أخرى بجانبه، ولكنه من الناحية العملية يقوم بمحاولة تهميش أي معارضة من أي حزب كان، كما هو الحزب الحاكم في الجمهورية السورية، حيث أعطى الدستور السوري الصادر 1973م الحق لحزب البعث الاشتراكي أن يكون هو الحزب القائد ولاحظنا الجمهورية العراقية قد سارت على خطى سوريا في اختيار الحزب القائد[3].

وقد طبقت الأحزاب الشيوعية هذا النظام كوسيلة انتقال إلى نظام الحزب الواحد، وذلك عن طريق إنشاء جبهة يسيطر عليها الحزب الشيوعي، تقوم بتصفية الأحزاب الأخرى

[1] محمد عبد العال السناري، **مرجع سابق**، ص313.

[2] **المرجع السابق**، ص49.

[3] سليمان الطماوي، **مرجع سابق**، ص642.

أو تقوم بالاندماج فيها، وهذا ما تم في الصين ودول أوروبا الشرقية التي اعتنقت الأفكار والمبادئ الماركسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[1].

أما الحزب المسيطر أو القائد فلا تتعارض طبيعته مع قيام أحزاب سياسية أخرى، ولا حتى في وصولها للحكم، إلا أنه في الحقيقة يقوم بالسيطرة على أغلب المؤسسات السياسية في البلد ويقوم بإقناع قسم كبير من الأفراد بمؤازرته في الانتخابات، وبالتالي تصبح الأحزاب الأخرى في حكم المهمشة، حيث تدني شعبيتها عند الأفراد، ولعل الهند في فترة حكم حزب المؤتمر تعد مثالا على سيطرة الحزب مع إعطاء الحرية للأحزاب الأخرى بالعمل[2]، ومن النادر أن يسود نظام الحزب المسيطر في ظل حزبين فقط، لأن الحزب القوي في هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائيا ليقيم نظام الحزب الواحد[3].

طبيعة نظام الحزب الواحد

يعرف نظام الحزب الواحد بأنه نظام يقوم على اعتناق الأسلوب المركزي الشديد والنظام التسلطي الصارم، الأمر الذي يبعده عن نظام دولة المؤسسات الدستورية، وأورد أنصار هذا الحزب عددا من المميزات له. لذا سنتناول فيما يلي تلك المميزات ثم تبريرات هذا النظام.

أولا: مميزات نظام الحزب الواحد

1- الحزب الواحد حزب مغلق:

[1] نعمان الخطيب، رسالة دكتوراه، **مرجع سابق**، ص235.

[2] Leon P. Baradat, **political Ideologies Their origins and Impact**, prentic-Hall, N.J. 1979, P134.

[3] سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص257.

يمتاز الحزب الواحد بأنه حزب الصفوة، وهذا يتلاءم مع كونه الحزب القائد، وهو ما يفرض عليه أن يكون حزبا مغلقا، بمعنى أن لا تكون العضوية فيه مفتوحة للجميع دون قيود وإنما تكون لأصحاب النفوذ والصفوة في المجتمع[1].

ويأتي حرص الحزب في تشديد القيود على الانضمام إليه من خلال تكوين نخبة ممتازة من أجل منح الحزب قوة في البناء، ولكي يستطيع تحقيق أهدافه وتطبيق مبادئه وأفكاره ويتجلى ذلك في الأحزاب الشيوعية والفاشية، حيث أن أساس الأحزاب الشيوعية هي النخبة المهمة من أبناء الطبقة العاملة، في حين أن أساس الأحزاب الفاشية هو مجموع الشعب المختار المتمثل في الزعيم[2].

2- المركزية المفرطة والنظام الصارم:

يسود في الحزب الواحد نظام صارم يؤدي إلى انفراد الجهاز الأعلى بالسلطة الحاكمة في البلاد، ويرجع السبب في ذلك إلى كونه المسيطر على مقاليد الأمور، ويسيطر على الحكومة، والحكومة في نظام الحزب الواحد هي أداة تنفيذية للحزب، وللحزب في سبيل فرض النظام والطاعة وأساليب قد تصل إلى العنف والإرهاب، وهذا ما حصل في زمن **ستالين** في روسيا و**هتلر** في ألمانيا و**موسوليني** في إيطاليا[3].

3- الاحتكار السياسي والإداري:

يتميز الحزب الواحد باحتكار العمل السياسي والإداري، بحيث لا يترك أي نشاط إلا ويبسط نفوذه عليه، والانتماء للحزب معيار شغل هذه الأنشطة، وتنعكس شمولية الحزب على واقع الحياة السياسية ووسيلة ممارستها، فهو يمنع المعارضة، وإذا قامت

[1] فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، 1973، ص387.

[2] نعمان الخطيب، رسالة دكتوراه، **مرجع سابق**، ص347.

[3] عبد الحميد متولي، **أزمة الديمقراطية**، منشأة المعارف، ص247.

فإنه يحاربها ولا يسمح بوجودها ويحرم على الآخرين حرية الرأي والنقد والاجتماع وتكوين الجمعيات[1].

ثانيا: مبررات نظام الحزب الواحد

كثيرا ما يتعرض الحزب الواحد إلى انتقادات وذلك بسبب طريقة نظام الحزب الواحد في معالجة الواقع السياسي، وهو في العادة يفرض أمورا تحكمية وأنظمة صارمة، وتهميشا للمعارضة وهذا يتنافى مع الديمقراطية، حيث يصبح الفرد أداة مستعبدة بدلا من أن يكون غاية إضافة إلى ذلك ما يفرضه الحزب من اضطهاد فكري على أعضاء الجماعة السياسية كحرمانهم حقوقهم السياسية، ونتيجة لهذه الانتقادات حاول أنصار هذا النظام من إيجاد بعض التبريرات، تمكن من خلالها تبرير وجود هذا النمط الحزبي، وهذه التبريرات هي:

1- الوحدة الاجتماعية:

حيث لا وجود لتعدد في الطبقات في المجتمع وبالتالي لا وجود لتعدد حزبي، فالمجتمع عبارة عن وحدة واحدة لا تفكك ولا تعدد فيها ولا وجود للطبقات[2]، والحزب هنا يقوم بدور خطير ومهم، فهو المهيمن على جميع التنظيمات في الدولة، والموجه لها، ويعمل على تحقيق الوحدة الكاملة بين الدولة والشعب في جميع ميادين الحياة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بحيث تتجه كل صور نشاط الجماعة نحو تحقيق أهداف الحزب[3].

[1] سليمان الطماوي، **مرجع سابق**، ص.ص:239-240.

[2] ديفرجيه، **مرجع سابق**، ص263.

[3] محمد عبد العزيز وعلي حجازي، **مرجع سابق**، ص140.

ومن المعروف إن نظام الحزب الواحد في الغالب يطبق في الدول التي تؤخذ بنظام الاشتراكي، وهنا المجتمع يمتاز بعدم وجود طبقات متضاربة المصالح، وبالتالي فإنه لا يوجد أساس اجتماعي لتعدد الأحزاب الذي عادة ما يكون في المجتمع متعدد الطبقات، فالعلاقات الطبقية في الاشتراكية مختلفة عنها في الرأسمالية، فالبناء الطبقي للمجتمع الرأسمالي ومصالح الطبقات المتعارضة لا يمكنها – في الغالب – التوفيق بينها مما يؤدي تبعا لهذا التعارض إلى وجود تعدد حزبي، وهذا الأمر لا ينطبق على المجتمع الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والذي يزيد صلابة الوحدة الاجتماعية والسياسية للمجتمع[1].

2- الوحدة الوطنية:

يعد أنصار هذا النظام أنه يوحد أرجاء الوطن، ويستندون في ذلك إلى وحدة الأمة، حيث لا مجال لتفرقها إلى مجموعات وأحزاب متصارعة منافسة، وهم يرون في هذا التعدد والتفكك والتنافس تفككا للأمة، وبالتالي عجزها، بالإضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن الحكام قد يعجزون عن تحقيق الصالح العام بسبب اصطدامهم بتعدد النزاعات والقوى المضادة لهم والمتمثلة في الأحزاب المتعددة، مما يؤدي إلى ضياع المصالح العامة وتمزق الأمة بدلا من تمسكها[2].

وفي دول العالم النامية، حيث إن الانقسامات التي تأخذ صورة القبائل والعشائر والانتماءات الدينية والجغرافية، لم تكن شعوب هذه الدول قد استكملت تكوينها الوطني على النمط الذي ظهرت عليه دول العالم المتقدمة، لذلك فقد خشي قادة هذه الدول من

[1] وموريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية، **مرجع سابق**، ص87.

[2] نعمان الخطيب، رسالة دكتوراه، **مرجع سابق**، ص241.

تعميق الانقسامات عند الأخذ بنظام تعدد الأحزاب، وبدلا من هذا النظام أخذوا بنظام الحزب الواحد الذي اعتقدوا أنه الكفيل بتحقيق الوحدة الوطنية[1].

3- دولة المثل والفضائل:

يعد أنصار نظام الحزب الواحد الدولة وحدة واحدة متماسكة، يفرض فيها الأمن والاستقرار وتحكمها طبقة واحدة بعيدا عن التعددية الحزبية، ويكفل هذا النظام الوحدة الوطنية التي تستند إلى وحدة الأمة، ووجود وحدة اجتماعية، بحيث تجعل هذه العوامل مجتمعة الدولة مثالا يتحدى به[2].

وأرى أن نظام الحزب الواحد في واقع الحياة السياسية يعد من الأمور التحكمية التي تتنافى مع أبسط المبادئ الديمقراطية، فهو يجعل من الفرد أداة بدلا من أن يكون غاية، كما أن نظام الحزب الواحد يلغي فكرة قيام حكومة عن طريق إرادة الشعب الحرة، وعليه فإن الوظيفة الأساسية للحزب الواحد هي اختيار الصفوة والنخبة الحاكمة من خلال الصراعات الداخلية، مما يؤدي إلى غياب الحريات السياسية والحقوق المدنية واختفاء مبدأ تكافؤ الفرص، ويصح الأمر كله بيد فئة متنفذة فقط.

الفرع الثاني: نظام الثنائية الحزبية

يسود هذا النظام في بعض الدول الغربية، كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، نظام الحزبين لا يعني بالضرورة اختلاف كل منهما على الآخر بالمبادئ وإن كانت بعض هذه الاختلافات تظهر من وقت لآخر، والملاحظ في نظام الحزبين أن التنافس بينهما

[1] شمران حمادي، **مرجع سابق**، ص134.

[2] نعمان الخطيب، **مرجع سابق**، ص241.

أساس للعملية السياسية، ووجود حزبين كبيرين لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى إلى جانبهم، ويمتاز نظام الحزبين بأنه يعمل على تحقيق استقرار الأوضاع السياسية وبقاء الحكومة مدة طويلة.

. طبيعة نظام ثنائية الحزب

الثنائية الحزبية نوع من التنافس السياسي المتعدد، حيث أن الظروف العملية في بعض الفترات إلى تجميع الأحزاب نحوز حزبين كبيرين، يفوز أحدهما بالسلطة ويمكنه أن يحافظ على فوزه ويستمر في الحكم لفترة أو فترات أخرى.

والأصل في نظام الحزبين هو التعدد الحزبي، أي إتاحة الفرصة أمام كافة القوى السياسية لتنظيم نفسها في أحزاب تعبر عن مصالحها وأولوياتها، غير أن الممارسة السياسية للتعدد الحزبي، تنتهي إلى تفرد حزبين، تكون لهما الغلبة على الحياة السياسية[1].

ويعمل الحزب الفائز على تشكيل الحكومة بمفرده، في حين يكون الحزب المنافس في موضع المعارضة، لذا فإن نظام الحزبية الثنائية يعمل على تضييق الخيار السياسي لدى الناخبين، بحيث يصبح الناخب بين حزبين، عليه أن يصوت لأحدهما أو يمتنع عن التصويت وليس لديه خيار آخر[2].

وبذلك تبقى العملية السياسية في ظل هذا النظام بالتناوب المستمر بين هذين الحزبين الكبيرين، فكل حزب يمر بالمعارضة إلى الحكم ثم من الحكم إلى المعارضة[3].

---

[1] محمد محمد بدران، **مرجع سابق**، ص234.

[2] نعمان الخطيب، راه، **مرجع سابق**، ص405.

[3] نبيلة عبد الحليم كامل، **حرية تكوين الأحزاب السياسية في مصر بين النص القانوني والواقع السياسي**، دار النهضة العربية، ص104.

وقد نشأ هذا النظام الحزبي في الدول الأنجلوسكسونية، ويرتبط نظام الأغلبية النسبية في الانتخابات بهذا النظام، وذلك لأن الانتخاب –على دور واحد برغم أحزاب الأقلية على الانضمام إلى الحزب الأقرب في الاتجاهات والمبادئ وبخاصة أن النظام في هذه الدول يقوم على أساس طريقة الانتخاب الفردي، ويفوز من يحصل على الأغلبية النسبية في أول دور للانتخاب[1].

الفرع الثالث : نظام التعددية الحزبية

تأخذ الكثير من الدول الديمقراطية بنظام تعدد الأحزاب، وخاصة أغلب الدول الغربية وتعد الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية تعبيرا أسياسيا عن الطبقات الاجتماعية، فإذا كان التركيب الاجتماعي الاقتصادي يسمح بتقسيم المجتمع إلى طبقتين فإن النظام يتجه نحو نظام الثنائية الحزبية، أما إذا كان ذلك التركيب يسمح بتقسيم المجتمع إلى أكثر من طبقتين، فهنا نجد أنفسنا أمام نظام تعدد الأحزاب.

ويعد نظام تعدد الأحزاب، أساسا جوهريا لضمان وجود النظام النيابي وذلك لأن نظام تعدد الأحزاب يتيح للرأي العام فرصا عديدة، ومجالات كبيرة للتعبير عن اتجاهاته المتباينة، وبذلك تزداد قوة الرأي العام في ظل هذا النظام عنه في نظام الحزب الواحد[2].

يقوم نظام التعدد الحزبي على مبدأ الحرية الحزبية، بمعنى أن يعطي المجتمع الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء الاختلافات التي

[1] طارق فتح الله خضر، **مرجع سابق**، ص241.

[2] سعاد الشرقاوي، الأنظمة السياسية في العالم المعاصر، **مرجع سابق**، ص248.

توجد في كل مجتمع ليتم عن طريق ذلك الوصول إلى أفضل الموجود بما يسمح من بروز مبدأ التنافس السياسي من أجل الوصول إلى الحكم[1].

ويشير المعنى الخاص لنظام التعدد الحزبي إلى وجود ثلاثة أحزاب أو أكثر على الساحة السياسية، تكون جاهزة للمنافسة السياسية والتأثيرعلى الرأي العام، وذلك عن طريق تنظيم دائم قوي ومستقر[2].

وفي نظام تعدد الأحزاب، يكون هناك عدة أحزاب قريبة من بعضها في القوة، وكل حزب يتمسك بسياسته المحددة والمتميزة، ويقوم الناخب بتأييد الحزب الذي يمثل آراءه، وهو هنا يقوم بممارسة حريته في اختيار المبادئ والبرامج الحزبية المعلنة، والتي تتماشى مع أهدافه ومبادئه[3].

ويكلف تعدد الأحزاب عنصر الاختيار للأفراد، حرية انضمام الفرد على حزب ما أو رفض الانخراط في عضويته أمرا له أهمية كبيرة عن طريق تحقيق الديمقراطية، وذلك عن طريق تعدد التنظيمات المختلفة أمام الأفراد والناخبين.

ولنظام التعدد الحزبي أثر بالغ وفعال في التأثير على النظام السياسي في الدولة، فيقوم بصبغه بطابع مختلف عما كان يسود في نظام الحزب الواحد أو الثنائية الحزبية، وبالرغم من الانتقادات التي واجهت نظام التعدد الحزبي إلا أنه شاع في كثير من دول العالم الحديثة، ومرد ذلك إلى التناقضات القائمة بين أفراد المجتمع سواء أكانت أيديولوجية أو اجتماعية أو اقتصادية[4].

---

[1] سعيد سراج، **مرجع سابق**، ص229.

[2] نعمان الخطيب، **مرجع سابق**، ص294.

[3] كريم يوسف كشاكش، **مرجع سابق**، ص.ص:552-553.

[4] **المرجع السابق**، ص 295.

المبحث الثالث: وظائف ووسائل الأحزاب السياسية

تطرح العديد من الأسئلة حول وظائف الأحزاب السياسية ونشاطاتها والأدوار التي يمكن أن تعلبها داخل النظام السياسي، ويتفق دارسو الأحزاب السياسية أن هذه الأخيرة هي بمثابة أداة للديمقراطية بدون أحزاب لا وجود للديمقراطية كما تستند الأحزاب إلى عدة وسائل في سبيل تحقيقها لأهدافها وسيتم توضيح كل هذا من خلال هذا المبحث وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية

إن الحديث عن وظائف الأحزاب السياسية لا يعني أن كل نوع له وظيفة معينة بل إن وظائف الأحزاب تشترك في النظرية العامة وأسمى وظيفة للأحزاب السياسية هي السعي للوصول إلى السلطة[1].

ويقول الفقيه **بيرود**(Burdeau) في هذا الصدد:" إن تحديد وظائف الأحزاب يبدوا أمرا صعبا إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيها نشاطها"، فما هو وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها الأحزاب في النظم الليبرالية وتلك التي يباشرها الحزب الواحد في النظم الشمولية "**ذات الحزب الواحد**"[2]. هذا بالإضافة إلى وجود بعض الوظائف التي تقوم بها بعض الأحزاب دون الأخرى وبوجه الخصوص

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص84.

[2] George Burdeau, **Droit constitutionnel et institution politique,** Paris,1980, P27.

الأحزاب الموجودة في العالم الثالث، وبما يمكن القول أن هناك وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية ووظائف خاصة تختص بها الدول في العالم الثالث[1].

بينما يرى **بيار بيرشون**(Pierre Brechon) بأن الأحزاب السياسية تقوم بالوظائف الاجتماعية التربوية والاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى الوظيفة الخاصة لكل حزب وهي نشر الدعاية وجلب المنتسبين والمقاطعين والمناضلين، أي تقوم بعملية التجنيد الحزبي ومنه اختيار الإطارات الحزبية التي تمثل الحزب وتطبق سياسته[2].

وأشار **دانيال لويس سايلر**(Daniel Louis Seiler)في كتابه (الأحزاب السياسية)، أنه هنالك العديد من المفكرين مثل **ميركل**(P.H. Merkl)يختصرون وظائف الأحزاب السياسية في ستة (06) وظائف حصرها في التوظيف للمناصب العليا ووظيفة البرامج ومراقبة وتنسيق الأعمال الحكومية ومحاولة الإصلاح والتعايش برضا من الأفراد المجتمع[3].

في حين يضع **موريس ديفرجيه**(Maurice Duverger) في الدرجة لأولى بنية الأحزاب وإرادتها في تجسيد وظيفة الإعلام السياسي حيث أن أحد أهداف الأحزاب السياسية هي إعلام المواطنين بالسلوك السياسي الذي تسلكه الدولة بحسب علاقة ونظرة الأحزاب للسلطة وبذلك فإن الأحزاب بمثابة وسيط بين الدولة والمواطن[4].

بالإضافة إلى ذلك يرى **موريس ديفرجيه** أنه للأحزاب السياسية ثلاث وظائف أساسية:

1. **الوظيفة التكوينية التربوية:** تخص تنشئة أفراد الحزب وتقديم المعلومات الكافية عن الوضع السياسي.

---

[1] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص24.

[2]Berchon Pierre**, les partis politiques**, Paris: Edition Montchrestien,1999, PP:73-78.

[3]Daniel Louis Seiller, **les Partis Politiques**, 2eme édition, Paris: Dalloz, 2000, PP:28-34.

[4] **A quoi Servent les partis politiques**? Obtenu en parcourcit http//www.unted surfeaups.com/index.PHP? Main surfcanps left : locations slink : pices scanp.

2. **الوظيفة الاجتماعية:** يسعى الحزب للاهتمام بقضايا مجتمع ومناقشتها.
3. **الوظيفة التنظيمية الانتخابية:** من خلال مشاركته في الحملات الانتخابية وتدعيم تماسكه من الداخل حتى يحافظ تماسكه.

دافيد أبتر(David Apter) يميز بين وظائف الأحزاب السياسية وفق تواجدها في أنظمة ديمقراطية أو توتاليتارية، ففي النظام الديمقراطي الحزب له ثلاث وظائف أساسية: مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح، اجتذاب المرشحين والأعضاء، وفي الشمولي للحزب وظيفتين أساسيتين: الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له، ودور الإشراف والإدارة[1].

بالنسبة لـ **صاموئيل هنتغتون**(S.Huntington)فقد أشار أن الحزب الواحد يؤدي نوعين من الوظائف: المحافظة على النفوذ من خلال تحديد قوة الخصم وبذلك تقديم نظام سياسي من نوع إقصائي أو إما تأسيسي بطريقة تسلطية للتحول الكامل للمجتمع من أجل احتواء كل القوى التي تشكله، ومن ثم التوجه نحو نظام سياسي ثوري[2].

نيل ماكدونالد(Nill Macdonald)يلخص وظائف الأحزاب السياسية في المجتمع في خمسة (05) وظائف:

أ. الحزب كأداة لسير العمل الحكومي.

ب. الحزب كوسيط بين الحاكم والمحكوم.

ج. الحزب كناطق باسم الرأي العام.

د. الحزب كأداة اختيار وتحديد المرشحين.

---

[1]وثيقة مرجعية، **الأحزاب السياسية**(المفهوم، المعايير والدور)، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس النواب، ص7.

[2]مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، إحدى مسار التفعيل العمل السياسي وترميم حقوق الإنسان، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص38.

ويرى **هنتغتون**(Huntington) أن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم ديمقراطي تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع، ويوفر أساسا للاستقرار ويساهم في إيجاد الولاء والحرية التي تتجاوز الجماعات المحدودة[1].

كما يشير **عبد الهادي الجوهري** إلى أن الأحزاب السياسية تحاول قدر الإمكان تحديد المشكلات القائمة في المجتمع وحصرها، بهدف التوصل لوضع حلول الملائمة لها، والتي ينبغي على الحكومة أن تأخذ بها في حل المشكلات[2].

ويحدد **فاروق شلبي**وظائف الأحزاب السياسية في:

- تولي الحكم.
- تنظيم المعارضة.
- توجيه الرأي العام.
- إعداد الكوادر السياسية.
- التعبير عن رغبات الجماهير.
- المشاركة في تحقيق التنمية[3].

كذلك **كمال المنوفي** وظائف الأحزاب السياسية كالتالي:

- تجميع المصالح.
- التعبير عن المصالح.
- التنمية السياسية.
- الاتحاد السياسي.
- المشاركة السياسية[1].

---

[1]Huntington, Samuel, **Political Order in changins Societies**, Neuo Haven: yale Univ Press, 1968, P406.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة الطليعة، 1989، ص126.

[3]فاروق محمد شبلي، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1997، ص.ص296-298.

يضيفان على السابق أنه للحزب السياسي دور في التعبير عن عملية الاقتراع الوطني، ودور مهم في وظيفة التعليم السياسي[2].

بالنسبة ل**شميتر**(Philippe C. Shmitter) فإن الأحزاب السياسية تقوم بأربعة وظائف أساسية:

1. تنظيم المسار الانتخابي من خلال تقديم مرشحين وتسجيل أشخاص يشاركون في الحملات الانتخابية.

2. منح المواطنين مجموعة من الأفكار والشعارات والرموز التي تقوى ارتباطهم بالقيم الديمقراطية، ودور الإدماج الرمزي الذي يمكن المواطنين من الشعور بأنهم يشاركون في عملية اتخاذ القرار.

3. بعد الفوز عن طريق الانتخابات، سيطرة الأحزاب على الحكم.

4. الأحزاب تمثل مصالح وانشغالات المواطنين من خلال تمثيلها في برنامج يستجيب لتطلعات المواطنين[3].

أما علماء الاجتماع الوظيفي **تالكوت بارسونز** (Talcott Parsons)،**روكان**(Rokan)يرون أن الأحزاب السياسية تقوم بالوظائف التالية:

- وظيفة هيكلة الرأي العام.
- وظيفة إدماج المواطنين.
- وظيفة الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني.

---

[1]مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسة**، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص:139-140.

[2] وثيقة مرجعية، **مرجع سابق**، ص7.

[3]Chahrokh vaziri, **Elément de réflexions sur les partis politique et référence idéologique dans le tiers monde**, obtenu en parcourant; http://www. Unil-ch/webdan/pite/iepi/ users/epibiri1/public/ vaziri4,pdf.

- وظيفة التجسيد.
- وظيفة تمثيل والإخضاع عن النزاعات[1].

من خلال الوظائف المختلفة التي جاء بها علم السياسة وعلم الاجتماع للأحزاب السياسية يمكن إبراز أهم الوظائف المتفق عليها للأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية:

أولا: وظيفة التنشئة السياسية

تعد الأحزاب السياسية في أبرز وسائل التنشئة السياسية، فالتنمية السياسية تشير إلى "عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي"[2]، ويعرفها **دافيدإيستون**بأنها:" العمليات التنموية التي يكتسب من خلالها الفرد توجهات سياسية وأنماط سلوكية"[3]، وهي عملية يقوم بها الحزب من أجل اكتساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، وبالتالي تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى يخلق ثقافة سياسية جديدة[4]، ويتوقف نجاح الحزب السياسي في بناء الفرد وتنشئته على اعتبارات عدة تتمثل في الايدولوجيا، الكاريزما، والبيان التنظيمي[5].

ويقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية بدءا من الأسرة مرورا بالأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة، وتعد الأحزاب السياسية أهم

---

[1]Ibid.

[2]نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص120.

[3]كاظم هاشم نعمة، **في السياسة المقارنة، المداخل النظرية**، طرابلس: الثالثة للطباعة والنشر، 1998، ص130.

[4]حسن عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سالق، ص112.

[5]Giovanni Sartori, "**Party Type, Organization and Function**", West European Politics, P30.

مؤسسة تقوم بدور التنشئة السياسية وذلك بما لها من قدرة على أعداد كبيرة من الناس على أساس منضبط ومنظم في الحركة السياسية[1]، وبهذا تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى المواطنين تمكنهم من فهم المسائل والاشتراك في مناقشتها والحكم على المسائل السياسية حكما محددا وهي بذلك إما تقوم بالمساهمة بقوة في تدعيم الثقافة السياسية السائدة، أو نشر ثقافة وقيم مضادة ومن وسائل الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية:

1. **وظيفة التعليم الحزبي:** إن نشاط الحزب السياسي لا يتوقف عند لحظة الانتخابات، بل يسعى الحزب لتلقين الأفراد المنتسبين إليه وبالخصوص الأعضاء الجدد مبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه كما يوفر الحزب أشكالا من الفرص التعليمية المنتظمة والمقدمة لأعضاء الحزب وخاصة مع الشباب التي تسعى الأحزاب السياسية إلى جذبهم إليها.
2. **الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية:** قد تكون هذه الاجتماعات والمؤتمرات دورية ومنتظمة تهدف إلى التثقيف الحزبي وقد تكون غير دورية تتعلق بقضايا تخص الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة كما يعقد المؤتمر كل سنة أو سنتين أو أكثر بصفة دورية حسب القانون الأساسي للحزب[2].
3. **الفعل الإعلامي:** وذلك عن طريق إبلاغ المواطنين بقرارات السلطة السياسية، هذه العملية تكون من خلال تعدد وسائل الإعلام سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية على اختلاف أشكالها وهدفها نشر أفكار ومبادئ وإيديولوجيات الحزب[3].

---

[1] سامية جبار، **قضايا السياسة والمجتمع**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994، ص302.

[2] منام العنائي ومحمد عمام طربية، **التربية الوطنية والتنمية السياسية**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2007، ص323.

[3] المرجع نفسه، ص323.

4. **المظاهرات الاعتصامات:** وتعد كوسيلة مهمة بالنسبة للأحزاب السياسية للتعبير عن مواقف الحزب اتجاه قضايا حساسة تخص الوطن وسلامته، حيث تظهر هذه الاعتصامات موقف الحزب من خلال مظاهرات واعتصامات يشترك فيها أكثر عدد ممكن من الناس ويستغل الحزب هذه التجمعات لطرح أفكاره ومعتقداته اتجاه القضايا المختلفة، وتطرح الأحزاب السياسية قناعتها وآرائها وموقفها كتثقيف سياسي للمتظاهرين.

ثانيا: وظيفة تجمع المصالح

ويقصد بها تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من القبل، وثم التعبير عنها بتعبيرات أخرى كصياغة القضايا، أو تنظيم الإدارة أو صنع الرأي العام[1]، ويقول **ألموند**(Almond) عن تجمع المصالح:"إن النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى فتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكسب مساندة مصادر سياسية قوية والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجمع المصالح فهي تسيء مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم"[2].

ويمارس الحزب وظيفة تجمع المصالح من خلال مؤتمراته وعندما يتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات الثقافية والعمالية والهيئات الأخرى ليقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة وفي الأنظمة غير الديمقراطية تتعثر هذه الوظيفة كثيرا جراء جملة من القيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب[3].

---

[1] إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، القاهرة، حزب التجمع الوطني، أكتوبر 1999، ص21.

[2] صباح مصطفى حسن المصري، **مرجع سابق**، ص162.

[3] نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص98.

ثالثا: وظيفة التجنيد السياسي

يقصد بالتجنيد عموما عملية اختيار أفراد لشغل أدوار مهمة في نسق اجتماعي ما، ويعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم الحزبية التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد فيها بشكل عام معيار المحسوبية أو الوراثة، وانطلاقا من هذه القاعدة تعد أحزاب العالم الثالث التقليدية على وجه الخصوص من ضمن هذه الفئة[1]، في حين يفترض أن تكون الأحزاب أحد الوسائل الأساسية للتجنيد السياسي، فهي تؤدي هذه الوظيفة ليس فقط بالنسبة لأعضائها بل وأيضا بالنسبة لعامة الناس وذلك من خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الحزب والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، توجيه الدعوات كحضور اللجان والمؤتمرات الحزبية...الخ.

كما أن الحزب بمجرد وصوله إلى السلطة يقوم بتشكيل الحكومة ويعين كوادره في المناصب والوظائف الإدارية، ومن ثم يتم الانتقال من مستوى التجنيد السياسي للمناصب الحزبية **(أي داخل الحزب)** إلى التجنيد السياسي للمناصب العامة **(أي في أجهزة الدولة ونظام الحكم)**[2].

رابعا: وظيفة تنظيم المعارضة

تمارس الأحزاب السياسية المعارضة هذا الدور على الأحزاب التي تصل للحكم، هذه الأخيرة تعمل على تطبيق البرنامج الذي وعدت به المواطنين من خلال حملاتها الانتخابية، ومن هنا يظهر الدور البارز للأحزاب السياسية المعارضة، كما أن الوظيفة الكبرى للحزب والهدف الأسمى له هو الوصول للحكم أو محاولة للتأثير على قرارات

[1]أبو محمد أبو البشير، **الأحزاب السياسية مالها وما عليها** متحصل عليه:
,http//www.alrakoba.net/articles action-show-ld-2492/HTMl.

[2]أحمد محمد أبو البشير، **مرجع سابق**.

السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم معارضة[1]. ومن دون معارضة لا يمكن الحديث عن وجود حركة اجتماعية[2]، كما أن الأحزاب السياسية تقوم بكشف النقائص والأخطاء التي يقوم بها الحزب الموجود في السلطة، ومحاولة تقديم البدائل وهذه المراقبة هي التي تسمح للمواطنين بمتابعة مدى اهتمام الأحزاب الحاكمة بانشغالاتهم ومدى وفائها بوعودها، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من الحزب أن يقدم النقد للحكومة على أنلا يكون هذا النقد مجردا، وإنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حال وصوله للسلطة[3].

مسألة المراقبة والمعارضة هي من سمات الديمقراطيات الحديثة، ولا تتحقق بدون أحزاب سياسية وبذلك يمكن القول بأن الأحزاب السياسية تبقى الوسيلة الأنجح لحماية حقوق وحريات الأفراد ضد الحكومة، وبالتالي الوسيلة الأنجع لتحقيق وتسيير الديمقراطية.

خامسا: وظيفة المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية بوجه عام بأنها الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع المدني بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر[4]، كما تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية لأنها تمكن الشعب

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص85.

[2] عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص40.

[3] توازى خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل**، "رسالة ماجستر غير منشورة"، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2005، 2006)، ص51.

[4] عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي، النظرية والواقع**، ط/1، القاهرة: دار المعارف، 1994، ص30.

من التعبير عن رغباته ومطالبه بطريقة سلمية وقانونية كما تقوي الروابط بين الهيئة الحاكمة والهيئة الناخبة[1].

وتعكس المشاركة السياسية إيجابا أو سلبا أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية وتعد معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على الديمقراطية، وذلك بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في صنع السياسات العامة، والقرارات السياسية ونقد أعمال الحكومة لأن الأحزاب تمد المواطنين بالوسائل الفعالة في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال[2].

وتقوم الأحزاب السياسية بوظيفة المشاركة السياسية من خلال نوعين من الأنشطة:

1. **الأنشطة التقليدية:** تتمثل في التصويت، المحاضرات، الندوات الانتخابية.
2. **الأنشطة غير تقليدية:**وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل: تقديم الشكاوى، وأخرى غير قانونية مثل الثورة والاغتيالات السياسية[3]، هذه بالإضافة إلى وظيفة توفير قنوات المشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركات إلى درجة من الرقي والتنظيم الفعال، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي، فيوجد في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا، بخصوص في دستورها توضح أنه من ضمن مهام الأحزاب السياسية هي أن تساهم في بناء الوعي السياسي للشعب، ففي دول الديمقراطيات الليبرالية فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية[4].

سادسا: وظيفة التعبئة

---

[1]المجذوب، طارق، **الإدارة العام**ة، كلية الحقوق جامعة بيروت العدرية، منشورات، كلي الحقوقية، 2003، ص609.

[2]ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص.ص:37-38.

[3] نور الدينحاروش ، **مرجع سابق**، ص121.

[4]أبو البشير، أبكر محمد، **الأحزاب السياسية ما لها وما عليها**، مرجع سابق.

وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات والقرارات الحكومية، فالسلطة السياسية أو الحكومة القائمة تسعى دائما لكسب رضي المجتمع ولا يأتي ذلك إلا من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وتلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط في عملية التعبئة بين أفراد المجتمع من جهة والجهاز الحكومي من جهة أخرى[1]، وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر سواء كان ديمقراطيا أو شموليا أو تسلطيا، وتعتبر عملية التعبئة التي تقوم بها الأحزاب بعد عملية الانتقاد بمثابة الوظيفة الثانية وذلك بهدف المشاركة في العملية الانتخابية، أما الوظيفة الثالثة تمثل في اختيار القادة السياسيين وهم المعول عليهم الوصول إلى أعلى وظائف في الدولة مستقبلا[2].

سابعا: وسيلة الدفاع عن المصالح الخاصة للحزب في المصلحة الوطنية

تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية، ويستوي في ذلك جميع الأحزاب فهي دائما تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة وكثير من الأحزاب يربط نفسه بالدستور وحكم القانون ليضمن التأييد العام للشعب وبعض الأحزاب العلمانية المعارضة للدين والقيم تتستر تحت ألفاظ: التعددية والأخوة، الإنسانية.

بالإضافة إلى هذه الوظائف تقوم الأحزاب السياسية في العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية بثلاث وظائف أخرى تميزها عن الأدوار العامة التي يقوم بها الأحزاب السياسية بصفة عامة، ونذكر منها:

---

[1] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص28.

[2] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص116.

1. **وظيفة دعم الشرعية:** تعرف الشرعية السياسية بأنها تمثل مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، ويعتبر الانحياز والفعالية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجيات ضمن الوسائل الرئيسية للشرعية في عالمنا المعاصر[1].

وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، وتلعب العديد من المؤسسات دورا بارزا في هذا المجال وتلعب الأحزاب السياسية الدور الكبير في ذلك مثل: **الحزب الشيوعي في الصين، حزب البعث في الجمهورية السورية،** وتتميز الأحزاب السياسية عن بقية المؤسسات كونها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل إنها تسعى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وأيديولوجياتها هو نفسه مصدرا للشرعية[2].

2. **وظيفة التحديث والتنمية السياسية:** سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الخامس من هذا الفصل مع إعطاء مثال على ذلك في الفصل الثاني.
3. **وظيفة الاندماج القومي:** هي تنظيم إرادات قطاعات الشعب وبلورتها ووضعها في قالب سياسي عام متماسك ليتم تنفيذها في حالة فوز الحزب المعني في الانتخابات التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، وتنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية ونوع الجنس وغيرها، إذ أن الأحزاب السياسية في هذه الحالة تلجأ عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم، إلى حث المواطنين إلى الانتساب إليها، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية، وبهذا تساهم في نقل الشعوب متعددة الإثنيات والديانات من الانتماء التقليدي إلى فضاء أرحب وهو الدولة[3].

---

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص122.

[2] أبو البشير، آبكر محمد، **مرجع سابق**.

[3] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص46.

المطلب الثاني: وسائل الأحزاب السياسية

تستعمل الأحزاب السياسية العديد من الأدوات تمكنها من بلوغ أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف تتوخى الفائدة من السياسة، أم كانت أهداف تعمل لأجل غايات سامية من خلال السياسة، وعلى الرغم من تنوع هذه الأدوات وتطورها وتغيير أشكالها خلال تاريخ العمل السياسي تحاول جميع الأحزاب أن تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الأعضاء، وبغرض تحقيق ذلك تلجأ الأحزاب إلى استعمال وسائل مختلفة تهدف إلى إشباع شتى رغبات الأفراد، ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول: الوسائل الإدارية

وتشمل على ثلاث عناصر هي:

1. **التمثيل النيابي:** ويتحقق ذلك عن طريق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذي تم اختيارهم من طرف الأعضاء ونجاحهم في إسناد الأدوار النيابية الإدارية.
2. **المناقشة:** في المسائل السياسية بغرض تحقيق التماسك داخل الحزب والعمل على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين أعضاء الحزب الواحد، للإشارة فإجراء المناقشة العلنية حول المسائل العامة في الحزب لا تهدف إلى كسب الأنصار بقدر ما ترجى إلى زيادة توثيق الوحدة بين الأعضاء[1].
3. **الاشتراك في الأعمال القضائية الإدارية:** تعطي هذه الوسيلة فرصة تحقيق الحزب لمبادئه مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ حتى إذا نجح

[1] لسفوري رحماني بوزتينة أحمد، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر (دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية شلف)**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، (2006، 2007)، ص61.

الحزب في الاستيلاء على الحكم تمكن من وضع السياسية العامة للدولة عن طرق زعمائه القابضين على أزمة الحكم، ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي على هذه السياسة عن طريق الأغلبية لأعضائه ثم يعهد في تنفيذها إلى الهيئة الإدارية التي يكون أنصار هذا الحزب قد احتلوا مناصبها ويظهر هذا بوضوح في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية[1].

الفرع الثاني: الوسائل الإعلامية

تسعى الأحزاب السياسية عن طريق ما يسمى بالفعل الإعلامي أي إبلاغ المواطنين بالقرارات ونيات السلطة السياسية، هذه العملية يمكن إدراكها من خلال نوعين مختلفين:

1. الحزب السياسي يستطيع نقل المعلومة من أجل إقناع المنتخبين والمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرار الصادر عن السلطات العامة ولكن في الأحزاب الشمولية يجري العكس تماما، حيث يتخذ القرار السياسي، ومن ثم يتم عرضها على الحزب وتتم الموافقة عليها بالإجماع.
2. عملية الفعل الإعلامي يمكن أن تكون بشكل معاكس للسلطة القائمة، وهذا يكون من الأدوار المهمة للحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية، والأحزاب السياسية الغير موجودة في السلطة يكون من مهامها أيضا تقديم شروحات دائمة للأفعال السياسية في الدولة ومن ثم إبداء رأيها حول هذه الأفعال. تمتلك الكثير من الأحزاب السياسية وسائل إعلام خاصة بها وتتواصل من خلالها مع أعضائها، ومناصريها، والجمهور بشكل عام أما نوعية تلك الوسائل فيجده ويحدد من خلال الضوابط التي تحكم الحزب.

[1] محمد توهيل، **سوسولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، عمان: دار الحامد، 1998، ص168.

ويمكن تصنيف وسائل الإعلام إلى ثلاث فئات:

أ. وسائل الدعاية الحزبية: يتم توزيعها بشكل أساسي على أعضاء الحزب، ولكنها يمكن أن تستخدم للوصول إلى الجمهور بشكل عام وعادة ما لا تخضع الدعاية الحزبية للضوابط العامة الخاصة بوسائل الإعلام، لذا فعادة يتمتع الحزب بحرية تامة حول مضمونها طالما أنه لا تمس بالمحظورات المتعلقة بإشاعة الكراهية والتجريح.

ب. وسائل الإعلام التقليدية الخاصة: يمتلكها في غالب الأحيان الحزب السياسي أو أحد أعضائه البارزين أو قيادته، وتخضع وسائل الإعلام الخاصة لقوانين الإعلام وقوانين الانتخابات، وبغض النظرعنمن يمتلكها، عليها الالتزام بالمعايير والضوابط المعمول بها واحترامها وغالبا ما يتطرق إلى أمور النشاطات الإعلامية المتعلقة بالحملة الانتخابية.

ج. وسائل الإعلام الحكومية: يسيطر الحزب السياسي على الإعلام الحكومي في حال الخلط بين الحزب الحاكم كتنظيم حزبي والحكومة، ويتفق الكثيرون على ضرورة عدم الانحياز وسائل الإعلام العامة لأي حزب كان أثناء تغطيتها للحملة الانتخابية وذلك لكونها مصدرا هاما من مصادر الاطلاع لصالح كافة الناخبين، ولابد أن تفسح وسائل الإعلام المملوكة للدولة المجال أمام مختلف الأصوات للتعبير عن رأيها بدلا من تشكل جهاز للدعاية والترويج لحزب واحد.

الفرع الثالث: الوسائل القهرية (القوة والإكراه)

تلجأ الأحزاب السياسية في بعض الأحيان لاستمرار وجودها والاحتفاظ بقوتها وردع الحكومة إلى اللجوء إلى وسائل العنف بنوعيه:

1. **العنف الساخر:** كالزج بالناس في المعتقلات دون محاكمات، الإرهاب السياسي، إشاعة الرعب في قلوب المواطنين، القمع...الخ، ويوجد هذا النوع من العنف في الدول التي تعتنق نظام الحزب الواحد المسيطر (الحاكم) المنتشرة بكثرة في العالم الثالث.
2. **العنف المستتر:** يطبق هذا النوع من العنف والإكراه في الدول الديمقراطية المتقدمة حيث تلجأ الأحزاب إلى اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي، والضغط الاجتماعي وسياسة التجويع.

الفرع الرابع: الوسائل المالية

عند الحديث عن الوسائل المالية لابد إلى التطرق إلى التمويل السياسي، وبالتالي تمويل الأحزاب وتمويل الحملات الانتخابية، فالمال السياسي يعرف بأنه:"كافة الجوانب المتعلقة بتمويل الأفراد السياسية ومرشحيها وإنفاقها للموارد في إطار الحملات الانتخابية والأوقات الأخرى غير أوقات الانتخابات"[1].

ويوجد ثلاث أنواع للتمويل السياسي:

1. **التمويل البلوتوقراطي:** طبقة أصحاب المال والأثرياء وكبار رجال الأعمال هي التي تقوم بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، ومن ثم تمارس قدرا من النفوذ المتزايد على صناعة القرار السياسي.
2. **التمويل العام:** حيث تضطلع الدولة بمهمة تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

[1] **المال السياسي وتمويل الأحزاب السياسة**، المركز المصري للدراسات والمعلومات، متحصل عليه:
:http//www.asicenter.org/ !studies-political- moneuy/CHY.

3. **التمويل الخاص:** المانحين من القطاع الخاص سواء كانوا أفرادا عاديين أو النقابات ومنظمات الأعمال والشركات الربحية هم من يقومون بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

واستخدم مفهوم الاستثمار في التنافس الحزبي كمدخل تحليلي لتفسير العلاقة الجدلية بين الطبقات الثرية في المجتمع والكيانات الحزبية والسياسات الفعالة في الدولة[1].

وتتبع غالبية دول العالم نموذجا مختلفا للتمويل السياسي يجمع بين التمويل الخاص والعام، على سبيل المثال: إسبانيا تحصل فيه الأحزاب السياسية على تمويل عام من الدولة يتحدد بما يتناسب مع عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها الحزب في آخر انتخابات وعلى تمويل من مصادر خاصة سواء من أعضائها أو من الجهات المانحة الخاصة[2].

المبحث الرابع: التنمية السياسية مقاربة معرفية

لابد من الإشارة في بادئ الأمر، أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين علماء السياسة والاجتماع[3] حول تعريف **التنمية السياسية**، كما أن معظم التعريفات التي قدمت اتسمت بالتحيز الإيديولوجي، أو تحيز حضاري، وبالتالي فإن هذه التعريفات افتقرت إلى الموضوعية، ومن بين الملاحظات كذلك أن أغلب التعريفات التي قدمت لتعريف التنمية السياسية صدرت عن علماء وباحثين ينتمون إلى بلدان العالم المتقدم، وبالتالي من غير المنطقي أنه بإمكانها الإلمام بكافة جوانب وظواهر الواقع السياسي لبلدان

[1]– المرجع **نفسه**.

[2]– Jean Michel de waele, **partis politiques et démocratie en Europe centrale et Orientale**. Bruxelles ulb, 2002, PP:38-42.

[3]عبد الحليم زيات، مرجع سابق، ص84.

العالم الثالث بحيث أنها أغفلت الظواهر التي يتميز بها بلدان العالم الثالث[1]، لتعريف التنمية السياسية لابد في بادئ الأمر أن يتم تعريف المفهوم أولا كل لفظ على حدى حتى يتم التعرف على مفرداته التي يتركب منها.

للإحاطة أكثر بمفهوم التنمية السياسية في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى العناصر التالية من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية وتطورها التاريخي

الفرع الأول: جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية

لقد نشأ حقل التنمية السياسية من خلال علم السياسة الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة، وحُمِلَ المفهوم بدلالة قيمية وإيديولوجية، لقد ارتبط أساسا بالمدرسة الأنجلوسكسونية، وكان الهدف من هذا الحقل هو مواجهة الخطر الشيوعي في مناطق العالم الثالث، وكان ينظر إلى حقل التنمية السياسية حسب **روبرت بركنهام** (Robert Bergkinham)باعتبارها مشروعا مناهضا للشيوعية ومواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي[2].

وكانت بداية ظهور مصطلح التنمية السياسية مع قيام السوسيولوجيا السياسية الأنجلوسكسونية بعد انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية، من أجل فهم الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمعات الحديثة العهد بالاستقلال، وذلك من أجل توضيح أو بالأحرى معرفة الطريق الذي سوف تسلكه الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها اتجاه الدول

[1]أحمد رهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**(رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ص146.

[2]ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط/1، عمان: المركز العلمي للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص7.

المستقلة، وقامت بابتكار وحدات مفاهيم جديدة تبلورت في إطار تطوير وتجاوز المنظورين اللذين هيمنا على الدراسات السياسية سابقا، المنظور القانوني والمنظور الماركسي وهكذا برز إلى الوجود مصطلحات ومفاهيم كالتطور السياسي، التحديث، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية[1].

وبالتالي حدث تطور كبير في دراسات التنمية السياسية منذ منتصف الأربعينات من القرن العشرين تحديدا، والحقيقة أن هذا التطور الهام قد ارتبط بتطور دراسات السياسة المقارنة في إطار تطور أوسع حدث بالنسبة للعلوم الاجتماعية بشكل عام، ويجب التنبيه أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت متوازية مع البدايات الأولى لدراسات قضايا التنمية بصفة عامة، وذلك من خلال المحاولات التي تمت بهدف معالجة مشاكل التخلف السياسي، فقد قدمت نظريات التنمية السياسية مفاهيم عدة للتعبير عن حقيقة ظاهرة التنمية التي تمثل محور هذه النظريات وظهور عدة مفاهيم تنصب في نفس الهدف، أو الظاهرة مثل "التنمية، التحديث، التطور، التقدم، التغير...الخ[2].

هكذا جاءت مساهمات رائدة في دراسات تنمية دول العالم الثالث لجيل كامل من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والانتروبولوجيا وغيرها، وكانت موجة البحث الأولى قد استهلت التركيز حول الدول حديثة الاستقلال فتناول كتاب أمثال: **ديفيد آبتر، ليونارد باندر، جيمس كولمان، لوسيان باي، دونكورت روستو، روبرت وارد،**

[1]الكردي محمود، **التخطيط للتنمية السياسية**، مصر: دار المعارف، 1977، ص70.

[2]نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص230.

مايرون ويز، وكثيرون غيرهم في بحوثهم دراسات عن الشرق الأوسط وغانا وأوغندا والكنغو وتنزانيا، وساحل العاج ونيجيريا والهند واليابان وبورما وغيرها[1].

ويرى **عبد الحليم الزيات**؛ أن اهتمام رجال العلم وصانعي السياسة وعنايتهم بحقل التنمية السياسية باعتبارها قضية عالمية تعود لسببين:

1. اتساع دائرة البحث العلمي وامتداد أنشطته إلى العالم الثالث.

2. ثم إلى الضرورات العلمية التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتابت مجتمعاتهم خلال سنوات بعد الحرب العالمية الثانية، كنتيجة مباشرة لها[2].

ولقد صدرت كذلك خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة دراسات تحمل عنوان التنمية القومية، والتنمية السياسية والتحديث السياسي، وقد صاحب الاهتمام بهذا الموضوع بروز قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على سطح التفكير الاجتماعي كاستجابة لمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما فيما يخص الدراسات العربية فإن بداية الاهتمام بموضوع التنمية السياسية حتى مطلع الثمانينات من خلال ما عرفته مجالات علم الاجتماع السياسي من نمو وتطور ملحوظ، فبعدما كانت مجالاته كما حددها كل من **بندكس** و**ليسبت** نحصره في: السلوك الانتخابي، دراسة القوة الاقتصادية، دراسة إيديولوجيات الحركات السياسية، دراسة الأحزاب السياسية، دراسة الحكومة، وأخيرا الدراسات المقارنة، فقد أضيف إلى

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ط/2، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاجتهاد والعلوم السياسية، 2002، ص.ص:54-60.

[2] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، **دراسة في الاجتماع السياسي**، ج/1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص51.

هذه الميادين مجالات حديثة أهمها دراسة النظريات السياسية، ودراسة الوعي والاتفاق السياسي، دراسة الصفوة، وأخيرا دراسة التنمية السياسية[1].

الفرع الثاني: ماهية التنمية السياسية

بعد دراسة الخلفية التاريخية لتطور دراسة التنمية السياسية ومصادر الاهتمام بها، لابد من إعطاء تعريف لتوضيح مفهوم التنمية السياسية وضبط جملة من المفاهيم والتعاريف حتى يتم توضيح بعض المصطلحات التي كثيرا ما تتداخل فيما بينها وقد تستعمل في بعض الأحيان كمترادفات، وكما هو مفهوم فلا يمكن للباحثين أن يصل إلى أهدافه دون تحديد لمفاهيمه، لذلك يجب الوصول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم هذا البحث وأهدافه الرئيسية، كما يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبيا، كما سبق وتم التطرق إليه.

كغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن مفهوم التنمية السياسية يعاني من عدم الوضوح، إذ ليس هنالك اتفاق في حقل علم السياسة حول تعريف دقيق للمفهوم، فعلى سبيل المثال، أورد **لوسيان باي** عام 1996 عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاصا به(Lucian W. Pyc)كما يقول **صامويل هنتغتون**(Samuel Huntington) ماذا تعني التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء.

معظم التعريفات التي قدمت اتسمت بالتحيز الإيديولوجي، أو تحيز حضاري، وبالتالي فإن هذه التعريفات افتقرت إلى الموضوعية، ومن بين الملاحظات كذلك أن أغلب التعريفات التي قدمت لتعريف التنمية السياسية صدرت عن علماء وباحثين ينتمون إلى بلدان العالم المتقدم، وبالتالي من غير المنطقي أنه بإمكانها الإلمام بكافة جوانب

[1]عبد الحليم الزيات،**المرجع السابق**، ص62.

وظواهر الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث بحيث أنها أغفلت الظواهر التي يتميز بها بلدان العالم الثالث[1]، لتعريف التنمية السياسية لابد في بادئ الأمر أن يتم تعريف المفهوم أولا كل لفظ على حدى حتى يتم التعرف على مفرداته التي يتركب منها.

أولا: مفهوم التنمية

يتميز تعريف مفهوم التنمية كذلك بكثرة التعاريف وعدم اتفاقها بحث أن كل تعريف جاء حسب توجه أو إيديولوجية جماعة ما، وحسب الطرق والأساليب التي يروج لها كل جماعة لتحقيق عملية التنمية وهذا ما أبرزه **أوروين، ساندرو** إلى قول:"إنني سوف أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب كل ما يريد دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو غيرها"[2].

1- التنمية لغة:

لفظ التنمية مشتق من ينمي بمعنى الزيادة، يقال ينمي نميا ونما ونماء، زاد وكثر، كما أنها تعني الانتشار ولقد جاء في (لسان العرب) لـ **ابن منظور**[3]:"التنمية من قولك نميت الحديث أنميته تنمية بأن تبلغ هذا عن هذا على وجه الإفساد والنميمة وهذه صفة مذمومة أما قولك نميت الحديث أنميه تنمية دون تسديد النون والميم"، أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته"[4].

2- التنمية اصطلاحا:

[1]أحمد رهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**(رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ص146.

[2]عبد الحليم تمام كريشة، **دراساتفي علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص37.

[3]أبو اليقاء الكفوي، **الكليات**، القاهرة: دار المعرفة، ط1، ص353.

[4] ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، بيروت: دار لسان العرب، د/ط، د/ت، ص83.

هناك تعريف خرجت به هيئة الأمم المتحدة تقول فيه:"إن التنمية عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد"[1].

وفي تعريف آخر للتنمية نجدها عبارة عن:"برامج متعددة الأغراض، وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالناحية الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية، لأن هذه البرامج لست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية المتعددة الجوانب"[2].

ويرى **وفيق أشرف حسونة** أن التنمية:"عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية، والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع، عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"[3].

مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو **بوجين ستيلي** حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 ثم في 04 كانون الأول سنة 1986؛ أصدرت هيئة الأمم المتحدة ما يعرف بالحق في التنمية الذي اعتمد ونشر ابتداء من هذا التاريخ وجاء تعريف آخر لهيئة الأمم المتحدة فحواه:"التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهة السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس

[1]الكردي محمود، **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، القاهرة: دار المعارف، 1977، ص70.

[2]رفعت رشيد، **تنمية المجتمع**، سرس اليان، 1962، ص24.

[3]Hassouna, W.A**., sociology of development**, Memo, N° 939, I.N.P, Cairo, P3.

مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[1].

وعرفها **رفعت رشيد:**"هي عبارة عن برامج متعددة الأغراض، وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب".

ويعرفها كذلك **أمين محمد علي دبور:**" التنمية عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تحتاج وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا قد تبدأ عملية التنمية بالنخبة أو فئة أو شريحة مجتمعة معينة، ولكنها بعد ذلك تنتقل بوسائل عدة للمجتمع كله وتصبح شاملة، وسائل نقلها ونشرها إعلامية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، سلوكية نفسية"[2].

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية

ويبدو أن الدافع الذي حفز العديد من المفكرين والباحثين الأوروبيين والأمريكيين لدراسة هذه القضية، تتمثل في حرص حكومات الدول المتقدمة على الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، وذلك لضمان تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية في هذه البلدان وفي المناطق والأقاليم التي تحيط بها[3].

---

[1]حسن بنكادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تنظيم السياسي والإداري، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2008/2007)، ص34.

[2]أمين محمد نور، **دراسات في التنمية السياسية**، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011، ص18.

[3] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط/1، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007، ص.ص:92-94.

التنمية السياسية تعني، كتعريف أولي صيرورة معقدة تجمع عناصر عدة تؤدي إلى إحداث تغيرات متعددة اجتماعية وسياسية تسمح بالانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث[1].

وهي تفيد حسب المعنى الكلاسيكي مجموعة من التغيرات السياسية التي تمس كل المجتمعات دون تمييز، وتتحقق في شكل حركة داخلية للنمو المتزايد، ويخضع تحولها لقواعد محددة ومتجانسة[2].

وتعني في معناها الواسع طريقة لمقاربة التغيرات الخاصة بنظام ما تأخذ بالاعتبار ميزته الحركة التي تعتبر تجريدية عامة، ولكن ليست شاملة أي لا تمس جميع النظم السياسية (مثل: المؤسسة، بناء مركز،...)[3].

وتعني نفس المقترب في معناها الضيق، ولكن اقتصارا على تحليل دخول مجتمعات دول العالم الثالث عهد الحداثة[4].

واعتبارا لكون تعريفها يتم في إطار العلاقة بين المطالب المتعددة والمختلفة للمواطنين وقدرات النظام والتفاعل بينها[5]، ولأنها تهتم بمختلف التحولات السياسية المتعددة الأوجه والمنابع والغايات، فإن التنمية السياسية لا يمكن حصرها في تعريف جامد، نهائي ووحيد رغم تعريفات التي اجتهد الباحثون في تقديمها لها، ومن ثم فإنه لا يوجد تعريف واحد وموحد بين العلماء لمفهوم التنمية السياسية.

---

[1]Schwartzenberg Roger Gérard, **sociologie politique**, édition Montchrestien, Paris, 4ème édition, 1988, P184.

[2]Badie Bernard et Gerstle Jaque, **lexique sociologie politique.** P.U.F, Paris,1er édition, 1979, P38.

[3]Ibid.

[4] Ibid.

[5] فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط/1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص214.

وفي هذا الصدد حدد **لوسيان باي**(Lacien W. Pey) في دراسة له حول مفهوم التنمية حوالي عشرة تعريفات للتنمية السياسية تتداولها الأوساط العلمية، يمكن إجمالها في ثلاثة أصناف:

أ. صنف أول يعتبر النمو الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية، ويركز البحث في هذا الشأن على النظام السياسي الأنسب لتحقيق إقلاع اقتصادي.

ب. صنف ثاني يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديمقراطية،والتي تتجلى في انتشار التنظيم العقلاني في جميع أجهزة الدولة السياسية والإدارية، وداخل التنظيمات الحزبية وسيادة القانون ومشاركة الجماهير في العملية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تحقيق فعالية كبيرة في توزيع الموارد[1].

ج. صنف ثالث ينظر إلى التنمية السياسية باعتبارها بعدا من أبعاد النمو الإنساني عامة وهي عملية تغير تمتاز بخصائص معينة وجانب من جوانب التغير الاجتماعي بصفة عامة.

وعموما يمكن تعريف التنمية السياسية كمفهوم إجرائي بأنها ليست حالة بل عملية تتميز بالديناميكية والحركية مرتبطة بالجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تستهدف إحداث تغييرات إيجابية في الأبنية والمؤسسات السياسية القائمة وفي وظائفها، وتطوير الثقافة السياسية السائدة في اتجاه تنمية قدرة النظام السياسي ككل في إطار من الحرية والعقلانية.

وهناك العديد من المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية منها التحديث السياسي الذي يعد مفهوما أساسيا في إطار نظريات هذه الأخيرة، والإنماء السياسي والتطور السياسي وان

[1] فؤاد عبد الله ثناء، **المرجع السابق**، ص.ص370-375.

كانت هذه المفاهيم تختلف في بعض من جوانبها عن مفهوم التنمية السياسية فإنها تدل جميعا عن النقلة النوعية في المنتظم السياسي من التقليدي إلى الحديث.

كما أن مفهوم التنمية السياسية لا يزال محل خلاف بين الباحثين، رغم تعدد الاجتهادات بهدف الوقوف على مدلول لعبارة التنمية السياسية[1]، فهذا المفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب نذكر منها:

- غالبا ما يتم الخلط بين مفهوم التنمية السياسية وبين مفاهيم أخرى قريبة منه ويتم اعتمادها كمرادفة للتنمية السياسية مثل: التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي،...الخ.
- يضم مفهوم التنمية السياسية مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية مثل: العدل، المساواة، القدرة،...الخ.
- تحيز تعاريف التنمية لجهة دون الأخرى واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى.

إن مفهوم التنمية السياسية كمبحث جديد في العلوم السياسية والاجتماعية وذلك من خلال امتداد نشاط الدارسين إلى بلدان العالم الغير غربي.

والعالم الثالث على وجه التحديد وبالتالي ظهور عدة تعاريف للتنمية السياسية، من أبرز مفكري التنمية السياسية لوسيان باي(Bye Lucien) حيث أنه حدد عشرة تعاريف في كتابه (جوانب ومظاهر التنمية السياسية)، نذكر منها:

- التنمية السياسية هي الشرط الضروري لقيام تنمية اقتصادية.
- التنمية السياسية هي تجسيد التغير الحكومي.
- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص16.

- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية[1].

كما أن (Bye Lucien)تحدث في كتابه (أعراض التنمية)؛ عن ثلاثة أعراض للتنمية السياسية هي:

أ. زيادة قدرات النظام السياسي.

ب. المزيد من التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي.

ج. تحقيق أكبر درجة من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية، وفي اعتماد الكفاءة وحدها معيارا للتوظيف السياسي والإداري[2].

ولقد صنف **محمد الرضوان** تعريفات **لوسيان باي** للتنمية السياسية إلى ثلاثة أصناف[3]:

- **الصنف الأول:** يعتبر أن النمو الاقتصادي هو أساس لتحقيق التنمية السياسية.
- **الصنف الثاني:** يعتبر أن الممارسات السياسية الديمقراطية للبلدان مثل العدل والمساواة والحرية ومجموعة أخرى في الخصائص هي التي تحقق التنمية السياسية بحيث بمجرد وجود هذه الخصائص في النظام السياسي سوف يتم تحقيق تنمية سياسية.
- **الصنف الثالث:** يعتبر أن التغيير يمتاز بخصائص معينة وهو أساس وجانب من جوانب التنمية السياسية.

---

[1] طاشمة بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة ودكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص17.

[2] Lucian W. Pye. **Aspects of Political Development**, Boston: Little Brown,1966, P79.

[3] محمد الرضواني، **التنمية السياسية بين غموض وعمليات الإيديولوجية المحلية**، المغاربية للكتاب، العدد 36، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص.ص:33-34.

كما يعرفها **محمد الرضواني** هي:" عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة وتسير بثلاث مظاهر: التمايز البنيوي، قدرة وكفاءة النظام، ثم الاتجاه نحو المبادرة"[1].

ولقد لاحظ كل من **هنتجون** و**دومنجاز**(Huntington & Domingaz) أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مزعج، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافيا، لغويا، غائيا، وظيفيا[2].

إذن التنمية السياسية هي مفهوم ومبحث جديد في علوم السياسة والاجتماع، وتمثل في الوقت نفسه بعدا نوعيا هاما ومتميزا من أبعاد التنمية الشاملة، ويرتد الاهتمام بهذه القضية من الوجهة التاريخية إلى ستينات القرن الحالي، وإن بدأت إرهاصاته الأولى غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات، ومرجع ذلك فيما تؤكد معظم الدراسات هو اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدارسين إلى بلدان العالم غير الغربي والعالم الثالث على وجه التحديد، بالإضافة إلى تغيير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات وتقنيات البحث والدراسة في علوم المجتمع، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال هذه العلوم بعامة، وعلوم السياسة والاجتماع بوجه خاص[3]، إلا أن التساؤل يبقى قائما حول تاريخية هذا المفهوم.

والتنمية السياسية – في المعنى الكلاسيكي– هي مجموعة التغيرات السياسية التي تشمل بدون تمييز كل المجتمعات، وتتحقق تحت شكل داخلي طبيعي تصاعدي، يتميز بنهاية وخاضع لقانون، ووحدة لتحول.

---

[1] محمد الرضوان، **مرجع سابق**، ص34.

[2]طاشمة بومدين، **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، 2001، ص12.

[3]Webster Andrew**, Introduction to the sociology of development**, Macmillan Publisher, L.T.D, London, 1984, P106.

وفي المعنى الواسع – وفي إطار نظرة تجديدية– هي نموذج تقريبي يرتكز على فكرة التغيرات التي تلحق نظام سياسي آخذا في عين الاعتبار كونها كونية.

وفي المعنى الدقيق هي نفس النموذج التقريبي، لكن محدود بالتحليل الوحيد للدخول بمجتمعات دول العالم الثالث إلى عهد الحداثة[1].

التنمية السياسية يقصد بها النمو والتغير في النظم السياسية أي الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، وقد يطلق لفظ التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، وهناك من يفهم التنمية السياسية على أنها تعني قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية الاقتصادية، أو على أنها شرط مسبق لتحقيق هذه الأخيرة وذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وتطبيق قواعد القانون.

ويمكن أن تكافئ بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وبالتالي يتحصل جوهر التنمية السياسية في بناء الديمقراطية على غرار النموذج الغربي بما يتضمنه ذلك من تحول الأفراد من رعايا إلى مواطنين وكفالة الحقوق والحريات العامة وتشييد المؤسسات الديمقراطية التي تتيح للمواطنين أقصى درجات المشاركة في الحياة السياسية، وثمة من علماء السياسة من يقصر التنمية السياسية على نمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه، وهو ما يتوقف على كفاءة مؤسساته وعلى مدة ما تتمتع به من مساندة شعبية، كذلك يمكن أن ننظر إلى التنمية السياسية بحسبانها عملية بناء الدولة القومية، وتنظيم السياسة وأداء المهام السياسية في إطار هذه الدولة، تلك التي تنهض بالأساس

[1]Bertrand Badie, **Lexique Sociologie politique**, 1er éd, P.U.F, Paris, 1979, P38.

على رابطة الانتماء القومي بما ترتبه من حقوق والتزامات عامة، على أن الرؤية الأكثر شيوعا تقرن التنمية السياسية بازدياد درجة تعقد وتخصص وتمايز المؤسسات السياسية بغض النظر عما إذا كان النظام السياسي ديمقراطيا أو تسلطيا[1].

المطلب الثالث: التنمية السياسية وعلاقتها بالمفاهيم أخرى

يثير موضوع التنمية السياسية العديد من الإشكاليات منها ما هو نظري مفاهيمي، ومنها ما يرتبط بالواقع العملي، وهكذا فإننا نقترح التعرض للإطار النظري للتنمية السياسية من خلال تمييزه عن المفاهيم الأخرى وتحديد علاقته بها سواء منها تلك التي تعضده أو تلك التي تتقاطع معه، أو تلك التي تتوازى معه.

أولا: التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي الزيادة المستمرة في دخل الفرد، التي تصاحب وتكون نتيجة لتصحيح الاختلالات الهيكلية.هذه التنمية تقتضي لنجاحها عدة متطلبات تتمثل في متغيرات متعددة بالمجال السياسي والاجتماعي والثقافي[2].

بالنسبة للمجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي، وأيضا إحداث تغيير في تركيبة السلطة السياسية عن طريق نقلها إلى الفئات أو الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في التنمية الاقتصادية، بصيغة أخرى تتطلب التنمية الاقتصادية إنشاء أو بالأحرى تأسيس تنظيم سياسي ممثل لمصالح القوى ذات المصلحة في عملية التنمية، هذا التنظيم يلعب دورا مهما في تعبئة الجماهير لأجل إنجاح عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق خلق الوعي الإنمائي وترسيخه، على

[1]Binder Leonard, **Crisis and sequences in political developmen**t, New Jersy Princeton university press, 1971, P150.

[2]كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، بيروت: مطبعة الدار الجامعية، يناير 1988،ص63.

أساس أن التنمية الاقتصادية هي بمثابة وثيقة تأمين قومية تقتضي "التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل". كما تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرا جوهريا في النظام التعليمي القائم، وذلك عن طريق ثورة ثقافية، تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، إلى جانب وجود تنظيمات سياسية كفيلة بإقناع الجماهير بهذه الإستراتيجية، وربطها بمصالحهم[1].

أما علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية فهي، إن كانت التنمية الاقتصادية تستلزم تحقيق تغييرات سياسية واجتماعية وثقافية، إلا أنها قبل هذا وذاك لابد لها من توفير جو من الأمن والاستقرار على المستوى السياسي، وذلك حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها.من هنا يأتي الربط بين التنمية السياسية والاقتصادية على أساس أن الأولى شرط مسبق ولازم، لخلق بيئة أو محيط ملائم للتنمية الاقتصادية.

ولكن هذا ليس أمرا مطلقا فقد تتقلب الآية، بحيث تصبح التنمية الاقتصادية مدخلا مهما للتنمية السياسية، كما يؤكد على ذلك (Jean Leca) في حديثه على التغير الاقتصادي وعلاقته بالانتقال الديمقراطي، وإن كان كل من **واتربوري، غسان سلامة، جون بايار، الهرماسي عبد الباقي** يرون أنه ليست هناك علاقة سببية إطرادية بين التغير الاقتصادي والانتقال الديمقراطي[2].

ثانيا: التنمية السياسية والاستقرار السياسي

يقصد بالاستقرار السياسي غياب أو انعدام التغير الجدري أو الأساسي في النظام السياسي، أو حدوث التغير في حدود معينة مقبولة، بمعنى قدرة النظام السياسي في المحافظة على توازنه، وبالعكس يشير عدم الاستقرار السياسي إلى وقوع تغيرات جذرية

[1]كامل بكري،**المرجع السابق**، ص65.

[2]غسان سلامة، **أين هم الديمقراطيون؟**، ط/1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1995، ص21.

أو جوهرية في النظام السياسي أو التغير غير المنظم الذي يتجاوز الحدود الموضوعية والمقبولة له.

هذا وتأثر الاستقرار السياسي بمجموعة مختلفة من العوامل من بينها:

أ. **العوامل الاجتماعية/الاقتصادية:** الاستقرار السياسي يغدو أكثر احتمالا في الدول الغنية المتقدمة، حيث النمو الاقتصادي يقترن بالتصنيع وارتفاع نسبة التحضير وتطور التعليم والمواصلات وجمعيات تمهد للديمقراطية وتساهم في تدعيمها، ولا ينفي هذا وجود الاستثناء.

أما إذا انتقلنا إلى الدول الفقيرة، فإننا نميز من إطارها بين دول لم تشرع بعد في عملية التنمية الاقتصادية، وتلك التي تتمتع بالاستقرار السياسي، وأخرى قطعت شوطا متوسطا في التنمية فأصابتها سلبيات سرعة التحديث بعدم الاستقرار.

ب. **العوامل السياسية:** البعض يعلق الاستقرار السياسي على وجود المؤسسات التي تستجيب لمطالب الجماهير وتصرفها عن الانزلاق إلى العنف، وفي هذا الصدد أشار **صمويل هانتغتون** إلى أنه حيث تواكب المؤسسات السياسية عملية التحديث الاقتصادي أو تسبقها فإن ذلك يكون إيذانا باستقرار الأوضاع، والعكس يحدث عندما يتقدم التحديث على المؤسسة فيزيد احتمال التدخل من قبل الجيش.

أما العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، فهي تكمن في تداخل بين هذين المفهومين حيث أن الاستقرار السياسي يشكل في آن واحد وسيلة وهدف للتنمية السياسية، التي بدورها تعتبر شرطا لازما لحصول استقرار سياسي، وتساعد التنمية في حدوث الاستقرار باعتبار أن التغيرات التي تحدثها منظمة ومقبولة.

إن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود، ومن تم فارتباطه بمفهوم التنمية السياسية هو من الدقة بحيث لا يستطيع تحديد من منهما الأسبق، وعموما فهناك عوامل أخرى قد

تكون حاسمة في تحديد أولوية الاستقرار السياسي على التنمية السياسية أو العكس، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي/ثقافي يرتبط أساسا بالثقافة السياسية السائدة.

ثالثا: التنمية السياسية والتحديث

يتعرض علماء السياسة لعملية التحديث من زاوية ما تكشف عنه من حساسية الحكام لمطالبات الجماهير، واقتدارهم في إدارة الصراعات.

ويمكن القول أنه من الصعوبة بمكان أن يأتي تعريف نظري محيطا بكل أبعاد عملية التحديث، ضاما مختلف جوانبها، ولعل هذا كان من وراء بعض المحاولات التي جرت لتعريف المفهوم تعريفا إجرائيا، إذ انتهى **ألكس إنكلز** من دراسته لست (06) دول إلى أن هناك مجموعة من الخصائص المشتركة التي يفترض وجودها هي الدول الحديثة كافة، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية فيما بينها، وأهم تلك الخصائص:

- الاستعداد للتعبير عن الرأي والقدرة عليه.
- الإحساس بقيمة الوقت مما يجعل الفرد أكثر اهتماما بحاضره منه بماضيه أو حتى بمستقبله.
- الدقة المتناهية على مستويي القول والممارسة.
- العناية بالتخطيط والتنظيم والفعالية.
- الإيمان بالعلم والتكنولوجيا.
- الاعتقاد بأهمية العدالة التوزيعية.

ومن المسائل الخلافية المتصلة بالمفهوم تلك النقطة الخاصة بطبيعة التغيير المطلوب تحقيقه قبل الشروع في هذا التحديث، وهل هو تغيير ينصب على ذوات الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم، أم هو تغيير ينصب على الأبنية والمؤسسات[1].

أما العلاقة بين التحديث والتنمية السياسية فهي أن التحديث سيما بمفهومه الإجرائي هو عملية موازية للتنمية السياسية بل هو مدخل أساسي لتحقيق أهدافها.

فالتحديث عمل موازي يعضد الإجراءات المتخذة في مجال التنمية السياسية بل إنه قد يتطابق معها إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار التعريف الذي يعتبر التنمية السياسية هي النمو والتغير في النظم السياسي، أي الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية.

إلا أنه مع ذلك يبقى هناك بعض التمايز بين التنمية السياسية وعملية التحديث باعتبار أن التنمية السياسية تنصب أو تهتم بالأفراد كما تهتم بالمؤسسات في نفس الوقت.

رابعا: التنمية السياسية والتخلف السياسي

هل التنمية السياسية هي رد فعل ضد التخلف السياسي؟ أو هل هي وسيلة لتجاوز هذا الأخير؟ أسئلة نحاول الإجابة عليها من خلال علاقة التخلف السياسي بالتنمية السياسية، فالتخلف في جوهره ظاهرة اقتصادية، يعبر عنها اختلال التوازن بين الوظائف التصنيعية من ناحية والوظائف الأولية من ناحية أخرى لصالح الأخيرة، وهي سمة الاقتصاد الريعي.

وعلى المستوى السياسي يشار إلى التخلف باعتباره مرادف لمجموعة خصائص أهمها، ضعف المشاركة السياسية بأنواعها المختلفة بدءا من ممارسة الحق في الانتخاب

[1]Weiner Myrou, **Modernisation, the ryudnics of groucth**, New York, Basic Book, 1966, P125.

وانتهاء بالحق في تشكيل التنظيمات الاختيارية كالأحزاب وجماعات المصالح، وهناك أيضا ضعف التكامل القومي، وتحدي شرعية النظام، ومن سمات التخلف السياسي كذلك غياب العقلانية في عملية اتخاذ القرارات السياسية وممارستها بمعزل عن الإطار العقلاني/القانوني (المؤسس)، وتكاثر مختلف صور الفساد السياسي، وذلك بالاستفادة من عدم نضج الرأي العام وعدم تبلوره كعنصر مؤثر على العملية السياسية، وأخيرا يأتي عدم الاستقرار السياسي ليكون محصلة طبيعية لفشل النخب الحاكمة في التواصل والتكامل مع جموع المواطنين[1].

أما العلاقة بين التخلف السياسي والتنمية السياسية، فإن الرفع من المشاركة السياسية يعد من الأهداف الرئيسية لعملية التنمية السياسية، كما أن الاهتمام بنضج الرأي العام وتفعيل دور المواطنين والمؤسسات تعتبر من العلامات البارزة لعملية التنمية السياسية.إذن فهذه الأخيرة هي وسيلة إجرائية لتجاوز سمات ومظاهر التخلف السياسي.لكن عملية التنمية السياسية لا تقف عند حدود تجاوز التخلف السياسي، بل هي عملية مستمرة في الزمن تسعى دائما نحو الأحسن والأمثل فيما يخص الأداء الوظيفي للأفراد والمؤسسات.

المطلب الرابع: أزمات التنمية السياسية

تعود جذور مفهوم **الأزمة(*Crise*)** إلى الفكر اليوناني وكان يقصد بها مرحلة تحول المرض من خطير إلى قاتل، وجاء مصطلح الأزمة في اللغة الصينية في شكل كلمتين(***WetJi***): أولهما تعبير عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن استغلالها للقضاء على هذا الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى

[1]Lean Geoffrey, **Rich Wold/poor world**, London, George Allen Unwin, 1978, P95.

فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار الأزمة واعتبارها فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجادالحلول[1].

كما يعرف علماء الاجتماع: الأزمات على أنها اختلاف نظام القيم والتقاليد إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع"[2].

يعرف **جون سباينر**(John Spanier):"الأزمة هي إنتاج سرعة في تنفيذ الفصل مما ينتج دائما ما يسمى بالشدة"[3].

من خلال هذه التعريفات يلاحظ أن مفهوم الأزمة يتسم بالشمولية واتساع نطاق استعماله وللتنمية السياسية مجموعة من الأزمات فحسب تصنيف "لوسيان باي" فأزمات التنمية السياسية تتمثل أساسيا في: أزمة الشرعية، الهوية، التغلغل، المشاركة، وأزمة التوزيع[4].

الفرع الأول: أزمة الشرعية(*Legitimiacy Crisis*)

[1]عبد الغفار دو الرشاد قصي، **مرجع سابق**، ص.ص:45-46.

[2]إدريس الكريني، **إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول "مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية"**، المستقبل العربي، عدد 248، جانفي 2003، ص23.

[3]John Spanier Camos, **Nation play congress Quarterly press**, Seventh editing, 1990, P277.

[4] مسعود شوية، **دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات**، "رسالة ماجستير في العلوم السياسية"، الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة، (2004،2005)، ص12.

تكون هناك أزمة عندما يحدث تغيير في طبقة السلطة العليا للنظام السياسي، وتكون مرتبطة بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، وبالتالي هي العنصر الجوهري في تحديد قدرة النظام السياسي[1].

وتعتبر أزمة الشرعية عدم وجود بناء دستوري وأداء حكومي فعال، ينجم عن هذا عدم تقبل المواطنين للقرارات والبرامج الحكومية وينظرون إلى الحكومة وللنظام السياسي والنخبة الحاكمة أنها غير شرعية وفقا للعادات والمعتقدات السائدة[2].

على صعيد آخر فإن أزمة الشرعية قد تلحق بالمؤسسات السياسية عندما تكون هذه المؤسسات **أي النظام السياسي ذاته،** غير مقبولة من جانب المحكومين، كما تلحق هذه الأزمة بالأشخاص القائمين على أمر هذه المؤسسات، وقد تتصل الأزمة ببعض السياسيات التي ينتهجها القائمون على السلطة[3].

يشير **ماكس فير** إلى أن الشرعية هي درجة القبول ومصداقية يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للشرعية السياسية:

1. **الشرعية التقليدية:** وتستند إلى العادات والتقاليد المورثة.
2. **الشرعية الكارزمية:** وتستند على السمات والصفات الشخصية للقائد.
3. **الشرعية الدستورية:** تستند إلى النصوص القانونية والدستورية، أي استناد السلطة وتداولها وفق القواعد الدستورية المتعارف عليها.

وحسب **عبد الحليم الزيات** هنالك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث الأزمات التي تشكل في مجملها مظاهر أزمة الشرعية وجوهرها وهنالك

---

[1]Lucian W. Pye., "**the Legitimacy Crises**" in L. Binder and others, Eds crises and sequences in political Development Princeton University, 1971, PP:136-146.

[2] عطا عبد الخبير محمود، **عملية التنمية السياسية الأبعاد والأزمات**، القاهرة، 1984، ص237.

[3]أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص98.

أربع حالات، قد تصدر حولها الخلاف حول قواعد السلطة، وقد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة، كما قد تصدر نتيجة لفقدان الثقة وقصور عمليات التنشئة السياسية[1].

كما أن أزمة الشرعية وفقا لتحليل **لوسيان باي**(L.W.Pye)هي أنه البناء الدستوري والأداء الحكومي، ينجم عن اختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام، وذلك عن طريق تغيير الطابع الأساسي لنظام الحكم، وتغيير المصدر الذي يستمد منه النظام سلطة، كما تتمثل في تغيير المثل العليا، التي يدعى النظام تمثيلها، والأسلوب الذي يمارس به سلطته أو يعبر عنها[2].

الفرع الثاني: أزمة الهوية(*Identity Crises*)

تمثل أزمة الهوية واحدة من أبرز سمات التخلف السياسي، ونجم عنها غياب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد، وتسود الفرقة في صفوفهم على نحو يحول دون نجاح سائر الجهود التنموية المبذولة داخل ذلك المجتمع[3].

إن أزمة الهوية تعتبر أولى وأخطر الأزمات التي واجهها النظام السياسي، حيث تظهر عند محاولة صهر الولاءات التقليدية سواء كانت إقليمية أو قبلية أو عرقية في بوتقة الولاء القومي، بحيث يجب أن يكون ولاء الفرد للدولة فقط وليس للانتماءات الفرعية مثلما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.ص:63-64.

[2] عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص179.

[3] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص25.

[4] محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، الإسكندرية: دار المعارف، 2002، ص320.

على صعيد آخر فقد عرف العالم المعاصر ولاسيما في ظل العولمة، صورة أخرى لأزمة الهوية تتمثل في اتجاه مجتمعات العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم (اللغة، الدين،...الخ)، والتمسك بهويات أخرى لأمم أخرى تفوق أمتهم تقدما ورفاهية وقوة[1].

وفي هذا السياق تعرف الهوية بأنها الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف العليا المشتركة للوطن، ويمكن للأحزاب السياسية المساهمة في ذلك من خلال الأدوار والوظائف التي تقوم بها.

ولكن في النموذج الغربي للتنمية جاءت عملية التحول من مفهوم المجتمع السياسي إلى الدولة الحديثة بعد اكتمال بناء الأمة والاتفاق على الهوية القومية في حين دول العالم الثالث تعد أزمة الهوية كمشكلة أساسية وهذا ناتج عن ترسيم حدودها بما يتفق ومصالح الدول الأجنبية حيث لم تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأقليات والعرقيات[2].

هذا بالإضافة إلى أسباب وعوامل أخرى مسببة لأزمة الهوية أهمها التعدد اللغوي والتباين العرقي والتعدد الدين والتفاوت الطبقي كما أن التخلف الاقتصادي والحضاري وسوء توزيع الثروة يعد كمسبب لأزمة الهوية[3].

الفرع الثالث: أزمة التغلغل(*PenetrationCrises*)

تتمثل أزمة التغلغل في مدى مقدرة تغلغل الأجهزة الحكومية المركزية في المجتمع ومدى انتشارها في مختلف أنحاء الدولة من جهة أخرى[1].

---

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص26.

[2] محمد علي دبور، **مرجع سابق**، ص14.

[3] محمود عطا، **مرجع سابق**، ص146.

ويقصد بالتغلغل بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطة داخله كما يعني قدرة السلطة على الوصول إلى كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها، وبالتالي ممارسة سلطتها في مواجهتهم[2]، وتتوقف أزمة التغلغل داخل إقليم دولتها وبين سائر رعاياها، أما البعد الثاني فيتمثل في مقدرة الحكومة على التحكم في توجهات وميول المحكومين بحيث تسري قوانينها وسياستها عليهم استندا إلى رضاهم ودون لجوئها لاستخدام القوة المادية.[3]

الفرع الرابع: أزمة المشاركة(*ParticipationCrises*)

سوف يتم التطرق لهذا العنصر بشكل تفصيلي لاحقا، فالمشاركة السياسية تشير إلى المطالبة المتزايدة بالإسهام في صنع القرار السياسي من قبل شرائح والجماعات المختلفة داخل المجتمع، تعتبر المشاركة السياسية إحدى المقومات الأساسية للتنمية السياسية، فالمجتمعات الحديثة تتميز بوجود مشاركة سياسية داخل مجتمعاتها بنطاق واسع من الجماهير في حين تظهر أزمة المشاركة في الدول المتخلفة كنتيجة لسلوك النخب الحاكمة أو نظم الحزب الواحد أو نتيجة عوامل أخرى مثل ارتفاع نسبة الأمية، ارتفاع مستوى الفقر، سوء توزيع الثروة[4]، ووضع الصفوة الحاكمة العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتضييق الخناق عليهم، على نحو يؤدي إلى تضائل أعداد المشاركين في الحياة السياسية[5].

---

[1]السيد عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتب نهضة الشرق، ص86.

[2]أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص.ص:58-60.

[3]**المرجع نفسه**، ص69.

[4]أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص.ص:42-38.

[5]**المرجع نفسه**، ص43.

يرى **لوسيان باي**(L. Bye)أنه تحدث أزمة المشاركة عندما يتوقف المشاركين الجدد تقبله على المؤسسات القائمة، وبقدر ما تتجذب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية، بقدر ما تظهر اهتمامات وقضايا جديدة، تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك أو تجعل ثمة حاجة ماسة إلى إعادة تشكيل البناء الكلي للعلاقات السياسية في المجتمع[1].

في حين نجد بلدان العالم الثالث تعاني من أزمة مشاركة حادة وهذا راجع للسمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل أنظمة هذه البلدان، حسب تمثيل القيادات السياسية أي تركيز السلطة في قبضتها وإقامة أنظمة ديكتاتورية تسلطية، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية[2].

الفرع الخامس: أزمة التوزيع(*Distribution Crisis*)

يقصد بها دور النظام في توزيع الثروات والامتيازات، كما أنها تعبر عن درجة التفاوت في الدخل بين النخب السياسية والجماهير[3].

كما يشير **جوزيف لابالومبارا**(J. Lapalombare) إلى أن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلات التوزيع[4]، التي تنشأ عن حدوث اختلاف في نسب أو أساليب توزيع المواد المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده، وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسؤولة عن تلبية هذه المطالب والاحتياجات لرفع مستوى المعيشة في المجتمع.

---

[1]الزيات، **مرجع سابق**، ص119.

[2]أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص43.

[3]محمد نصر مهنا، **مرجع سابق**، ص.ص:320-321.

[4]عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص119.

وعليه فأزمة التوزيع ترتبط بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع الموارد والمنافع بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة، أو الدخل، أو الأمن، العليم أو الخدمات الصحية[1].

إن العلاقة بين هذه الأزمات علاقة ترابطية فهي متداخلة وعلاقة تأثير وتأثر وفيما بينها[2].

الخلاصة والاستنتاجات:

أثارت مسألة معالجة نشأة الأحزاب السياسية وخاصة خارج القارة الأوروبية جملة من التساؤلات مما أدى إلى ظهور عدة دراسات التي قدمت بدورها العديد من النظريات المفسرة لنشأة الظاهرة الحزبية خارج القارة الأوروبية التي استند على الإطار البرلماني والتشريعي حيث كان ظهور الظاهرة الحزبية في خارج أوروبا إما نتيجة حركات تحريرية أو دينية، أو تكتلات طلابية كما برزت نظريات كنظرية الأزمة التاريخية والنظرية التنموية.

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص87.

[2] عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص74.

ظاهرة الأحزاب هي ظاهرة صحية في المجتمع الديمقراطي كما إن الأحزاب هي سند متين للتطور الديمقراطي، فالبلاد التي تأخذ بالتعددية الحزبية هي في الحقيقة بلاد ديمقراطية والعكس صحيح.

الحديث عن وظائف الأحزاب السياسية لا يعني أن كل نوع له وظيفة معينة بل إن وظائف الأحزاب تشترك في النظرية العامة وأسمى وظيفة للأحزاب السياسية هي السعي للوصول إلى السلطة.

بالنسبة للتنمية السياسية فلا يوجد تعريف متفق عليه بين علماء السياسة والاجتماع وأن معظم التعريفات التي قدمت اتسمت بالتحيز الإيديولوجي، أو تحيز حضاري، وغالبا ما يتم الخلط بين مفهوم التنمية السياسية وبين مفاهيم أخرى قريبة منه ويتم اعتمادها كمرادفة للتنمية السياسية مثل: التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي،...الخ.

وأخيرا، ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية، من خلال الحديث عن المشاركة السياسية والتعددية السياسية ومن خلال التداول السلمي على السلطة وحماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الفصل الثاني

واقع الأحزاب السياسية و التنمية السياسية بالمغرب

تمهيد:

كانللأحداث والتحولات التي عرفها العالم في أواخر التسعينيات، تداعيات على دول المغرب العربي ومن بينها المملكة المغربية،حيث عرفت انتشارا واسعا للمد الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.

وقد لعبت الأحزاب السياسية المغربية دورا حاسمافي إرساء قواعد العملية والعمل علي تحقيق التحول الديمقراطي المنشود.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى واقع الأحزاب السياسية، وواقع التعددية الحزبية وكذلك علاقة الأحزاب في المغرب بالنظام السياسي من جهة وعلاقتها بالمجتمع المغربي من جهة أخرى مع توضيح الخارطة الحزبية بالمغرب مع دراسة مساهمة الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في المغرب وتحديد مستواها.

المبحث الأول: الظاهرة الحزبية في المغرب.

نشأت الأحزاب السياسية في المغرب كاستجابة لتحديات خارجية ضاغطة وملحة أكثر منها تعبيرا عن حاجات سوسيولوجية داخلية، كما تحكمت في ميلادها ردود أفعال أكثر مما هي تعبيرعن تبلور مسار تاريخي واع واستراتيجي،وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق بالتفصيل إلى نشأة الظاهرة الحزبية في المغرب ومراحل تطورها ضمن سياق تاريخي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في المغرب

أكد معظم الباحثين والدارسين للحياة السياسية المغربية على أن سنة 1934 كانت بمثابة الشرارة الأولى والانطلاقة الحاسمة لمؤسسة الأحزاب السياسية في المغربهذا دون إغفال مجموعة من التنظيمات الأخرى اجتماعية، ودينية التي كان لها أثر فعال داخل المنظومة المجتمعية المغربية طوال فترة الحماية الفرنسية التي فرضت يوم 30 مارس 1912، وخصوصا منها الزوايا والطوائف إلى أن تم الإعلان عن الاستقلال السياسي الداخلي بتاريخ 02 مارس 1956،حيث تطور مفهوم المؤسسة الحزبية ذات التوجه السياسي.

الفرع الأول: بداية ظهور الأحزاب

كان للظهير البربري 16 ماي 1930 سببا في انطلاق عملية التفكير في الاجتماع داخل إطار منظم يمكن أن يطلق عليه اسم الحزب السياسي وبذلك كان أهم حافز شجع آنذاك النخبة المغربية المتكونة من المثقفين الطلبة، وفئة من البورجوازية الصغيرة الذين كانوا يشكلون آنذاك الحركة الوطنية،من الالتفاف حول إطار واسع لمناهضة هذا الظهير.

في خضم هذه الظروف الحرجة، كانت الحركة الوطنية تعمل مجتمعة من أجل عدم تمكين المستعمر الفرنسي من الوصول إلى ما كان يسطره من خلال فرضه لهذا الظهير المشؤم، مما ساهم في ظهور الحركة الوطنية كحركة مقاومة مسلحة منذ هجوم القوات الفرنسية على قصور توات في تاريخ يناير 1900 وتدمير الإدارة المغربية فيها إلى نهاية حرب بايت باعمران في سنة 1934 بالجنوب وكحركة مدنية للمطالبة بالدستور والإصلاحات السياسية في أواسط العقد الأول من القرن العشرين وكحركة وطنية لمقاومة نظام الحماية والمطالبة بالاستقلال من سنة 1930 إلى 1955.

استمدت الحركة الوطنية شرعيتها داخل المنظومة المجتمعية المغربية من خلال المكانة التي احتلتها داخل الحياة السياسية للبلاد،والتي كانت تحتم وجود من يعارضها ومن دافع عن الحقوق الشرعية لكافة المغاربة، وأن الحركة الوطنية لم تنشأ عن دافع للحكم أو عن الانفصال أو رغبة في تكتل برلماني أو من حكم يبحث عن قاعدة وإنما نشأت في بذورها الأولى أواسط العشرينيات من هذا القرن كبلورة لجميع الأحاسيس والمشاعر الشعبية،وكتعبير واضح عن جميع ما كان يتحدث به الشعب إلى نفسه وهو يبحث عن الطريقة التي ينبغي أن يعبر بها بعد أن عبر بالسلاح في الصحراء والأطلس والريف.

إن الحركة الوطنية التي واجهت الحكم الاستعماري بأفراد شابة في العقد الثاني من عمرهم أمثال احمد بلا فريج وعلال الفاسي اللذين كانا في الثامنة عشرة من عمرهما، وغالبية أفرادها من الطلبة والمتعلمين حسب تعبير الأستاذ عبد الكريم غلاب إلا تطور تاريخيا منطقيا للظروف التي عاشها المغرب في الربع الأول من القرن العشرين، كما نشأت هذه الحركة من الروافد المنطقية الطبيعية التي يمكن أن تكون لحركة ملأت الفراغ الذي أحس به الشعب، كماأن الأحداث التي عرفها صيف مغرب 1930، والتي فجرتها هذه الفئة من الشباب كان لها وقعها الايجابي داخل نفوس المغاربة وخصوصا عندما أفرزت تعاملا جديدا ومنطقا فكريا أكثر ايجابية في التعامل مع تلك الأحداث ولأول مرة في المغرب يظهر قاموس جديد حافل بمفردات داخل الحياة اليومية السياسية المغربية من مثل: العريضة، المظاهرة،الاعتصام، العمل السري الإضراب عن الطعام،البيان السياسي المنشوروالزي المتمثل في الطربوش ... كل ذلك تعبير عن التطور في المفهوم السياسي لدى تلك النخبة،التي أخذت تحمل على عاتقها تحمل المسؤولية كاملة من أجل الخروج بالمغرب من كيد الاستعمار وإبراز المغربي كشخص ذي كيان يربطه بأرضه وكرامته وحريته.

سوف يتطور هذا المفهوم فيما بعد ليعرف ظهور النمط السياسي الجديد بمفهومي الحزب والنقابة،الذي سيجد أمامه عدة عراقيل أهمها تمثلت في الجهود التي كن يبذلها المستعمر من أجل إحباط العملية ككل،ثم الانشقاقات التي عرفتها الحركة الوطنية في بداية مشوارها الكفاحي لكي تخرج في الأخير تنظيما سيعرف بكتلة العمل الوطني،هذا التنظيم والذي سيعرف لاحقا عدة انشقاقات أخرى كانت له عدة أسباب مهدت له الطريق في بداية التفكير السياسي المغربي وفي تطوير ذلك التفكير داخل المشهد السياسي المغربي إبان عهد الحماية.

أولا: فشل الحركة التحررية لمحمد بن عبد الكريم الخطابي

عرفت الحرب الريفية ضد المستعمر الثنائي، اسبانيا وفرنسا جهادا أظهر فيه المواطن المغربي الريفي صموده وتشبثه بكرامته وحريته، وقد دامت هذه الحركة الجهادية خمس سنوات 1921، و1926.

خلفت وراءها صدى عميقا سواء داخل أو خارج المغرب ويمكن القول بأنها كانت بمثابة اللبنة الأولى في إذكاء روح المقاومة عموما داخل المغرب من أجل استقلاله ولولا تضافر القوى الاستعمارية الأوروبية ضدها لكانت بمثابة الشرارة الحقيقية لاستقلال المغرب مبكرا إذ كانت الهزيمة سببا مباشرا في بداية نشأة أول تنظيم سياسي سنة 1926 عرف باسم:الرابطة النقابية واتخذت لنفسها اسم مستعارا أنصار الحقيقة[1].

ثانيا: الظهير البربري 16 مايو 1930

كان للظهير البربري الدور الفعال في بداية انتشار الحركة الوطنية،وكما يلاحظ من خلال تسميته فانه يهدف إلى بث عنصر التفرقة بين العرب والامازيغ الأمر الذي يلاحظ أيضا من استعمال كلمة بربر فقد أرادت السلطات الاستعمارية خلق جو من التوتر الداخلي،وذلك بمحاولة فرض التفرقة بين المغاربة عرب وبربر إلا أنه سرعان ما وجه بحركة احتجاجية عامة شملت جميع المغاربة فقد اتخذت من المساجد انطلاقة لها وهي سميت بحركة الطيف[2] لكن هذا الظهير الذي جاء من الوجهة السياسية خطأ كان له وقعه على المستعمرعموما وعلى الإقامة العامة خصوصا وذلك من خلال إذكاءه للحس الوطني لدى عامة الشعب المغربي.

[1]عبدالكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص 38.

[2]**نفس المرجع**، ص 60 إلى 63 .

ثالثا: دور الصحافة

يتأكد من خلال الملامح الأولى للمشهد السياسي المغربي أن دور الصحافة الملازم لظهور ونشوء التنظيمات ذات الطابع السياسي،كان له دوره الفعال في تمرير خطاباتها فكان الهم الوحيد في الفترة الأولى هو توعية المواطن المغربي وتحذيره من مخاطر الاستعمار.

من هنا يمكن القول بأن التنظيم السياسي المغربي آنذاك،والذي كان ساريا قد تفطن منذ بدايته لأهمية الوسيلة الإعلامية خصوصا الصحيفة في تحقيق التواصل بين الفئة الشابة المتحمسة للتحرير من أبدي الاستعمار وبين مختلف طبقات الشعب.

بدأت عملية إصدار الصحف التي يتم من خلالها إعلان المواقف،وبدأت في عملية تنوير الرأي العام الوطني وكشف المؤامرات للمستعمر الفرنسي والاسباني وهنا سيظهر لنا جليا تلك العلاقة الحميمة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الإعلامية حزب/جريدة التي كانت في بدايتها والتي ستستمر حتى وقتنا الحاضر.

ومن أجل ذلك كانت مجلة Maghreb الصادرة بباريس المنبر الذي سمح لفئة من الشباب المتعلم بالجامعات الفرنسية بتوجيه خطابات ونداءات معبرين فيها عن آرائهم ومدافعين عن وطنهم خصوصا بعد محاولة فرض الظهير البربري، فقد صدر العدد الأول من هذه المجلة في سنة 1932 وكان يشرف على تحريرها:أحمد بلا فريج،ويديرها رسميا الفرنسي longe[1].

- كان معظم مقالاتها تنصب أساسا في مواضيع.
- محاربة سياسة الظهير البربري.

[1]عبد الكريم غلاب **المرجع السابق**، ص 70 .

- محاربة سياسية التعليم الفرنسي بالمغرب.
- مقاومة التبشير المسيحي.
- مقاومة ظلم الإدارة وسياستها التعسفية ضد المواطنين[1].

كما تم إنشاء جريدة في فاس تحت اسم L'action du peuple يشرف عليها محمد حسن الوزاني كانت أول جريدة وطنية تصدر بعد الحماية داخل المغربصدر العدد الأول من عمل الشعب l'action du peuple في 4 اوت 1933 وتوقفت عن الصدور بقرار المنع في الفاتح من ديسمبر من نفس السنة لتصبح بعد ذلك تحت اسم la volonté du peuple وكانت جريدة الحياة والريف والحرية ناطقة باسم حزب الإصلاح الوطني في الشمال والمغرب الجديد والوحدة المغربية ثم منبر الشعب والشعب كلسان حال حزب الوحدة المغربية بتطوان.

نستنتج مما سبق العلاقة الوطيدة بين الجريدة وبين التنظيم السياسي منذ الانطلاقة الأولى وسيتطور الأمر أكثر عمقا في ظل التحولات المجتمعية والسياسية المتعاقبة.

رابعا:القرار القاضي بإلحاق المغرب بوزارة المستعمرات

من بين العوامل التي ساعدت على تطوير العمل السياسي داخل الحركة الوطنية قرار إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية بعدما أن كان مبدئيا متمتعا بسيادته كدولة محمية تابعة لوزارة الخارجية الفرنسية منذ اتفاقية الحماية الموقعة في مارس 1912 وبذلك يكون هذا القرار الأخير من الوجهة القانونية مخالفا لما نصت عليه الاتفاقية ما يعني أن المغرب لم يعد دولة محمية، وإنما أمسى أيضا مستعمرة الشيء الذي أدانه الوطنيون المغاربة، بحيث عبروا عن استيائهم واحتجاجهم على هذا القرار الذي يمس

[1] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص 70.

في العمق كرامة وسيادة المواطن المغربي على أرضه وبالتالي أضحت سياسة المستعمر واضحة مما أدى إلى تصعيد الموقف ضده من قبل المواطنين الذين أصبحوا يطالبون بحقوق الشعب المغربي المشروعة .

من هذا المنطلق ستبدأ مرحلة التفكير في تطوير عمل الحركة الوطنية من الناحية التنظيمية السياسية لتصبح فيما بعد كتلة العمل الوطني، بعد أن قضت فترة تعتبر من أهم فترات الحركة الوطنية بالمغرب خاصة تلك التي امتدت من سنة 1930 إلى سنة 1934 الفترة التي برزت فيها الحركة الوطنية كحركة شاملة لم تعد تناضل في سبيل عمل جزئي ولكنها أصبحت تواجه الاستعمار في مذهبه وفي تصرفاته[1].

الفرع الثاني متغيرات ساهمت في نشأة الأحزاب في المغرب

يمكن إبراز أهم ثلاثة متغيرات ساهمت في بلورة الظاهرة الحزبية ونشوئها بالمغرب:

أولا: المتغير السياسي

يتجسد هذا المتغير في الاحتلال الفرنسي – الاسباني الذي عرفه المغرب. وقد كان هذا الاحتلال العسكري – السياسي يحمل في طياته مشروعا سياسيا وحضاريا يتجسد في إقامة ركائز الدولة العصرية بمكوناتها العلمانية والمؤسساتية.

[1] عبد الكريم غلاب، **مرجع سابق**، ص 103.

وهكذا ساعدت سلطات الاحتلال على إنشاء عدة مجالس تمثيلية* وبنت المدارس العصرية. كما هيأت الظروف لخلق وظهور المنظمات السياسية الحديثة فيها الأحزاب السياسية.[1]

ثانيا: المتغير الفكري

لأول مرة يتعرض المغرب لتيارات فكرية مختلفة، إذ كان فيما قبل يستمد روافده الفكرية من المشرق الإسلامي، لكن مع التدخل الأجنبي أصبحت تهب عليه تيارات فكرية وسياسية من الغرب المسيحي.

وما ميز هذه التأثيرات ليس فقط اختلافها بل أيضا طبيعة وتيرتها، إذ أن الصحيفة شكلت أسرع وسيلة للتعرف على المجريات الخارجية وفي نفس الوقت تبلور الوعي السياسي الحديث، ولعل إنشاء الصحف وإصدارها بالمغرب ساعد هو أيضا على تبلور الظاهرة الحزبية، فإصدار جريدة لا يعني فقط كتابة مقالات ونشرها بل هو قبل شي إنشاء خلايا للتفكير في القضايا العامة وفي نفس الوقت التعبير عن مواقف خاصة.

ثالثا: المتغير الاجتماعي

إن الحماية بالمغرب كانت تحمل في طياتها مشروعا اقتصاديا يتحدد في زرع البذور الرأسمالية في التربة الاقتصادية المحلية، لذا فلم تمض إلا سنوات قليلة على استعمار المغرب حتى ظهرت تركيبة صناعية وفلاحية جديدة*.

---

* -"استطاعت الجالية الفرنسية أن تحقق مجالس تمثيلية وغرفا مهنية خاصة بالفرنسيين....".

[1] جورج أوقيد، **اليأس الفرنسي والحركة المغربية (1905-1955)**، ت محمد الشركي، دار توبقال للنشر،ص1987،36.

*-تقول المصادر الفرنسية أن حركة التصنيع في هذه الفترة قد أوجدت العمل لنحو 120 ألف عامل منهم 100 ألف مغربي..." وقد تكون مكتب الفوسفاط في 1920، مناجم المنغنيز في 1919 ومناجم الفحم سنة 1928 والرصاص

ولعل ما يميز هذه التركيبة هو خلقها "للمنتج المنظم" فالموظف والعامل يتحرك دائما وفق قوانين ومواقيت وبالتالي فهو يحرص في حياته السياسية على الانخراط في منظمات تقوم على نفس المنطق.

ومن ثمة فانتشار شرائح جديدة تتكون خاصة من الموظفين والعمال والطلبة ساهم بشكل خاص في انتشار التنظيمات السياسية الحديثة من نقابات وأحزاب وجمعيات.

وبشكل عام فكل هذه المتغيرات مجتمعة ساهمت في بلورة الظاهرة الحزبية بالمغرب، شيئا فشيئا بدأت تنتشر الأفكار الوطنية لتنشأ فيما بعد تنظيمات حاولت تجسيد هذه الأفكار الوطنية والتعبير عنها كالكتل الوطنية مثلا، لكن سرعان ما تحولت هذه الكتل إلى أحزاب سياسية.

المطلب الثاني: الدستور المغربي والأحزاب السياسية

تثير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزوما الوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية ترتيبا على الاختيارات الإستراتيجية للنظام من جهة، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحليا وإستراتيجيا من جهة ثانية[1].

لجأ المشروع الدستوري في المغرب وهو الملك أولا وأخيرا من خلال دساتير المملكة الخمسة 1962 و1970 و1972 و1992 و1996، إلى تسييج وظيفة الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي كما عكست هذه الدساتير واقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، آل الصراع إلى التصور

في نفس التاريخ، ثم نشأت الأعمال في المدن سواء في البناء أو معامل المواد الاستهلاكية والصيد. – عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، م س، ص 132.

[1] مهدي جرادات، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

الملكي للحكم المبني على إقرار ملكية شبه رئاسية يسود فيها الملك ويحكم على أساس العرش المغربي بملكية حاضرة في النسق السياسي المغربي، وهو الأمر الذي تم تجسيده في مختلف المواثيق السياسية المؤطرة للتجربة الحزبية في المغرب[1].

ظلت الأحزاب السياسية في المغرب منظمة بالظهير لعام 1958 المنظم للحريات العامة إلى جانب الحرية الصحافية والجمعيات وحرية التجمع هذا بالرغم من أنه لا يمكن الجمع بين هذه الحريات والحرية الحزبية في إطار تشريعي واحدا نظرا إلى خصوصية الحرية الحزبية التي تعتبر من أهم الحريات السياسية[2].

ينص دستور المملكة المغربية على أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظم الحزب الواحد نظام غير مشروع ولقد عرفت المادة رقم (01) من القانون الرقم (04-36) "الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، ويتقاسمون نفس المبادئ قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح"[3].

كما تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تساهم في نشر السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، ويعتبر باطلا وعديم المفعول كل

---

[1] حكيم التوزاني، **مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المشعل العربي، ص 71.

[2] المكي سراجي، **قراءة مشروع قانون الأحزاب السياسية في ظل خصوصية نظام الحكم في المغرب**، المغرب: منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، 2005، ص 42.

[3] محمد الأزهر، **قانون الأحزاب السياسية الرقم (04-36)قراءة ونصوص**، الرباط: دار النشر المغربية 2006، ص 11.

تأسيس لحزب سياسي يرتكز على دافع أو غاية مخالفة لأحكام الدستور والقوانين أو بهدف المس بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة، كما يعتبر أيضا باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني لغوي أو جهوي أو عرقي1.

أولا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1962:

كان بمثابة الدستور الأول للمملكة وتميز بحملة عكست انقسام الآراء إلى اتجاهين.

أ. اتجاه مؤيد: حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب الأحرار المستقلون.

ب.اتجاه معارض: حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزب الديمقراطي الدستوري، الحزب الشيوعي، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وكانت الخلافات بين الأحزاب السياسية حول طريقة إعداد الدستور واضحة فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثلا كان يرى ضرورة انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور، بينما كان حزب الاستقلال يرى حصول المغرب على دستور حتى وإن كان معدا من طرف هيئة غير منتخبة فهي بمثابة خطوة في طريق النظام الدستوري، هذا إضافة إلى الخلافات أخرى حول طبيعة النظام السياسي.

ثانيا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1970 (التعديل):

[1] علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، الجزائر: متيجة للطباعة، 2007، ص 72.

يتعلق الأمر بالاستفتاء حول الدستور الثاني للمملكة المغربية الذي عرف حالة الاستفتاء من سنة 1965 إلى غاية تاريخ الإعلان عن هذا الاستفتاء من خلال خطاب 08 ماي 1970 وكانت الأحزاب السياسية المغربية منقسمة كذلك إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه المؤيد للدستور: حزب الحركة الشعبية، الحزب الديمقراطي الدستوري.

الاتجاه المعارض: حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حزب التحرر والاشتراكية، بالإضافة للنقابات العمالية والطلابية.

الاتجاه الثالث تمثل في سكوت الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة (أحمد رضا كديرة).

ثالثا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1992: (التعديل)

عقب الخطاب الملكي في 20 أوت 1992، تم عرض مشروع دستور جديد على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 04 سبتمبر 1992، وكانت ردت فعل كل من (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي) تبنت موقف عدم المشاركة في حين شارك حزب التقدم والاشتراكية بالتصويت بنعم إلى جانب الأحزاب الموالية للحكومة (التجمع الوطني للأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الشعبية، الحركة الوطنية الشعبية، الاتحاد الدستوري)، أما حزب الطليعة الاشتراكي فقد اتخذ قرار المقاطعة.

كما شهدت سنة 1991 تقديم كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي مذكرة إلى الملك بتاريخ 09 أكتوبر 1991 سجل فيها الخطوط العريضة للتغيرات التي يريان ضرورتهما في الدستور.

رابعا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1996: (تعديل)

تم التصويت ايجابيا لأول مرة لصالح الدستور من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي إلى جانب حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية إلى جانب الأحزاب التقليدية التي دأبت على التصويت بنعم أما الموقف المعارض تمثل في حزب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ولقد ترتب عن موقفها هذا انشقاق جناح لتشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وقد أدى هذا الموقف الجديد إلى دينامكية جديدة في السياسية الداخلية تتمحور حول توفير حق ملائم لانتخابات حرة ونزيهة والتراضي حول القوانين الأساسية كقانون الانتخابات، وحول التحضير للتناوب حول السلطة.

يلاحظ أنه منذ وضع أول دستور للبلاد في عام 1962، شهد المغرب ستة تعديلات فيه: أربعة منها أساسية في الأعوام 1970-1972-1992-1996، وباستثناء تعديلات العام 1996، التي صوت " الاتحاد الاشتراكي" بزعامة "عبد الرحمان اليوسفي" عنها فقد ظل الحزب طيلة الفترة الفاصلة بين العام 1962 وبداية التسعينات في عهد زعمائه الثلاثة الكبار: (المهدي بن بركة)، (عبد الله إبراهيم)، (عبد الرحيم بوعبيد)، ممتنعا على التصويت على دستور، والحق أن هذا التحول ما بدأ هكذا بغتة في عام 1996، بل أرهصت مقدماته في العام 1991 حين وجه كاتبه الأول الراحل (عبد الرحيم بوعبيد) والأمين العام السابق (أمحمد بوستة) الأمين العام السابق لحزب الاستقلال، مذكرة دستورية إلى الملك الحسن الثاني، فهم منها أن الحزبين مستعدان للتفاهم على صيغة دستورية تحظي بالتوافق وتتفادى المقاطعة التصويت على الدستور، أو التصويت عليه سلبا، وهذا ما كان الملك في حاجة إليه لكسر القاعدة التي حرمت النظام من الاعتراف الجماعي بشرعية الدستور كما فتحت

المذكرة الدستورية الطريق أما تشكيل الكتلة الديمقراطية، كما سمحت بتعديلات الدستورية بتاريخ 04 سبتمبر 11992.

خامسا: الأحزاب السياسية المغربية والقانون الخاص بالأحزاب السياسية (2004-2007):

المغرب الذي كان سباقا إلى إقرار تعددية حزبية ظل متخلفا فيما يتعلق بوضع قانون خاص بالأحزاب السياسية إذ لم يتم وضع هذا القانون إلا في العام 2006 وأهم سبب يعود إلى الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية منذ بداية الاستقلال الأمر الذي كان يصعب معه أي نقاش بخصوص قانون الأحزاب السياسية[2].

ورغبة من المؤسسة الملكية في عقلنة المشهد السياسي المغربي وتأهيل الفعل الحزبي وإعادة الاعتبار إليه طرحت الحكومة مسودة مشروع قانون متعلق بالأحزاب السياسية في أكتوبر 2004 للتشاور مع الأحزاب والتشكيلات السياسية المغربية لتصادق على صيغة النهائية في 17 مارس 2005 وتعرضه على الغرفة الأولى في البرلمان المغربي (مجلس النواب)، الذي صادق عليه في 21 أكتوبر 2005 بأغلبية 44 صوتا مقابل صوتين مع امتناع 22 نائبا.

ورغبة من المؤسسة الملكية أو المخزن كما تصطلح عليه (الأدبيات تناول شؤون المغرب الأقصى) في تمرير قانون الأحزاب الجديد أثارت عدة تساؤلات لدى المتتبعين للشأن السياسي المغربي بسبب توقيتها الذي لا يبعد كثيرا عن استحقاق

[1] عبد الإله بلقزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] محمد منار،**تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها، حالة المغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 351.

2007، وهل هذا القانون هو تقديمي أم تراجعي مقارنة بظهير 1958 المنظم لتأسيس الجمعيات[1].

هكذا أتى ظهير **18-06-10** الصادر في 14 فبراير 2006 الخاص بتنفيذ القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية، بتصور جديد لمفهوم الحزب السياسي ووظيفته لكن هذا التجديد سيكون من منظور الاستمرارية لأن الفصل الثالث في دستور 1996، الخاص الأحزاب السياسية هو المخول بتأطير هذا القانون، وبالتالي سيتم تكريس مفهوم الأحزاب باعتبارها جمعيات، وسيتم ربطها بالمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، وذلك في غياب التنصيص على أي هوية سياسية تؤهل الأحزاب المغربية للانخراط في السياق الديمقراطي، باعتبار أن وظيفتها هي ممارسة السلطة، ولا تقتصر على تنظيم المواطنين وتمثيلهم[2].

سادسا: الأحزاب السياسية المغربية والإصلاح الدستوري 2011:

دخل مطلب الملكية البرلمانية حيز التداول العمومي منذ (فيفري 2011)، غداة الثورة المصرية بعد فترة مديدة ظل فيها مطلب أحزاب وتنظيمات من اليسار المغربي ضعيفة التمثيل السياسي والقاعدة الاجتماعي، ويعود الدور الأكبر إلى (حركة 20 فبراير) في المطالبة بهذا المطلب وإدخاله النطاق المطلبي العمومي شعارا رئيسا لتعبئة الجمهور المغربي، في حين بعض الأحزاب اكتفت بالإصلاحات المقننة من قبل المؤسسة الملكية، مما أدى إلى تضاءل حجم مطالبها الديمقراطية خاصة بعد إشراكها في السلطة منذ بدء العمل بـ" التناوب التوافقي" لقد تزامنت مطالب الحركة والمعارضة

[1] عبد الرزاق بنان فيلالي، **مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها**، الرباط: دار النشر المغربية، 2006، ص 11.

[2] إدريس الجنداري، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

في المغرب بظرفية الثورة العربية الجديدة الناشئة، مما أعطى لصيرورة هذا المطلب كهدف قابل للتحقيق، كما ساعد الخطاب الملكي في (09 مارس 2011) وما أبداه من رغبة في رؤية إصلاحات دستورية عميقة[1].

تعمل الأحزاب السياسية وفقا للدستور على تأطير المواطنين وتكوينهم سياسيا في ظل المبادئ الكبرى للبلاد؛ النظام الملكي، الدين الإسلامي، والوحدة الترابية.ينص الدستور المغربي 2011 على أن للبرلمان الحق في أن يمارس السلطة التشريعية والنيابة عن الأمة، حيث يصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومة. مارس الحكومة السلطة التنفيذية، بموجب الدستور، بعد تعيينها من طرف الملك وحصولها على ثقة مجلس النواب بالأغلبية، حيث تعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ برنامجها الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين، والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، مثلما يعين في الوظائف المدنية والإدارية والمناصب السامية والمؤسسات والمقاولات العمومية. وطبعا لا يمكن لهذه الصلاحيات، التي خولها الدستور المغربي 2011 للحكومة، أن تخرج عن التوجهات العامة التي يرسمها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، بالإضافة إلى أن للملك الحق في أن يطلب من مجلسي البرلمان قراءة جديدة لمشروع قانون ما، بل له الحق في حل البرلمان بمجلسيه أو أحدهما.

أن المشروع الجديد أفضل من القانون القديم المنظم للأحزاب شكلا ومضمونا، لكن هو أيضا قد حافظ على نفس ثغرات قانون رقم 04-36 في بعض المواد، يتبين، حسب بلقاضي، هيمنة وزارة الداخلية على الشأن الحزبي، وعلى الأحزاب السياسية من خلال هذا المشروع، انطلاقا من مرحلة التأسيس الى بطلانها. في الوقت التي كانت فيه بعض الأحزاب السياسية تنتظر إبعاد وزارة الداخلية على تدبير الشأن الحزبي، وترك ذلك للقضاء كسلطة مختصة لوحدها في التأسيس والتوقيف والحل والإبطال.

[1] عبد الإله بلقزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية في المغرب

سنتناول هذه النقطة من خلال ثلاث زوايا مختلفة، من خلال الدستور، ثم قانون الأحزاب السياسية رقم 04-36 وأخيرا على الخطاب الملكي.

أولا: التحديد الدستوري للوظيفة الحزبية

ينص الفصل الثالث من الدستور الحالي على أن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والفرق المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع، وكقراءة أولية في هذه المادة نجد ن مهام الحزب السياسي تقتصر على دورين محددان في هذا القانون، مختزلا بذلك وظيفة الحزب في ثنائية التنظيم والتمثيل السياسي.

ففي هذا المستوى يتبين أن الدستور معني في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي العام واختيار المترشحين وتأطير المنتخبين.

ثانيا: قانون الأحزاب 04-36:

تنص المادة الثانية من قانون 04-36 المنظم للأحزاب السياسية في المغرب على ما يلي: تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين، وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تساهم بنشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي.

إن الوظيفة التي حددها هذا القانون للحزب السياسي لم تخرج عن سياق الدستور، ولن تتجاوز الوظائف التقليدية المتعارف عليها والمحددة مسبقا في التأطير بالإضافة للوظيفة الانتخابية.

أما بالنسبة للوظيفة البرنماجية للحزب فتظهر جليا من خلال المادة 20 من هذه المدونة والتي تعرف على أي حزب أن يتوفر على برنامج مكتوب يحدد فيه الأهداف والأسس التي يتبناها الحزب.

ثالثا: من خلال الخطاب الملكي:

يمكن حصر وظائف الأحزاب السياسية كما وردت في عدد من الخطب الملكية كالآتي:

1. القيام بدور المعارضة:

".....أما ولا زلنا نؤمن بضرورة تشكيل معارضة تجاه الحكومة...ولو تعتر وجود هذه المعارضة لأنشأناها وأوعزنا بشأنها ذلك لأننا على إيمان أنه لا قيام لديمقراطية حقيقية بدون معارضة..." خطاب العرش 1974

2. تنفيذ البرامج:

"وإننا لننتظر من الأحزاب السياسية أن تتنافس في طرح برامج واقعية وقابلة للإنجاز محددة الوسائل تمويلها ومدة تحقيقها، ونضمن حلولا للقضايا الأساسية للأمة وللانشغالات اليومية للمواطن".استجواب صحفي للملك الحسن الثانيمع القناة الفرنسية F1 جوان 1993.

3. تكوين النخبة:

"...فإن الاستحقاقات القادمة تعد فرصة ذهبية أمام الأحزاب لإعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل بالتعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية والنوعية الجيدة لمرشحين والمنافسة الشريفة لإفراز نخبة مؤهلة".الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 49 لثورة الملك والشعب.

4. التأطير والتمثيل:

"....ولأن الإسهام في تأطير المواطن وتمثيله يعد من صميم المهام الدستورية للأحزاب السياسية..."خطاب العرش 30 جوان 2000

5. الوصول للحكم:

"....مصير الأحزاب السياسية الطبيعي هو أن تعمل وتجد وتجتهد لنصل لمناصب مسؤولية..."الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 1993

المبحث الثاني: الإطار العام لخارطة الأحزاب المغربية المعاصرة

تعد المغرب كغيره من دول العالم الثالث، إذ مرا بتجربة حزبية أثناء الحقبة الاستعمارية مرورا بالاستقلال إلى يومنا هذا، عرفت من خلالها نظاما قانونيا يحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها وهو ما يعكس نوايا النظام السياسي اتجاه الأحزاب، كما تميزت كل فترة بخصوصياتها. وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطور الخارطة الحزبية في المغرب كما سيتم التطرق لأبرز القوى الحزبية في البلد.

المطلب الأول: مراحل تشكل الخارطة الحزبية المغربية

الفرع الأول: مرحلة الحماية

كتلة العمل الوطني ومواجهة الاستعمارفي ديسمبر 1934 كان الموعد مع ميلاد تنظيم سياسي يمكن أن يطلق عليه اسم حزب سياسي وذلك بعد أن كانت الظروف من قبل قد هيأت له المناخ السياسي لإيجاده،خاصة بعد المرحلة الممتدة بين 1930 و1934 والتي كانت بمثابة المرحلة الإعدادية لقيام هذا التنظيم هذا إلى جانب تحديد الأهداف والبحث عن صياغة المطالب ضمن برنامج كامل فكانت كتلة العمل الوطني التي تكونت أساس من علماء ومثقفين وطلبة حيث كان صدور الظهير البربري بتاريخ 16 ماي 1930 الشرارة الأولى لميلاد هذه الهيئة السياسيةتزعم الكتلة في بدايتها شباب وطنيون تلقوا تعليما متنوعا،ومن بين هؤلاء الوطنيين نذكر على سبيل المثال لا الحصر علال الفاسي،محمد حسن الوزاني،المكي الناصري، عبد الخالق الطريس ولأول مرة عن ميلاد حزب سياسي بصفته علنية وبدون أي طلب مسبق من السلطات الاستعمارية وفقد استغلت الكتلة استقبال المقيم لوفد منها كاعتراف رسمي[1].

كانت للأفكار الإصلاحية التي ظهرت في المشرق مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أثرها العميق في نفوس أولئك الذين يتطلعون إلى مغرب حر أبي وكانت أيضا بمثابة النقطة الحاسمة في بلورة الفكر السياسي المغربي إذ أصبحت بوادر السلفية والقومية والعروبة والإسلام بادية على كتابات منظري كتلة العمل الوطنيبحيث بدأت صياغة برنامج عام شمل مجموع الإصلاحات التي تستلزم التحقيق الفوري، وذلك من خلال مجموعة من الطلاب التيتم تحريرها باللغة العربية.

[1] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص 141

هذا البرنامج الإصلاحي قدم إلى السلطات المغربية في شخص"محمد بن يوسف"،وإلى السلطات الفرنسية عن طريق الإقامة العامة في أول ديسمبر 1934 وبذلك تكون الكتلة قد سجلت أول خطوة في عملها السياسي الجديد الذي يؤهلها إلى الظهور كحزب سياسي،وذلك من خلال برنامج تضمن مطالب غالبية الشعب المغربي وفي سنة1936 عقدت الكتلة مؤتمرا اعتبر بمثابة قفزة نوعية في عملها السياسي،وكان الغرض منه التحضير لبرنامج جديد يتضمن مطالب استعجاليه من شأنها أن تزيح عن المغاربة معاناتهم من تصرفات المستعمر التي أصبح لا يخيفها،والتي تهم أساس"الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات والنقابات والتجول".[1] وفي بداية سنة 1937 اجتمع أعضاء كتلة العمل الوطني من أجل انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة في اقتراع سري[2]وقد أفرزت النتائج علال الفاسي رئيسا،محمد حسن ألوزاني أمينا عاما(انسحب وتم تعويضه ب أحمد بلافريج)،وأحمد مكوار أمينا ماليا.فيما كان باقي الأعضاء:محمد اليزيدي،عمر بنعبد الجليل،محمد غازي،احمد اليزيدي وعبد العزيز بن ادريس.

كان لتعيين المقيم الجديد marcel berton، المعروف باستعماريته المتشددة أثره الإيجابي في استعجاليه المطالب المغربية3.

ومن المطالب المستعجلة التي جاءت بها كتلة العمل الوطني بالإضافة إلى الحريات التي اعتبرت كمطلب رئيسي،نجد:

---

[1] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص 131.

[2] محمد ظريف: **الأحزاب السياسية المغربية**منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي فبراير 1993 ص 38.

[3] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص 128.

- المطالب المتعلقة بالسياسة العامة.
- الاهتمام بالتعليم.
- تنظيم العدل.
- فصل السلطة الإدارية عن القضائية.
- تنظيم الفلاحة.
- تطبيق قوانين العمل الفرنسي في الصناعة.
- الاهتمام بمجال الصحة.

نلخص إذن إلى أن بداية ظهور الأحزاب في المغرب جاء نتيجة محاولة الاستعمار سن الظهير البربري 16 مايو 1930 وبميلاد الحركة الوطنية التي أخذت على عاتقها مسالة تحرير المغرب من المستعمر.

. انشقاق كتلة العمل الوطني:

منذ أكتوبر 1936 عرفت الكتلة عدة تحولات رسمت خططها السياسي خاصة في بنيتها الهيكلية ترتب عنه انقسام كان من آثاره ميلاد أحزاب أخرى ستكون هي اللبنة الأولى لعملية الانشقاقات وللتعددية الحزبية خصوصا بعد انسحاب محمد حسن الوزاني من اللجنة التنفيذية لكتلة العمل الوطني حيث سعى إلى خلق تنظيم سياسي أخرسيعرف فيما بعد بالحركة القومية بينما سيتجه أحمد بلا فريج إلى خلق تنظيم سياسي مواز سمي بالحزب الوطني.

. الحزب الوطني:

وضع هذا التنظيم الجديد أسس مبادئه السياسية في ابريل 1937 بمنطقة الحماية الفرنسية بزعامة علال الفاسي واصدر صحيفة تحت اسم الأطلس باللغة العربية وأخرى

باللغة الفرنسية تسمى العمل الشعبي L'action populaire وأصبح الحزب الوطني علنيا في يوليوز من نفس السنة عندما قدم أمينا العام أحمد بلا فريج مذكرة حول السياسية الفرنسية المتبعة في المغرب جاء فيها بان الحزب الوطني يستنكر جميع أنواع الاضطهاد ويطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين ويحتج على مقاومة الصحافة المغربية ويقرر محاربة كل التدابير والمحاولات المراد منها تعطيل الصحف أو حجزها أو وضع مراقبة عليها ويطالب للصحافة المغربية بالحقوق التي تتمتع بها الأجنبية بالمغرب[1].

إن الحديث عن الانشقاقات والتعددية فرض وجدوه في جميع المناطق المغربية المحتلة وخاصة كانت تلك التي تعرف بمناطق النفوذ الاستعماري سواء منها التي كانت خاضعة للنفوذ الاسباني وهي منطقة الخليفية أو تلك التي كانت تحت نظام الحماية الفرنسي والمعروفة بالمنطقة السلطانية فكلمن تزعم هذا التنظيم ينتمي إلى كتلة العمل الوطني وإلى الحركة الوطنية المغربيةإلا أن اختلاف الرؤى وتعدد مناحي الفهم السياسي جعل من الزعماء أو من القادة يفكرون في التعددية كحل للتغبير وكحق في الاختلاف وإلى جانب التعددية.

واكبت التنظيمات السياسية هاته الصحف وبذلك تكون العلاقة القائمة بين الحزب والصحافة علاقة حميمة وضرورية لا يمكن الجزم بامكاينة الفرق بينهما وبالتالي تم التأكيد بان الصحافة في المغرب منذ ميلاده هي صحافة حزبية بينما لوحظ في المنطقية الخليفية ظهور حزب الإصلاح الوطني في 18 ديسمبر 1936[2] بزعامة عبد الخالق الطريس الذي كان يرأس اللجنة الإدارية في تطوان، كما كانت له مكاتب متفرقة

[1] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص 218

[2] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص 189

في كل من العرائش واصيلا وشفشاون والقصر الكبيرإلا أن حزب الإصلاح الوطني لن يكون إلا بداية لانطلاق ظهور أحزاب جديدة بزعامة وطنيين كان لهم دور هم الفعال في الحركة الوطنية وفي كتلة العمل الوطنيومن أهم هذه الأحزاب نذكر حزب الوحدة المغربية بزعامة محمد المكي الناصري بتطوان في 3 فبراير 1937 وفي مقابل ذلك تم إصدار جريدة ناطقة باسم الحزب وهي أسبوعية الوحدة المغربية التي ستضمن ملحقا باللغة الاسبانية unidad marroqui هذه الجريدة ستعرف بعد ذلك بمدينة طنجة تحت اسم الشعبأما في المتكقة السلطانية فقد كانت كتلة العمل بارزة من خلال مواجهتها للمحتل الفرنسي اتخذت في غالبية الأحيان سياسية المهادئة من أجل الإصلاح وقد تميزت بتوقيع عدد هائل من العرائض الاحتجاجية والمطالب الإصلاحية الفورية فكانت الخلافات بين الزعماء بادية للجميع،خصوصا تلك التيكانت بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني والتي كان الأصل فيها هو مشكل الزعامة الحزبية واختلاف المنابع الثقافية.

لقد كان علال الفاسي ينهل من الثقافة العربية الإسلامية بينما محمد حسن الوزاني كان متأثرا بالثقافة الغربية بحكم دراسته في الجامعات الفرنسيةحصل الانشقاق مما ساهم في بروز وظهور حزب العمل الوطني لتحقيق المطالب برئاسة علال الفاسي في ابريل من سنة 1937 وكانت صحيفة l'action populaire هي المنبر الإعلامي الناطق باسم الحزب أما جناح محمد حسن الوزاني فقد نشأ حزب العمل الشرايي ثم بعد ذلك كان حزب الحركة القومية من تأسيس محمد الحسن الوزاني أيضافي ضوء ذلك يمكن الجزم من الناحية العملية بأن المغرب قد عاش في فتراته التنظيمية السياسية وفي المنطقتين معا الخليفية والسلطانية تماثلا كبيرا سواء على مستوي ظهور الأحزاب السياسية أو على مستوى إصدار الصحف المعبرة والناطقة بلسان حال أحزابها.

لائحة باسم الأحزاب السياسية المغربية التي ظهرت إبان فترة الحماية

الحزب السياسي	ة الظهور
العمل الوطني	1
الوحدة المغربية	1
الإصلاح الوطني	1
ة القومية	1
ب الوطني	1
الأحرار المستقلين	1
ب الشيوعي المغربي	1
الاستقلال	1
الشورى والاستقلال	1

الفرع الثاني: المرحلة الثانية التعددية المواكبة للاستقلال

بعد مرحلة الحماية وظاهرة التنظيمات السياسية الأولى التي انبثقت عن الحركة الوطنية المغربية ثم عن كتلة العمل الوطني، وبعد تلك الأحداث التي عرفتها الساحة السياسية المغربة والتي لا يمكن أن نتطرق لها في هذا المبحث بكثير من التفصيل،دخل المغرب منعطفا جديدا في ظل الاستقلال سنة 1956،وذلك من خلال التعددية الحزبية التي واصلت مشوارها السياسي مواكبة بذلك مرحلة الاستقلال. فظهرت تنظيمات جديدة كان لها وقع كبير داخل الخارطة السياسية المغربية،ونظرا لوزنها الثقيل الذي أصبح يفرض وجوده داخل المنظومة المجتمعية المغربية بحكم

تموقعها بين الشعب المغربي سواء من الناحية التنظيمية السياسية كحزب سياسي،أو من الناحية الإعلامية من خلال الجريدة أو الصحيفة.

عرفت الظاهرة السياسية الحزبية المغربية منذ بداية الاستقلال تصنيفا مميز جعل منها"الأحزاب المحافظة والأحزاب التقدمية"[1]، أو أحزاب يمينية وأخرى يسارية.

الأولى إيديولوجية محافظة، "حزب الاستقلال، الحركة الشعبية.."*. أما الثانية فتبنت إيديولوجية تقدمية، "حزب التقدم والاشتراكية،الاتحاد الوطني والاشتراكي للقوات الشعبية،منظمة العمل الديمقراطي الشعبي"[2].

المرحلة الثالثةمن 1999 الى يومنا هذا

يقدّر عدد الأحزاب في المغرب، اليوم، بـ35 حزبا؛ بما يترجم على أرض الواقع نص الفصل 7 من دستور 2011 الذي يؤكّد على أن "نظام الحزب الواحد غير مشروع". وجاء في الفصل 10 أن الدستور يضمن للمعارضة البرلمانية المساهمة في تأطير وتمثيل المواطنات والمواطنين من خلال الأحزاب المكونة لها. كما يشدّد الفصل 12 على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم.

هناك عوامل عديدة طبعت مسار الانشقاقات الذي عرفته الأحزاب المغربية، ومردها حسب هشام معروف، الباحث المغربي في السياسة الاجتماعية، التباينات الأيديولوجية والاختلافات الشخصية، وهي عوامل أثّرت بشكل أو بآخر على صعيد

[1]محمد نعتصم **الحياة السياسية المغربية 1962-1991** مؤسسة ايزيس للنشر الدار البيضاء 1992، ص156

*-بضاف إليهما ملا من المجتمع الوطني للأحرار الحزب الوطني الديمقراطي الاتحاد الدستوري

[2]محمد معتصم، **المرجع السابق**، ص 157

التنظيمات النقابية والجمعيات المهنية وغيرها وليس فقط على صعيد المشهد السياسي والحزبي.

أعلن وزير الداخلية عن رموز الأحزاب السياسية قبل انتخابات 25 فيفري، ذكر المغاربة بأسماء 33 حزبا، ولكل حزب رمز كما هو مبين:

- حزب الحركة الشعبية (السنبلة)
- حزب الاستقلال (الميزان)
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (الوردة)
- حزب العدالة والتنمية (المصباح)
- حزب التجمع الوطني للأحرار (الحمامة)
- حزب التقدم والاشتراكية (الكتاب)
- حزب الاتحاد الدستوري (الحصان)
- حزب جبهة القوى الديمقراطية (غصن الزيتون)
- حزب الأصالة والمعاصرة (الجرار)
- الحزب الاشتراكي الموحد (الشمعة)
- حزب المؤتمر الوطني الاتحادي (السفينة)
- الحزب الاشتراكي (شجرة الأركان)
- حزب العمل (العين)
- حزب الوسط الاجتماعي (النحلة)
- حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي (المشعل)
- حزب الحركة الديموقراطية الاجتماعية (النخلة)
- حزب القوات المواطنة (الدار)

- حزب الإصلاح والتنمية (الهلال)
- الحزب المغربي الليبرالي (الأسد)
- حزب التجديد والإنصاف (التفاحة)
- حزب النهضة (الديك)
- حزب النهضة والفضيلة (الشمس)
- حزب الأمل (الطائرة)
- حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (الدلفين)
- الحزب العمالي (اليد في اليد)
- حزب المجتمع الديموقراطي (المحراث التقليدي)
- حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (الفيل)
- حزب الوحدة والديمقراطية (صنبور الماء)
- حزب العهد الديمقراطي (الناقلة)
- حزب البيئة والتنمية المستدامة (الأيل)
- الحزب الديمقراطي الوطني (المظلة)
- حزب اليسار الأخضر المغربي (جوهرة الخلالة)
- حزب الشورى والاستقلال (الجمل)

ويذكر أن جماعة العدل والإحسان الإسلامية لا تعتبر حزبا سياسيا، رغم أنها تتصرف على هذا الأساس ولم يسبق لها أن شاركت في الانتخابات، أسوة بالنهج الديمقراطي الذي يقدم نفسه وريثا شرعيا لحركة "إلى الأمام" الماركسية.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية في المغرب

إن تصنيف الأحزاب السياسية موضوع الدراسة ليس بالأمر السهل كما سبق وان تم الإشارة إليه، لكونها تخضع لعدة معايير ومستويات متعلقة بالظاهرة الحزبية الجديدة والتعدد السوسيولوجي، وعليه سيتم التركيز في التصنيف على المعايير الإيديولوجية، حيث يتفق الباحثون في الخارطة الحزبية في المغرب على وجود عدة تيارات تتجاذبها قوى سياسية فاعلة منضوية تحت لواء عدة توجهات إيديولوجية.

أولا: الأحزاب الإسلامية:

هي تلك الجماعات السياسية التي تطالب بتطبيق الدين الإسلامي والشريعة في الحياة الاجتماعية والسياسية باعتبارها المرجعية الوحيدة للمجتمع، قام ونشط التيار الإسلامي كرد فعل ضد التيار الشيوعي، إذ تمكن من فرض وجوده في الأوساط الجامعية والشعبية.

يتمتع المغرب أكثر من أي دولة أخرى في العالم العربي، بتاريخ طويل مستمر لوجود الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب العلمانية، وكذلك تلك الأحزاب التي اعتبرت أحزابا إسلامية قبل ظهور وانتشار مصطلح "الأحزابالإسلامية" الجديد.

الأحزاب الإسلامية في المغرب هي أحزاب تعتمد الإسلام مرجعا أخلاقيا وحياتيا. بصفة الإسلام كمنهج رباني قادر على تقديم حلول للمجتمع المغربي المسلم أكثر من المرجعيات المستوردة من الغرب أو الشرقفي الساحة السياسية المغربية كان يوجد حزب واحد إسلامي قبل سنة 2011.

حزب العدالة والتنمية والمنظمة التابعة له وهي التوحيد والإصلاح وهناك منظمة بارزة أخرى وهي جماعة العدل والإحسان وكلا المنظمتين تنبذان العنف.

إن إضافة الأحزاب الدينية لمسلسل الإصلاح لن يأتي إلا من خلال مدى وقوة صمودها أمام إغراءات القصر والدعم المقدم لحزب العدالة والتنمية من طرف المنظمات الإسلامية ومدى رداءة فعل الأحزاب الغير الدينية.

رغم أن حزب العدالة والتنمية حصل على المركز الثالث في انتخابات 2002 وعدم حصوله على ذات المركز في انتخابات 2007 نظرا لقانون الأحزاب المعدل خصيصا ضده بالإضافة إلى تخوف النظام وقدرته على المناورة إلا أنه يعتبر أكثر تنظيما وانفتاحا من الأحزاب الأخرى وأكثر اعتمادا على الديمقراطية الداخلية من الأحزاب الأخرى، وانحدر حزب العدالة والتنمية من حركة العدالة والإصلاح التي تنحدر بدورها من حركة راديكالية هي الشبيبة الإسلامية والتي تم منعها من تأسيس حزب خاص بها.[1]

تبنت حركة الإصلاح والتجديد سياسة الاندماج مع حزب الاستقلال بصفة أعضائه الاسمية فقط ومع حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية حيث تمكنت عناصر حركة الإصلاح من السيطرة على الحزب وتحويل اسمه إلى العدالة والتنمية وأصبحت الحركة تدعى بالإصلاح والتوحيد، وإن إصرار الحركة على الاعتراف بها وإتباع الحزب لسياسة حذرة قائمة على النقد البناء للحكومة والاعتراف بشرعية المؤسسة الملكية كل ذلك ساهم في تحقيق انجاز المرتبة الثالثة في انتخابات 2002 رغم منع الحزب من الترشح في كل الدوائر والرابعة في 2007. كانت المفاجأة في انتخابات نوفمبر كما سوف نوضح لاحقا بفوز الحزب في انتخابات 2011نوفمبر وتعيين رئيس حكومة لحزب إسلامي في سابقة بالنسبة للمملكة المغربية.

[1] محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية**، مرجع سابق، ص94.

ويعتبر مبدأ المشروعية العنصر الموجه لحزب العدالة والتنمية وهو في نفس الوقت نقطة ضعف بالنسبة له نظرا لوجود توجسات حول مدى صمود الحزب أمام القصر أو باكتفائه بدور المنتقد.

ثانيا: الأحزاب الوطنية:

من خلال دراسة أحزاب التيار الوطني لابد من الإشارة إلى أن تعبير وطني الذي يعتمد عليه كمعيار في إيديولوجية في حد ذاته لا يقصد به أن بقية الأحزاب على الساحة السياسية المتنافسة لا تتمتع بالوطنية ولا يعني كذلك نزع صفة الوطنية عن باقي الأحزاب، من ناحية أخرى لا يقصد بالوطنية الانغلاق على الذات ونكران الغير بل وطنية لتمسكها بهوية المجتمع المغربي (الإسلام، اللغة، الوحدة، الوطنية)،[1] كما تتبنى الأحزاب الوطنية أو الأحزاب الوسطية كما يسميها البعض خطابا توفيقيا معتدلا بين ما هو غربي وما هو تراثي، وقد تتبناه الدولة نفسها[2].

كما تعمل هذه الأحزاب على استقطاب شريحة واسعة في صفوفها من المناضلين وكبار الشخصيات التاريخية مع مواقف قريبة من التيار الإسلامي ومن أبرز الأحزاب، "حزب الاستقلال.

حزب وطني محافظ من أقدم الأحزاب المغربية، يشكل امتدادا لحركة التحرير، شارك الحزب في حكومات متعاقبة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، ثم دخل تحالف أحزاب المعارضة إلى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[3].

ثالثا: الأحزاب اللائيكية:

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

[2] ياسين ربوح، **مرجع سبق ذكره**، ص107.

[3] محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية**، مرجع سابق، ص: 154.

من بين أهم مبادئ الأحزاب مبدأ فصل الدين عن الدولة ترسم مبادئها من تاريخ الثورة الفرنسية وما أسفرت عنه في الأخير من فصل الكنيسة عن الدولة وتجسد ذلك في قانون 1905 الذي نص في مادته الأولى على لائيكية الدولة وهو ما نجده أيضا في الدستور التركي وبهذا نجد أن أنصار هذا التيار متشبعون بالثقافة الفرنسية[1].

إن المغرب ظل منذ استقلاله في العام 1956، وحتى منتصف التسعينات دولة سلطوية قمعية، إلا أن الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية أوإعلان نظام حكم الحزب الواحد. ونتيجة لذلك التقليد العريق، فإن بعض الأحزاب السياسية العلمانية المغربية مستمرة في إظهار درجة من البناء والتنظيم، غير مألوفة في العالم العربي. وهذا لا يعني بالضرورة أنهاأحزاب قوية ومزدهرة في الوقت الحاضر، أوأنها لا تشعر بتهديد المنافسة القاسية التي تواجهها من الأحزاب والحركات الإسلامية، ولكن ومقارنة ببلدان أخرى في المنطقة الأحزاب السياسية العلمانية في المغرب تبرز كهيئات قائمة بالفعل والأحزاب التي يمكن أن ينطبق عليها. مع بعض التحفظات اسم "العلمانية" في المغرب، هي اقل من ذلك العدد بكثير. هناك حزبان ولدا في مرحلة النضال لإنهاء الحماية الفرنسية، وهما بالتحديد: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية(USFB) .

رابعا: الأحزاب الليبرالية:

وهي تلك الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجعية الليبرالية وتؤمن باقتصاد السوق أكثر من البعد السياسي لأن بعض المطالب السياسية التي تنادي بها الأحزاب

[1] عادل القادري، **اللائيكية اليوم** ،نقلا عن :http://adelkadri.Martooblog.com/26642/

الليبرالية قد تتشابه مع مطالب الأحزاب الأخرى خاصة اليسارية منها[1]، وكميزة أخرى للأحزاب الليبرالية هي إضافتها إلى برامجها بعض الاعتبارات الاجتماعية كالدفاع على الفئات والعمال المحرومة كالحزب الاجتماعي الحر ومن ابرز الأحزابالليبرالية في المغرب الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، وخاصة الحزب المغربي الليبرالي حزب ذو توجه ليبرالي يعتبر الفرد الرأسمال الأول للمجتمع وكل استثمار بدونه لا يمكن تحققه، والحزب كذلك ينطلق من مبدأ "منع المنع" وأحقية الحرية لكل الأفراد ينظمها القانون، وليس الأهواء والأمزجة الشخصية للحاكمين ورجال السلطة، والحزب فتي تأسس في مارس2002 على يد السيد محمد زيان، ويعتمد الحزب خطاب جديد لا يتناسب وخطاب الأحزاب التقليدية التي تعتمد على المعارضة لمجرد المعارضة دون طرح بديل، أما الحزب يطرح بخطابه الجديد إعادة لاعتبار الفردوإرجاع ثقة الفرد في أحزاب سياسية تتجاوز المصالح الضيقة الشخصية إلى مصالح أعمق وأسمى ألا وهي المصلحة الوطنية التي تنطلق من حق الجميع في الثروة الوطنية ومن مبدأ مساواة المواطنين، وتكافؤ الفرص أمام الجميع. والحزب يراهن على قدرة الشباب المغاربة على الإبداع والخلق ويؤمن أن عزوف الشباب عن الانخراط في العمل السياسي هو ناتج عن نقص في مصداقية الأحزاب لا جهل الشباب بالسياسة.

خامسا: الأحزاب الاشتراكية:

تعود الجذور لنشأة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية المناهضة للأحزاب الليبرالية في الدول الغربية إلى بدايات القرن العشرين على يد منظرين أمثال: "فلاديمير لينين(V. Lénine) وتروسكي (Troski) وغيرهم، حيث يرى هؤلاء أن الحزب

[1] بسري عزباوي، "**مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة**"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011، ص 09.

الاشتراكي يعتبر الطليعة المستنيرة للطبقة العمالية (البروليتاريا Prolétariat) ولهذه الطليعة الحق في التعبير عن نفسها كممثل رسمي لتطلعات العمال الثورية[1].

أما في المغرب يتم محاولة لجمع شتات اليسار الجديد في أفق بناء حزب اشتراكي كبير، تأسس حزب اليسار الاشتراكي الموحد بعد اندماج هذه المكونات (ما عدى النهج الديمقراطي) مع منظمة العمل الديمقراطي سنة 2002، ثم ما لبثت أن اندمجت جمعية الوفاء للديمقراطية سنة 2005 مع هذا الحزب ليحمل اسم "الحزب الاشتراكي الموحد".

المطلب الثالث: القوى الحزبية الفاعلة في المغرب

يصل عدد الأحزاب المغربية اليوم إلى ما يفوق الثلاثين حزباً معترفاً بها من قبل وزارة الداخلية. ورغم أن عدداً مهماً من هذه الأحزاب لا يسمع له أثر إلا قبيل الانتخابات، وبعد الإعلان عن النتائج يدخل في مرحلة "السُبات السياسي"، أن المغرب مقبل على مرحلة جديد من الممارسة السياسية تقوم على "الثنائية القطبية السياسية" بين حزبي العدالة والتنمية الإسلامي وحزب الأصالة والمعاصرة، أي أن هذين الحزبين سيهيمنان على مستقبل المشهد السياسي في المغرب، وحول كل واحد منهما يتم تشكيل قطب سياسي وفق برامج متناغمة تجمع عدداً من الأحزاب والتنظيمات.[2]

فقد كان الملك الراحل الحسن الثاني هو أول من دعا لهذه الثنائية القطبية في منتصف التسعينيات، لما لاحظه من حالة التشرذم التي ميزت الخريطة الحزبية وتشابه

[1] برو فيليب، "**علم الاجتماع السياسي**"،ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1989، ص 360.

[2] سعيد الصديقي،**الاحزاب السياسية المغربية والسياسية الخارجية**،اشغال الندوة الدولية حول قانون الاحزاب السياسية بالمغرب مرجع سابق، ص ص102-103.

البرامج السياسية للأحزاب الموزعة بين اليمين واليسار، وطالب حينها بتشكيل قوتين سياسيتين لإضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية على الممارسة السياسية. والحال أن الملك الراحل الحسن الثاني وهو يدفع بهذا الاقتراح كان يضع نصب أعينه التجربة الحزبية في المملكة البريطانية، حيث الصراع يكون بين برنامجين سياسيين وحولهما تلتف قوتين سياسيتين،ويكون الرأي العام هو الحكم في ترجيح كفة إحدى القوتين وتمكينها من الحكم لتقوم الخاسرة بحكومة الظل.[1]

واليوم نجد أن الحزبين اللذين دخلا الحياة السياسية المغربية بعد سنوات عديدة من تلك الدعوة هما اللذان يؤطران المشهد السياسي، وهما المعول عليهما لتحقيق هذه الثنائية القطبية السياسية؛ فهناك "قطب يميني إسلامي معتدل" بزعامة العدالة والتنمية، وإلى جانبه نجد حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية، ومعهم أحزاب أخرى صغيرة موزعة سياسياً بين اليمين والوسط، وقد ينضم إليهم حزب التقدم والاشتراكية، ذي النزعات اليسارية الصورية المشارك في حكومة الائتلاف الحالية، والذي لا يجد قادته اليوم أدنى حرج في التحالف مع جميع الأحزاب تحت "برنامج وطني مرحلي"، وعادة ما يختار المشاركة في الحكومات الائتلافية مع أحزاب لا تربطه معها وحدة فكرية أو سياسية، إلا بهدف إثبات الحضور، والخروج من وصاية الأحزاب اليسارية التقليدية خاصة الاتحاد الاشتراكي.

والحال أن صفة "الإسلامية" الملحقة بهذا القطب ذات دلالة خاصة تقتصر على السياق المغربي فقط؛ فالأحزاب المغربية ومعها طبعاً حزب العدالة والتنمية، إذ

[1] محمد شقير،**التنظيمات السياسية بالمغرب**،منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي،مطبعة المعارف الجديدة،الرباط،ص115.

يسعى قادتها دوماً إلى خلق مسافة موضوعية مع بقية المكونات الحزبية؛ بل إن زعيم العدالة والتنمية عبدالإله بن كيران عبر أكثر من مرة بأن صفة "الإسلامي" التي يصر الجميع على إلصاقها بالحزب غير دقيقة، والسبب من وجهة نظره أن جميع المغاربة مسلمين، وأن تجربة الحزب السياسية بالرغم من انفتاحها على جميع التجارب السياسية في العالم العربي والإسلامي مستقلة عن تجربة الإخوان المسلمين في مصر، كما هي مستقلة عن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا. وهذا التفسير رغم ما يتضمنه من نباهة سياسية، فإنه لا يخلو أيضاً من "تقية سياسية".

أما القطب الثاني، فهو "ليبرالي" متحالف مع باقي أحزاب اليسار بزعامة كل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال، جنباً إلى جنب مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والحزب الاشتراكي الموحد وباقي أحزاب اليسار الصغرى التي وجدت نفسها اليوم بدون هوية سياسية بعدما فقدت زخمها السياسي والفكري، وأضحت تعيش على تحالفات مرحلية مع أحزاب كبيرة.[1]

وإذا علمنا أن بداية تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة قد تم على يد صديق الملك محمد السادس ووزير الداخلية الأسبق فؤاد عالي الهمة بمعية من رجال الأعمال وأصحاب التوجه الليبرالي، إلى جانب كم هائل من أطر اليسار المغربي وأنصار الحركة الأمازيغية، لأمكننا أن نستوعب هذا التناغم بين طرح ليبرالي منسجم مع تطلعاته البورجوازية، وبين إرث اشتراكي لم يبق منه إلا الاسم.

[1] محمدالمسكي،**الظاهرة الحزبية بالمغرب:بين غياب الظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي**،مجلة وجهة نظر،السنة الرابعة،العدد14،شتاء2014،ص20.

ويبدو أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو أكثر الأحزاب المغربية تأثراً بتحولات المشهد السياسي والانتخابي، فبعد الشعبية التي خلفها قادته الأوائل خاصة تجربة المهدي بن بركة، وبعد الانتكاسات الانتخابية وهجرة العديد من أطره ومناضليه للانخراط في أحزاب أخرى، فقد الحزب قوته السياسية وأضحى "يتيم المرحلة"، وبالتالي فإن حالات التقاطع والتوافق السياسي بينه وبين حزب الأصالة والمعاصرة يتحدد في التصدي لحزب العدالة والتنمية ومقاومة مقولات الإسلام السياسي في المجتمع المغربي، والحفاظ على الملكية.

لكن واقع الحال يقول إن ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه، لأن حزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية هما أكثر الأحزاب المغربية اليوم ارتباطاً بالمؤسسة الملكية، بل هم من أشد الذين يتمسكون بالملكية البرلمانية، ويستهجنون الأطروحات التي تنادي بملكية دستورية على شاكلة الملكية الإسبانية؛ وبالتالي فإن حالة التنافر الواضحة بين الحزبين والحرب الكلامية بينهما لا تمنع من التأكيد على اجتماعهما معاً حول الدفاع عن الملكية البرلمانية، ومشروع "المجتمع الديمقراطي الحداثي" الذي دعا له العاهل المغربي محمد السادس منذ توليه العرش.[1]

وهنا يمكن القول إن المغرب يسير نحو ثنائية قطبية، من شأنها أن تعيد ترتيب الفعل السياسي وفق رؤيتين متعارضتين ظاهرياً لكنهما موحدتان من حيث النتائج النهائية والخيارات السياسية الكبرى فالاختبارات تبدو مضمونة النتائج بالنسبة للقوى السياسية الجديدة التي عرفت كيف تدير اللعبة وفق تناغم واضح مع الإشارات السياسية التي أرسلتها وترسلها المؤسسة الملكية.

[1] محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية، مرجع سابق، ص170.**

وهذه المؤشرات تسير في اتجاه بناء صورة سياسية للمغرب في الخارج في شكل البلد الذي حقق وضعاً استثنائياً من خلال التفاعل الإيجابي بين جميع قواه السياسية، بما فيها حزب العدالة والتنمية، ليس لأنه حزب ذو توجهات إسلامية، بل لأنه حزب يعرف كيف يدبر المرحلة وفق منظور معتدل لا يستعجل النتائج، ويراهن على تحقيق النجاحات السياسية بصورة متدرجة.[1]

ولربما تكمن نقطة السر في نجاح المسار السياسي لحزب العدالة والتنمية في أنه نجح في فرض نفسه كتجربة سياسية مغربية خالصة تتقاطع مع التجارب التي تقول إنها "إسلامية"، لكن من دون أن يدعي أو يفرض وصايته على الإسلام والمسلمين في المغرب أو خارجها.

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية بالمغرب

المطلب الأول: طبيعة النسق السياسي

للإحاطة الدقيقة بواقع التنمية السياسية بالمغرب، فإنه من اللازم بداية إلقاء نظرة على طبيعة النسق السياسي المغرب (الفرع الأول)، ثم بعد ذلك رصد هذا الواقع من خلال بعض الخطابات الملكية (الفرع الثاني).

ظلت قضية التنمية السياسية في المغرب معلقة منذ استقلال البلاد عام 1956، إذ احتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية، فقد استأثر الحسن الثاني بالحكم بموجب دستور 1962 وواجه معارضة سياسية شرسة، وتعرض لمحاولتي انقلاب عسكري، وفي منتصف

[1] محمدالمسكي،**الظاهرة الحزبية بالمغرب:بين غياب الظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي**، مرجع سبق ذكره،ص153.

تسعينات القرن الماضي اختار الملك نهجا جديدا تحت شعارات "المسلسل الديمقراطي" و"حكومة التناوب"، ممددا بذلك لانتقال الملك إلى ابنه محمد السادس الذي لم تسفر سنوات حكمه إلا عن مغرب أكثر تأزما وواقع هش للتنمية السياسية في البلاد.[1]

عندما نقول التنمية السياسية في المغرب لا يعني أنه يوجد في المغرب تنمية سياسية تامة ومنجزة، بل نقصد أن هنالك مساع حثيثا في سبيل تحقيق تنمية سياسية شاملة، وإيمانا بضرورتها، كاختيار لا بديل عنه.[2]

الفرع الأول: النسق السياسي المغربي

حين نتحدث عن العالم الثالث يجب أن نميز بين نمطين من الأنساق السياسية: أنساق "مستحدثة" خلقها المسلسل الاستعماري، إذ بين عشية وضحاها تحولت مجموعة من القبائل إلى "أمة" وتحول شيخ قبيلة إلى رئيس دولة لها دستور، وأي دستور، وبين أنساق تتسم بكثافة تاريخية، ومن بينها النسق السياسي المغربي المعاصر.

إن أي انطلاقة سليمة لإدراك أبعاد النسق السياسي المغربي المعاصر يجب أن تستبعد القراءة القانونية/الدستورية، لأنها في أحسن الأحوال تجعل الدستور المغربي نسخة طبق الأصل لدستور الجمهورية الخامسة الفرنسية 1958، وأن تعتمد القراءة السوسيولوجية التي تستحضر العمق التاريخي للنسق السياسي القائم.

هكذا نجد أن أهم المداخل لفهم النسق السياسي المغربي تتمثل أساسا في "التقليدية" وثنائية الثابت.

---

[1] رشيد بلوح، **خطاب التغيير في المغرب**، سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص01.

[2] إبراهيم براش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام**، متحصل عليه: http://groups.googel.com/group/fayad61/web

اولا: التقليدية.

يتموقع النسق السياسي المغربي المعاصر في أليغارشية تقليدوية « traditionaliste» وهي نمط مختلط حيث نجد أن أو أليغارشية تحديثية تستند في ممارسة سلطتها على مشروعية تقليدية.

وإذ نحن نظرنا إلى النسق من الداخل، فإننا سنجد أنه تتحكم فيه ثلاثة ثقافات تقابلها ثلاثة حقول: الثقافة الانقسامية وحقل التحكيم وهي تعتمد على منزلة الملك كسلطان شريف يلعب دور الحكم بين الفرقاء. كما تعتمد على مرجعية تاريخية تتمثل في هذا الموروث السياسي.

هناك أيضا ثقافة الاجتماع ويقابلها حقل إمارة المؤمنين، وهي أيضا لها جذور تاريخية ساهمت في تكوينها وترسخها في الممارسة والسلوك السياسي للفاعلين.

ثقافة المشاركة وحقل الدولة الحديثة، وهنا تظهر رغبة المغرب في مسايرة عصره، حيث رغم جذوره التاريخية إلا أنه مع ذلك منفتح ويسعى دائما للاستفادة من تجارب الآخرين، وهكذا فرغم خصوصيته إلا أنه لم يتوان عن تطبيق آليات عصرية في ممارسة الحكم.

هذه الثقافات مقابلة لها هذه الحقول تمكن من ضبط المجال السياسي عبر مستويات متعددة:

التنظيم الإداري: تجاوز سياسة الاعتماد على الزعامات المحلية عبر الزيادة في عدد أطر ورجال السلطة، واحتواء المناطق الحساسة، وتكثيف تواجد السلطة بالمناطق البعيدة.

احتكار القرار السياسي: الصراع حول السلطة هو في جوهره صراع حول اتخاذ القرار السياسي.

تكييف السلوك والعقليات: اعتماد سياسة موجهة للتنشئة السياسية.[1]

إن التقليدية كمدخل لفهم النسق السياسي المغربي لها ارتباط وثيق بمكانة المؤسسة الملكية داخل هذا النسق، هذه المكانة التي يجسدها الدور الذي يلعبه الملك باعتباره صاحب السلطتين: الدينية والزمنية، والمقرر الأول والأخير، والمشرف على آليات الضبط الاجتماعي، أيضا تتجلى في كون الملك هو المرجع وصاحب المبادرة في أي توجه سياسي جديد.[2]

ثانيا : الاستمرارية والتغيير في النظام السياسي المغربي

وردت في مقدمة كتب لجون واتربوري John Waterbuery: "ذات مساء سمعت من شفتي هتافات وأناشيد حشد الناس صادرة من الجامعة القريبة من محل سكناي فلم يعد هناك ريب في أن الانفجار وشيك، فودعت زوجتي وطلبت منها وقد ساورها القلق أن تخبر السفارة الأمريكية إن لم أعد في ظرف ساعتين، وبينما كنت أتقدم في حذر، ازداد الصخب كثافة، وحينما بلغت مقصدي لم أجد أثر للشرطة ولا للطلبة. لكن في الملعب المقابل لجامعة محمد الخامس، كان الفريق الرباطي لكرة القدم ينازل فريق الدار

[1] محمد ضريف، **النسق السياسي المغربي المعاصر**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص 22.

[2] Bernard Cubertafond **le système politique marocain**, Ed. L'haromatton paris 1997, p 90.

البيضاء، ليس هناك أي مغزى لهذه الحكاية سوى أنه في المغرب لا شيء يحدث في الواقع كما نتوقعه منطقيا1.

أما ما يشغل البال في هذا النص، ليس هو الإخراج المسرحي لعدم حدوث ظاهرة متوقعة، أو لخيبة الظن بقدر ما هو انتفاء "أي مغربي لهذه الحكاية سوى أنه في المغرب لا شيء يحدث في الواقع كما نتوقعه منطقيا".

واتربوري يعتقد بأن المنطق كان سيشعره منذ البداية باستحالة التغيير بالمغرب، بل إنه يؤاخذ نفسه على نسيانه، هنيهة تلك القوة الخارقة للبنيات السياسية العتيقة وقدرتها على التكيف والاستقطاب، وهي عناصر تخول للنظام السياسي المغربي قوة للبقاء والديمومة، قوة يعتبرها جون واتربوري شبه منيعة.

إن ثبات المجتمع السياسي المغربي يتجسد عبر ثبات هياكله حيث ظل الجمود الخاصية الأساسية للمجتمع المغربي، وأيضا عبر نهجه للإستراتيجية الثابتة.

أما التغيرات التي لحقت المجتمع المغربي فتتمثل أساسا في تطور الحركة الاجتماعية وذلك عبر مستويين: أولا اتساع الحياة السياسية بحدوث تحولات في الثقافة السياسية وأيضا بحصول تداول للنخب، ثانيا تفعيل الحركة الاجتماعية انطلاقا من النزاعات الاجتماعية الموجودة وهكذا أصبحت المطالبة الاجتماعية شاملة للمجتمع برمته، كما تزايدت المطالب الاجتماعية كثافة واستمرارية، وأيضا أصبحت الحركة الاجتماعية تنزع إلى تكريس نفسها كحركة سياسية[2].

---

[1]John Waterbury, le **commandeur des croyants : la monarchie marocaine et son élite**, PUF, Paris 1999. p 22.

[2]عبد الله ساعف، **تصورات عن السياسي في المغرب**، ترجمة محمد معتصم، دار الكلام للنشر والتوزيع، فضالة المحمدية، 1990، ص 93.

إن العرض السابق لمداخل الفهم الأساسية للنسق السياسي المغربي، الهدف منها أن نبرز منذ البداية خصوصية التجربة التنموية بالمغرب بالنظر إلى طبيعة النسق الذي توجد فيه، كما أننا نؤكد أننا لا نعطي لهذه الخصوصية أي "امتياز" وبالتالي فنحن لا ننطلق في دراستها من أية نظرة معيارية، فالحكم على هذه التجربة سنتركه لنتائجها التي جسدتها على أرض الواقع.[1]

الفرع الثاني التنمية السياسة وأولويات الخطاب الملكي

باستثناء المراسيم والضهائر، فإن أغلب تجليات الخطاب المخزني، سواء اتخذ تشكل خطب أو رسائل غالبا ما يكتنفها الكثير من الغموض فالتأويلات السياسية تصبح هي الوسيلة المثلى لفهم الخطب الملكية تحليل أبعادها وفك رموزها وغاياتها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها:

- تعدد مستويات الخطاب التي تشتمل على مجموعة من التراكيب اللفظية واللغوية التي تحمل في طياتها رموز متعددة.
- اللغة التي يكتب ويلقى بها الخطاب تتميز بالتعالي والإيحاء في مجتمع أمي متعدد اللغات واللهجات.[2]

تبقى الخطب الملكية هي القناة الوحيدة والمفضلة لتحديد المعالم العامة للحياة السياسية بالبلاد، فالخطاب السياسي بصفة عامة أهمية كبرى، فكل الظواهر السياسية

[1] محمد عابر الجابري، **المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية....الحداثة والتنمية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1988، ص 147.

[2] محمد شقير، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

هي ظواهر لغوية ذلك أن ما يتناوله السياسي ذو طابع لغوي يتم ترجمته عبر الرموز والإشارات.

إن المتتبع للخطاب السياسي في المغرب في الوقت الراهن يلاحظ أن هناك تحولا في هذا الخطاب من التركيز على أولوية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الانتقال إلى خطاب يعطي الأهمية للتنمية في بعدها السياسي.

تتعدد لحظات التواصل السياسي للمؤسسة الملكية، عبر الخطب، أو الرسائل، أو بعض الحوارات الصحفية وفي مقاربتنا آفاق التنمية السياسية في تصورات المؤسسة الملكية وفق "تحليل المضمون" ستعتمد أساسا على خطب الملك محمد السادس، إلى المجال الزمني الممتد من 1999 إلى 2013 مع التركيز على أربعة خطب منها خطاب المتن الدستوري1، وعلاقة أخرى في مناسبات اعتيادية2، لكن دون أن يعني ذلك أننا لن نعتمد الخطب الأخرى أو الرسائل والحوارات الملكية، وبالرجوع إلى الخطب المحددة آنفا سنجدها تتضمن مصطلحات ومفاهيم هي وثيقة الهبة بالتنمية السياسية: "تحديث، حداتي، مشاركة سياسية، فصل السلطات، تمثيل ديمقراطي، مشروع ديمقراطي، تنموي، حداتي....الخ"، في حين أن الملك محمد السادس لم يأت على ذكر مصطلح "التنمية السياسية" إلا مرة واحدة عند خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2007/2006 بتاريخ 09 أكتوبر 2006 حيث قال: "نعتبر أن التنمية السياسية بتوفيرها لوسائل العيش الكريم هي خير دعاته لتحقيق الديمقراطية، كما أن الديمقراطية بتضمينها بالوعي بالالتزام الوطني، تعد نتيجة سياسية فعلية...".

[1] خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأولى من كل سنة (الفصل 40 وفق النص الدستوري 1996، و65 وفق نص 2011).

[2] خطاب العرش (30 يوليو)، وخطاب ثورة الملك والشعب (20 أوت) وخطاب المسيرة الخضراء (06 نوفمبر).

إن مقاربة التنمية السياسية في تصور المؤسسة الملكية، انطلاقا من زاوية اتصالها بكل من الديمقراطية والتنمية البشرية في الإستراتيجية الملكية،[1]في حين يرى اتجاه أخرأبرزهمالأحزاب القريبة من القصر وبعض النخب الموالية للنظام أن المؤسسة الملكية لذاتها كحاملة مشروع مجتمعي، ديمقراطي حداثي، وهي الراسمة لتخطيط العريقة، وتمس باقي الفاعلين، كما تشكلت في قدرتهم في تنزيل مضامين هذا المشروع في شكل برامج والعمل على تنفيذها ومتابعتها الأمر الذي يرسخ ويكرس المكانة المركزية للمؤسسة الملكية.

اندراج آفاق التنمية السياسية لدى المؤسسة الملكية فمن هذا المشروع الشمولي، حيث تتصل بالديمقراطية من جهة، وتحقيق التنمية من جهة ثانية، كركيزتين أساسيتين لهذا المشروع، وذلك بشكل متوازي.

الرؤية الملكية لمختلف السياسات الإصلاحية سواء في منظور معياري أو مؤسساتي، هي رؤية شمولية وفق منهجية تشخيص كافة الاختلالات من جهة، وانتقاد أداء الفاعلين من جهة ثانية، لتضع مداخيل الإصلاح وترسم خطوطه العريضة، ثم تدعوا باقي المكونات الاجتماعية إلى الانخراط بفاعلية في سيرورتها، الوضع الذي يجعل من عملية التنمية السابقة مبادرة ملكة خالصة، ومجتمعا من المؤسسة الملكة التي صادرتها من المؤسسات.

المطلب الثاني: حدود تنمية المجتمع المغربي

[1] نص الرسالة الملكية الموجهة إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الغطاء الفرنكفوني، مراكش 2009/02/27.

المجتمع المغربي مجتمع تقليدي بكل أبعاد الكلمة، ونحن نتحدث عن تنمية هذا المجتمع، فإننا بداية لن ندعي بأن هذه العملية وإن كانت قد قطعت شوطا لابأس به حتى الآن قد توصلت إلى قطع الصلة مع الماضي تماما ولكنها استطاعت أو بإمكانها أن تؤدي إلى إضعاف القيم والعادات والسلوكيات والمفاهيم التقليدية، ليتولى العامل الزمني بعد ذلك إكمال عملية التحول والتعديل المطلوب.

وما يهمنا في سياق عملية التنمية أن نتذكر أنها تستند إلى أربعة عوامل رئيسية لإنجاز مهامها: دور النخبة، الطبيعة المختلفة لعملية التغيير، عنصر الإيديولوجيات والدور النشط للحكومة.

فعلى مدى التاريخ المغربي الحديث لم يحدث أن حاز المثقفون والنخب المتعلمة وذو الفكر الراقي هذا الدور الحيوي في قيادة عملية التنمية، ونشر الأفكار الجديدة، وبعبارة أشمل قيادة عملية التغيير الواسعة لتنمية المجتمع ككل.

كذلك فعملية التنمية ليست ذات صيغة واحدة ولا أولويات محددة، إنها ذات طبيعة مختلفة. قد تبدأ بالتغيير الاقتصادي ليتبعه بعد ذلك التغيير الاجتماعي والسياسي، أو على العكس، قد تبدأ بالتغيير السياسي لتتغير ملامح الأسس الاقتصادية والاجتماعية. ويتخلل ذلك انقطاعات ثقافية تعكس التغيرات القيمية في المجتمع، المهم هنا أن نذكر أن التغيير السياسي يتداخل وبقوة مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك فإنه إذا كانت الدول المتقدمة قد أخذت وقتا متسعا وحققت حداثتها خلال سلسلة من التغييرات استطاعت خلالها استيعاب عمليات التنمية ومراحلها، فإن ما يقال في الوقت الراهن

هم أن عامل الزمن أصبح جوهريا، ولابد من الإسراع نسبيا بعملية التنمية. فالوقت أصبح من عوامل الضغط مما يفرض سرعة العمل والإنجاز.[1]

أما الإيديولوجيات فيمكن أن تكون من عوامل إشاعة الإحساس بالهوية والتماسك بين الأفراد في السياق القومي، ومن تم الإسراع بعملية التنمية، وتحديد الأولويات والاتجاهات، إلا أن العلاقة بين التنمية والسياسة تتبدى بوضوح من خلال القاعدة القائلة بأن للحكومة الدور المركزي في قيادة عملية التنمية، ذلك لأنها هي المؤهلة، والتي تستطيع بالفعل امتلاك القدرات التكنولوجية الهائلة وتوجيهها، والاضطلاع بدور جوهري وحقيقي لإجراء التغييرات الجذرية والموسعة لتغيير الحياة الاجتماعية والسياسية، إذن فتحت رعاية الدولة تتم عملية التنمية.[2]

في سياق الحديث عن عملية تنمية المجتمع المغربي، يتطلب ذلك السير في اتجاهات عدة: أولا الاتجاهات الإنسانية، وثانيا المجال السياسي، وثالثا المجال الاقتصادي.

بداية تفترض عملية التنمية حدوث صدام مع أسس الثقافة التقليدية لتلحقها بعد ذلك سلسلة من التغييرات الجذرية والمهمة[3]وهذه الدراسة تركز بالفعل، بل تتبنى وجهة النظر القائلة إن التنمية تبدأ من حيث تغيير نفسية أفراد المجتمع وإلى حد كبير تغيير نفسيتهم اتجاه موروثاتهم الثقافية.

في الوقت نفسه لابد أن قيما جديدة ستحكم علاقات الأفراد وذلك باستبدال رموز الحياة التقليدية بترابية جديدة على أساس اللاشخصانية، وبحيث يكون التقدير على أساس الكفاءة والمهارة والدور والإنجاز، وليس وفقا للمقرر سلفا والشروط التقليدية.

---

[1] Edwards Albert shils, **the intellectuals in the Development of the stites**. Op-cit, p 329.

[2] Edwards Albert shils, **Political Development in the New states**, op-cit, p 10.

[3] Chifford Geertz, Old **societies and New states : the quest for Modernity in Asia and Africa**, New York, free press 1963. p 284.

وعلى الصعيد السياسي، تفترض عملية التنمية السياسية للمجتمع المغربي التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب عهد البناء الجديد.

هذه الحالة تفترض وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع، فمثلا لابد من أن تبدأ عملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم وطموحاتهم[1] وهنا يفترض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرار تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة والتنظيمات السياسية والطرق الجديدة لتداول السلطة، وتقدير السياسيين وفقا لمعايير موضوعية وليست تقليدية.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن المجتمع لابد أن يصل إلى الحالة التي تمكنه من توفير الاستثمارات وما يكفي من الموارد لسد حاجته وتوفير المؤسسات التي تؤدي المهام الاقتصادية بشكل جيد ومنتظم. وهنا نجد أن المطلوب هو أن يكون النمو الاقتصادي القومي أعلى من معدل التزايد السكاني، بحيث يكون وضع النمو الاقتصادي المرتفع حالة عادية ومستمرة وليس مجرد طفرة مؤقتة.

ولتحقيق هذه المتطلبات في المجتمع المغربي فإننا نحتاج إلى وقت لتغيير البنية الاجتماعية ولإتاحة الفرصة أمام الاتجاهات السياسية الجديدة لتستقر، ولمؤسسات السياسية لأن توجد وتتماسك وكذلك هناك حاجة لخلق مهارات وعادات جديدة تناسب الوضعية العامة للتنمية.

[1] Lucian Pye**, politics personality and nation Binlding**, New haven, Yale university press, 1962 p 160.

ولعله من المفيد أن نذكر هما أنه إبان المرحلة الانتقالية بعد الانطلاقة الأولى لعملية التنمية السياسية، فإن عمليات التحول ذاتها تكتسب قوة دفع تلقائية لمزيد من التحولات، وهناك تفاعل مستمر ينتج من هذه المواجهة المستمرة بين عناصر التنمية والعناصر التي تعوق هذه العملية بوجه عام أو تعطلها.[1]

المبحث الرابع: أزمات التنمية السياسية في المغرب

المطلب الأول: أزمة المشاركة السياسية

أثبت الحراك العربي أن الشباب المغربي يمتلك وعيا سياسياً، ويكترث بالمسألة الحقوقية والحريات أساساً للعيش المشترك وللعقد الاجتماعي. وقد تصدر الشباب المشهد العام للحراك الذي عرفه المغرب، وقاد الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية بتفاعل كبير مع تطلعات الجماهير، على الرغم من غيابه عن الانتماء الحزبي والمشاركة العضوية. وطالما كان للشباب المغربي أدوار مهمة في الشأن السياسي، في المقاومة في الحقبة الاستعمارية، ثم بعد الاستقلال، وظفت الحركات اليسارية الشباب طليعة للتغيير، كما راهن اليمين الديني على الشباب في التنظيم والتأطير والحشد.

يمثل الشباب المغربي رصيداً استراتيجيا كبيراً، فنسبته من مجموع السكان تتجاوز 65%، وفي دولةٍ كالمغرب، تعرف تحولاً ديمقراطياً عميقاً، يقطع مع ممارسات الاستبداد، ويحث الخطى نحو آفاق الحرية والكرامة الإنسانية، يجب أن تكون المشاركة السياسية للشباب كثيفة وفعالة، غير أن إحصائيات للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب تفيد بأن 70% من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي، و5%

[1] Robert le Vine, **political socialization and culture change**, New York, free press 1963, p 284.

يؤمنون بالعمل الحزبي، و1% فقط يزاولون الفعل السياسي من داخل الهيئات السياسية، بينما يشكل الشباب 40% من الكتلة الناخبة.[1]

يرجع انكفاء الشباب المغربي عن المشاركة السياسية إلى أعطاب بنيوية في المجال السياسي، انطلاقا من إرث ثقيل للماضي، كانت فيه الممارسة السياسية مرادفا للاعتقال والقمع.

ومع أن هنالك مجهودات حثيثة بذلت لطي صفحات الانتهاكات الحقوقية، عبر مصالحة وطنية وجبر للضرر نقصد فترة حكم الحسن الثاني وما صاحبها من إجراءات قمعية، إلا أن صورة العمل السياسي مازالت تعاني من أثر الفترات السابقة.

ويعاني الحقل السياسي المغربي من ظاهرة تناسل الأحزاب المصاحبة لتماثل إيديولوجي في المرجعيات والبرامج السياسية، وذلك ناجم عن صراعات داخلية متعددة حول الارتقاء في المناصب والترشيحات الانتخابية، مع وجود فساد نخبوي كبير، يعيق التواصل مع المجتمع، ويضعف العرض السياسي المقدم للمواطنين. كما أن الأحزاب المغربية تعرف تمسك قيادات الأحزاب بزعامتهم للحزب، ونكوصا واضحا في الديمقراطية الداخلية.

وترتبط هذه الخصائص بجذور الأحزاب التي كانت صنواً للزوايا الدينية والقبائل العشائرية، ويصبح بذلك رئيس الحزب شيخاً ومريداً يتفرد باتخاذ القرارات، ويبحث عن طاعة الأعضاء، بدل التوافق والتشاركية في تدبير الحزب، الأمر الذي يجعل

[1] رقية المواسديق، **تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب**، أعمال اليوم الدراسي الذي نضم يوم 03 ماي 2002 سلسلة مواضيع الساعة، العدد 36، مراكش، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002، ص14.

مؤسسات الحزب عاجزة عن الوصل والفصل في شؤونه، وتحتاج إلى هيكلة شاملة تحفظ التوزيع المتوازن للسلطات.[1]

وثمة التعامل الانتهازي للأحزاب مع الشباب المغربي، فيتم استحضار قضايا الشباب عند الاستحقاقات الانتخابية بخطاب سطحي، عوض التوفر على رؤية رصينة ومتكاملة الأركان، ترصد مشكلات الشباب وتصوغ مشروعاً مجتمعياً يحقق تطلعاتهم، بإدماج الفاعل الشبابي في السياسات العامة شريكاً، وليس هدفاً لتلك السياسات، وتمكينه داخل الأحزاب لتبوء المراكز القيادية، ولحمل مشعل الانتقال الديمقراطي في المغرب.

في خضم الحراك العربي، بادرت الدولة المغربية إلى دعم المشاركة السياسية للشباب، بتخصيص 30 مقعد لهم في مجلس النواب، وتخفيض سن التصويت في الانتخابات إلى 18 عاماً، ونص دستور 2011 على توسيع مشاركة الشباب، وتعميمها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتيسير ولوجهم الميادين السياسية، الثقافية والعلمية، عبر إنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، يضمن تمثيلية لهم في تقرير أمور الأمة، كما تترتب عنه إسهامات عديدة للشباب في صناعة الأحداث والتفاعل معها، لكن التباطؤ في تفعيل هذا المجلس يصل إلى حد التواطؤ على المكتسبات الدستورية للشباب.

وبناءً على ما تقدم، ينظر لهذه الإجراءات كتغيير صنمي لمفهوم مشاركة الشباب في السياسة، يفرّغه من قدرته التفسيرية، ومفعوله النقدي، بل هي بمثابة التفاف

[1] مصطفى محسن، **المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات**، قضايا مغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية بيروت، 2008، ص. ص13. 16.

واحتواء ممنهج عن جوهره، على شكل مهادنة ومحاباةٍ، تتماشى مع زمن سياسي مضطرب.[1]

ولعل أهم ملاحظة يمكن ملاحظتها في المناخ السياسي المغربي الموسوم بظاهرة العزوف هو أنه خطر منذر بـ"فراغ سياسي" بدأ يتشكل في المغرب وأخذت دوائره تتسع باستمرار، إنه بمعنى ما "تجريد للمجتمع من السياسة أو من التسييس "Dépolitisation" وهو واقع يجعل المجتمع المغربي مستقيل من المشاركة السياسية غير مسؤول عنها وغير مدرك لفاعليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، هذا الفراغ السياسي أظهرته انتخابات السابع من سبتمبر 2007، من خلال تدني نسبة المشاركة الانتخابية وأبان على جدوى البحث الفعال المناسب للمقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السوسيو ثقافية والاجتماعية التي أصبحت تميز المغرب.[2]

العزوف السياسي هو الداء الخطير الذي قد يصيب أي مسار ديمقراطي، والمنهجية الديمقراطية التي اعتمدها المغرب مباشرة بعد الانتخابات لتحديد المسؤوليات وإعطاء بعد سياسي لعملية الانتقال الديمقراطي والخروج به من عملية التقليد إلى التحديث.[3]

إجمالا، تنعكس حالة الإفلاس الحزبي على الشباب بإحباط واسع، فقد كشفت إحصائيات أن الأحزاب غير معروفة لديه، حيث ذكر واحد من خمسة أنه لم يسمع بأي حزب، وستة أحزاب هي المعروفة عند الشباب، ويجهلون قيادتها وإيديولوجياتها،

---

[1] يونس بلفلاح–، **عزوف الشباب المغربي عن المشاركة السياسية**، المجلة الالكترونية العربي الجديد.

[2] المرجع نفسه.

[3] – الشرقاوي الروداني، **التنمية السياسية بين التناوب التوافقي والمنهجية الديمقراطية**، جريدة هسبريس، جريدة إلكترونية مغربية، 03 مارس 2010.

كما يرفض 80% من الشباب الانضمام إلى حزب معين. ويجد الشباب المغربي نفسه أمام انسداد سياسي.

وأوردت تقارير إعلامية أن المغاربة في المرتبة الثانية من حيث الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، كداعش وأمثالها، ومن الحوافز التي تدفع الشباب المغربي للانضمام لهذه المجموعات المقاتلة، بعد القناعة التطرفية والتكفيرية، رواتب سخية. وهنا، لا نرجع هذه المظاهر إلى تهميش مشاركة الشباب في تقرير مصائرهم عبر عمل سياسي منظم. لكن، يبقى الإقصاء والعزلة السياسية من عوامل هذه السيولة في الهجرة.[1]

المطلب الثاني: أزمة الهوية

استأثر سؤال الهوية على النقاش السياسي والثقافي وصار محددا حاسما لطبيعة النقاشات السائدة في الساحة السياسية المغربية، ولذلك صارت المساهمة الفكرية في هذه النقاشات بهدف التأمل في أبعادها أمرا ملحا للاعتبارات والدواعي التالية:

– استحضار البعد الهوياتي للمغرب باعتباره الحصانة المشكلة للمناعة الثقافية ضد الأزمات.

– التأكيد على ضرورة معرفة الذات والكيان لأجل تحديد القدرات والإمكانات.

– الهوية هي العامل التاريخي التجميعي والتوحيدي للمغاربة على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم وثقافتهم الفرعية.

– لقد بات من الواضح أن الهوية الثقافية للمغرب مؤطرة بالدين الإسلامي الذي يشكل عامل تجميع وتوحيد للهويات الفرعية للمغرب في مقابل الهويات الكلية التي تحاول أن

[1] يونس بلفلاح– **،مرجع سبق ذكره.**

تبتلع النظام القيمي والمجتمعي وتفرغه من محتواه الهوياتي ولكن رغم ذلك تتأطر البرامج السياسة للفاعلين السياسيين بمقاربات متعددة لسؤال الهوية، مما يتسبب في كثرة الخطابات التي تلتف حول سؤال الهوية وتحاول صياغته وفق رؤية خادمة لتوجهها السياسي أو الإيديولوجي، فتصبح الهوية سؤالا سياسيا ذا أبعاد ثقافية وحمولات فكرية، ومن ثم يمكن القول أن الهوية كمعطى سوسيو ثقافي ذا أبعاد سياسية ستكون كمحور لإعادة تشكيل الخريطة السياسية في المغرب.

1.1: الصراع بين الهوية الإسلامية والهوية الماركسية والهوية الحداثية العلمانية

يوجد صراع حقيقي بين مرجعتين مختلفتين في الإطار الفكري وفي المنهج التفسيري بالمغرب، هما المرجعية الحضارية الإسلامية والمرجعية الحداثية العلمانية المؤطرة بالثقافة الكونية وجوهرها ثقافة حقوق الإنسان، وثقافة القانون والشرعية الدولية، وهي ثقافة تتجاوز كل الأنماط الثقافية وكل الأبعاد الحضارية لمجتمع ما في نظر أصحاب الطرح العلماني كما أن الخطاب الماركسي الذي حاول تأصيل الماركسية في الفكر المغربي، وتفسير الفكر الإسلامي في جميع مجالاته الفلسفية والتاريخية والأدبية، باعتماد التحليل الماركسي بإفرازاته الفكرية صار من الماضي، حيث يوجد هنالك قطيعة بين الخطاب الذي كان ينتجه وبين الواقع بكل أبعاده خاصة في ظل تغييبه للشرط التاريخي المتمثل في السند المرجعي الثقافي والحضاري المرتبط بالإسلام، ونفس الأمر بالنسبة للفكر الحداثي المغربي المعاصر يرفعه لشعارات تدعوا إلى فقدان الذاكرة الحضارية ونفي الهوية التاريخية الموحدة والبحث عن الاستقلال التاريخي التام وعن الهوية الجديدة والتحرر من كل ما هو سابق، مما جعل خطابها يخرج عن السياق الثقافي والحضاري للمغرب أي عن المعطيات التاريخية للهوية المغربية.

2.1: المسألة الأمازيغية وسؤال الهوية

إن السؤال الثقافي بالمغرب يختزل عمق الأزمة الشاملة التي تؤطر الوجود المغربي بحيث تهمش القضايا الحقيقية، إن المسألة الأمازيغية واحدة من الإشكالات التي تتجلى بوضوح في أزمة الهوية بالمغرب، وهو الأمر الذي لا يمكن إرجاعه إلى مستوى النضج الفكري للمجتمع، بل إلى أزمة النخبة المثقفة وهي أزمة تتعدى السقف الأمازيغي إلى المستويات العلائقية الثقافية والهوياتية التي تربطه بالآخر الذي يحمل الخطاب الفكري الإسلامي أو العروبي.

إن المعالجة المتأنية لما هو حاصل من تطورات على مستوى الملف الأمازيغي، ينذر بكارثة حقيقية يمكن أن تعم المغرب، سيكون المستفيد منها هو الآخر أي الغرب، باعتباره في الأصل المبادر إلى افتعالها والمؤسس لها، والمؤطر لإنجاز النخبة حولها.

3.1: الصراع بين النخبة الفاسية والنخبة السوسية

شكلت مرحلة ما بعد الاستقلال فترة هيمنة النخبة الفاسية سواء على المجال السياسي أو الإداري، ذلك أن أغلب كبار التجار الفاسيين كانوا يتقلدون وظائف قيادية داخل حزب الاستقلال ويؤثرون على قرارات هذا الحزب نظرا لتمويلهم له في حين قاموا بتأسيس الاتحاد المغربي للصناع والتجار والحرفيين في مارس 1956 وأسندت رئاسته إلى أحد أعضاء النخبة الفاسية إلى جانب ذلك استطاعت النخبة الفاسية أن تتمركز داخل أهم المناصب الحساسة في الجهاز الاقتصادي للدولة، مما وفر لها عدة امتيازات اقتصادية ومالية زادت من نفوذها الاقتصادي وجعلها تفكر في الحد من

نشاط مختلف النخب الاقتصادية المنافسة لها وعلى رأسها بالطبع النخبة اليهودية والنخبة السوسية.[1]

المطلب الثالث: أزمة التنشئة السياسية

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر جلية اليوم في الصراع المحتدم بين النظام السياسي وبين مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، فكل طرف يسعى إلى الهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي وإضفاء طابع المشروعية على نفوذهم وسلطتهم.

فالتنشئة السياسية هي حصيلة الإجابة عل التساؤلات التالية: كيف تشكل الثقافة السياسية في المجتمع؟ وكيف تتبلور ثقافة سياسية متميزة لكل مجتمع؟ وكيف يتكون الإنسان السياسي أو يتبلور سلوك سياسي معين للفرد داخل المجتمع؟[2]

ومن ثم يتبين لنا الدور الذي يمكن أن تؤديه التنشئة السياسية خدمة لأهداف التنمية السياسية، إذ يمكننا بواسطتها خلق إجماع حول هذه الأهداف، وتعبئة الأفراد لتحقيقها. كما يمكن عن طريقها تحديد السلوكات السياسية المرغوب فيها من تلك غير المرغوب فيها.

إلا أن واقع الحال بالمغرب لا يعكس الحقيقة النظرية، ذلك أن المسار الموضوع أو المحدد للتنشئة السياسية ينحو في اتجاه خلق مواطن سلبي غير فاعل، إن هيمنة

[1]– محمد شقير، **مرجع سبق ذكره**، ص203.

[2] أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، مكتبة دار السلام، الرباط 1997، ص.ص 177–178.

الدولة على وسائل وقنوات التنشئة السياسية المباشرة منها وغير المباشرة، وحفاظا منها على استمرار نظامها السياسي، دفعها إلى تبني نمط من التنشئة ويعمل على تحييد المواطن سياسيا، ساعدها في ذلك عوامل موضوعية تتعلق أساسا بتفشي الأمية وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وتفجر الوضع الديمغرافي، وأيضا وهو الأهم الإرث التاريخي والثقافي، والذي يجعل من السياسة مجالا مغلقا ومقدسا، ليس للمواطن فيه إلا حق الخضوع والرضا والتسليم.

يمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين في التنشئة السياسية يتأرجحان بين مفهومي الخضوع والمشاركة؛ الاتجاه الأول ينظر إليها كعملية تلقين للقيم والمعايير والأهداف السلوكية في ضمير المجتمع، وتعليمها للأطفال بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الأجيال. مقابل الدور السلبي من جانب الفرد، الذي يبقى مجرد وسيلة للحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه دون أن يغير فيه. الاتجاه الثاني ينظر للتنشئة السياسية كعملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تمكنه من التعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه كما يشاء، باعتباره عضوا في مجتمع له نظام سياسي معين. وعليه فالتنشئة السياسية، حسب هذا الاتجاه، هي المتحكم في تعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتغييرها بثقافة تكون الأنسب للنهوض بالمجتمع وتحقيق استقراره السياسي من خلال عملية تبادل ومشاركة.

وعلى ضوء هذين النموذجين يمكن فهم سلوك الشباب المغربي وعزوفه عن المؤسسات والتنظيمات السياسية، خاصة إذا أدركنا طبيعة التنشئة السياسية التي يخضع لها هذا الشباب سواء في الأسرة أو المدرسة أو الإعلام أو حتى عند التحاق بعض منه بالتنظيمات الحزبية المفترض فيها أن تتولى عملية تأهيله وتدريبه سياسيا. ذلك أن انغلاق النموذج السياسي المغربي وسعي كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلى

قولبة الشباب في تصور سياسي ينمط أشكال الفعل السياسي ويحتكر الحقيقة المطلقة التي لا تسعف الشاب في مسار تحرره العقلي والإدراكي لمحيطه الوطني والدولي، يجعلنا أمام نموذج الخضوع. ويعني ذلك تغييبا للفرد وسد أفقه وأمله في التغيير عبر الإشراك الفعلي له، فيكون رد فعل الشباب الطبيعي هو هجرة تلك القوالب الجامدة والمنغلقة سواء كانت تنظيمات حزبية أو ممارسات انتخابية أو مؤسسات رسمية بحثا عن عوالم أخرى تتحمل عنان تفكيره وإرادته.

لذلك أعتقد أن عزوف الشباب عن نمط الفعل السياسي الموجود في الساحة المغربية، مع ما يتوفر عليه هذا الشباب من وعي وإدراك وتتبع سياسي، إنما يعكس نضجا وتعبيرا احتجاجيا على رفضه وعدم رضاه عن مبدأ الخضوع الذي تسعى التنشئة السياسية إلى إلزامه به، في تجاهل تام للانفتاح الاتصالي الواسع عبر الشبكة العالمية الذي يسمح له بتموقع يتجاوز حدود الزمن السياسي الذي يعيشه داخل وطنه.

إن واقع التنشئة بالمغرب لا يعكس حقيقة العملية بمفهومها النظري، ذلك أن المسار المحدد للتنشئة السياسية ينحو في اتجاه خلق مواطن سلبي، غير فعال، إن هيمنة المؤسسة الملكية على وسائل وقنوات التنشئة السياسية المباشرة منها وغير المباشرة وحفاظا منها على استمرار واستقرار نظامها السياسي، دفعها إلى تبني نمط من التنشئة يعمل على تحييد المواطن سياسيا، ساعده في ذلك عوامل موضوعية تتعلق أساسا بتفشي الأمية وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وتفجر الوضع الديمغرافي بالإضافة إلى الإرث التاريخي والثقافي الذي يجعل من السياسة مجالا مغلقا ومقدسا ليس للمواطن فيه إلا حق الخضوع والرضا.

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال دراسة الفصل الثاني المخصص لواقع الأحزاب السياسية والتنمية السياسية بالمغرب توصلنا الى جملة من الاستنتاجات أبرزها ما يلي:

أكد معظم الباحثين والدارسين للحياة السياسية المغربية على أن سنة 1934 كانت بمثابة الشرارة الأولى والانطلاقة الحاسمة لمؤسسة الأحزاب السياسية في المغرب.

كان للظهير البربري الدور الفعال في بداية انتشار الحركة الوطنية،وكما يلاحظ من خلال تسميته فانه يهدف إلى بث عنصر التفرقة بين العرب والامازيغ.

يتأكد من خلال الملامح الأولى للمشهد السياسي المغربي أن دور الصحافة الملازم لظهور ونشوء التنظيمات ذات الطابع السياسي،كان له دوره الفعال في تمرير

خطاباتها فكان الهم الوحيد في الفترة الأولى هو توعية المواطن المغربي وتحذيره من مخاطر الاستعمار.

تبنت المغرب مبدأ التعددية الحزبية منذ الاستقلال حيث جاء النص صريح في دستور 1962 في الفصل الثالث:" أن نظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب".

لجأ المشروع الدستوري في المغرب وهو الملك أولا وأخيرا من خلال دساتير المملكة الخمسة 1962 و1970 و1972 و1992 و1996، 2011إلى تسييج وظيفة الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي كما عكست هذه الدساتير واقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية.

يتبين أن الدستور المغربي معني في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي العام واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين.

قضية التنمية السياسية في المغرب معلقة منذ استقلال البلاد عام 1956، إذ احتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية.

عندما نقول التنمية السياسية في المغرب لا يعني أنه يوجد في المغرب تنمية سياسية تامة ومنجزة، بل نقصد أن هنالك مساع حثيثا في سبيل تحقيق تنمية سياسية شاملة، وإيمانا بضرورتها، كاختيار لا بديل عنه.

تفترض عملية التنمية السياسية للمجتمع المغربي التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب عهد البناء الجديد.

إن التحولات الدولية والاقليمية أثرت بشكل كبير على مسار التنمية السياسية في المغرب.

هنالك مجموعة من الأزمات يعاني منها النظام السياسي في والمغرب متمثلة أساسا في أزمة المشاركة السياسية، أزمة الهوية، أزمة التنشئة السياسية.

الفصل الثالث

دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في المغرب

تمهيد:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها مفهوم الأحزاب السياسية، والأدوار الحيوية والمؤثرة التي يقوم بها في سبيل توجيه حركة العمل السياسي وعملية صنع القرار، والتأثير في الحياة السياسية، وحتى يفهم دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية فيجب أن يأخذ بعين الاعتبار دورها في بناء الحياة السياسية العامة للمجتمع فالأحزاب السياسية تعطي للمواطنين نقاط استدلال وذلك من جهتين، فمن جهة هي توضح من خلالها الاختيارات الانتخابية ومن جهة ثانية إن الأحزاب السياسية تسمح للناخبين باختيار اتجاهات معينة وليس مجرد أشخاص فقط، وهذا يعد في حد ذاته رقي ودرجة من الوعي ومن الثقافة الديمقراطية التي تعد أحد الأهداف المباشرة لعملية التنمية السياسية ويصل دور الأحزاب السياسية أقصاه في عملية بناء الحياة السياسية حينما تعرض مسبقا الأهداف والوسائل التي تعتزم استخدامها في إطار ما يسمى بالبرامج الحزبية فالمواطن لم يعد يختار مجرد مواطن أو حزب، وإنما مشروعا مستقبليا وعليه في هذا الفصل وبناء على أن الأحزاب السياسية لها دور فاعل في عملية التنمية السياسية من خلال مختلف الأدوار التي تؤديها، سيتم تقييم دور ومساهمة الأحزاب السياسية في المغرب في تحقيق التنمية السياسية من خلال دراسة العناصر التالية :

المبحث الأول: الدلالات السياسية للانتخابات والتعددية.

يمكن أن نتوصل إلى هذه الدلالات من خلال قراءة للانتخابات بالمغرب، وأيضا من خلال الإلمام بالمغزى والهدف من التعددية بالمغرب، إلا أننا نفضل التوصل إلى استنتاج هذه الدلالات من خلال فهم واقع مؤسسة البرلمان بالمغرب باعتبارها ترجمة مؤسساتية للانتخابات والتعددية.

البرلمان المغربي هو برلمان مكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين. ويقع البرلمان المغربي في مدينة الرباط ويعقد جلساته خلال دورتين في السنة.

يتكون البرلمان المغربي من مجلس النواب الذي يضم 325 عضوا ينتخبون كل خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر. ينتخب 295 عضوا من الأعضاء الـ325 على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية، بينما ينتخب الـ30 المتبقون على الصعيد الوطني. أما مجلس المستشارين فيضم 270 عضوا ينتخبون بشكل غير مباشر من قبل هيئات انتخابية لولاية مدتها تسع سنوات، ويتم تجديد عضوية 90 منهم كل ثلاث سنوات. وبحسب الدستور المغربي فإن البرلمان يسن القوانين وتقييم السياسات المعتمدة من قبل

الحكومة ووزاراتها، فضلا عن دوره في تقييم أداء الحكومة في تنفيذ هذه السياسات. وتعد سلطة البرلمان بالمغرب محدودة، حيث إن الملك هو الذي يعين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، كما أن له الحق في حل البرلمان أو مجلس المستشارين.

يشكل البرلمان أهم مؤسسة سياسية حديثة تكرس من الممارسة الديمقراطية من خلال الاعتراف بالتقسيم الكلاسيكي للسلطة وتخويل أعضاءه صلاحية سن القوانين والتشريعات ومراقبة الحكومة، إلا أن الفحص الدقيق لاختصاصات البرلمان المغربي وطريقة انشغاله تظهر أن المغرب بتبنيه ما يسمى بـ: "البرلمان العقلاني" قد جعل الجهاز التنفيذي يلعب الدور الأول في علاقته مع البرلمان، وهذا يؤثر سلبا على المشاركة السياسية التمثيلية ويحد من آفاق تطور وتبلور قيم المشاركة التي هي إحدى أهم تجليات التنمية السياسية[1]، ويفرغ التعددية السياسية من مضمونها لتصبح مجرد تعددية حزبية شكلية.

إن هيمنة الجهاز التنفيذي هذه على المجلس التشريعي حالت دون قيام هذا الأخير بوظيفته الأساسية المتمثلة في اتخاذ القرار في المجال التشريعي ومراقبة الحكومة الشيء الذي دفع أحد الباحثين للتعليق على هذه الوضعية قائلا بأن البرلمان المغربي يقوم بوظيفة التمثيل بالمعنى المسرحي للكلمة، فالبرلمان يلعب تمثيلية رمزية لا مجيد عنها لبناء المخيال الاجتماعي، بدلا من يقوم بالدور المنوط أو المفترض فيه أساسا كآلية للتنمية السياسية[2].

وقد نتج عن هذه الوضعية الهامشية للفرقة التشريعية في النظام السياسي المغربي عجزها عن المساهمة في حل مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي

[1]Nassiri Khalid, **Le parlement sur le créneau de la production législative quantitative, in l'expérience parlementaire au Maroc**, Ed. Toubkal, Casa 1985, p120.

[2]A. **Claise le parlement imaginaire**, Ed Dalloz, Paris 1997, p 57.

تطرح باستمرار على المجتمع المغربي، واضطر المواطنون إلى استعمال سلاح المظاهرة والاحتجاج غيرعابئين بنوابهم، ففي مارس 1965 انطلقت مظاهرات جماهيرية نتجت عنها أحداث دامية بينما كان أول برلمان مغربي يعاني من مشاكل صعوبة التحالفات داخل الأغلبية، وفي جويلية 1979 بينما كانت التجربة البرلمانية الثانية قد أشرفت على نهاية سنتها الثانية اندلعت الأحداث بفعل اضطرابات القطاع الصحي والتعليمي، كما عرفت الدار البيضاء أحداثا مشابهة في سنة 1981، وفي يناير 1984 عرف المغرب من جديد عدة مظاهرات جماهيرية في عدة مدن مغربية بسبب تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ونتائجه السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، وأخيرا اندلعت في ديسمبر 1990 عدة مظاهرات وأحداث عنف في مجموعة من المدن المغربية، وهذا يعني بوضوح أن البرلمان رغم مشاركة كل القوى السياسية فيه، غير قادر على التفاوض أو التفكير في حل المشاكل الحقيقية التي تشغل السكان، وما يرسخ هذا الاعتقاد هو أن اندلاع هذه المظاهرات وأحداث العنف التي تصاحبها لا يؤدي أبدا إلى مراجعة الحسابات السياسية في شكل الدعوة إلى تنظيم انتخابات جديدة من أجل إفراز نخبة سياسية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المطالب الجماهيرية الملحة وتتجاوب مع تطلعات المواطنين في المشاركة وضرورة تفعيل المسلسل الديمقراطي.

إن أي محاولة لفهم وتفسير نتائج الانتخابات، لابد أن تقرر بأن هذه الانتخابات لم تفرز فائز حقيقي، فالمتذمرين والناقمين لا ينتمون بالضرورة إلى جناح المعارضة. ومعلوم أن نسبة المشاركة في الانتخابات بصفة عامة تختلف من اقتراع لآخر، وعموما فإن نسبة المشاركة ترتفع كلما كان الرهان أساسيا أو حاسما، وتنخفض كلما كان هامشيا أو محليا غير أن المغرب على خلاف أغلب الدول يعرف نسبة مشاركة مرتفعة نسبيا في الانتخابات المحلية ومنخفضة في الانتخابات التشريعية، وهذا يعني أن الناخب كان دائما على وعي بأن القضايا المحلية هي قضايا يمكن إشراك

المواطنين فيها على اختلاف تكوينهم الثقافي والسياسي مادامت تهم الشؤون اليومية للسكان وتنظيم مجالهم الحيوي. أما البرلمان فيبدو لأغلب الناخبين غير ذي تأثير على الحياة السياسية بحكم أن أهم القرارات السياسية التي اتخذت في المغرب المعاصر لم يكن مصدرها مجلس النواب.[1]

إن السؤال الذي أصبح يطرح اليوم غداة تنظيم أية انتخابات في المغرب هو هل توفرت حقا شروط تنظيم انتخابات حرة ونزيهة؟ هذه الشروط هي: التعددية وحرية التعبير وحرية الاختيار. وهكذا فإنه في غياب هذه الشروط فإننا لا يمكننا الحديث عن شروط أخرى، ومن ثم فإن تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي هو جوهر التنمية السياسية يبقى رهينا في أحد جوانبه بتحقيق الانتخابات النزيهة والحرة، وحتى في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 الخاص بإحداث برلمان من غرفتين، فإنه ما لم يتحقق شرط النزاهة والشفافية والحرية.

رغم الاصلاحات الدستورية للملك محمد السادس إلا انه مازال وجود قطيعة في العمل البرلماني بين مرحلة ما قبل وبعد 2011، الظاهرة الأكثر إثارة للانتباه في الممارسة البرلمانية هي الاستمرارية، فلا فرق بين الأرقام والنسب والمواضيع والمجالات والقطاعات الوزارية ما بين فترة ما قبل وبعد 2011."

إهمال مبادرة تعديل الدستور الذي هو الحالة الوحيدة التي ينص فيها القانون على أن تعديله يقدم من عضو واحد أو أكثر.. ومع ذلك فمنذ 1962 إلى الآن ليس هناك مقترح.

[1] حسن قرنفل، **النخبة السياسية والسلطة**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1997، ص 87.

كما نلاحظ هيمنة مطلقة لمشاريع القوانين ما بين 90 إلى 95 %، ثم "الربط الممنهج للتعديلات من جهة المعارضة والأغلبية"، و"ارتفاع تقديم مقترحات القوانين يقابلها تجاوب ضعيف للحكومة"؛ على أنه من حيث المضمون "تبقى القوانين شكلية ولم يطلها أي تغيير"، مضيفا وجود تراكم في الأسئلة الكتابية الشفهية كآلية من آليات الممارسة البرلمانية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية والتعددية في المغرب.

في بداية الاستقلال كانت هنالك ميولات نحو فرض نظام سياسي يهيمن عليه حزب وحيد (مثل حزب البعث في بعض دول الشرق الأوسط) لكن التعددية فرضت نفسها على يد نخبة تلقت تكوينها في فرنسا.

ليأتي دستور 1963 ليقرر منع نظام الحزب الوحيد. وتأتي التعديلات الدستورية المتوالية لتكرس نفس المبدأ مع محاولة الارتقاء بدور الأحزاب في بناء الدولة الحديثة؛ غير أن ذلك كان بطيئا، ولم تأت القفزة النوعية إلا مع الوثيقة الدستور لسنة 2011.

لقد كان المغرب من بين دول العالم الثالث القليلة التي تبنت التعددية الحزبية في وقت مبكر، هذه التعددية التي ظلت إلى حدود الستينات والسبعينات من القرن الماضي منطقية وعقلانية من خلال اعتبارها انعكاسا لضرورات سياسية وقوى اجتماعية محددة[1]، فقد جاء النص بشكل صريح في دستور 1962 في الفصل الثالث أن: "نظام الحزب الوحيد ممنوع من المغرب" وقد استمر منع نظام الحزب الوحيد في جميع التعديلات الدستورية اللاحقة "1970. 1972. 1992. 1996. 2011" بصيغة

[1] زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص109.

لغوية مختلفة لكن بالمعنى نفسه وهو: "نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع لكن تبني الدولة المغربية لمبدأ التعددية الحزبية" منذ الاستقلال لم يكن المراد منه التعددية السياسية الحق، وإنما تعددية حزبية تحملها ضوابط وقيود تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية التعددية.

إن مراهنة المؤسسة الملكية على التعددية الحزبية كمبدأ دستوري ثابت، كان في حقيقة الأمر لمواجهة قوة الحركة الوطنية كشريك محتمل في الحكم، وقد اعتمدت المؤسسة الملكية، في ذلك على خلق مشهد حزبي تعددي، ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية، مع الارتكاز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمكنها من تكريس تعددية حزبية شكلية، في غياب أي أفق للتعددية السياسية المرتبطة بالسياق الديمقراطي.[1]

اعتمد القصر منذ الاستقلال على تكريس التعددية الحزبية في المغرب كون ذلك ضرورة لبلورة خطابها عن الديمقراطية فلا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، مع ذلك نجد أن المؤسسة الملكية بلورة سياسية حزبية تتماشى وتوجهها الاستراتيجي القائم على وحدة السلطة واحتكارها للحكم مع مراهنتها على الأحزاب الموالية لها استراتيجيا وتوجهها للتعددية الحزبية بتشجيعها لتنامي الأحزاب مواجهة إستراتيجية لما يوصف بأحزاب الحركة الوطنية التي اكتسبت شرعية في مواجهة المد الاستعماري.[2]

لقد أكد أحد الباحثين المتخصصين في العلوم السياسية أن تاريخ الأحزاب السياسية المغربية هو تاريخ انشقاقاتها المتتالية وهو ما يفيد أن التعددية الحزبية لم تكن

---

[1] إدريس الجنداري، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[2] يونس برادة، **الإشكالية الانتخابية في المغرب "مقارنة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي"**، مجلة فكر ونقد، مجلة ثقافية شهرية، المغرب، الدار البيضاء، العدد 93، 2007، ص .ص 55. 56.

ولادة طبيعية داخل النسق السياسي المغربي إنما كانت نتيجة هيمنة حزب الاستقلال بعيد الاستقلال فكان الانشقاق داخل هذا الحزب اللبنة الأولى لإنشاء وإقرار التعددية الحزبية في المغرب وليس التعددية السياسي.

هذه الأخيرة ستكون موضوع الجزء الثاني من هذا البحث نتساءل فيه عن مدى وجود أو غياب التعددية السياسية في الحقل السياسي المغربي وهل التعددية الحزبية انعكاس لهذه التعددية السياسية؟

خلاصة يمكن القول أن اعتماد القصر منذ الاستقلال "التعددية الحزبية" مبدأ دستوريا ثابتا يلخص مراهنته على واقع سياسي تعددي يعزز دوره التحكمي، ويجسد انتصاره السياسي في صراعه مع المكونات الحزبية التاريخية "حزب الاستقلال" كما أن نظرة المخزن للأحزاب لم تخرج عن اعتبارها خصما سياسيا يهدد مستقبله وحقل صلاحياته وسلطته التقليدية، مما جعله يتعامل مع النسيج الحزبي بناء على قاعدة تقييمه الخاص لمكانة كل حزب على حدة إلى تاريخه السياسي ودرجة تأثيره ونفوذه ودرجة ولائهم له أو تمردهم عليه[1].

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي.

تم الانتقال عبر التاريخ من سيادة القانون الإلهي والسيادة الأوتوقراطية، الفردية، إلى سيادة الأمة، سيادة الشعب، يمارسها عن طريق النظام التمثيلي، عن طريق الانتخابات· وحلت الانتخابات، بما لها وما عليها، محل القداسة والطاعة· ويمكن تعريف العملية الانتخابية السياسية كمجموعة من القواعد والمساطر والأعمال القانونية

[1] عبد الرزاق بنان فلالي، **مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى التأهيل الأحزاب وواقع تدجينها**، الحوار المتمدن، العدد: 1385، 2005، ص04.

والمادية الهادفة أساسا إلى تعيين الحاكمين من طرف المحكومين، وثانويا إمكانية المشاركة المختصرة، أي لحظة الموسم الانتخابي، في اتخاذ القرارات السياسية.

النظام الانتخابي الخاص بمجلس النواب الذي تم إجماع الأحزاب الممثلة في البرلمان حوله سنة 2002، دمج عناصر من النظم الانتخابية المختلفة، إذ اعتمد نظام اللائحة الحزبية الإقليمية على قاعدة أكبر بقية عوض أكبر معدل، مع إسقاط الحق في التمثيلية للأحزاب التي لا يصل معدل الأصوات التي تحصل عليها على مستوى الدوائر الإقليمية إلى 3% من الكتلة الناخبة محليا.

وقبل الوصول إلى هذه النتيجة، تداولت الأحزاب السياسية المغربية في التعديلات التي كان من المطلوب إدخالها على القانون التنظيمي الخاص بانتخاب مجلس النواب بكثير من الصخب وتنوعت المسارات وتعددت، من مناصر للاقتراع باللائحة كلية إلى مطالب بالنسبية المطلقة مرورا بالأحزاب الهامشية في العمل السياسي.[1]

مسألتان أساسيتان تؤثران بشكل حاسم على نتائج الانتخابات، واعتماد صيغتين فيهما تجعل النتيجة مختلفة أو متباينة بالضرورة في نفس الظرف السياسي، وهما:

أولا: التقطيع الانتخابي

إن اللجوء إلى تقطيع انتخابي جديد قبل كل موعد انتخابي أمر سلبي ربما تكون الانتخابات نزيهة تماما لكن عدم استقرار التقطيع الانتخابي يساعد على إفشال عنصر أساسي من العناصر المؤكدة لشرعية دورية الانتخابات وهي اعتبارها أداة لاستبدال من

[1] سعيد خمري، **ملاحظات حول قانون الأحزاب السياسية السياق العام والمضمون**، أشغال الندوة الدولية حول قانون الأحزاب السياسية المغربية، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة، أيام 29/28 أبريل 2006، ص 22.

يعتقد الناخبون أنهم لم يعودوا يمثلونهم سواء تعلق الأمر بالتوجهات السياسية أو الأشخاص.

ثانيا: القوانين الانتخابية

لكل قانون انتخابي محاسنه ومساوئه، والقانون الانتخابي الذي قد يكون صالحا في فترة زمنية معينة، قد لا يكون كذلك في فترة ومنية أخرى، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أي القوانين أفضل، بل يمكن الحديث عن أي القوانين أكثر فعالية، وهذا طبعا يتحدد حسب الظروف السياسية المختلفة للبلد المعني.

ومن المبادئ الأساسية للديمقراطية احترام قواعد الانتخابات ولا سيما عند الاقتراب من موعد أمام أن يتقرر إدخال تغييرات جوهرية على القوانين الانتخابية عشية إجرائها، فهذا يطرح العديد من التساؤلات وقد يجعل العملية الانتخابية برمتها محط تشكيك مهما كانت درجة نزاهتها.[1]

وهذا لا يعني أنه من المستحيل إدخال التعديلات، بل يمكن اعتبار أن الزمن الديمقراطي والطبيعي لإدخال هذه التعديلات هو منتصف الولاية الجارية للمؤسسة المنتخبة، وذلك حتى يتسنى لكل المنافسين إعداد أنفسهم، ولاسيما أولئك الذين لا تكون وضعيتهم السياسية والتنظيمية متلائمة مع القوانين الجديدة، وهذا حتى لا يشعر أي طرف بأن التعديلات موجهة ضده أو موضوعة على مقاس خصومه.

من الناحية السياسية والفلسفية لا يمكن لكل باحث مقتنع بالديمقراطية إلا أن يساند فكرة الاقتراع باللائحة نظرا لما تكرسه من تراجع للفرد أمام القيم والأفكار والتصورات كيفما كانت، وفي هذا الانتصار يتكرس ما هو جماعي ومشترك بين

[1] سعيد خمري، **ملاحظات حول قانون الأحزاب السياسية السياق العام والمضمون**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الناس، ويتهاوى ما هو ذاتي بما في ذلك ما هو وصولي وانتهازي لكن كل شيء بموعده ودرجة الإعداد له.

وللتأكيد فإن من محاسن الاقتراع باللائحة تكريس العلاقة بين الناخبين والمنتخبين على أساس مؤسساتي، وفي الواقع المغربي هذا ما سيعزز سلطة الحزب السياسي داخل المجتمع الذي كانت اتجاهاته داخله وإلى غاية الأمس القريب ترفع شعار "من تحزب خان". كما أن آفة الترحال ستعرف حتفها المستحق، ناهيك عن كون التواصل مع المواطنين كأحزاب سيرفع من مستوى احترافية العمل السياسي الحزبي وسيكرس دور أدوات الوساطة السياسية وعلى رأسها الإعلام، وكما يقول الكثيرون، إن الاقتراع باللائحة يشجع على بروز كتل حزبية قوية وواضحة (حكومة ومعارضة)، ولن يبقى معها المجال متسعا للالتباس.

إجراء هذه التعديلات سنة 1999، أو سنة 2000 على الأكثر، كان سيتيح للمغرب فرصة ربح انتخابات سبتمبر 2002 بدون منازع، وعلى رأس علامات هذا الربح إعداد البنيات الحزبية اللازمة لاستيعاب التغييرات الجوهرية التي جاء بها تعديل القانون الانتخابي الخاص بمجلس النواب.[1]

من القضايا التي يثيرها الاقتراع باللائحة، أو تتوافق معه الأصح، مسألة الأحزاب الصغرى التي تتحرك بأعداد بشرية محدودة، لكن في الكثير من الأحيان تعبر عن اتجاهات سياسية أو فكرية لا وجود لها إلا في هذه الأحزاب، نظم الاقتراع يجب أن تفتح المجال لمثل هذه التعبيرات لتفصح عن نفسها، وذلك حتى يكون النضال من داخل المؤسسات أسلوبا ينهجه الجميع، وحتى لا ندفع بالتنظيمات التي قد تكون

[1] رقية المواسديق، **تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب**، أعمال اليوم الدراسي الذي نضم يوم 03 ماي 2002، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 36، مراكش، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002، ص43.

هامشية في مرحلة ما لتتحول إلى تنظيمات أساسية خارج مؤسسات النضال الديمقراطي والشرعي العلني. وإن قيد لهذه التنظيمات أن تكبر، فإنها تفعل ذلك داخل الفضاء الديمقراطي العام، بل تنمو في تواصل مع باقي مكونات المجتمع لا في صراع تناحري معها.

إلا أن مخاطر إيلاء أهمية على مستوى نمط الاقتراع للأحزاب الصغرى، تتمثل في خشية السقوط في الكارثة التي تتسبب فيها الأحزاب التي أصبحت أصولا تجارية لا غير، تبيع وتشتري في التزكيات، وإذا كتب لأحد مرشحيها أن يفوز بمقعد ما، فإنه يكون على استعداد ليلتحق بكل من يستطيع أدفع أكثر.

ولعل هذه الثنائية إحدى الإشكاليات الرئيسية التي على كل تشريع انتخابي تدبيرها، وليس السكوت عنها أو القفز عليها، أو التعامل معها باستسهال قد يحول التشريع الديمقراطية إلى تشريع للإقصاء.

ينظم العمليات الانتخابية قانون الانتخابات الذي يعتبر فرعا من فروع القانون السياسي· وكوقائع اجتماعية وإجراءات قانونية تظل العمليات الانتخابية، بما فيها القانون المنظم لها، متغيرة، تتغير بتغيير الزمان والمكان والمشهد السياسي الذي تنشأ وتمارس فيه، والذي تحدده تفاعلات هذه الأنظمة الثلاث : النظام الانتخابي والنظام الحزبي والنظام السياسي· ثلاثة أنواع من التفاعلات في ظل الانتخابات الأخيرة، الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها، أي اضطرارية وليست اختيارية، ليوم 25 نوفمبر 2011، تحدد طبيعة المشهد السياسي المغربي الحالي: تفاعلات ضاغطة، تفاعلات انتخابية وتفاعلات أنظماتية[1].

[1] رقية المواسديق، **تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب** مرجع سبق ذكره،ص23.

إن العملية الانتخابية لا تعني المشاركة في اتخاذ القرار السياسي بقدر ما تعني المشاركة في تعيين ممثل، لمدة زمنية، لكن ممثل بتوجه سياسي معين. والعملية الانتخابية ل 25 نوفمبر برلمانية تقوم على نمط الاقتراع النسبي أو التناسبي، وهو الأصح، الذي هو بالضرورة اقتراع باللائحة، لائحة المرشحين في كل حزب، على أساس قاعدة أكبر بقية، توزع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي (أي مجموع الأصوات المعبر عليها على مجموع المقاعد المتبارى عليها في دائرة معينة، محلية أو وطنية، ولائحة معينة، محلية أو وطنية)، ثم بأكبر البقايا وذلك بتخصيص المقاعد الباقية للأرقام القريبة من القاسم الانتخابي. والاقتراع التناسبي يؤثر بقوة على نوعية التقطيع الانتخابي، توسيع الدائرة أو تقليصها، حسب طبيعة الشريحة الناخبة، يؤدي إلى تغيير التوجه السياسي، إلى تشتيت الرأي العام وتفتيت الأصوات، وتكاثر الأحزاب وبلقنتها، وبالتالي التقليل من حدتها، تفشي ظاهرة المكروحزبية، عشرات الأحزاب، خصوصا وأن معظمها لا يتوفر على قاعدة سوسيولوجية واضحة، بل الدافع النهائي لمنشئيها هي غالبا اعتبارات شخصية ريادية أو قيادية. إن النظام الانتخابي يشكل، إلى جانب النظام الحزبي والنظام السياسي، حلقة سوسيو–سياسية جدلية، يؤثر بعضها في بعض، ويتأثر بعضها ببعض. بحيث يؤثر النظام الانتخابي في النظام الحزبي الذي بدوره يؤثر في النظام السياسي الذي هو الآخر يؤثر في النظام الانتخابي، وهكذا دواليك، في حراك وتفاعل مستمر، تنمو، تدور وتتفاعل عناصر الحلقة والحلقة نفسها، وهو ما يعرف بديناميكية الأنظمة السياسية. غير أن هذه الدينامية وهذه التفاعلات تكون كاملة في الأنظمة الديمقراطية، الأنظمة التمثيلية الحقيقية، رئاسية، برلمانية أو ملكية برلمانية، وناقصة أو منعدمة، حسب الحالات، في غيرها. ويتميز المشهد السياسي لهذه الأنظمة الديمقراطية بالشفافية، والعقلانية والقطبية الحزبية، عكس الأنظمة الانتقالية، حالة المغرب، فمشهدها السياسي لازالت تطغى

عليه، حتى الآن، الضبابية والعشوائية والإفراط في التعددية وبالتالي عدم المصداقية وعدم المردودية. ونلاحظ، في الحالة الراهنة للمشهد السياسي المغربي، غياب حزب أو حزبين قويين عدديا، وغياب نمط اقتراع أكثري في دورتين تفرز أولاهما قطبين –مثل ما هو الحال في الدول الديمقراطية ذات القطبية الحزبية– وظهور قبيل، خلال أو بعد العملية الانتخابية، تحالفات إستراتيجية صفاقتيه للتشكيلات الحكومية، ضاربة عرض الحائط خطها الإيديولوجي وأخلاقياتها المهنية–السياسية[1] .

كذلك الانتخابات ودورها في عملية أي إصلاح سياسي فتقرير كارنجي لم يتحدث عن عامل الانتخابات باعتباره أحد أهم العوامل التي تبرز مدى استعداد النظام ليكون أكثر ديمقراطية فالنظام يتحكم به شكل الاقتراع ونمط التصويت بالشكل الذي يمنع حصول أي حزب على الأغلبية لتشكيل حكومة قوية فتوقع تقرير كارنجي النسبة التي يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يحصل عليها والتي لا تتجاوز 20 في المائة من الأصوات فآلية الانتخابات تبقى من الطرق التي تمكن من أي نظام التحكم في رسم الخريطة السياسية لأي بلد بما فيها المغرب، خصوصا مع وجود عوامل مساعدة على ذلك في الواقع القائم، كارتفاع نسبة الأمية (ما يقارب 50% من المغاربة أميون)، وهيمنة الولاءات القبلية في مناطق واسعة ومتعددة من البلاد، فضلا عن عوامل أخرى، بظل التحكم فيها بيد النظام فالانتخابات في المغرب طالما كانت ضد الأحزاب المعارضة للنظام.

في هذا الإطار يتحدث محمد الساسي "أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الرباط" عن أربع آليات قانونية وسياسية سخرتها إلى حد الآن أجهزة الحكم

[1] محمد أتركين، النظام السياسي **المغربي، بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي ووضع خيبة الأمل،** مجلة وجهة نظر، العدد 30، خريف 2006، ص45.

المغربية لضمان نتائج انتخابية لا تخرج عن أطر معينة، تراها هذه الأجهزة مقبولة لاستيعاب أي تغيير ممكن، وهذه الآليات هي:

أولا: عدم السماح بتخفيض سن الناخبين إلى 18 سنة بدل 20 سنة.

ثانيا: التقسيم الانتخابي، من خلال خلق دوائر انتخابية بمواصفات محددة يعرف مسبقا أنها لا تخدم مصالح تيار سياسي يخشى فوزه.

ثالثا: رفض إعادة وضع قوائم الناخبين من جديد والاختصار على مراجعتها.

رابعا: اعتماد صيغة "غير مألوفة" لنظام الاقتراع اللائحي، على نحو بدأ أقرب منه إلى نظام الاقتراع الفردي منه إلى اللائحي، حيث فتح المجال على مصراعيه أمام الراغبين في إنشاء أحزاب جديدة، بما يساعد على تثبيت أصوات الناخبين، وضمان استحالة فوز حزب بمفرده بالأغلبية.[1]

المطلب الثالث: علاقة الأحزاب السياسية بالتنظيمات المدنية والسياسية.

إذا كان للعلاقات الجيدة و التحالفات القوية بين القوى السياسية دور كبير في الدفع بعجلة التغيير، فإن الملاحظ في المشهد السياسي المغربي هو ضعف نسج علاقات بين القوة السياسية وغياب تحالفات دائمة بينها ويعود ذلك بالأساس إلي طبيعة النظام السياسي الذي يتبنى منذ السنوات الأولي للاستقلال سياسة ((فرق تسد))

[1] خالد شوكات، الانتخابات المغربية، الدولة تحدد قواعد اللعبة، متحصل عليه يوم 2010/02/15، www.isslanionlaine.com

من خلال تشجيع انقسام والانشقاق ومحاربةأي قوة محتملة يمكنها أن تخلق بلبلة علي مستوى المشروعية.

إن ((سياسة فرق تسد))، وما صاحبها من أساليب القمع والاحتواء، أفقدت الثقة وزراعة الشك بين الفرقاء السياسيين، ما حل دون تكتلهم. بل على النقيض من ذلك تماما، شكلت ظاهرة الانقسام أبرز سمة طبعت المشهد الحزبي المغربي، إذ ما يلبث حزب سياسي ما أن يثبت وجوده حتى ينقسم إلي اثنين أو ثلاثة، وغالبا ما يكون ذلك بفعل المخزن، أو لأسباب شخصية وفئوية ضيقة، حتى أضحت ظاهرة التفريخ الحزبي غير المحدود مضرة بالنظام السياسي نفسه، مما دفعه إلي تقنين آليات لدمج الأحزاب السياسية. ومع ذلك فقد عرفت السنوات الأخيرة تجارب لتنسيق الميداني وأشكال لتحالف السياسي، لكن دون ان تفضي الي تصور موحد لتغير والإصلاح.

أولا علاقة الحزب بالجمعيات ذات الطابع السياسي:

والتي تكون في الغالب رافدا لها أو نواة أولى حيث أن الجمعية السياسية تقوم بكل أدوار الحزب السياسي ما عدا العمل على الوصول إلى السلطة لذلك نرى في أماكن عديدة تتحول الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى أحزاب سياسية بعدما تصل إلى مرحلة النضج أو تندمج مع أحزاب أخرى.

كما هنالك العلاقة بين الأحزاب والنقابات حيث تشكل بعد الأحزاب نقابات تابعة لها أو تعمل على التعاقد السياسي مع بعضها في إطار مصلحة مشتركة إلى جانب أحزاب أخرى يمكن تصنيفها في نفس الخط النضالي أو قريبا منها. لكنه يمكننا أن نرى وجود بعض الأحزاب المتناقضة داخل نفس النقابة في بعض الحالات الشاذة كوجود جماعة العدل والإحسان الإسلامية مثلا في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل المحسوبة على الماركسيين وليس في نقابات بعض الأحزاب الإسلامية أو نقابات المحافظين كحزب

الاستقلال.

كما تعتبر الجمعيات النسائية والشبيبة منظمات بمثابة أذرع الحزب القوية إلى جانب النقابة والتي تعتبر الأرضية الصلبة لكل الأحزاب، حيث يستحيل الحديث عن حزب قوي لا يتوفر على هذه العناصر الثلاث: قطاع نسائي وشبيبة ونقابة.

يختلف البعض حول علاقة النقابي بالحزبي وخطوط تداخلهما. وهذا ليس موضوعنا، لكنه لا يمكننا إنكار هذه العلاقة سواء كانت علاقة شراكة أو هيمنة. حيث إن كانت النقابة تشتكي في الكثير من الأحيان من التدخلات الحزبية في شؤونها الداخلية وتسييس بعض مواقفها فإنه بالمقابل قد يحدث أن تتدخل النقابة في شؤون الأحزاب الداخلية وتهيمن عليها وتفاوض باسمها إذ لا يمكن لأحد مثلا أن ينكر دور نقابة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في تأسيس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بعد خروج نوبي الأموي من حزب الاتحاد الاشتراكي وبالمقابل فإن ردة فعل حزب الاتحاد الاشتراكي على هذه الخطوة كان هو تأسيس نقابة الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

أما شبيبة الأحزاب فهي بمثابة المدرسة الإعدادية للقيادات المستقبلية للحزب إلا أنه في المغرب لظروف عديدة سنأتي إلى سردها تتسم العلاقة بين الشبيبة والحزب غالبا بالتوتر مما يدفع بالمكاتب السياسية للأحزاب إلى تلجيم شبيبته وترويضها ومحاصرتها وتكمن قوة الشبيبة في حركتيها وديناميكيتها حيث تكون قوة استقطابية للجماهير وقاعدة لا مناص منها في الحملات الانتخابية والأنشطة الحزبية . وذاك أيضا لطبيعة تواجدها في التجمعات كالثانويات والجامعات والمقاهي والملاعب الرياضية ودور الشباب والمؤسسات الثقافية وغيرها واحتكاكها الدائم بمختلف الشرائح الاجتماعية فهي تعتبر الدعامة الأولى للأحزاب.

التنسيق بين بعض القوى السياسية، في السنوات الأخيرة، وان بشكل محدود، أدى إلي التفاعل مع القضايا المعيشية للمواطن المغربي، وذلك من خلال تنسيقيات محلية في مجموعة من المناطق المغربية للتنديد والاحتجاج على بعض المشاكل المحلية، وقد شكل ذلك فرصة لتقارب محلي بين تيارات سياسية مختلفة، الأمر الذي استثمرته حرك 20 فبراير جيدا، لكن دون أن يرتقي ذلك إلي إنشاء تحالفات حزبية علي أساس مشاريع سياسية واضحة.

ثانيا: تحالفات الأحزاب السياسية:

بالموازاة مع ذلك التنسيق الميداني بين شخصيات وطنية وتيارات فكرية وسياسية، كانت هناك تجارب لتحالفات بين الأحزاب السياسية. لكن بالإضافة إلي قلة تلك التحالفات بسبب ما تمت الإشارة إليهأنفا، يلاحظ أيضا أنها لم تتم في الأغلب علي أساس فكري أو سياسي واضح، وإنما ارتبطت بهواجس انتخابية محضة جعل تأثيرها السياسي محدودا جدا.

تأسست في بداية تسعينيات القرن الماضي الكتلة الديمقراطية، التي تعتبر من أهم التكتلات التي عرفها المغرب، إذ رغم أنها لم تكن متجانسة إيديولوجيا ولا سياسيا، فان ما ميزها هو مطالبتها المتكررة بالإصلاح الدستوري.

وارتباطا بما ميزها تسبب الموقف مندستور 1996 في شرخ لها بحيث انفردت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي برفضها للدستور، مقابل قبوله من قبل باقي أحزاب الكتلة، ثم تعمق الشرخ بسبب الاختلاف الكبير بين حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال في أواخر تجربة ما سمي التناوب التوافقي، ليزداد الاختلاف بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بسبب التنافس على الوزارة الأولي. ورغم بعض محاولات بث الروح في الكتلة يبدو من الصعب اليوم الحديث عن تحالف حزبي،

وبخاصة بعد تقديم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمذكرة للإصلاح الدستوري بشكل منفرد سنة 2009 وبعد مشاركة حزبي الاستقلال والتقدم والاشتراكية في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وبقاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المعارضة.[1]

مقابل الكتلة الديمقراطية كان هناك ما يسمى بالوفاق، إلا أن هذا الأخير لم يكن له تأثير في الحياة السياسية، لأنه كان يتكون من مجموعة من الأحزاب الإدارية، وتعرض بدوره لعدة تقلبات. واستعدادا للانتخابات التشريعية التي كان من المزمن تنظمها سنة 2012 شهدت سنة 2010 تأسيس فريق برلماني موحد بين حزبي الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار، كما تم توقيع ميثاق تأسيسي لما سمي التحالف من أجل الديمقراطية، الذي ضم خمسة أحزاب سياسية. وإذا أصبح هذا التحالف في خبر كان بسبب رياح الربيع العربي، فان تحالفا آخر بين ثلاثة أحزاب يسارية، هي الاشتراكي الموحد والطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي، سيكون له دور في التغيير بالمغرب.

صراع بين الأحزاب

من أهم السمات التي تميز المشهد السياسي المغربي، والتي كان لها انعكاس واضح على مسار الحراك ومآله، عدم مطابقة العلاقات السياسية للعلاقات الإيديولوجية، بحيث نجد تقاربا إيديولوجيا بين قوى سياسية بينها اختلاف سياسي حاد، في الوقت الذي نجد تقاربا سياسيا بين قوى مختلفة اختلافا كبيرا على الصعيد الإيديولوجي.

ويعتبر الإسلاميون واليساريون من أهم القوى السياسية الفاعلة في المغرب، نظرا إلي ما يتوافر لديهم من تصورات فكرية وسياسية وزخم نضالي، إلاأن العلاقة بينهم ظلت إلي وقت قريب مشوبة بتوتر ساهمت فيه مجموعة من الأحداث،

[1] محمد شقير، **التنظيمات السياسية بالمغرب**، مرجع سبق ذكره، ص56.

كالأحداث الطلابية في بداية عقد التسعينيات، وأحداث الجامعة العربية سنة 1990وأحداث 16 ماي 2003 ناهيك بالانقسامات السياسية الحادة التي يعرفها الصف الإسلامي والصف اليساري.

وقد عرفت الساحة السياسية طرح بعض الأطروحات لتجميع القوى السياسية من اجل خوض معركة التغيير كأطروحة الميثاق الإسلامي التي دعت إليها جماعة العدل والإحسان وأطروحة الميثاق الوطني التي دعا اليها بعض المثقفين وتبنتها جماعة العدل والإحسان في بعض بياناتها وأطروحة القطب الديمقراطي التي دعا إليها بعض مثقفي اليسار لكن لم تحظ كل هذه الأطروحات بالتجاوب والتفاعل المطلوبين بل باستثناء بعض النقاشات المحدودة بشأن بعضها كتلك التي نظمها منتدى المواطنة في نوفمبر 2001 لا نكاد نعثر على نقاش منظم بخصوصها.

ومع ذلك فان وجود الإسلاميين إلي جانب اليسار في بعض المركزيات النقابية وبعض الهيئات الحقوقية والثقافية، إضافة إلي العمل المشترك في التنسيقيات المحلية، ساهم في توطيد علاقات شخصية بين مجموعة من الرموز الإسلامية واليسارية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الحراك المغربي، إذ تم استثمار تلك العلاقات الشخصية للتنسيق بين تيارات بينها اختلاف إيديولوجي حاد، لكن دون أن يتجاوز ذلك الطابع الميداني الاحتجاجي. بتعبير أخر كان هناك تعاون بين بعض القوى السياسية حول ما لا تريده، ولم يكن بينها استشراف جماعي لما تريده، بل لا يمكن الزعم حتى بوجود تصور موحد بين تلك القوى حول ما لم تكن تريده بالفعل. ولكل ذلك ألقى بكله على مسار الحراك.[1]

[1] محمد شقير، **التنظيمات السياسية بالمغرب**، *مرجع سبق ذكره، ص 86.*

ثالثا صراع بين الأحزاب

يتعلق بالأحزاب التي تحولت من الخط الثوري إلى الخط الديمقراطي والتي أطلق عليها التقرير الأحزاب العلمانية خصوصا حزبي الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وإشارته إلى الأزمة التي يتخبطان فيها والتي أدت إلى ترهلهما إلا أن التقرير أشار إلى أهمية هذين الحزبين في أي عملية للإصلاح.

فالحزبان يشبهان حزب العدالة والتنمية من حيث أنهما حزبان تقليديان لكل منهما مركز قيادة في العاصمة وشبكة هامة للمكاتب الفرعية وبالفعل فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن لديه أكثر من ألف فرع وهو رقم يقر حزب الاتحاد الاشتراكي بأنه لا يمكنه إدراكه ورغم ذلك فإن الكثير من المكاتب الفرعية ليست لها أداء فعال وهي حقيقة يسلم بها مسؤولو الحزبين.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران أنهما قادرين على منافسة الأحزاب الإسلامية، أما رد فعلهما فهو الاقتراب أكثر من الملكية وهو موقف يهدد بإضعافهما أكثر خاصة أمام المستاءين من الوضع الراهن.

أما كيفية تحول حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال من كونهما نواة أحزاب المعارضة إلى حزبين أقرب إلى الحكومة فهي حكاية تكشف عن المقدرة السياسية للسلطة الملكية في المغرب وعن المعضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية لقد بدأ هذا التحول مع إقرار الملك الحسن الثاني بالدعوة إلى جعل الانتخابات العامة في عام 1997 انتخابات تنافسية بهذا أعطى الملك حيزا سياسيا أوسع للأحزاب القديمة لكي تنظم صفوفها لكنه سمح في الوقت نفسه وللمرة الأولى للحركة الإسلامية بأن

تشارك في المعترك السياسي بصورة شرعية لقد شكل هذا الانتقال المعروف بالتناوب نقطة تحول تاريخية، في نظام التناوب داخل الحزبين المذكورين. [1]

نظرا الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم، فلم يتوقعا العودة من جديد إلى هامش الشرعية، أو إلى عودة ملاحقتهما باعتبارهما أنهما خطر يهدد السلطة والأسوأ من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على تصور عودة حزبيهما إلى المعارضة من جديد وذلك أفضل الأحوال مثل هذا الوضع يبدو غريبا في الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل المنظمة أو خارجها أمرا مؤقتا لا يتوقع له الدوام إلا عبر العديد من الدورات الانتخابية، لكن بالنسبة لبلد شهد تناوبا واحدا فقط، خلال نصف قرن من بعد الاستقلال، فإن فكرة بقاء الحزب في الحكومة بشكل دائم لا يثير استغرابا. [2]

إن إصرار حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال على استمرارهما في السلطة يعكس أيضا خوف الحزبين من النمو المتعاظم لحزب العدالة والتنمية وحتى من النمو المتعاظم لحزب إسلامي الآخر الأكثر شعبية وهو حزب العدالة والإحسان وحزبا الموالاة المشار إليهما سلفا لا يثقان كل الثقة في قدرتهما على المنافسة فهما حزبان هرمان وإنجازاتهما الأساسية التي وفرت لهما الشرعية والاحترام، وهي مشاركتهما في النضال من أجل الاستقلال، قد صارت حدثا طواه الماضي منذ أمد بعيد، أما إنجازاتهما في الحكومة فهي ليست عظيمة الشأن، فمن جهة تظهر

---

[1] منار السليمي، عبد الرحيم، **محددات السياسة الانتخابية بالمغرب**، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الأول، سبتمبر، 2002، ص89.

[2] تقرير كرينجي، "**الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين**"، ص 8/7 متحصل عليه يوم 2010/02/14 من موقع: http// www.carnegieendowment.org

نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكي قد نسب لنفسه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى العشر سنوات الماضية، ومن جهة أخرى لم يظهر هذين الحزبين الكثير من الحيوية ولم يقدمها، أو يتابعها تنفيذ برنامج إصلاح الحيوي كما يعترف بذلك بعض أعضائها، لذلك فإن التصاقها بالنظام الملكي كان سياسة حذرة، وبالفعل فإن ثمة محاولات لضم حزب العدالة والتنمية أيضا في الميدان السياسي، بينما تقف الأحزاب العلمانية والمنظمات غير الحكومية موقفا مترددا من هذه المساعي.

غير أن التقرير يناقض نفسه فإذا يعترف بكون هذين الحزبين قد تحولا إلى حزبين براغماتيين وسعيهما إلى الحفاظ على المكاسب التي حصلا عليها بسبب الذي أدى إلى تدجين الحزبين وتحويلهما إلى خدام للقصر في نفس الوقت يشير إلى دور الحزبين في أي عملية للإصلاح وهنا تطرح إشكالية عن الدور الذي سيقومان به هذين الحزبين بالقيام بإصلاحات لكنهما يكتفيان بالبدائل التي يطرحها القصر، والشاهد هنا هو التناوب نفسه الذي كان بمبادرة من القصر؟

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي.

تم طرح مبادرة الإصلاح السياسي على خلفية حراك اجتماعي ساهمت فيه جميع القوى الحية ولقي تجاوبا فوريا من قبل الملك محمد السادس الذي أقترح دستور جديد متقدم ومنفتح على جميع القوى الحية، وقد تلي هذه الحركة الاجتماعية، خطاب ملكي وصف بالتاريخي وذلك في 9 مارس 2011، والذي شكل تفاعلا استباقيا وإراديا مع تحديات الربيع الديمقراطي العربي، قبل أن يتوج هذا المسار السياسي بالمراجعة الدستورية، التي شكلت الخطوة الأولى في تجسيد الخطاب الملكي. وبعدها الانتخابات البرلمانية 25 نوفمبر 2011 التي أفرزت خارطة سياسية تباينت فيها ردود الأفعال

للقوى السياسية كما حملت حزب العدالة والتنمية إلى تدبير الشأن العام وفقا لمقتضيات الدستور.

المطلب الأول: الإصلاح السياسي ودستور ماي 2011.

عاش العالم العربي ومنذ أواخر سنة 2010، على إيقاع حراك همَ العديد من الدول العربية، بعد أن أوقدت الثورة شرارتها الأولى في تونس بتاريخ 17 ديسمبر 2010، حين قام أحد الشباب التونسيين بإحراق نفسه كاحتجاج على حالة البطالة والفقر التي يعيشها ومصادرة عربته مصدر رزقه والتي يعول من خلالها نفسه وأسرته، وهو ما أدى إلى اندلاع مظاهرات شملت العديد من المدن التونسية وأفضت إلى هروب رئيس الدولة إلى خارج البلاد. تلتها العديد من المظاهرات والاحتجاجات بالعديد من الدول العربية تمكنت بعضها من إسقاط الأنظمة الحاكمة، في حين وقع البعض الآخر في مأزق الفوضى والانقسامات دون أن تتمكن إلى الآن من إسقاط النظام ولا من عودة الأمن للدولة. وبقيت دول أخرى وعلى رأسها الأنظمة الخليجية خاصة والملكية عامة بعيدة عن حراك أفضى إلى تغيير فعلي على مستوى أنظمتها.

كغيرها من الدول العربية شهدت المغرب حراكًا شعبيًا بعد أن دعت مجموعة من الشباب إلى التظاهر يوم 20 فبراير 2011م، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما حدث فعلا حيث اتسعت دائرة المشاركين لتجمع مجموعة من الحركات الشبابية والجمعيات الحقوقية وأيضًا حركات دينية كحركة العدل والإحسان المحظورة، وعمت الاحتجاجات العديد من المدن المغربية.

وعلى عكس الاحتجاجات في دول الحراك العربي لم يكن مطلب إسقاط النظام حاضرًا في شعارات حركة 20 فبراير واقتصرت المطالب على الإصلاح بالدرجة

الأولى، فعلى المستوى السياسي تمت المطالبة بدستور ديمقراطي شكلًا ومضمونًا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب قضاء مستقل ونزيه، محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن، الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة ثقافة وتاريخا إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين. وعلى المستوى الاجتماعي طالبت الحركة بالعيش الكريم وذلك من خلال الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية ضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور، تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها، والكرامة والعدالة والمواطنة[1].

وهو ما سيستجيب له النظام الحاكم ليخرج المغرب من حالة الحراك بسلاسة جعلته يشكل نموذجًا فريدًا في إدارة هذه المرحلة على المستوى الإقليمي.

أولا:الإصلاح السياسي من سنة 1999-2011

تولى الملك محمد السادس العرش سنة 1999م، بعد وفاة والده الحسن الثاني، وارثًا بذلك مجموعة من التحديات سواء على المستوى السياسي وخاصة بعد الانفراج الديمقراطي الذي بدأه الحسن الثاني أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي مع استمرار وجود مجموعة من المشاكل والمطالب وعلى رأسها الحياة الكريمة وإيجاد حلول فعالة للقضاء على البطالة والفقر، والاهتمام بالتعليم والصحة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والاعتراف بالمكون الامازيغي، والاهتمام بالفئات والمناطق المهمشة.

[1] إكرام عدنني، **مسلسل الإصلاح بالمغرب: ربيع عربي قبل الأوان**مجلة اراء حول الخليج، العدد2514، 2011، ص85.

وعرفت السنوات الأولى من حكم الملك الجديد للمغرب اهتمامًا واضحًا بالمناطق المهمشة من التنمية وأيضًا بالفئات المهمشة وعلى رأسها الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة. ثم انتقل المغرب إلى مرحلة الخطوات الملموسة والجادة حيث تم تأسيس ديوان المظالم سنة 2001م، والذي كان الهدف منه هو خلق نوع من التواصل بين المواطنين وبين المصالح الحكومية، ورفع المظالم. وشهدت سنة 2003 م، تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة الحدث الأبرز الذي يعد تجربة رائدة في مسلسل حقوق الإنسان بالمغرب ودشن لدخول المغرب في مرحلة العدالة الانتقالية. والتي تأسست بمقتضى قرار ملكي بتاريخ 6 نوفمبر 2003م، حيث تم تأسيس لجن للحقيقة والإنصاف والمصالحة، وصودق على نظامها الأساسي بموجب ظهير شريف رقم 1.04.42 الصادر 10 أبريل سنة 2004 م، وجاء التأسيس للهيأة تزامنًا مع الإفراج عن مئات السجناء السياسيين وسجناء الرأي، وتقديم التعويضات المالية لضحايا الاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان ولعائلاتهم، كمحاولة للقطع مع إرث الماضي والقيام بتقديم تعويض معنوي ومادي للمعتقلين السابقين ولعائلاتهم، ومحاولة فتح صفحة جديدة مع المواطنين وتحقيق نوع من المصالحة.

وفي سنة 2004م، صدرت مدونة الأسرة التي طورت الحقوق الاجتماعية للمرأة بالمغرب وشكلت قفزة نوعية تمكنت معها المرأة من الحصول على عدة حقوق وفي جميع حالاتها (كزوجة وأم ومطلقة وأرملة...) وشكلت المكتسبات على مستوى حقوق المرأة، وهو ما ساعد أيضًا في انخراط المرأة إلى جانب الرجل في مسلسل الاحتجاجات بعد ذلك بكل سلمية، وهو ما لا يمكن إغفال أهميته على اعتبار أن المرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع المغربي.

كما عرفت سنوات ما قبل الحراك العربي إطلاق العديد من المشاريع المهمة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وعلى أساس الحكامة الجيدة وإرساء دولة الحق والقانون[1].

وتم الاهتمام بإصلاح القضاء والعمل على تعزيز استقلاليته ودعمه بإنشاء محاكم مختصة كالمحاكم الإدارية والتجارية وقضاء الأسرة. وقد خصص الملك محمد السادس خطابه بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب لإصلاح منظومة القضاء بالمملكة حيث أكد على أن الأولوية لـ "أولًا دعم ضمانات الاستقلالية ومراجعة النظام الأساسي للقضاء، في اتجاه تعزيز الاحترافية، والمسؤولية والتجرد، وديناميةالترقية المهنية وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية.

وتحديث المنظومة القانونية ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجون. وكذا اعتماد خريطة وتنظيم قضائي عقلاني، مستجيب لمتطلبات الإصلاح.

وبما أن الدين يعد أحد مكونات المجتمع المغربي فقد كان للحقل الديني نصيبه من الإصلاح حيث تمت إعادة هيكلته بما يتلاءم وخصوصية المجتمع المغربي، حيث تم نهج سياسة تهدف إلى حماية مبادئ الإسلام السمحة، مع التركيز على نشر مبادئ الدين المعتدلة والبعيدة عن التطرف والغلو في الدين، وعلى هذا الأساس تم تأسس مجالس علمية بكل المدن المغربية مع تكوين أطرها وتخريج أفواجًا من المرشدات الدينيات تولوا مهمة توجيه وتوعية وتأطير المواطنين في الحقل الديني.

ثانيا: الإصلاحات السياسية بعد دستور 2011

[1] إكرام عدنني، **مسلسل الإصلاح بالمغرب: ربيع عربي قبل الأوان**، مرجع سبق ذكره، ص86.

عين الملك انطلاقا من خطاب 9 مارس 2011 لجنة تضم 19 شخصا من الأساتذة والباحثين المغاربة في المجالات الدستورية والسياسية والقانونية والسيسيولوجيا لوضع مشروع الدستور الجديد، قبل عرضه على الاستفتاء، كما أحدث آلية سياسية للتتبع تتكون من أمناء الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية المشاركة في البرلمان. وقد شكل ذلك تقدما واضحا مقارنة بما كان يجري سابقا، بحث كان الملك ينفرد بوضع الدستور، بالاستعانة بخبراء أجانب في الأغلب، وفي الفاتح ماي 2011 تم إقرار دستور جديد بواسطة استفتاء شعبي. وقد عرفت الوثيقة الدستورية الجديد مجموعة من التغييرات الهامة بالمقارنة بدستور 1996 بحيث جعلت الخيار الديمقراطي أحد ثوابت النظام السياسي، واعترفت بالروافد المختلفة للهوية المغربية، ونصت على مجموعة من الحقوق، ووسعت صلاحيات البرلمان والحكومة، وجعلت من القضاء سلطة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتضمنت مجموعة من المبادئ المتعلقة بالانتخابات، وارتقت بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية وبالمجلس الأعلى إلى محكمة للنقض، وأحدثت مجموعة من الهيئات لتعزيز الحكامة وحقوق الإنسان. إلا انه رغم تلك التغييرات الايجابية يبقى دستور 2011 سواء على مستوى طريقة وضعه أو مستوى مضمونه دون مستوى الاستجابة الكاملة لمعايير الدستور الديمقراطي.[1]

فقد كانت اللجنة الملكية الاستشارية لوضع مشروع الدستور معينة بالكامل من قبل الملك، وليست منتخبة، أو حتى نصف معينة، أو معينة من قبل مؤسسات دستورية مختلفة، وكانت ذات طبيعة استشارية وغير تقريرية، اشتغلت وفق طلبية

[1] محمد ظريف، **المغرب في مفترق الطرق قراءة في المشهد السياسي**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، ص25.

معينة، وبقيت محددة بالسقف الدستوري الذي حدده الملك. ولم تستطيع إشراك كل القوى السياسية، كما لم تسمح للمواطنين بتتبع ومواكبة نقاشتهم.

والآلية السياسية للتتبع كانت في الواقع مجردة من كل وسائل التأثير في المسار الدستوري المرسوم. فمنسقها لم يكن سوى مستشار الملك محمد معتصم، ولم تتحدد صلاحيات بشكل واضح، وكانت ملزمة بإبداء الرأي فورا في مضامين مشروع الدستور بعد أن يعرض عليها شفهيا، ولم تشتغل وفق منهجية محددة، بل في كثير من الأحيان كان يحيد نقاشها عن الموضوع الدستوري ليتم تعويمه بقضاء أخرى.

وفي عز الحملة الاستفتائية، فرضت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خطبة جمعة موحدة، تم تعميمها على جميع المساجد، تدعو المصلين إلى التصويت بـ"نعم" على مشروع الدستور، تجاوبا مع نداء ((أمير المؤمنين. انه استدعاء الخطاب الديني الذي يفرضه الدستور العميق من اجل دعم الشرعية وفرض بعض الاختيارات. وإضافة إلى توظيف المساجد، تم توظيف الزوايا، بحيث نظمت الزاوية البوتشيشية في مدينة الدار البيضاء يوم 16 جوان 2011 مسيرة دعت من خلالها إلى التصويت ب " نعم ". ولم تستطيع وسائل الإعلام العمومية الانفتاح على كل من لهم موقف رافض للدستور. انطلاقا من هذه الملاحظات اعتبرت حركة 20 فبراير والقوى الداعمة لها أن الطريق إلى الدستور 2011 لم يكن طريقا ديمقراطيا.

وعلى مستوى المضمون الدستوري، ودون الخوض في كثير من التحديد الأكاديمي لماهية الدستور الديمقراطي، يمكن أن نورد في هذا الصدد ما يكاد يجمع عليه الباحثون في مجال القانون الدستوري، في كون الدستور الديمقراطي هو ذلك الدستور الذي تكون فيه السيادة للشعب، ويكفل مختلف الحقوق، يتطلب العديد من

الضمانات والآليات الديمقراطية، التي لا يمكن إغفالها في تحديد مفهوم الدستور الديمقراطي.

نص دستور الفاتح ماي 2011 في الفقرة الأولي من الفصل الثاني علي أن: ((السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثلها)). لقد حملت هذه الفقرة تغييرا يبدو أن له أهميته، ((بواسطة ممثلها)) في حين كانت العبارة سابقا ((بواسطة المؤسسات الدستورية))، وتبدو تلك الأهمية لكون التمثيل السياسي في الاختيار الديمقراطي يقترن بالانتخاب. ثم إن الفصل 42 من الدستور أصبح ينص على أن ((الملك رئيس الدولة وممثلها الاسمي)) فقد انتقلنا من كون الملك((ممثلا أسمي للأمة)) إلى ((ممثل الدولة)). فهل يعني هذا أن التمثيل السياسي للأمة أصبح مقرونا بشكل كامل بالانتخاب؟ نجد الجواب في الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الدستور ((تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم)).

فهناك – حسب هذه الفقرة – ممثلون للأمة في المؤسسات المنتخبة وآخرون خارجها، وإلا كان ينبغي أن يكون نص الفقرة على الشكل الأتي: ((تختار الأمة ممثليها بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم)). هكذا يتبين أن سيادة الأمة، وعلى عكس ما تفتضيه الديمقراطية، ليست مقرونة كليا بالانتخاب، بحيث أن هناك تمثيلا موازيا للتمثيل الانتخابي، تحتكره المؤسسة الملكية، بل أن المسألة تتعدى التوازي لتشكل نوعا من التراتبية، بالاستناد إلى صفة " أمير المؤمنين " التي يتمتع بها الملك.

فرغم حذف عبارة ((الممثل الاسمي للأمة))، فان ما تضمنه الفصلان 41 و42 من صفات الملك، يؤكد دستور 2011 على قاعدة جوهرية ألا وهي ((سمو المؤسسة الملكية على كل المؤسسات الدستورية)) وبالتالي فإنها تظل محتكرة ((للتمثيل

الاسمي))، ولعل هذا ما يبرر – حسب واضعي الدستور – الحفاظ على السلطات الواسعة للملك وإضافة سلط جديدة إليه في دستور 2011. لا تسمو المؤسسة الملكية في المغرب لتحافظ على رمزيتها ولكن تسمو لتقوي حظوظ هيمنتها على مختلف المؤسسات والفاعلين بما في ذلك البرلمان والحكومة. إن التأمل في السلطة الواسعة التي لا تزال بيد الملك يجعلنا نقر بأن الجزء الأهم من السيادة بقي في حقيقة الأمر بيد المؤسسة الملكية لنسجل بذلك الابتعاد عن الدستور الديمقراطي الذي تكون فيه السيادة بكاملها للشعب.[1]

وإذا كان من الموضوعية الإقرار بأهمية ما نص عليه الدستور من حقوق فان من الموضوعية أيضا الإقرار بان مشكل حقوق الإنسان في كثير من الأحيان يرتبط بالممارسة وليس بالنص كما أن التوسع في تلك الحقوق ناتج بالأساس من محاولة دسترةمجموعة من مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب ومجموعة من المقتضيات القانونية التي نصت عليها قوانين سابقة. فدستور الفاتح ماي 2011 لم ينص في كثير من الأحيان إلا على حقوق كانت متاحة – على مستوى النص – قبل إقراره في قوانين واتفاقيات وقد شهد الواقع علي أنها عرفت اختلالات كثيرة علي مستوى التطبيق.

المطلب الثاني: حكومة بزعامة حزب العدالة والتنمية

شهد المغرب، يوم الجمعة 25 نوفمبر 2011، إجراء أول انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في ظل الدستور الجديد الذي صادق عليه الشعب المغربي في الأول من ماي 2011. وجرت هذه الانتخابات في مناخ ديمقراطي يتجاذبه تيار المشاركة في الانتخابات الذي يضم 31 حزبا وتيار المقاطعة الذي ضم الحزب الاشتراكي الموحد،

[1] عبد اللطيف وهبي، **الأفق الدستوري بين نزاعات التراجع وطموح التغيير**، مجلة عدالة جوست، العدد 10، أبريل 2011.ص33.

حزب الطليعة، حزب النهج، جماعة العدل والإحسان وحركة 20 فبراير، كما عرف تنافسا شديدا بين الأحزاب والتكتلات من أجل الظفر بصدارة النتائج التي تؤهل الحزب الفائز بالمرتبة الأولى لترأس الحكومة المقبلة وفق ما ينص عليه الدستور.

شكل فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات مجلس النواب بتاريخ 25 نوفمبر 2011 حدثا هاما جلب إليهالأنظار في الداخل والخارج ليس فقط بالنظر إلي عدد المقاعد المحرزة، أو بالنظر إلي الفرق الكبير في عدد المقاعد بين حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال الذي احتل المرتبة الثانية،ولكن بالنظر أيضا وبالأساسإلي المرجعية الإسلامية لحزب السيد بنكيران، وخصوصا أن الدستور الجديد يفرض قيادة الحكومة من الحزب الحاصل علىأول رتبة. فالنظام السياسي وان كان قد ابدى في السنوات الأخيرة بعض الانفتاح على حزب العدالة والتنمية، من خلال دمجه في العملية السياسية، فان ذلك الانفتاح كان مشروطا ببقاء الحزب في موقع مشارك عادي في المؤسسات، وليس المشارك الأول.

ولعل ما حدث في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 والمسار الذي كان مرسوما لانتخابات 2012 يبين أن حزب الأصالة والمعاصرة كان بالأساس من اجل تشكيل ذرع انتخابي يحد منأي توسع محتمل للعدالة والتنمية. لا يعني ذلك أن هذا الأخير قد خرج عن طوق الضبط الذي حدده النظام السياسي لمختلف الفاعلين الحزبيين وله بصفة خاصة، ولكن يعني اضطرار النظام السياسي إلي توسيع مدى انفتاحه عليه وتليين بعض شروطه تجاهه.

تتعدد عوامل فوز حزب العدالة والتنمية،لكن يمكن تقسيمها بشكل عام إلي عوامل موضوعية وأخرى ذاتية ترتبط بذات الحزب. تتمثل العوامل الموضوعية بالسياق السياسي لانتخابات 25 نوفمبر 2011. فحركة 20 فبراير التي كسرت الجمود

السياسي في المغرب جعلت شرائح من المغاربة من بينها الطبقة الوسطي تصوت على حزب العدالة والتنمية لأنه – في رأيها – يمثل توجه التغيير مع الاستقرار عكس مال الفوضى والعنف الذي فد ينتج من الحراك في الميدان على غرار ما وقع في بلدان عربية أخرى. من جهة أخرى، فان احتمالات تطور حركة 20 فبراير جعلت النظام السياسي يقبل بحزب اغلبي ذي مرجعية إسلامية، وخصوصا أن الحراك الشعبي قد عبر عن رفض قوي للحزب الاغلبي الذي كان معدا في الظروف العادية وهو حزب الأصالة والمعاصرة، ولم يكن من الممكن التدخل الفج في نتائج الانتخابات نظرا إلي خصوصية المرحلة والي ما قد يكون لذلك من تكاليف سياسية باهظة. كما لم يكن ممكنا المغامرة بالاستعاضة عن ذلك بتحالف اغلبي، رغم بعض المحاولات، لان وعي اللحظة يجعل من ذلك نوعا من الالتفاف المكشوف.[1]

أما العوامل الذاتية فهي متعددة، منها انضباطية الحزب وديمقراطيته مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، وعذريته السياسية بحيث لم يسبق له أن تولى مسؤولية حكومية قد كانت تجربته المحلية في عمومها لصالحه، لما اتصف به أعضاؤه من نزاهة وكفاءة مقارنة بأعضاء أحزاباهرى. يضاف إلى ذلك مرجعيته الإسلامية التي تستميل الكثير من الناخبين والمظهر الذي ظهر به عبد الإله بنكيران الأمين العام للحزب. ومن بين أهم العوامل الذاتية حسن إدارة الحملة الانتخابية.

قد يعد فوز حزب العدالة والتنمية مؤشرا علي انفتاح النظام السياسي بخاصة في ظل تنصيص الدستور علىأن رئيس الحكومة يتم تعيينه من الحزب الحائز أول رتبة في الانتخابات كما قد يعد دليلا علي ديمقراطية الانتخابات إلا انه من خلال تتبع استحقاقات 25 نوفمبر 2011 يتبين أنها هي الأخرى لم تستجب بشكل كامل لمعايير الانتخابات الديمقراطية بحيث عرفت استمرار انفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع

[1] عبد اللطيف وهبي، **الأفق الدستوري بين نزاعات التراجع وطموح التغيير**،مرجع سبق ذكره،ص41.

والإشراف عليه وإذا كانت بعض هيئات المجتمع المدني طالبت انطلاقا من تجربتي 2002 و2007 بإصدار قانون يضمن حرية ملاحظة الانتخابات فالذي لوحظ أن القانون الذي صدر بهذا الخصوص أسهم وعلي العكس من ذلك تطويق الملاحظة من خلال حصرها في مرحلة الحملة الانتخابية وما بعدها وجعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان رغم عدم توافر شرطي الاستقلالية والحياد فيه هو المتحكم في الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات . كما لم تتم مراجعة نمط الاقتراع اللائحي رغم انه لم يحقق الأهداف المتوخاة منه.

ورغم أن العديد من الأحزاب السياسية طالبت بتغيير بعد انتخابات 2007 بل على النقيض من ذلك وإضافةإلى اعتماد عتبة محلية متدنية(6 بالمئة) تم التراجع من عتبة 6 بالمئة إلى 3 بالمئة بالنسبة إلى اللائحة الوطنية وهو مايبين الإصرار على المزيد من بلقنة المشهد الحزبي. ولوحظ على مستوى التقطيع الانتخابي استمرار التفاؤل الديمغرافي الكبير بين الدوائر الانتخابية رغم المبادئ التي وضعها القانون التنظيمي لمجلس النواب بحيث نجد مقعدا واحدا لعشرون ألف مواطن في بعض الدوائر ولمئةألف مواطن في دوائر أخربإضافةإلىأن 81 دائرة انتخابية من أصل 92 لم يتجاوز عدد مقاعدها 4 وهو ما يناقض في الجوهر الاقتراع اللائحي.وتم الاكتفاء بمراجعة جزئية للوائح الانتخابية ما يعني استمرار الكثير من اختلالاتها السابقة ويضاف إلى ذلك أن القانون رقم 32/11 المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية وضبطها بعد إخضاعها للمعالجة، تم تعديله بعد شهر من إصداره ليتم تقليص الآجال في ما يتعلق بمدة إيداع اللائحة الانتخابية المؤقتة و قائمة التشطيبات وجدول الطلبات المرفوضة وآجال تبليغ قرارات الرفض من قبل اللجان الإدارية وتقليص مدة إيداع الجدول التعديلي المؤقت النهائي، وتقليص آجال الطعن في قرارات اللجان الإدارية كما تم خفض أجل الطعن في قرار رفض الترشيح بحيث أصبح لا يتجاوز يوما واحدا من

تاريخ تبليغ الرفض وهذا ما يعني عمليا المس بحقي التصويت والترشح اللذين يشكلان أهم الحقوق في الانتخابات الديمقراطية. إلى ذلك شهدت مختلف العمليات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات 25 نوفمبر 2011 خروق وتجاوزات تحدثت عنها مجموعة من التقارير الوطنية والدولية.[1]

المطلب الثالث: آفاق التنمية السياسية لدى الأحزاب السياسية بعد الإصلاح السياسي

سأعالج ردود أفعال الأحزاب السياسية في المغرب ومكانتها في التنمية السياسية من خلال الخطابات الرسمية المعبر عنها مباشرة أو عن طريق النصوص التطبيقية ثم أختم ببعض الانطباعات معززة بمواقف بعض القيادات الحزبية.

تعد الأحزاب السياسية مكونا أساسيا للنظم السياسية الحديثة فمهما تعددت وتنوعت أصناف النظم تجد الظاهرة الحزبية لها حيزا فيها، وإن اختلفت نظم الأحزاب بدورها وتباينت حدود فعل وفعالية الأحزاب من نظام سياسي إلى آخر بل حتى بالنسبة للنظام من فترة إلى أخرى، وهكذا أمسى الارتباط وثيقا بين النظم السياسية والظاهرة الحزبية، فشكلت الأحزاب مكونا للعملية السياسية، الأمر الذي حذا بمجموعة من الدراسات المهمة بأدبيات التنمية السياسية إلى الاهتمام بالظاهرة الحزبية، سواء من منطلق مقاربتها لأزمات التنمية السياسية، باعتماد واقع الأحزاب كأحد تجليات تلك الأزمات، أو القول بالمدخل الحزبي كآلية ووسيلة لتجاوز تلك الأزمات، أو من منطلق مقاربتها المؤسساتية التنمية السياسية باعتبار الأحزاب كبنية مؤسسة من بنيات التنمية السياسية.

[1] مصطفى محسن، **المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، قضايا مغربية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2008، ص32.

لذلك تحضر الأحزاب السياسية كرقم من المعادلة التنموية السياسية بالتخطيط ورسم الأهداف والغايات، أو في مرحلة التعبئة التنفيذ والبناء، وتحضر الأحزاب السياسية كفاعل يتأثر بمحيطه ويؤثر فيه، فهي ليست متغيرا مستقلا، ذلك أن واقع البيئة السياسية يؤثر في نوعية هذه الأحزاب وفي حدود فعاليتها في مسار عملية التنمية السياسية، ومن هذا المنظور باستحضار شرطين الذاتي المتعلق بالأحزاب السياسية والموضوعي المتعلق بالبنية السياسية، سنحدد تصورات الأحزاب السياسية المغربية فيما

يخص آفاق التنمية السياسية باعتماد تحليل المضمون كما سبق ذكره سالفا، سنتخذ من مذكرات الأحزاب حول الإصلاحات الدستورية لسنة 2011 مرجعا أساسيا في الوقوف على مكانة التنمية السياسية لهذه التنظيمات.[1]

أولا: مسألة الهوية وطبيعة النظام السياسي:

تباينت المرجعيات التي أطرت تصورات الأحزاب لهوية الدولة المغربية، ممتدة من بناء دولة بمرجعية إسلامية قوية إلى المناداة بدولة علمانية، بينما يوجد من ينادي بدولة مدنية، وتوزعت بين القائلة بالحفاظ على الثوابت وأخرى ترى أنه لا ثوابت في ظل سيادة الشعب الذي يرجع له الفضل في كل الأمور هذه التصورات استندت كذلك على أبعاد هوياته توزعت ما بين استحضار بعد الانتماء العربي الأمة العربية، والإسلامي، الأمة الإسلامية، والبعد الأمازيغي والمغاربي والإفريقي، المتوسطي الأندلسي، وحتى الكوني، وكان لتباين الأرضيات المرجعية لبناء الدولة المغربية انعكاس على تصور الأحزاب لطبيعة النظام السياسي المغربي، حتى برزت المناداة

[1] محمد شقير، **التنظيمات السياسية بالمغرب، مرجع سبق ذكره، ص45.**

بنظام مملكة برلمانية كسمة غالبة على هذه التصورات الحزبية، مع اختلاف التأويلات والحمولات الدلالية، لهذا الشكل من الأنظمة الدستورية.

بنى **حزب العدالة والتنمية** تصوره بالانطلاق من "قراءة سياسة وتاريخه" لاستيعاب أسباب التغير والإخفاق، ثم تحديد الإطار الناظم والمستشرف لمستقبل التطور الديمقراطي، هكذا وفق دور المرجعية الإسلامية والملكية القائمة على المشروعية الدينية كمرتكزات وأسس في قيام الدولة المغربية واستمرارها وخلق إلى تصاعد منطق التحكم في المجتمع.

يرى **حزب العدالة والتنمية** أن أسس قيام الدولة المغربية واستمرارها ارتكز على المرجعية الإسلامية الموحدة للمجتمع الضامنة للتماسك البيان الاجتماعي، والمملكة القائمة على المشروعية الدينية ولا مركزية واسعة مع التقدم التدريجي نحو تطوير اشتراك في القرار الوطني واعتماد التعاقد في العلاقة بين المركز ومكونات الدولة، حيث ساهم العلماء بدور أساسي في بلورة مشاريع دستورية، إلا أن المستعمر أوقف هذا المسار الذاتي وعمل على إرساء دولة قائمة على أسسا التحكم والضبط، وبعد الاستقلال لم يستأنف مسلسل التطور الديمقراطي وتصحيح المسار فالصراع الحاد حول المشروعية أضفى إلى إعادة إنتاج دولة التحكم، ورغم ما شهدته من مظاهر انفتاح في عقد التسعينات إلا أن جوهرها التحكمي بقى ثابتا خصوصا بعد تفجيرات 16 ماي بالدار البيضاء شهدت عودة تصاعدية لمنطق التحكم في المجتمع، وتعولا متنائيا في الضبط والإقصاء وهي وضحت عمقت الهشاشة السياسية للبلاد[1].

لذلك يرى الحزب أن البلاد في حاجة إلى مبادرة إصلاحية عميقة إذ أن مستقبل المغرب هوية ووحدة واستقرار هو في الديمقراطية ومستقبل المملكة المغربية هو في

[1] مذكرة حزب العدالة والتنمية حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 29 مارس 2011.

الديمقراطية، ويتحقق ذلك بإنتاج نموذج ديمقراطي مغربي وأصيل حيث الارتقاء بمرجعية الإسلامية، وتعزيز مقومات الهوية المغربية المتعددة الروافد والتي حققت تماسكها بالمرجعية الإسلامية والتطلع إلى دولة مدنية حرة وحديثة ذات سيادة تعتز بمرجعيتها الإسلامية تضمن للمجتمع انتمائه للأمة العربية والإسلامية، والانفتاح على الحضارة الإنسانية، دون تعارض مع مرجعية إسلامية، ويرى الحزب في تطلعاته الإصلاحية والمتفاعلة مع الخطاب الملكي لـ 09 مارس 2011، أن ذلك سيتجسد من خلال الملكية الديمقراطية قائمة على إمارة المؤمنين، تضع المغرب على أبواب المملكة المغربية الدستورية الثانية بعد الاستقلال.[1]

في حين انطلق **حزب الاستقلال** في تصوراته مما أسماه العقيدة الاستقلال التي يستمد منها "مذهبه الواضح في النضال" ومن منطلق إيمانه بأن التثبيت بالثوابت الاجتماعية للأمة التي أصبحت راسخة في وجدان الشعب المغربي، وهي التي ضمنت للمغرب على الدوام الحفاظ على دينه الإسلامي، وملكيته الديمقراطية الاجتماعية وروح الدفاع عن وحدة الوطن والإنسان، وخيار بناء المجتمع الديمقراطي الحقيقي، ما يقتضي صيانة هوية الشعب المغربي ومقوماته الحضارية على أساس الانسجام بين قوانينه المختلفة ومرجعية الدولة التي تعتمد الإسلام دينا لها، وتحصين مناعة المجتمع بالحفاظ على الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع للقانون المغربي واعتبار المغرب جزء من الأمة العربية والإسلامية مع التمسك بالقيم الإنسانية الكونية والطابع التعددي للهوية المغربية بتنوع روافدها، ويتطلب بالموازاة مع ذلك ترسيخ النظام الملكي الديمقراطي الاجتماعي.

[1] مذكرة حزب الاستقلال حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 08 أفريل 2011.

كما قدم **حزب الحركة الشعبية**[1] رؤيته من منطلق التفاعل الإيجابي مع مضامين الخطاب الملكي لـ 09 مارس 2011 واستنادا إلى رصيد نضالي أزيد من نصف قرن من أجل الحريات العامة والتعددية السياسية وإنصاف الأمازيغية وتطلعه إلى بناء المغرب الديمقراطي التنموي دائم التمسك بثوابت الأمة المتمثلة في الإسلام والوحدة الترابية والملكية وإمارة المؤمنين، مغرب متشبث بهوية الأمة الأصيلة بطابعها التعددي بمكوناتها الإسلامية والأمازيغية والعربية وعمقها الإفريقي والمتوسطي، كما تستند رؤيته على رهان استراتيجي يتمثل في ترسيخ توازن جهوي واجتماعي في إطار العدالة الاجتماعية والمغرب الأحنّ والمستقر، ويرى في النظام الملكي وإمارة المؤمنين سبلا لذلك انسجاما مع مبادئ وأهداف الحزب.

في نفس الاتجاه انطلق **حزب الاتحاد الدستوري**[2]، من الرؤية الاستشرافية المتكاملة كجلالة الملك، والتي شكل الخطاب 09 مارس إحدى أبرز مظاهرها معتمدا بذلك ما سماه الحزب خارطة الطريق الملكية وقناعة المبدئية في الدفاع عن الحقوق والحريات وتقوية المؤسسات في سبيل توطيد دعائم مجتمع حر وحماية ثوابت الأمة وذلك في إطار نظام ملكي ديمقراطي حداثي سماه الحزب "نظام ملكية وديمقراطية واجتماعية وحداثية قائمة على فصل السلطات وتوازنها حيث الملك هو أمير المؤمنين، وهو حامي الدين" الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وحامي استقلال البلاد، والساهر على احترام الدستور وصيانة حقوق وحريات الأفراد والجماعات والهيئات وهو الضامن للخيار الديمقراطي.

وبخصوص **حزب التجمع الوطني للأحرار** يعتبر أن الإصلاحات تخضع لطبيعة وخصوصيات كل دولة ولدرجة تطور المجتمع، لذلك وانساقا مع مضامين الخطاب

[1] مذكرة حزب الحركة الشعبية حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 28 مارس 2011.

[2] مذكرة حزب الاتحاد الدستوري حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 4 أفريل 2011.

الملكي لـ 09 مارس 2011، واستنادا على مكونات الهوية المغربية الحضارية والثقافية واللغوية المتنوعة[1] وضمان الإشباع الطبيعي للحاجة الثقافية والهيوياتية بما فيها اللغوية، وباعتبار المملكة المغربية دولة تنتمي إلى المغرب العربي الكبير والقارة الإفريقية ولحوض البحر الأبيض المتوسط من ذلك ومن منطلق اختياراته الإيديولوجية، فإنه يؤمن بأن الضمانة الأولى تكمن في صيانة وحدة الأمة وكيانها الوطني والتي تمر بالضرورة من خلال نظام المملكة الدستورية.

وبصدد تصورات **حزب الأصالة والمعاصرة** فقد انطلق من مضامين مشروعه السياسي، وخلاصات مرجعياته الكبرى، للمناداة بضرورة تكريس المكتسبات، وتحديث الدولة وتأهيل كافة المؤسسات والهيئات للانخراط الكامل في تحصين الاختيار الديمقراطي الحداثي وربح رهان التنمية السياسية في ظل مستلزمات وتحديات المحيط الدولي وتجاوب مع المطالب المشروعة للمجتمع، باستحضار التوافق الكبير في الفضاء السياسي المغربي حول الثوابت، والهوية المغربية ذات المكونات الثقافية والحضارية والروحية واللغوية المتعددة والمتنوعة وفي صلبها العربية والأمازيغية والمنفتحة على القيم الكوينية، والدولة المغربية إلى كونها إسلامية تنحني جغرافيات إلى المغرب الكبير، وبصدد النظام السياسي فالحزب يعتبر أن المؤسسة الملكية فاعلا محوريا في تماسك الأمة المغربية وحكم الوحدة الوطنية والسياسية وضمان الهوية الوطنية الغنية بتعدد روافدها، كما يرى الحزب ضرورة تجسيد الملكية الوطنية المنسجمة مع الاختيار الديمقراطي حيث الملك هو رئيس الدولة والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن استمرارها، والملك هو أمير المؤمنين الساهر على الحقل الديني.

[1] مذكرة حزب التجمع الوطني للأحرار حول الإصلاحات الدستورية مجلة عدالة جوست، ع10 أبريل 2011، ص.ص 74-76.

فيما يتعلق **بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية** فإنه بالاستناد على رصيد نضالاته من أجل الديمقراطية إلى تجربته في تدبير الشأن العام منذ حكومة التناوب والتي وقف من خلالها على الاختلالات استحضار التحولات العميقة التي يشهدها المحيط وتطلعات الشباب المغربي إلى بناء مغرب جديد، وباعتبار التعددية الثقافية بنظيراتها اللغوية والحضارية كمكونات للهوية المغربية المنفتحة والواجب احترامها وصيانتها وبالتأكيد على أن الشعب المغربي هو مصدر للسيادة والسلطة، فإنه يتطلع إلى بناء الدولة الحديثة وإقامة ملكية برلمانية، حيث الملك هو الضامن لاستقلال البلاد ووحدتها الترابية، لاحترام الاتفاقيات والعهود الدولية ويجسد وحدة واستمرارية الأمة ومؤسساتها ويمارس الإشراف على تدبير وتنظيم الحقل الدين.[1]

حزب التقدم والاشتراكية تصوراته من منطلق الانخراط في عملية بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ويرسم الحزب في طموحاته استنادا إلى أن السيادة الوطنية للشعب يمارسها مباشرة بالاستفتاء أو بصفة غير مباشرة بواسطة مؤسساته وممثليه المنتخبين في ظل احترام ثوابت أربعة تتجلى في:

أولا: في أن الإسلام دين الدولة، مع ضمان حرية المعتقد وحرية الممارسة الدينية وعدم جواز توظيف الدين كأداة للدعاية الحزبية أو لإنشاء الأحزاب السياسية.

ثانيا: في الوحدة الترابية للمملكة والتي يحميها الملك والشعب وتحضنها كل المؤسسات ويؤتمن عليها الوطن.

ثالثا: الملكية البرلمانية حيث يضطلع فيها الملك بصفته أميرا للمؤمنين ورئيسا للدولة ورمزا للأمة وحكما أسمى.

[1] مذكرة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 28 مارس 2011.

رابعا: في الخيار الديمقراطي والذي يعتمد الدولة والمجتمع كمرجع مبدئي وآلية إستراتيجية لتصريف الشؤون العامة تنادي الحزب بالمقاربة العقلانية وفي مغرب واحد يتسع للتنوع الديمقراطي الحداثي، لمقاربة مثالية الملكية البرلمانية كإفراز تاريخي تدريجي للنظام الملكي الذي أفضى إلى نظام سيرد فيه الملك ولا يحكم، دون أن يعني ذلك أن المؤسسة الملكية هي مجرد رمز يكتفي بالمتابعة من بعيد، لا يتدخل في حرية المؤسسات لذلك يطرح صياغة مفهوم مغربي للملكية البرلمانية.[1]

في حين أن التصور المقابل للتوجهات السابقة، مثلته **أحزاب تحالف اليسار الديمقراطي*** التي انسحبت من أشغال لجنة صيانة الدستور** وبصورة أعمق حسب **حزب النهج الديمقراطي** الذي رفض أصلا الانخراط في أشغالها.***

فتحالف **اليسار الديمقراطي** يحدد الهوية المغربية كهوية عربية أمازيغية إسلامية إفريقية أندلسية والدولة المغربية كدولة مدنية، دينها الإسلام وتعترف بحرية العقيدة والضمير وممارسة الشعائر الدينية[2]، وشكل موقف حزب المهج الديمقراطي الطرق الأكثر تناقضا مع تصورات الأحزاب الأخرى، فمن حيث المنطق يقول بأن الشعب المغربي شعب عربي أمازيغي من حيث الهوية الثقافية والحضارية، ديانته الأساسية الإسلام وينتمي للمغرب العربي الكبير والعالم العربي والإفريقي، ويلخص تصوره للدولة

[1] المذكرة الأولية لحزب التقدم والاشتراكية حول الاصطلاحات الدستورية محلية عدالة جوت، م.س. ص 64-64.

* يتكون من: الحزب الاشتراكي الموحد، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

** انسحبت رفقة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من "لجنة السياسية للمتابعة والتشاور" يوم 7 يونيو 2001.

*** بيان الكتابة العامة للنهج الديمقراطي، حول تصوره للإصلاحات الدستورية ورفضه المثول أمام لجنة تعديل الدستور بتاريخ 23 مارس 2011.

[2] مذكرة تحالف اليسار الديمقراطي حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 29 مارس 2011.

المغربية في دولة ديمقراطية علمانية تقوم على أساس الإرادة الشعبية وتعتمد النظام البرلماني وتضمن حرية العقيدة وتحضر استعمال الدين لأغراض سياسية[1].

رجوعا إلى التصورات الحزبية المتباينة بتباين مرجعيتها ومنطلقاتها يمكننا أن نقف عند حملة من الحملات لعل أهمها اختلاف سقف المطالب من جانب، واختلاف مؤيدي الدولة المدنية الملكية البرلمانية لدى الأحزاب فجل الأحزاب عند وصفها لتصوراتها جعلت من المؤسسة الملكية، سقفا ومرجعا في استشرافها لآفاق الديمقراطية والإصلاح في المغرب كشبه إجماع حول طبيعة النظام السياسي المغربي، وذلك من خلال الأمر المتعلق بتحديد سقف الإصلاح وفق المنظور الملكي.[2]

إلا أنه بعض الأحزاب التي تحسب على اليسار المعارض أو الهيئات التي دعت حرية (20 فبراير) قد شكلت استثناء بخصوص تصورها للنظام السياسي، حيث رفعت من سقف مطالبها السياسية، والملاحظ أنه هنالك توازي عكسي فيما بين حجم الأحزاب السياسية ونسب تمثيلها بالمؤسسات من جهة، وسقف المطالب من جهة ثانية إذ أن الأحزاب الكبرى كان سقف مطالبها أقل من مطالب الأحزاب الصغرى، وفي تعليق عن هذا الوضع فإن الأحزاب السياسية الكبرى بالنظر إلى طبيعتها وحكم ارتباطها بالمحيط الوظيفي للملك، فإنها ذاتها لا ترغب إلا في إصلاحات مضبوطة بحيث لا تؤثر في السير العادي للسقف السياسي بشكل لا يهدد مواقع قيادتها ويضمن لها الاستمرار، في حين أن الأحزاب السياسية الصغيرة تطالب بالإصلاحات الكبرى كونها ليس لديها ما تخسره، بل تشكل هذه المطالب نوعا من المكسب بإحراج الأحزاب الأخرى وكسب

[1] مذكرة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 28 مارس 2011.

[2] حسن طارق، **المملكة والإصلاح، ملاحظات أولية**، الرباط، 2001، ص 16.

تعاطفات جديدة وكان سقف المطالب مرتبطا بطبيعة الأحزاب الكبرى من جهة ومصالح الأحزاب الصغرى من جهة أخرى.[1]

ثانيا: المتعلق باختلاف حول الدولة المدنية والمملكة البرلمانية

بحيث نجد أن الأحزاب المنادية بـ "الدولة المدنية" تتأرجح ما بين أحزاب تنحوا اتجاه المرجعية الإسلامية وأخرى هي أقرب من العلمانية لذلك فمحتوى ومضمون هذا المطلب لا يمكن أن يتطابق لدى كل الأطراف المنادية به، خصوصا على مستوى العلاقة بين الدين والدولة في كنف الدولة المدنية لتلك الأطراف تأتي المفاهيم التي حملت مضامين مختلفة هي الملكية البرلمانية فيما بين إطلاقها على تصور يكاد يتطابق مع "ملكية تنفيذية" تحمل إصلاحات ملكية برلمانية وهو ما عبر عنه حزب التقدم والاشتراكية، بـ "أفق ملكية برلمانية" وأخرى طالبت بملكية برلمانية كما هو متعارف عليها في التجارب المقارنة وهنا نلاحظ وجود نوع من الهشاشة المفاهيمية في الحقل السياسي المغربي، بداعي الخصوصية المغربية، اختلاف مرجعيات الأحزاب وتمثيلها حول طبيعة النظام السياسي، كان له الأثر على تصوراتها للبناء القانوني من جهة، والبناء المؤسساتي.[2]

ثالثا الأحزاب السياسية والمجال القانوني:

بغض النظر عن نوع من التجانس حول المطالبة بدولة الحق والقانون، أو بسيادة القانون، أو بإقرار الحقوق والحريات أو المناداة بسلطة قضائية مستقلة، فقد تباينت المواقف بشأن فحوى ومضامين التصريحات لاسيما بصدد موقع المعاهدات والمواثيق

[1] Saaf « A » **Tendancas actuelles de la aulturo politique des élites marocaines, In le maroc actuelles : une modernisation au miroir de la tradition** , End C.N.R.S, Paris, France p 256.

[2] عبد اللطيف وهبي، **الأفق الدستوري بين نزاعات التراجع وطموح التغيير**، مجلة عدالة جوست، ع10، أبريل 2011.

الدولية في الهرم القانوني المغربي من جهة وبخصوص مضمون ومحتوى استقلالية السلطة القضائية من جهة ثانية.

أولا: مسألة القيمة القانونية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات تشكل موضوعا للاختلاف انطلاقا من تباين المرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية المغربية أساسا، ففي الوقت الذي تطمح فيه الأحزاب إلى انخراط المغرب في القانون الدولي لحقوق الإنسان واعترافه بسمو المعاهدات والمواثيق الدولية والتزامه بتفعيلها في إطار القانون الداخلي مع الاعتراف بجميع الحقوق (المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) كما هو متعارف عليه دوليا وضمانها لكافة حقوق المواطنين والمواطنات.[1]

وإلى اعتبار أحكام القانون الدولي العامة ذات أفضلية على القوانين الوطنية، وتترتب عليها حقوق وواجبات مباشرة على المواطنين، وتنادي بمبدأ سمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان على القوانين الوطنية وهو المبدأ الذي حملته هيئة الإنصاف والمصالحة* وتأسيسا على ذات التوصيات ترفع المطالبة بذات المبدأ لكنت شريطة المصادقة على تلك المواثيق الدولية من جهة، وعدم مخالفتها لمقتضيات الدستور من جهة ثانية، حيث لا يمكن المصادقة والموافقة عليها إلا بعد تعديل دستوري[2]، واتجهت أحزاب إلى اشتراط عدم تعارض تلك المواثيق الدولية مع الثوابت الدستورية[3]، والثوابت التي أجمعت عليها الأمة والمصالح العليا للبلاد[4].

[1] مذكرة تحالف اليسار الديمقراطي حول الإصلاحات الدستورية.

* حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب العمالي.

[2] المذكرة الأولية لحزب الأصالة والمعاصرة حول الإصلاحات الدستورية، مرجع سبق ذكره.

[3] مذكرة حزب الاستقلال حول الإصلاحات الدستورية، مرج سبق ذكره.

[4] مذكرة الاتحاد الدستوري حول الإصلاحات الدستورية المؤرخة في 06 أفريل 2011.

في حين أن اتجاها آخر لا يطمح إلى إقرار مبدأ سمو الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحقوق والحريات بل ينادي بإكسابها قوة القانون شريطة موافقة البرلمان عليها، مع إتاحة إمكانية الطعن فيها لدى المجلس الدستوري بنصاب لا يتعدى عشر (10/1) أعضاء أحد مجلس البرلمان.[1]

هكذا تباينت الطموحات وتأرجحت مكانة المعاهدات والمواقف الدولية ذات الصلة بالحقوق والحريات ما بين حضور السمو المطلق واللامشروط على القوانين الوطنية، والسمو المشترط ولكل حزب خلفياته ومرجعياته التي تحكمت في موقفه.

رابعا لأحزاب واستقلالية السلطة القضائية:

يوجد تباين في جانب تصورات الأحزاب السياسية، فإن كان إجماع حول تحويل سلطة القضاء استقلالية على السلطتين التشريعية والتنفيذية كمدخل لتأهيل العدالة وتحقيق دولة الحق والقانون، فإن مواقف الأحزاب اختلفت باختلاف سقف مطالبها ومنطلقاتها، هكذا ترى أحزاب أن الملك هو الضامن لاستقلالية السلطة القضائية وذلك يمر عبر رئاسة للمجلس الأعلى للقضاء، وإصدار الأحكام باسمه[2] وتدعيما لذلك "يفتح الملك السنة القضائية بخطاب، ويقدم إليه المجلس الأعلى للقضاء تقريرا سنويا حول واقع العدالة وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية[3]، وبصدد تركيبة المجلس الأعلى للقضاء يرى هذا الاتجاه أن المجلس يتألف من أعضاء بالصفة، وأعضاء معنيون وقضاة منتخبون هذه التركيبة يتبناها رأي آخر لكن يرى أن رئاسة المجلس الأعلى للقضاء تؤول إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى، من جهة أخرى تتبنى أحزاب أخرى

[1] مذكرة حزب العدالة والتنمية حول الإصلاحات الدستورية مرجع سبق ذكره.

[2] حزب التجمع الوطني للأحرار، الحزب العمالي، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، حزب الاتحاد الدستوري، حزب جبهة القوى.

[3] المذكرة الأولية لحزب الأصالة والمعاصرة، مرجع سبق ذكره.

تصورا يقوم على أن ضمان استقلالية القضاء منوطة بالمجلس الأعلى للقضاء المكون من أعضاء منتخبين، يمثلون مختلف الهيئات القضائية (محاكم أول درجة، محاكم الاستئناف، المجلس الأعلى)، ويمتلكون أساتذة التعليم العالي بكلية الحقوق ثم ينتخب أعضاء المجلس رئيسا للمجلس من بينهم، وهذا المجلس هو الذي يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، حيث لا يعزل قضاة الأحكام ولا ينتقلون إلا بمقتضى القانون، وأن الأحكام القضائية تصدر وتنفذ باسم الشعب باعتباره مصدر السلطة، مع إلزامية هذه الأحكام وإجبارية تنفيذها من لدن الجميع.[1]

في حين ترى أحزاب أخرى أنه لضمان استقلالية القضاء يقتضي الأمر توفر القضاة على مجلس أعلى خاص بهيأتهم يسيرونه وحدهم وبأنفسهم، ويتولى تدبير كل أمور الترقية والتأديب والبث في شؤون مهنتهم باستقلال التام عن السلطات الأخرى، وتسند فيه الرئاسة بالانتخاب إلى أحد القضاة[2]، والممارسة الانتقالية وفن القواعد التي تكلفها المواثيق الدولية ذات الصلة، كما أن هذا التوجه الداعم لانتخاب المجلس الأعلى للقضاة بما فيهم الرئيس، وإصدار الأحكام باسم الشعب، يطمح كذلك إلى تخويل المواطنين حق الدفع بلا دستورية القوانين، استثناء أهم محكمة الموضوع، مع الإحالة على المحكمة الدستورية، عندما تكون حقوقهم موضع خروقات خطيرة.[3]

خامسا: الأحزاب السياسية والمؤسسات

بانتقالنا إلى مكانة الفاعل الحزبي على المستوى المؤسساتي نقف على مدى الإجماع حول تعزيز موقع المؤسسة البرلمانية كسلطة تشريعية بجيل جديد من

[1] مذكرة تحالف اليسار الديمقراطي حول الإصلاحات الدستورية، مرجع سبق كره.

[2] الحزب الاشتراكي الموحد، بيان بتاريخ 27 مارس 2011، وحزب النهج الديمقراطي بيان بتاريخ 13 فبراير 2011.

[3] مذكرة تحالف اليسار الديمقراطي حول الإصلاحات الدستورية، مرجع سبق ذكره.

الصلاحيات، وتعزيز دورها الرقابي بمجموعة من الآليات لاسيما ربط قيام الحكومة بتصويت برلماني (على البرنامج/التنصيب البرلماني للحكومة) ودعم وتعزيز أدوار المعارضة البرلمانية، حذر ظاهرة الترحال البرلماني، وذلك لإيجاد مؤسسة تشريعية فعالة وذات مصداقية، إلا أن الاجتهاد حول الاختصاصات المبتغي تتباين من حيث التصورات حول الاختصاصات المؤسساتية للبرلمان وبنية التركيبة، كما أن الاتجاه نحوى الارتقاء بالعمل الحكومي وتفعيله، بغية الوصول إلى حكومة مسؤولة فعليا، وإن كان تقاطعا بين التمثيلات الحزبية إلا أنه بدوره تباينت حوله الرؤى من حيث مدى اتساع صلاحيات الجهاز الحكومي وقائده (الوزير الأول رئيس الحكومة) هذا من جانب ومن جانب آخر فتعين الأمر كذلك ينسج على إحقاق العدالة الترابية وتوطيد الرجاحة الراشدة إذ اختلفت الطموحات بشأن تنزيل الجهوية، خصوصا في التعاطي مع وضع الأقاليم الصحراوية، كما اختلفت بشأن عدد وطبيعة المؤسسات وآليات تثبت دعائم الحكامة في حين أن مطلب تقوية دور الأحزاب السياسية بتحويلها ممارسة السلطة إلى جانب التأطير والتمثيل عرف إجماعا حوله.

أولا: الأحزاب والمؤسسة البرلمانية

رغم الاتفاق حول النصوص بوضعها، إلا أن تمثيلات الأحزاب لطبيعة النظام السياسي تحكمت في تحديدها لمجال صلاحيات المؤسسة التشريعية عدا الاتفاق حول تجريد الغرفة الثانية (مجلس المستشارين) من آلية إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، مع منح الغرفة الأولى (مجلس النواب) بصلاحيات أوسع وتخصها بالأسبقية الصلاحية، بالنسبة للأحزاب التي تضع صيغة الثنائية المجلسية في تصورها، وهكذا اتجهت الأحزاب السياسية التي حسمت في اختيار نظام الملكية البرلمانية كما هو متعارف عليه في التجارب المقارنة في دعم هذه المؤسسة بأوسع الصلاحيات التشريعية والرقابية وذلك انسجاما مع اختيارها لطبيعة النظام السياسي إلا أن اتجاهات

الأحزاب السياسية التي لم تحسم بشكل قطعي في طبيعة وهوية النظام السياسي ما بين "ملكية برلمانية" و"ملكية تنفيذية" بحرصها على استحضار الخصوصية المغربية فقد جاءت تصوراتها محكومة بمدى اقتراب تمثيلاتها لطبيعة النظام السياسي إلى أحد النموذجين، بحيث أن الأحزاب السياسية التي تدعوا بالملكية البرلمانية تنادي بصلاحيات أوسع لمؤسسة البرلمانية، وإن لم تصل إلى تلك الصلاحيات المتعارف عليها في إطار الأنظمة الملكية البرلمانية في معاقلها الضريبية، في حين أن الأحزاب السياسية تدعوا إلى ملكية تنفيذية، وإن نادت بتوسيع صلاحيات المؤسسات التشريعية إلا أن تصوراتها لمضامين الاختصاصات كانت شبه متطابقة مع الاختصاصات التي اضطلعت بها المؤسسة التشريعية سابقا عدا التطرق إلى بعض الاختصاصات التشريعية الجديدة التي أضيفت لمجال القانون وبالنسبة للرقي بمكانة المعارضة البرلمانية كهدف لا تختلف بشأنه التصورات الحزبية إلا أن حجم الدعم ومدى التعزيز حكمته مواقع الأحزاب بين الأغلبية والمعارضة وقت صياغة التصورات الكتابية هذا ما يفسر تصور حزب العدالة والتنمية بالمقتضيات الرامية إلى هذا المبتغى، أما عن التركيبة البرلمانية فعدا أحزاب تحالف اليسار الديمقراطي التي دعت إلى حذف الغرفة الثانية، فإن جل الأحزاب منسجمة في تصوراتها بشأن تمتيع مجلس النواب بالأفضلية والأسبقية وله الحسم مع عدم منح الغرفة الثانية/مجلس المستشارين بآلة إسقاط الحكومة، هذا وقد دعت أغلب الأحزاب السياسية إلى إعادة النظر في تركيبة هذه الفرقة الثانية من حيث عدد أعضائها وتشكيلها على أساس التمثيل الترابي.

ثانيا الأحزاب السياسية والمؤسسة الحكومية واختصاصاتها:

فإنه إن كانت التمثيلات قد تجانست بشأن تقوية الجهاز الحكومي بناء على نتائج صناديق الاقتراع، ومن خلال ذلك دعم التنافسية الانتخابية في المشهد المغربي، مع دعم مسألة اقتراح الوزير الأول رئيس الحكومة للوزراء قصد تعيينهم من طرف الملك،

فإن تلك التمثيلات اختلفت في رسم مدى اتساع صلاحيات هذه المؤسسة وهكذا نجد أن الأحزاب السياسية المتبنية "للملكية البرلمانية" بدون أي خصوصية اتجهت إلى المناداة بممارسة الحكومة للسلطة التنفيذية الفصلية مع اختصاص الوزير الأول بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية باقتراح من الوزراء المعنيين، وترأسه للمجلس الحكومة، كما يقوم المجلس الحكومي كهيئة تقريرية للحكومة، وهذه الأخيرة هي المعنية بتحديد السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة.

في حين نجد أن الأحزاب التي تتبنى رؤية الملكية البرلمانية وفق المنظور السالف، أو التي لم تقبل أصلا قد أجمعت على دسترة المجلس الحكومي، ومسؤولية الحكومة أمام الملك والبرلمان لكن صلاحيات المؤسسة الحكومية في تصوراتها قد تأرجحت بين دعم المجلس الحكومي ببعض الصلاحيات التقريرية شرط دعم الإخلال بالثوابت الدستورية، واقتصاره على عدم حيازة مجرد صلاحيات استشارية لا تقريرية، حيث يبقى التقرير محصورا على المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، نفس الأمر بالنسبة للتعيين في الوظائف المدنية، أما العسكرية فهي للملك بنفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، فقد تأرجحت بدورها بين الذهاب اتجاه تدعيم سلطة الحكومة/المجلس الحكومي.

في هذا الصدد بالاختصاص في التعيين ببعض المناصب لكبار موظفي الإدارات العمومية المركزية واللامركزية ومديري المؤسسات العمومية وشركات الدولة، ورؤساء الجامعات وعمداءها ومدراء الأكاديميات[1*] وبين مجرد الاقتراح للحسم فيها بالمجلس الوزاري[2**]، أو إسناد التعيين مباشرة لسلطة الملك دون سلطة الحكومة، كما أن مسألة

[1*] حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب العدالة والتنمية

[2**] حزب الاستقلال، حزب التقسيم والاشتراكية.

تعيين السفراء واعتماد سفراء الدول الأجنبية وتعيين الولاة والعمال ترى فيه الأحزاب أنه يبقى شأنا ملكيا بامتياز.

سادسا: الأحزاب السياسية والعدالة الترابية أزمة التغلغل

إن تباين الأحزاب لم يتحكم هذه المرة إلى مرجعية تصورها لطبيعة النظام السياسي بقدر ما حكمته تمثلات متعلقة بقضية الوحدة الترابية، في انعكاس تام للإجماع الحاصل حول هذا الثابت لدى الأحزاب المغربية باستثناء موقف "النهج الديمقراطي" وفي ذلك تعمل الأحزاب على إخراج تصورات تصب في استيعاب وضعية الأقاليم الجنوبية بالدرجة الأولى، وفي جزء من تلك التمثلات تحكمت إبعاد تنموية في الدرجة الثانية، هكذا إن كان الإجماع حول الجهة كشكل للتنظيم الترابي بين المكونات الترابية للجهة، والخارجي، تضمن بين جهوي، والمناداة بالانتخابات العامة المباشرة في إفراز الأجهزة الجهوية مع تمتعها بالاستقلال المادي والإداري إلا أن مضمون هذا الشكل التنظيمي الترابي، والاختصاصات الجهوية في علاقتها بالمركز تعرف تباينا لدى الأحزاب السياسية، وهكذا حين تنادي أحزاب بجهوية مقتنعة بالاستناد على التوصيات الصادرة على اللجنة الاستشارية للجهوية، مع احترام تام للمقدمات الأمة وثوابتها، ووحدة الوطن ترابا وشعبا، تقول أخرى بنظام جهوية مع إحداث مقتفيات خاصة (نظام خاص بالأقاليم الصحراوية تراعي تنزيل مقترح الحكم الذاتي).

أما من حيث الاختصاصات المفترض إسنادها للجهات نجد اتجاهين، أحزاب اتجهت إلى حصر فقط ما لا يمكن تقويته من المركز إلى الجهات مقابل التزامها بثوابت الدولة المغربية ومقترحاتها ووحدتها، بحيث تظل اختصاصات الدولة محصورة مقابل اختصاصات الجهات الواسعة التي لا تعدها إلا ثوابت الأمة، أو بحصر الحد الأدنى لتلك الاختصاصات.

كما طرحت مسألة تبعية الولاة والعمال تضاربا في الرؤى والتوجهات، ففي الوقت الذي تستشرف فيه أحزاب سياسية أدوار العمال والولاة من خلال خضوعهم للسلطة الحكومية، بصفتهم ممثلين للحكومة مع وقوعهم تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة، اتجهت أحزاب أخرى للقول بأن الوالي هو ممثل الدولة (رئيس الحكومة).

المبحث الرابع: تعامل الأحزاب السياسية مع أزمات التنمية السياسية في المغرب

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعامل الأحزاب السياسية في المغرب مع أزمات التنمية السياسية التي يعاني منها النظام السياسي في المملكة المغربية وفق تحليل يرتكز على أرقامواحصائيات ووثائق رسمية وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة السياسية

إن تمثيلية الأحزاب تكمن في العملية الانتخابية، والتي تبين من خلال صناديق الاقتراع مدى تجاوب المواطنين مع هذا الحزب أو ذاك، كما أنها تبين مدى مشاركة كل حزب في النظام السياسي للمشاركة في صنع القرار أو التأثير في صنعه، وتشارك الأحزاب المغربية في الحياة السياسية المغربية من عدة زوايا أبرزها المشاركة في البرلمان المغربي من خلال الانتخابات وكذا تمثيلها داخل البرلمان المغربي.

أولا: مشاركة الأحزاب المغربية في السلطة التنفيذية الحكومية

في سنة 1992 و1996 قدم كل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال المتحدين حينها في الكتلة الديمقراطية مطالب مشتركة للإصلاح الدستوري ضمنها تصور الحزبين لمكانة البرلمان في النظام السياسي والدستوري المغربي، وإذا كان دستور 1992 وأيضا دستور 1996 قد استجابا نسبيا لبعض مطالب هذين الحزبين، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لجانب كبير من هذه المطالب، بل إنه في مقتضيات معينة من الدستور تبين ليس فقط عدم الاستجابة، بل معاكسة بعض المطالب وذلك من خلال مباغتة الجواب الدستوري للأحزاب بمقتضيات محدثة تسيير في الاتجاه المعاكس.[1]

في خطاب 09 مارس 2011، وتجاوبا مع مطالب الأحزاب وحركة شباب 20 فبراير، أعلن الملك محمد السادس عن رغبته في إجراء إصلاحات دستورية جوهرية تهم بنية السلطة في النظام السياسي والدستوري المغربي، وذلك بمشاركة فعلية للأحزاب السياسية من خلال:

1. برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة. 2. 2. حكومة منتخبة منبثقة من الإدارة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، مع تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخاب مجلس النواب على أساس نتائجها.[2]

1. مشاركة الأحزاب في حكومة التناوب التوافقي:

[1] سعيد خمري، **مكانة البرلمان في النظام السياسي والدستوري "مطالب الأحزاب وأجوبة الوثيقة الدستورية"**، جامعة القاضي عياض، المغرب، ص10.

[2] عبد العزيز المغاربي، **الدستور المغربي الجديد لسنة 1996، مستجدات وآفاق**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سياسة مؤلفات أعمال جامعية، الرباط، 1996، ص01.

تعد الحكومة التي عينها الملك "محمد السادس" حكومة "عبد الإله بن كيران" الحكومة الثلاثين منذ الإعلان عن استقلال المغرب في 02 مارس 1956، تعاقبت على رئاسة الحكومة عدة شخصيات كان أغلبها معينين من طرف الملك.

وتتكون الحكومة المغربية من وزراء الائتلاف المكون للأغلبية ورئيس الوزراء من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية وهي مسؤولة أمام الملك والبرلمان، فبعد تعيين أعضاء الحكومة من قبل الملك، يتقدم الوزير الأول أمام غرفتي البرلمان لعرض برنامج حكومته الذي يرسم فيه الخطوط الموجهة لعمل فريق حكومته التي يعتزمون بتنفيذها في مختلف القطاعات الوطنية، وبشكل خاص في المجالات التي تهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والخارجية للبلاد.[1]

انطلقت فكرة التناوب التوافقي مع الملك "الحسن الثاني" في 1992 ملازمة لنقاش عام عرفته البلاد حول الإصلاحات السياسية وتدشين مرحلة الانفراج السياسي، وتوسع نطاق الحريات العامة، وإشراك أطراف المعارضة السياسية التقليدية في تدبير الشأن السياسي للبلاد إضافة إلى أحزاب تعديل دستوري.

وقد امتد النقاش حول الإصلاحات السياسية إلى حين الوصول إلى فكرة التناوب، من خلال تعيين الملك "الحسن الثاني" الأستاذ "عبد الرحمان اليوسفي" الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي، وزيرا أولا في 14 مارس 1998، وهي شخصية سياسية خبرت العمل الوطني قبل الاستقلال وساهم مساهمة كبيرة إلى جانب شخصيات حزبية أخرى في إرساء أسس العمل الحزبي والسياسي.

ولقد أعلن "عبد الرحمان اليوسفي" تشكيل حكومته التي تضم 40 وزيرا يمثلون سبعة أحزاب مختلفة فضلا عن تكنوقراطيين لا يمثلون أي حزب، وقد تشكلت هذه

[1] حكومة المغرب، متحصل عليه: http//:ar.wikipedia.arg/wiki

الحكومة بالأساس من تحالف بين اليسار والوسط، وحصل حزب اليوسفي على العدد الأكبر من المقاعد الوزارية "13" وزارة، يليه كل من حزبي الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار، ستة "06" وزارات وتوزعت بقية المقاعد على وزراء من أحزاب: التقدم والاشتراكية، الحركة الوطنية الشعبية، جبهة القوى الديمقراطية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ويضمن هذا التشكيل للحكومة أغلبية مطلقة تزيد عن 180 مقعدا من المقاعد التي تبلغ 335 مقعدا وذلك فضلا عن تأييد حزبين آخرين يشاركا في الوزارة لكنهما أعلنا تأييدهما لحكومة اليوسفي وهما: الحركة الشعبية الدستورية التي تمثل في البرلمان بتسعة من نواب التيار الإسلامي، ومنظمة العمل الديمقراطي التي تمثل بأربعة نواب.

2. مشاركة الأحزاب في حكومة المغرب 2002:

بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر سبتمبر 2002، كلف الملك "محمد السادس" بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة إدريس جطو" وكان ذلك بمثابة المفاجئة غير المتوقعة فقد كان الوزير الأول المستقيل "عبد الرحمان اليوسفي" يعتقد أن العهد الذي وقعه سنة 1998 مع الملك "الحسن الثاني" سيتواصل في ظل خلفه الملك "محمد السادس" أما فيما يخص المشاركة الحزبية في هذه الحكومة فلقد أدت الحكومة الجديدة برئاسة "إدريس جطو" اليمين الدستوري أمام الملك في 2002/11/08، وهي تضم غالبية أعضاء الحكومة السابقة حيث شاركت فيها ستة أحزاب سياسية أهمها: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال بالإضافة إلى أحزاب في التحالف السابق وهم حزب التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية وغاب عن الحكومة الجديدة الحزبان اليساريان، الحزب الاشتراكي

الديمقراطي وجبهة القوى الديمقراطية، ولم تضم الحكومة أي ممثل عن حزب العدالة والتنمية الذي يشكل نوابه قوة المعارضة الرئيسية في مجلس النواب.[1]

3. مشاركة الأحزاب في حكومة المغرب 2007:

الحكومة المغربية لسنة 2007 أو حكومة "عباس الفاسي" هي الحكومة التنفيذية التاسعة والعشرون منذ استقلال المغرب "1956" رأسها "عباس الفاسي" عن حزب الاستقلال، وعينت هذه الحكومة الائتلافية رسميا من قبل ملك المغرب يوم 15 أكتوبر 2007، بعد أسبوعين من المفاوضات بين رئيس الحكومة "عباس الفاسي" والأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة، كشف النقاب رسميا عن التحالف يوم 07 أكتوبر 2007، عقب اجتماع "الفاسي" مع الأمناء العامين للأحزاب بعد أن قبلت المشاركة، وضمت حكومة "عباس الفاسي" وزراء من حزب الاستقلال إضافة إلى وزراء من أحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية.[2]

4. مشاركة الأحزاب في حكومة المغرب 2012:

تعد حكومة 2012 هي الحكومة التنفيذية الثلاثون منذ استقلال المملكة المغربية يرئسها "عبد الإله بنكيران" عن حزب العدالة والتنمية، لتكون أول حكومة يقودها إسلاميون منذ الاستقلال، نتجت عن الانتخابات التشريعية المغربية 2001، التي عقبت تعديل دستوري مهم استفتي سنة 2011، وعينت الحكومة الائتلافية رسميا من قبل ملك المغرب يوم 03 يناير 2012، بعد أن استمرت مشاورات التشكيل 36 يوما.

وتضم حكومة "بنكيران" 32 وزيرا حسب التقسيم التالي:

---

[1] أحمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص111. 115

[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المغربية.

- حزب العدالة والتنمية 11 حقيبة وزارية
- حزب الاستقلال ستة "06" وزارات.
- حزب التقدم والاشتراكية أربعة "04" وزارات
- حزب الحركة الشعبية أربعة "04" وزارات

وحملت التشكيلة الحكومية الجديدة إحداث وزارتين جديدتين هما الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.[1]

ثانيا: مشاركة الأحزاب المغربية في السلطة التشريعية "البرلمان":

تطرح ككل مرة يكون فيها المغرب مقبل على الانتخابات التشريعية العديد من التساؤلات المرتبطة بالديمقراطية والمشاركة السياسية والممارسة الانتخابية وظيفة التشكيلة السياسية التي ستشخص المشهد السياسي داخل قبة البرلمان، وهذه التساؤلات مرتبطة كذلك بالسلوك الانتخابي للنخبة السياسية المغربية ودرجة مشاركة الأحزاب في السلطة التشريعية بالمغرب[2]، وسيتم عرض أهم المشاركات الحزبية في البرلمان المغربي من خلال أبرز الانتخابات التشريعية التي جرت بالمغرب ابتدءا من مطلع التسعينات إلى سنة 2011.

1). مشاركة الأحزاب في البرلمان المغربي "1993-1997":

في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في المغرب يوم 15 أكتوبر 1993 عرفت عدد المقاعد المنتخبة زيادة مباشرة "204-222" في حين أن عدد المقاعد المنتخبة

[1] المرجع نفسه.

[2] أصفار محمد، **الأحزاب المغربية والمشاركة السياسية، مواضيع وأبحاث سياسية**، الحوار المتمدن، العدد 3499، 2011، ص04.

بشكل غير مباشر ارتفع "102-111"، طعن أحد عشر حزب و2042 من المرشحين في هذه الانتخابات، وكان الإقبال على هذه الانتخابات تجاوز نسبة 62.7%.

لقد أظهرت النتائج البرلمانية وجود كتل برلمانية مختلفة متوازنة فيما بينها في عدد المقاعد التي حصل عليها، فمن بين 222 مقعدا تحصل الاتحاد الاشتراكي على 48 مقعدا بما نسبته نحو 21.6% من إجمالي المقاعد، وحصل حزب الاستقلال ثانيا على 43 مقعدا بنسبة 19.36% بالمائة وجاء في المرتبة الثالثة حزب الحركة الشعبية بتحصله على 33 مقعدا بما نسبته 14.68% وحصل حزب التجمع الوطني للأحرار على 28 مقعدا والاتحاد الدستوري على 27 مقعدا بما نسبته 12.6 بالمائة و12.2 بالمائة على الترتيب.[1]

2). مشاركة الأحزاب في البرلمان المغربي "1997-2002":

في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في المغرب يوم 14 نوفمبر 1997 أفرزت مشاركة ثلاث كتل حزبية متوازنة هي:

الكتلة الديمقراطية المعارضة التي كانت تضم كل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب منظمة العمل الديمقراطي، وقد حصلت على 102 مقعدا من إجمالي 333 مقعدا، وكتلة الوفاق اليمنية التي تحصلت على 100 مقعدا بأحزابها: الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي وكتلة الأحزاب الوسط التي حصلت على 56 مقعدا ذهب معظمها للتجمع الوطني للأحرار.

[1] أحمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

وما يمكن استنتاجه من تلك النتائج، أن العملية الانتخابية قد أسفرت عن وجود كتل برلمانية متوازنة وكانت المشاركة الحزبية متوازنة داخل البرلمان أي لم يكن هناك حزب واحد يسيطر على البرلمان.[1]

3). مشاركة الأحزاب في البرلمان المغربي "2002-2007":

أهم ما يميز هذه الانتخابات أنها تعد الانتخابات التشريعية الأولى في ظل عهد الملك محمد السادس وقد أجريت في 27 سبتمبر 2002 وأكدت نتائج الانتخابات على متغير المشاركة الحزبية المتوازنة في تركيبة البرلمان، حيث خاض تلك الانتخابات 22 حزبا، جاءت الأحزاب الستة السابقة في المقدمة مع تبادل المواقع النسبية تحصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على 50 مقعدا من مجموع 325 مقعدا، ثم حزب الاستقلال بتحصله على 48 مقعدا يليه حزب العدالة والتنمية بـ 42 مقعدا ثم حزب التجمع الوطني للأحرار بـ 41 مقعدا، وحزب الحركة الشعبية بـ 27 مقعدا، وحزب الحركة الوطنية الشعبية بـ 18 مقعدا، ثم حزب الاتحاد الدستوري بـ 16 مقعدا.[2]

4). مشاركة الأحزاب في البرلمان المغربي 2007-2010:

أجريت الانتخابات البرلمانية في المغرب يوم 07 سبتمبر 2007 وتعد الثانية في عهد الملك محمد السادس يقدر عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم بـ 37%، وهي أدنى نسبة في التاريخ السياسي المغربي، شارك في الانتخابات 33 حزب سياسي و13 مستقلا يتنافسون حول 325 مقعدا بالبرلمان.

37 بالمائة ممن يحق لهم التصويت هم الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات، حيث تعد أدنى نسبة في تاريخ الانتخابات الوطنية المغربية، الاتحاد الاشتراكي للقوات

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] أصفار محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

الشعبية وهو أكبر حزب مشارك في الحكومة المغربية المنتهية ولايتها فقدت ما يقارب من ربع مقاعدها، وتم تعويض من قبل الناخبين بشريكه في التحالف حزب الاستقلال، الرابحون الرئيسيون في هذه الانتخابات هم الحزبين الليبراليين: الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري المواليين للحكومة، بينما حققت المعارضة الإسلامية حزب العدالة والتنمية زيادة متواضعة في عدد النواب.[1]

5). مشاركة الأحزاب في البرلمان المغربي "2011":

جرت انتخابات برلمانية مبكرة في المغرب في 07 أكتوبر 2011، حيث كانت مبرمجة لسنة 2012، شاركت في الانتخابات ما مجموعة ثلاثين "30" حزبا ولكن طبقا للمراقبين كانت ثلاث تشكيلات سياسية كبيرة على الساحة:

- حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل.

- التحالف من أجل الديمقراطية الذي ضم ثمانية أحزاب كبرى برئاسة الوزير المغربي آنذاك للاقتصاد صلاح الدين مزوار.

- تحالف الكتلة الديمقراطية برئاسة رئيس الوزراء آنذاك عباس الفاسي

في حين أن ثلاث أحزاب يسارية "الشيوعية، حزب الطليعة والحزب الاشتراكي الموحد" وحزب النهج الديمقراطي دعوا لمقاطعة الانتخابات، بالإضافة إلى منظمات غير حزبية مثل جماعة العدل والإحسان الإسلامية وحركة 20 فبراير الاحتجاجية.[2]

وكان حزب الاستقلال هو الحزب الوحيد الذي ملأ قائمة لكل دائرة انتخابية، بينما أوفد حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 393 مرشحا.

---

[1]Marocco votes, **in parliamentary poll**. http// :www.Aljazeera.net.07/09/2007.

[2]الانتخابات البرلمانية المغربية 2011، متحصل عليه: انتخابات برلمانية، مغربية http//:ar.wikipedia.arg 2011

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 45 بالمائة بزيادة "08" ثمانية نقاط عن تلك من عام 2007، تحصل حزب العدالة والتنمية على الفائق التعددي من المقاعد، مما حصل زعيمه عبد الإله بنكيران رئيس وزراء وفقا للدستور الجديد، بتحصل الحزب على 24 مقعدا يليه حزب الاستقلال بتحصله على 13 مقعدا، بينما تحصل كل من حزبي التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة على 12 مقعدا.[1]

جدول رقم 11: يوضح وضعية الأحزاب السياسية حسب العلاقة "أغلبية حكومية/معارضة وتشكيلات أخرى"[2]

		الأحزاب	**مجلس النواب عدد المنتخبين**	**مجلس المستشارين عدد المنتخبين**
	أحزاب الكتلة الديمقراطية	– الاتحاد الاشتراكي	57	16
		– حزب الاستقلال	32	21
		– حزب التقدم والاشتراكية	09	07
		– منظمة العمل الديمقراطية	04	–
الأغلبية	أحزاب مقربة من	– جبهة القوى الديمقراطية	09	12

[1] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المغربية.

[2] المعطيات مأخوذة عن:

– كلود سانتوتشي، مرجع سبق ذكره، ص105.

	الكتلة	– الحزب الاشتراكي الديمقراطي	05	04
	أحزاب الوسط	– التجمع الوطني للأحرار	46	42
		– الحركية الوطنية الشعبية	19	15
المعارضة	أحزاب الوفاق	– الاتحاد الدستوري	50	28
		– الحركة الشعبية	40	27
		– الحزب الوطني الديمقراطي	10	21
	تشكيلات أخرى	– الحركة الديمقراطية الاجتماعية	32	33
		– الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية	09	–
		– حزب العمال	02	14
		– حزب الشورى والاستقلال	01	04

مشاركة مختلف الأحزاب على مستوى الحكومة المغربية:

– الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: "14" منصبا "09 وزراء و05 كتاب دولة"

– حزب الاستقلال: "06" ستة وزراء

– التجمع الوطني للأحرار: "06" ستة وزراء

– حزب التقدم والاشتراكية: "03" مناصب "وزير واحد وكاتبي دولة"

– الحركة الوطنية الشعبية: "03" مناصب "وزيرين وكاتب دولة"

– جبهة القوى الديمقراطية: منصبين "02" "وزير وكاتب دولة"

– الحزب الاشتراكي الديمقراطي: وزير واحد "01"

الحزب	عدد الأصوات المحصل عليها
حزب الاستقلال	760.217
التجمع الوطني للأحرار	583.314
الحركة الشعبية	545.478
الاتحاد الدستوري	492.864
الاتحاد الاشتراكي	411.202
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	317.991
الحركة الوطنية الشعبية	203.848
الحزب الوطني الديمقراطي	195.343
حزب التقدم والاشتراكية	127.295
حزب العمل	23.602
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	23.265
حزب الشورى والاستقلال	15.064

جدول رقم "12": يوضح عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات المحلية المغربية سنة 1997. ص279.[1]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية وأزمة التنشئة

1. التنشئة السياسية:

[1] المعطيات مأخوذة عن: - ، أسبوعية 17-21 جوان 1997. International.hebdo.marocحسب أرقام وزارة الداخلية

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر جلية اليوم في الصراع المحتدم بين النظام السياسي وبين مؤسسات المجتمع المدني، فكل طرف يسعى إلى الهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي وإضفاء طابع المشروعية على نفوذهم وسلطتهم.[1]

تشكل التنشئة السياسية وظيفة متميزة لكل الأحزاب، بما فيها الأحزاب التي نشأت في الدول المتخلفة.[2]

المشرع المغربي أوكل للأحزاب السياسية وللجمعيات ذات الصبغة السياسية، مهمة تأطير المواطنين وتمثيلهم في مؤسسات سياسية (الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد، نظام غير مشروع وهو ما يجعل الأحزاب السياسية مدرسة للتربية على الديمقراطية، لا من خلال التأطير فقط، ولكن أيضا من خلال المشاركة والتفتح على قضايا المواطنين، والانفتاح على محيطهم الاجتماعي والاقتصادي.

ينص الفصل الثالث من الدستور المغربي على أن: "الأحزاب السياسية تساهم في تأطير المواطنين وذلك على طريق تنظيمهم وتكوينهم، وإشراكهم في تهيئة وتقييم القرار السياسي كما تعمل على تمثيلهم بتقديم المرشحين في مختلف الهيئات المنتخبة".[3]

وتتعد أشكال تأطير الأحزاب المغربية للمواطنين ومن أبرزها:

1. المدارس الحرة والتوعية السياسية:

[1] أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، مكتبة دار السلام، الرباط 1997، ص.ص 177-178.

[2] أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] المملكة المغربية، المادة 03 من الفصل الثالث، من الدستور المغربي.

2. وقد ارتبط تبلور الظاهرة الحزبية بالمغرب باعتماد التنظيمات الحزبية على عدة وسائل في تأطيرها للنخب المثقفة والجماهير، ومن أهم هذه الوسائل تم الاعتماد بالأساس على المدارس الحرة ونشر الصحف والجمعيات الموازية.

كانت الركيزة الفكرية والإيديولوجية للظاهرة الحزبية المغربية تقوم على بث الوعي السلفي والوعي الوطني، لذا وجدت الأحزاب في المدارس الحرة وسيلة لتلقين الوعي الوطني ومختلف الأفكار السياسية التي كانت تدعوا إليها.

- تعويض النقص في تعليم المواطنين المغاربة
- نشر الوعي السياسي
- خلق شريحة من المتعاطفين والمساندين.
- تكوين أطر يمكن أن تربط الاتصال بين الأحزاب والجماهير.

وقد كانت أغلب هذه الأطر من الأطر المتوسطة التي تميزت بثقافة عربية محدودة لم تصل إلى المستوى التي وصلت إليه ثقافة أبناء الأعيان أو أولئك الذين تخرجوا من المدارس الأجنبية أو سافروا في بعثات إلى الخارج.

غير أن الأحزاب كانت في حاجة إلى مثل هذا الأطر لكي تستطيع أن تربط الاتصال مع الجماهير. وقد شكلت هذه الأطر وسيلة فعالة للتعريف بهذه الأحزاب وتمرير شعاراتها وأهدافها، ولعله مما سهل ذلك انحدار هذه الأطر من الفئات الشعبية التي لم يكن في إمكانها إدخال أبنائها للمدرس التي شيدتها الإقامة العامة.

وهكذا استغلت الأحزاب هذه الثغرة، فساهمت في بناء العديد من المدارس الحرة[1]التي تحولت شيئا فشيئا إلى "أوكار السياسة" وأماكن لبث إيديولوجيات وأفكار مضادة للوضع السياسي القائم.

لذا قامت سلطات الإقامة العامة، بعدما رأت استفحال خطر مثل هذه المؤسسات، إلى جعل المدارس الحرة تحت وصاية والإشراف المباشر لوزارة التربية العمومية.[2]

وبعد الاستقلال ضعف تأثير هذه المدارس وأصبح دورها يتقلص لصالح المدارس المخزنية، مما جعل الأحزاب تحول خلاياها إلى أماكن للتوعية السياسية، ثم عمدت إلى خلق جمعيات تنشر من خلالها الوعي السياسي.

غير أن دور الأحزاب في التوعية كان يختلف حسب طبيعتها، فهناك أحزاب قليلة هي التي واصلت هذه المهمة مثل حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي...في حين أن هناك أحزابا كثيرة انحصر اهتمامها في التهييء للانتخابات والمشاركة في العملية الانتخابية.

ومع مرور الوقت بدأت حتى الأحزاب التي اهتمت بنشر الوعي تتخلى عن هذه المهمة لتتفرغ للعمل الانتخابي فأصبحت الساحة فارغة لعمل المنظمات المتطرفة (ماركسية وأصولية) لتتخذ من الواجهة الثقافية مطية لنشاطاتها ونشر أفكارها.

2. الصحف والدعاية السياسية:

إن أهم تطور عرفته البنية التنظيمية في المغرب هو لجوء الأحزاب إلى أدوات إعلامية مكتوبة، فأغلب الأشكال التنظيمية السابقة لم تكن تلجأ في تعاملها مع

---

[1] « …Les écoles privées destinées à la jeunesse marocaine contenaient environ en 1952 20.000 élèves ».

[2]Rezette R ; **Les partis politiques Marocaines – fondation nationale des sciences politiques**, 2éme édition, 1955- p 312.

الجماهير إلى "المكتوب" ولا يمكن أن تفسر هذه الظاهرة الجديدة في المغرب بانتشار القراءة والكتابة في المغرب، فالنخب السياسية المغربية عبر تطورها كانت تعرف القراءة والكتابة أما الجماهير فكانت نسبة الأمية دائما مرتفعة بينها إذن فأسباب هذه الظاهرة تتجسد في عوامل أكثر عمقا تتجلى بالخصوص في البنى الهيكلية التي تغيرت في البيئة السياسية المغربية.

ويمكن إجمال هذا التغيير في المناحي التالية:

1. انتشار الدولة العصرية المغربية بقوانينها المكتوبة.

2. اعتماد الآلية الحزبية على الكتابة (بطاقات الانخراط، محاضر الاجتماعات، المناشير..)

3. ارتباط المغرب سياسيا بمحيط دولي يعتمد على الوسائل المكتوبة.

ولعل هذا الارتباط السياسي تم بالأساس عن طريق المؤسسات التي ادخلها الاستعمار والأدوات الاتصالية التي اعتمد عليها، وهكذا واكبت فترة التدخل الاستعماري الأجنبي بالمغرب انتشار الصحف بمختلف مشاربها الفكرية والسياسية.

لذا فقد كانت التنشئة السياسية للمواطنين الأوائل تتم من خلال الصحف الأجنبية فمن خلالها كانوا يتعرفون على ما يجري بالعالم ويطلعون على الأفكار السياسية الرائجة[1].

كما أن من أهم ما ساهم في لجوء الأحزاب المغربية إلى الصحف طبيعة المنحدر الاجتماعي لزعماء هذه الأحزاب وطبيعة الفكر الذي كانوا يدعون له، ذلك أن الدعوة

[1] "قام الحاج عبد السلام بتوعية وبث روح الوطنية بين المثقفين أولا ثم ثانيا بين طبقات الشعب حين بدأ عمله بجلب الصحف العربية من الشرق عن طريق البريد البريطاني..."وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب (الجزء الأول) عرض وتعليق محمد بن عزوز حكيم، تطوان 1980، ص 16.

للإصلاح كانت تفترض اللجوء إلى أداة إعلامية واسعة الانتشار، لذا كانت الصحيفة أداة فعالة للقيام بهذا الغرض، وهكذا اعتمدت الجماعات السياسية منذ البداية على الصحف والمجلات لنشر أفكارها، وفي هذا يشير عبد الكريم غلاب قائلا:

"لم يكن عمل هذه الجماعات في الرباط وفاس وتطوان يقتصر على المناقشة والتفكير، بل كان علال الفاسي يشرف على مجلة خطية تصدر بفاس، وكانت جماعة الرباط تنشر مقالات مكتوبة أو منقولة من مجلات الشرق، وكان سعيد حجي يشرف على مجلة خطية بسلا..."[1].

وقد انحصرت وظيفة الجريدة في مهمتين أساسيتين:

- مهمة إخبارية.
- مهمة سياسية

فقد كانت الأحزاب تنشر مجريات الأحداث الداخلية والخارجية في الصحف التي تصدرها ثم تعمد في نفس الوقت إلى تحديد مواقفها من هذه الأحداث.

غير أن السمة البارزة التي ميزت الصحف الحزبية هي صدورها باللغتين العربية والفرنسية أو الاسبانية، ولعل السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى العوامل التالية:

أولا: عامل سياسي يتجسد في وجود وضع سياسي وإداري مزدوج فهناك سلطتان قائمتان (سلطة الإقامة العامة والسلطة المخزنية) وهناك رأي عام مزدوج وطني وأجنبي.

ثانيا: عامل ثقافي يتجلى في وجود نخبتين سياسيتين/ معربة ومفرنسة أو مأسبنة.

[1] عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية**، م س، ص 43.

وقد استمرت الازدواجية هذه حتى بعد الاستقلال، فرغم سياسة المغربة وسياسة التعريب التي دعت لها القوى السياسية فمازالت هذه الظاهرة تطبع أغلب الصحف الحزبية، ولعل سبب ذلك يمكن في استمرار نفس التكوين المزدوج لدى النخب السياسية المغربية واستمرار الارتباط بقوى الميتروبول، فعادة ما تصدر الصحف باللغة الفرنسية لكي تؤثر الأحزاب الوطنية في القوى الخارجية وتكسب عطفها، بالإضافة إلى أن مثل هذه الصحف تتوجه عادة إلى رأي عام داخلي يتميز بتكوينه المفرنس أو المزدوج.

غير أن الصحف الحزبية سواء التي تصدر باللغة العربية أو الفرنسية عادة ما تخلو في القوت الراهن من كل الكتابات التي تهدف إلى التكوين السياسي والإيديولوجي للجماهير، فصفحاتها تمتلئ بمواقف الأحزاب من بعض القضايا الوطنية أو الدولية وصفحات مخصصة للإعلانات والشؤون الاجتماعية أو الرياضية، وحتى الملحقات الثقافية الأسبوعية التي تصدرها بعض الصحف الحزبية لا تشتمل إلا على بعض المواضيع الأدبية من قصة وشعر وأخبار ثقافية.

وهذا يجعل من الصحف الحزبية أداة للدعاية بدل أن تشكل أداة للتنشئة السياسية للجماهير.

لاشك أن الصحافة الحزبية في المغرب عملت على إشاعة برامج الأحزاب الناطقة باسمها، لأن الصحافة الحزبية هي أولا وقبل كل شيء لسان أحزابها، أي أنها تدعم وتساند الحزب السياسي المرتبطة به، وذلك إعلاميا في نشر أفكاره والدفاع عن مواقفه والتعريف ببرامجه وبالتالي فإن الصحافة الحزبية تؤدي واجبها انطلاقا من النهج الذي ستعتمده والزاوية التي ستنظر منها إلى القضايا ولكن رغم ذلك لا تؤدي الصحف الحزبية وظائفها وذلك لأمرين اثنين: طبيعة النظام السياسي المغربي والحالة التي آلت إليها الأحزاب السياسية بالمغرب وبالتالي الأمر الذي سيهم الصحافة الحزبية بالأساس

هو التأثير على سبل وآليات كسب المتعاطفين والأنصار، وليس تنوير الرأي العام وتخليق الشأن السياسي بالبلاد، وإنما من أجل حصد أكبر عدد ممكن من المقاعد سواء على الصعيد المحلي "الانتخابات الجماعية" أو على الصعيد الوطني "الانتخابات التشريعية" فمن الطبيعي إذن أن تؤدي وظيفتها الإعلامية الحزبية كعنصر من عناصر التأثير على الهيئة الناخبة للدفاع عن الرمز أو اللون السياسي للحزب، ولكن بصفة عامة على الصحافة الحزبية أن تلزم نفسها بالعمل من أجل تنوير الرأي العام، لاسيما بخصوص منح الصوت لهذه الجهة أو تلك وهذا أمر مرتبط بالثقافة السياسية السائدة وبترسيخ روح المواطنة وثقافتها داخل المجتمع.[1]

للصحافة الحزبية دورا أساسيا وجوهريا في صناعة الرأي العام، وتوجيهه وتعبئته وهو الدور الذي قامت به ولسنوات طوال الصحافة الحزبية، ونتج عن ذلك عدة أحداث من ضمنها الاعتداء الذي تعرضت له مطبعة الرسالة التابعة لحزب الاستقلال ومحاكمة الأستاذين "عبد الكريم غلاب" و"عبد الجبار السحيمي" في قضية سيادة الأمة، ونفس الممارسات تعرضت لها صحف حزبية أخرى مثل جريدة "المحرر"، وجميع هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، للتأكيد على أن الصحافة الحزبية لعبت دورا استراتيجيا في تحقيق الكثير من المكاسب التي تجني ثمارها اليوم الصحف المستقلة.[2]

3. الجمعيات الموازية:

[1] إدريس ولد القابلة، **الصحافة الحزبية وانتخابات 2007**، أسبوعية المشعل، العدد 1785، 2007، ص09.

[2] علال مهنين، **الصحافة الحزبية والصحافة المستقلة**، صحيفة العلم، "لسان حزب الاستقلال" العدد 4615، مارس 2009، ص13.

اتجهت أغلب الأحزاب الوطنية إلى إنشاء جمعيات لتأطير الشباب واستقطاب المتعاطفين، وكان من أهم العوامل التي ساعدت على إنشاء مثل هذه الجمعيات المسائل التالية:

– تقليص الهامش الديمقراطي من طرف سلطات الحماية، فهذه الأخيرة كانت تحرم من إنشاء الأحزاب وانخراط المغاربة فيها لذا لجأت الأحزاب إلى تكوين جمعيات موازية تنشط من خلالها.

– صدور ظهير 24 ماي 1915 الذي يحدد وينظم تأسيس الجمعيات، الشيء الذي استغله الأحزاب لتكوين عدة جمعيات في مختلف الميادين الفنية أو الرياضية.

– طبيعة العقلية المغربية التي ترسخت فيها أن ممارسة السياسة يعتبر شيئا محرما وطابعا اجتماعيا يعرض صاحبه لأقسى العقوبات، مما جعل إنشاء مثل هذه الجمعيات يخفف من مثل هذه الحساسية.

– محاكاة النموذج الحزبي الأوروبي.

وهكذا قامت أغلب الأحزاب الوطنية بخلق عدة جمعيات موازية، كجمعيات قدماء التلاميذ والجمعيات الكشفية والفرق الرياضية[1]وقبيل الاستقلال اهتمت بعض الأحزاب باختراق النقابات العمالية والاتحادات الطلابية.

وبعد الاستقلال استغلت الأحزاب قانون الحريات العامة لـ 1958 لتخلق جمعيات ثقافية استخدمت كستار لأهداف سياسية.

[1] كان لحزب الاستقلال عدة جمعيات موازية تتشكل من جمعيات قدماء تلاميذ مدارس فاس، أزرو، آسفي، مكناس، مراكش والرباط، كما كانت هناك جمعيات موجهة لاستقطاب الشباب من أبرزها النوادي الرياضية والجمعيات الكشفية، كما كانت له فرق مسرحية مثل فرقة التقدم وفرقة الوحدة وفرقة الأطلس... Rezette, Op.cit. pp 310. 311. 312.

وعموما فإن الجمعيات الموازية كانت تستخدم من طرف الأحزاب لتحقيق عدة أغراض من أهمها:

أولا: استقطاب المتعاطفين

ثانيا: نشر الأفكار الحزبية

ثالثا: تضخيم صورة الأحزاب من خلال خلق العديد من المؤسسات والجمعيات التابعة لها.

رابعا: التربية السياسية للأعضاء.

ليس الهدف منه تأطير الشباب وتكوين المناضلين من أجل فتح الآفاق أمامهم لتولي مناصب القيادة السياسية كما يحدث في الدول الديمقراطية، وإنما الهدف منها هو تعبئة عدد من الشباب وتحمسيهم من أجل القيام بالحملات الانتخابية، والحصول على أصواتهم وأصوات المقربين منهم، والتي بفضلها تصل أقلية إلى مراكز صنع القرار السياسي في البلاد، وغالبا ما تكون تلك الأقلية ذات صلة ببعض المقربين من قيادة الأحزاب أو من ذوي النفوذ المالي في حين يبقى دور الشباب منحصر في الجمعيات والمنظمات الاسمية التي أسستها الأحزاب السياسية أو ساهمت في تأسيسها.

كما تقوم الأحزاب السياسية بتأسيس ودعم المنظمات النسائية والتي يكون الهدف منها في الدول الديمقراطية توعية المرأة بحقوقها وإشراكها في الحياة السياسية من خلال منحها الحق في الوصول إلى المجالس التمثيلية والمراكز الوزارية والمسؤولية، ولكن الأحزاب المغربية تلجأ إلى استدراج النساء ذوات المستوى التعليمي المحدود أو المنعدم وتأطيرهن من خلال ورشات الخياطة و الحفلات، أو من خلال

إنزالهن للرفع من نسبة الحاضرين في المؤتمرات، وهي سياسة مقصودة بحيث تعتبر النساء المتعلمات أقلية في الأحزاب لا تنافسن الرجال على مراكز القرار.[1]

من جهة أخرى يلعب هذا الصنف من النساء دورا فعالا أثناء الحملات الانتخابية بفضل قدرهن من المجتمع وبالتالي بإمكانهن إقناع باقي السيدات بالتصويت على المرشح الذي غالبا ما يكون في نظر النسوة الوسيلة الكفيلة لتشغيل أبنائهم وانتشالهم من البطالة.

ولكن الكثير من الملاحظين يرون أن الأحزاب المغربية حادت وظيفتها الأساسية لتصبح عبارة عن مقاولة لها مشاريعها الخاصة وإن ظلت بعض الأحزاب تزاوج بين وظيفتها التقليدية ووظيفة المقاولة، كما أن الصحف المغربية الحزبية أصبحت خالية تقريبا من الكتابات التي تهدف إلى التكوين السياسي والإيديولوجي للجماهير، حيث أن صفحاتها تمتلئ بمواقف الأحزاب من بعض القضايا الوطنية أو الدولية، وصفحات مخصصة للإعلانات وأخرى للشؤون الاجتماعية والرياضية، وحتى الملحقات الثقافية الأسبوعية التي تصدرها بعض الصحف الحزبية لا تشتمل إلا على بعض المواضيع الأدبية من قصص أشعار وأخبار ثقافية، وهذا ما جعل الصحف الحزبية أداة للدعاية بدلا من أن تشكل أداة للتنشئة السياسية للجماهير.[2]

كما أن الجمعيات والنقابات والاتحادات التي أنشأتها الأحزاب السياسية المغربية لم تحقق المرجو منها بخلق تربية سياسية وتنمية الوعي السياسي لدى المنخرطين فيها، ويرجع هذا العجز للطابع الموسمي لنشاطها وافتقادها للأطر الكافية والمؤهلة ولوصاية

[1] محمد ظريف، **المغرب في مفترق الطرق قراءة في المشهد السياسي**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1996، ص56.

[2] محمد شقير، **التنظيمات السياسية بالمغرب**، منشورات المحلية المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993، ص110.

الدولة على هذه الأنشطة، لأنها هي "أي الدولة" التي تمد هذه الجمعيات بما يلزمها من تجهيزات، كما أن انشغال الأحزاب السياسية بالقضايا الآنية، والمشاركة في الانتخابات جعلها لا تولي اهتماما كبيرا لتنشئة الشباب وتكوينه السياسي الملائم، فهذه العملية تتطلب برنامجا إيديولوجيا واضحا يحدد دور الحزب داخل المجتمع ودور الأفراد داخل الحزب وبالتالي تنشئة هؤلاء الأفراد تنشئة تحدد وتتحكم في سلوكهم السياسي.[1]

جدول رقم: "10": يوضح أهم النقابات والجمعيات والاتحادات المقربة من الأحزاب المغربية[2]

الحزب	النقابة المقربة
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل النقابة الوطنية للتعليم العالي
حزب الاستقلال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
حزب التقدم والاشتراكية	الاتحاد المغربي للشغل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اللجان العمالية المغربية
جبهة القوى الديمقراطية	اتحاد النقابات الديمقراطية
الحركة الوطنية الشعبية	النقابة الوطنية الشعبية
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	النقابة الوطنية للتعليم العالي

[1] مصطفى جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

[2] المعطيات مأخوذة عن: – جون كلود سانتوتشي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص130. 134.

الحركة الشعبية	اتحاد النقابات الشعبية
الحركة الديمقراطية الشعبية	الاتحاد الديمقراطي للعمال الاتحاد النسائي
الحزب الوطني الديمقراطي	النقابة الوطنية الديمقراطية
الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية	الاتحاد الوطني للنقابات المغربية

ومما زاد أيضا في الضعف التربوي للأحزاب هو التنافس الحاد بينها حول التحكم في مختلف المنظمات والهيئات الموازية، وقد تجلى ذلك على الخصوص من خلال:

أولا: تحويل هذه المنظمات إلى ساحة للصراع الحزبي

ثانيا: عدم احترام استقلالية العمل الثقافي والتربوي، فأغلب الأحزاب تؤكد دائما ضرورة تبعية الثقافي للسياسي وعدم استقلالية النقابي عن السياسي.

ثالثا: تفتت المنظمات والجمعيات الموازية تبعا لانشقاق الأحزاب عن بعضها البعض فكل حزب منشق أو حزب جديد يعمل إلى خلق جمعياته الموازية، وعادة ما يكون ذلك على حساب العمل الجمعوي، إذ تقوم الأحزاب بتقسيم الجمعيات فيما بينها ولعل أحسن مثال على ذلك ما وقع لاتحاد الطلبة بالمغرب.

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد سعت الدراسة في هذا الفصل إلى مدى مساهمة الأحزاب السياسية **في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب**، وكذلك علاقة الأحزاب بالسلطة والمجتمع وبالإضافة إلى مساهمة الأحزاب في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب ، وكذا التطرق إلى حقيقة التعددية مع إبراز أهم الأزمات التي يعاني المغرب بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات (كالمشاركة السياسية، والشرعية السياسية، والتنمية السياسية)، أما المحور الثالث تم التطرق فيه إلى المساهمة الحزبية المغرب لتحقيق التنمية السياسية مع إجراء مقارنة بينهما بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات (المشاركة السياسية، الشرعية السياسية، التنشئة السياسية ومن الملاحظات الأساسية التي يمكن ذكرها بخصوص هذا الفصل ما يلي:

- عرف العمل الحزبي في المغرب انطلاقته الأولى في عهد الحماية.

-تبنت المغرب مبدأ التعددية الحزبية منذ الاستقلال حيث جاء النص صريح في دستور 1962 في الفصل الثالث:" أن نظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب.

- يسيطر على المشهد الحزبي في المغرب المؤسسة الملكية أو ما يعرف بالمخزن.

إن الدستور المغربي مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي متمثلتا في: تشكيل الرأي العام واختيار المرشحين، وتأطير المنتخبين.

تتجلى وظائف الأحزاب في المغرب من خلال الخطب الملكية أو الاستجوابات التي قام بها كل من الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس ويمكن تلخيص هذه الوظائف على عدة نقاط أبرزها:القيام بدور المعارضة تنفيذ البرامج تكوين النخبة.

تشارك الأحزاب المغربية في الحياة السياسية المغربية من عدة زوايا أبرزها المشاركة في البرلمان المغربي من خلال الانتخابات وكذا تمثيلها داخل البرلمان المغربي.

- مساهمة الأحزاب المغربية في تشكيل الحكومة حكومة التناوب التوافقي بزعامة "عبد الرحمان يوسفي" سنة 1998 بالمغرب ولكنها كانت مطبقة لبرامج المؤسسة الملكية بالنسبة للمغرب.
- تسعى الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة قصد ممارسة الحكم بينما الأحزاب في المغرب تكتفي بوظائف التأطير والتعبئة والمشاركة في الحكومة فقط.
- تشارك الأحزاب بدرجة كبيرة في المغرب في عملية التأطير السياسي والتنشئة السياسية بحيث أن المشرع المغربي في الدستور وقوانين الأحزاب ربط بين الحزب ووظيفة التأطير السياسي واعتبره من أولويات الحزب السياسي.
- تلعب الأحزاب دورا فعالا في تجاوز أزمة التكامل سواء التكامل للقومي من خلال غرس قيم المواطنة عوض الولاءات الضيقة وكذا إسهامها في التكامل الإقليمي من خلال تواجد في كامل التراب الوطني في المغرب.
- ادركت الملكية منذ السنوات الأولى للاستقلال أن وجود أحزاب سياسية يبقى ممرا إجباريا للحديث عن شرعية سياسية وهذا ما جعلها تنظر إلى الأحزاب

السياسية الفاعلة كشريك ضروري من الناحية المبدئية في خطاب الشرعية السياسية على الأقل في مستوياته الشكلية ضمن إستراتيجية "الملكية الدستورية" .

- أن التاريخ المغربي المعاصر، وطبيعة السلطة الحاكمة فيه تتنافى ووجود ممارسة سياسية تطمح للوصول إلى السلطة، لأن هذه الأخيرة تعمل دائما على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي، وهذا التصدر تقابله في الوقت نفسه تهميش مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب السياسية، فإذا كان أحد علماء السياسة والقانون الدستوري "موريس ديفرجيه" قد حدد وظيفة الحزب السياسي "في السعي للاستيلاء على السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة في ممارستها" فإنه بالتأكيد لم يكن يقصد الأحزاب المغربية.

الفصل الرابع

تحديات ومستقبل الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في المغرب

المبحثالأول: تأثيرالمؤسسة الملكية على مستقبل العمل الحزبي و التنمية السياسية

إن علاقة السلطان برعيته هي علاقة مالك بمملوك، فمن حيث المبدأ هو الذي يأمر وما على الرعية إلا الولاء والطاعة والتنفيذ[1]، هذه العلاقة تحتفظ بمضمونها حتى على مستوى تحديد مساحات التداخل والتفاعل المؤسساتي، حيث تخضع العلاقة بين مكونات النظام السياسي في المغرب لمحددات ومنطق يختلفان عما هو قائم في الأنظمة السياسية المقارنة، هذا ما تكشفه علاقة الملك بالحكومة وبالأحزاب السياسية وبالجماعات الترابية.

المطلب الأول: علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة

يحتل الملك مكانة هامة في الدستور المغربي، باعتباره حاكما وأميرا للمؤمنين يحوز سلطة التقدير والتقرير في كل مجالات الحكم، رغم مقاسمة الحكومة لبعض

[1] محمد كلاوي، **مفهوم الملك عند عرب ما قبل الإسلام**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد الثاني، السنة الأولى، مارس 1987، ص17.

سلطاته سواء عندما كان يقودها وزيرا أولا أو عندما أصبح لها رئيسا يتم اختياره من الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية بموجب دستور 2011.

فالسلطة التنفيذية وجدت منذ البداية واستمرت مجتمعة على مستوى القمة أي في يد الملك باعتباره أميرا للمؤمنين، والذي يعتبر المصدر الحقيقي للسلطة ومنشأها[1] لأن الشعب كما يقول الراحل **الحسن الثاني:**" لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم"[2]، فالعمق الاستراتيجي للملك المتمثل في إمارة المؤمنين، فرض تغليب منطق أحادية الحكم التي تؤسس للملكية التي يسود فيها الملك ويحكم، عوض الملكية البرلمانية أو الملكية المقيدة.

ومن هنا، تتشكل علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة، فهذه الأخيرة وإن كانت تملك سلطة التنفيذ والتنظيم، فإنها مع ذلك كانت ومازالت تشكل امتدادا لمؤسسة إمارة المؤمنين، ولا أدل على ذلك، طبيعة التوصيفات التي استخدمها **القاموس السياسي** لتحديد هوية الحكومة.

فعبارات مثل حكومة جلالة الملك، أو الحكومة المعينة[3]، أو حكومة الوزراء الموظفين الذين يتلقون أجورهم من لدن الملك[4]، أو حكومة كتاب السلطان[5]، يؤسس لنموذج من الحكم قائم على وحدة السلطة غير القابلة للتجزئة وفق التصور الإسلامي،

---

[1] عبد العالي حامي الدين، **معوقات الانتقال**، مرجع سابق، ص18.

[2] **الحسن الثاني التحدي**، مرجع سابق، ص237.

[3] هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية**، مرجع سابق، ص208.

[4] ريمي لوفو، **المخزن يعيد إنتاج نفسه كاريكاتوريا بين كديرة وعالي الهمة**، مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010، ص7.

[5] محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين**، ط/2، عدد منشورات إفريقيا الشرق، 2006، ص309.

وهو ما يجعل هؤلاء الوزراء يمارسون اختصاصهم ليس بدون السلطان ولكن معه[1]، وهو ما جعل البعض يجزم بأن العلاقة الممكنة للحكومة تتجسد في علاقتها بالبرلمان، ولا تدخل في علاقة مع المؤسسة الملكية، باعتبار أن الحكومة هي حكومة جلالة الملك[2].

وتتأكد حقيقة كون الحكومة امتدادا لمؤسسة إمارة المؤمنين من خلال سلطة التعيين والتوجيه، فالملك كان وما يزال هو المختص بتعيين الوزير الأول في ظل دستور 1996 ورئيس الحكومة في ظل دستور 2011، وكذا باقي الوزراء باقتراح من الوزير الأول سابقا ورئيس الحكومة حاليا، بعدما تم دمج اللعبة الانتخابية في عملية التعيين ومنح الانتخابات شهادة ميلاد رئيس الحكومة، والإشارة لأول مرة إلى مسؤولية رئيس الحكومة على عمل الحكومة*، وإن كان البعض، يعتبر بأن السلطة الملكية في هذا المجال تم تقييدها حيث أصبح الملك ملزما باختيار رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية.

إن الغوص في محددات اختيار أعضاء الحكومة على امتداد التاريخ السياسي بالمغرب، يكشف بأن الولاء للملك يعد من أهم العناصر الحاسمة في الوصول إلى منصب الوزارة[3]، حيث يتم تعيين الوزراء تحت الإشراف الكامل للقصر*، وفق مراسيم

---

[1] محمد العربي المساري، **دور الوزارة في النظام السياسي المغربي**،جريدة دفاتر سياسية، العدد 77، يناير 2006، ص16.

[2] محمد أتركين، **قراءة في فرضية الانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين**، مجلة وجهة نظر، العدد 17، نوفمبر 2002، ص25

* نصت الفقرة الأولى من الفصل 89 من دستور 2011 على أنه: "تمارس الحكومة السلطة التنفيذية، ونصت الفقرة الثانية منه على أنه:" تعمل الحكومة تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي على ضمان تنفيذ القوانين والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية".

[3] محمد العربي المساري، **دور الوزارة**، مرجع سابق، ص16.

تتجلى في استقبال الملك لأعضاء التشكيلة الحكومية، وهو واقف أمام كرسي العرش بقاعة العرش مرتديا بذلة رسمية، حيث يتقدم منه وزير بعدما يسمع اسمه ونوعية الحقيبة الوزارية المكلف بها منطوقة، فينحني ثلاثانحناءات مقلدا الانحناءات المخزنية التي يقوم بها أحد المكلفين بالبرتوكول الملكي[1].

فاحتكار الملك لسلطة التعيين والطقوس التي تجري فيها العملية، اعتبر في نظر البعض وسيلة لاستقطاب النخب السياسية الموالية وتطويعها لخدمة المؤسسة الملكية في تسيير دفة الحكم، ولو تطلب الأمر إلباسها لباس حزبي لم تتعود عليه من قبل[2]، فالملك في النهاية لا يعين إلا الفئة من رعاياه التي تحوز ثقته وتعبر فيها عن إخلاصها وولائها للعرش، فالخدمة هي المفهوم السياسي المركزي الذي يحرك هرم السلطة السياسية في المغرب[3].

وتعتبر لحظة التعيين فرصة لتوجيه رسائل سياسية مفادها أن الملك هو الذي يتحكم في سلطة التعيين، وأن حسابات ورهانات المؤسسة الملكية تفوق الحسابات والرهانات الداخلية للأحزاب السياسية كيف ما كانت[4]، الشيء يكرس اللا تأثير للعمل الحزبي بالنسبة للسلطة التنفيذية التي حافظت جوهريا على موروث الحكومات اليمنية والتكنوقراطية[5]، مع استثناءات قليلة تم فيها تشكيل حكومات حزبية كما هو الحال مع

---

*أكد السيد محمد اليازغي في أحد حواراته مع الصحافة الوطنية، أن مستشاري الملك تدخلوا بشكل واضح في المشاورات التي كانت تتم بين الأحزاب لتشكيل حكومة عباس الفاسي (أنظر: جريدة المساء، العدد 413، بتاريخ 2008/01/17).

[1]محمد شقير، **الجسد الملكي بالمغرب**، مرجع سابق، ص19.

[2]محمد شقير، السلطة **والمجتمع المدني، آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب**، منشورات إفريقيا الشرق، طبعة 2011، ص128.

[3]**المرجع نفسه**، ص131.

[4]**المرجع نفسه**، ص128.

[5]محمد أتركين، **الدستور والانتقال الديمقراطي بالمغرب**، مرجع سابق، ص16.

حكومة **عبد الرحمان اليوسفي**[1]، وحكومة **عبد الإله بنكيران** الأولى، في الوقت الذي تفترض فيه عملية التحديث السياسي والانتقال الديمقراطي وجود فاعل سياسي[2].

وبالإضافة إلى سلطة التعيين واختيار الوزراء التي اعتبرت آلية من آليات التحكم في المشهد السياسي[3]، فإن توجيه العمل الحكومي يعتبر تبريرا آخرا يقدمه العديد من الدارسين لتأكيد فرضية غياب مجال حكومي مستقل عن المجال الملكي، فالحكومة تكون ملزمة بتنفيذ توجهات المؤسسة الملكية، حيث أغلب القرارات السياسية عادة ما تتخذ داخل أجهزة القصر، في حين ينحصر دور الوزراء في تهيئ أو تنفيذ هذه القرارات[4]، بمعنى أن الوزراء مجرد منفذين للبرنامج الملكي بعيدا عن البرامج الحزبية التي تثير الكثير من النقاش.

ثم هناك سلطة الإعفاء وهي سلطة أصيلة للملك وإن أصبح رئيس الحكومة شريكا له فيها بموجب دستور* 2001، وهي تعبر بشكل واضح عن منطق اللاإستقلال في أداء الحكومة، فالوزير أو رئيس الحكومة وإن كان من حقه الاستقالة فإنه لا يجرأ على تقديمها، لأن هناك إعفاء وليس استقالة فلا يمكن لإرادة الوزير الموظف أن تعلوا إرادة السلطان، كما أن النظام السياسي لا يتسع لمفهوم الاستقالة التي تعتبر من الخاصيات الأساسية لنظام ديمقراطي مفتوح يعبر فيه المسؤول عن رغبته الحرة والمستقلة عن تخليه عن منصبه أو إعفائه من مهامه إذا ما أحس

---

[1]أمينة المسعودي، **هوامش التغيير السياسي في المغرب**، منشورات مؤسسة كونرادينـاور، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة 2011، ص21.

[2]محمد أتركين، النظام السياسي **المغربي، بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي ووضع خيبة الأمل**، مجلة وجهة نظر، العدد 30، خريف 2006، ص16.

[3]محمد شقير، **السلطة والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص127.

[4]محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب**، مرجع سابق، ص309.

*تنص الفقرة الرابعة من الفصل 47 من دستور 2011 على أنه:" ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة".

بصعوبة تحمل هذه الأعباء أو لمس أن هناك ظروف سياسية أو شخصية معينة تحول دون استمراره في منصبه، فالاستقالة هي تعبير عن الإرادة الفردية وتقوم على فكرة تحمل المسؤولية التي تعتبر صنو الحرية[1]، ومن تم فإن الممارسة التي تقوم على مفاهيم تقليدية مثل الثقة والولاء والخدمة، يصعب فيها على المسؤول الذي يعتبر نفسه خادما أن يقدم استقالته، لأن الملك باعتباره مركز الحياة السياسية، والذي يملك سلطة التعيين هو وحده الذي يملك سلطة الإعفاء واختيار تاريخ وزمن الإعفاء، ولو كانت رغبة شخصية منه في الاستقالة[2].

ورغم الصلاحيات الواسعة الممنوحة للحكومة ورئيسها بموجب دستور 2011، فإن هذا الوضع لم يؤسس لفضاء دستوري وواقعي للمؤسسة الحكومية خارج إشراف المؤسسة الملكية التي ومازالت تتحكم في مسطرة التعيين والإشراف على المجلس الوزاري وتحديد التوجيهات العامة للعمل الحكومي، وهو ما يجعل حتى المؤسسة الحكومية في ظل الدستور الحالي مجرد امتداد لصلاحيات المؤسسة الملكية رغم وجود العديد من الصيغ الدستورية التي تمنحها صلاحية قيادة وتوجيه العمل الحكومي.

المطلب الثاني: علاقة الملك بالأحزاب السياسية

تؤكد العديد من الدراسات أن الظاهرة الحزبية في المغرب ليست ممارسة متأصلة[3]، ولا هي تعبير عن الإرادة السياسية، ولا هي آلية من آليات الصراع على السلطة على السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة فيها على المنوال الذي صاغه

[1] محمد شقير، **السلطة والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص131.

[2] محمد شقير، **السلطة والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص132.

[3] محمد ضريف، **محاولة في تشخيص الموروث السياسي بالمغرب**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 5، السنة الثانية، شتاء- ربيع 1988، ص91.

موريس دوفرجيه[1]، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول ماهية الأحزاب السياسية وطبيعة أدوارها وعلاقتها مع المؤسسة الملكية التي تحتل مركز الصدارة في النظام السياسي المغربي؟

اختلف الدارسون حول منشأ الأحزاب السياسية بالمغرب وتوصيف أدوارها ووظائفها وبرزت في هذا الإطار العديد من الأطروحات والمقولات التفسيرية[2]، لكن الجميع يتفق على أن الأحزاب السياسية ليست مركزا للحياة السياسية[3]، هي جزئية على هامش المركز الذي تتسامى داخله المؤسسة الملكية.

فإذا كانت المؤسسة الحزبية نشأت بالمغرب كتجسيد لفكرة الحرية السياسية، أو كإفراز للنضال الوطني ضد الاستعمار، فإن علاقة هذه الأحزاب بالمؤسسة الملكية لا تؤطرها هذه القيم ولا يمكن قراءتها على ضوء خارطة توزيع التمثيلية أو منظومة الحقوق السياسية والدستورية العصرية، بل تتجاوز هذا المعيار لتفرض الأحزاب السياسية نفسها كعنصر من عناصر ببيئة إمارة المؤمنين، ونشر قيمها داخل عمق البنيات السياسية والمجتمعية، فإذا كانت الحرية السياسية مضمونة وحرية تأسيس الأحزاب لها مكانتها في المنظومة الدستورية والقانونية، فإن هذه الحرية ظلت مقيدة ومراقبة بعدد من الضوابط والكوابح[4]، وأيد لها منذ البداية أن تتحرك في إطار الشرعية

---

[1]Voir : Duverger Maurice, L**es partis politiques, Revue internationale de devoirt compar**é. Vol 5, N° 1, Janvier- Mars 1953, PP:204-208.

[2] نور الدين الزاهي، **الزاوية والحزب، الإسلام والسياسية في المجتمع المغربي**، ط/2، إفريقيا الشرق، 2003.

[3]Zartman William, **Political Pluralism in porocco, in Government and Opposition**, Vol. 35, Issue 2, April 2000, P249.

[4]أنظر: الفقرة الثالثة من الفصل 7 من الدستور على أن:" نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع"، وتنص الفقرة الرابعة منه على أنه:" لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان"، وتنص الفقرة الخامسة منه على أنه:" ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو بالمبادئ الدستورية، أو بالأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للملكة".

ومؤسسة إمارة المؤمنين، ضمن حدود محروسة للتعبير، لا ينبغي أن تمس أسس هذه المؤسسة الحزبية لا تعدوا أن تكون مجرد أداة لصياغة سياسة الدولة دون المساس بالروابط المباشرة بين المؤسسة الملكية والشعب[1].

إن تبعية وخضوع المؤسسة الحزبية لإرادة المؤسسة الملكية لا يفسر فقط بمنظومة العقلنة الحزبية[2]، أو بالقوانين المفروضة على عمل الأحزاب، وإنما يعود بالأساس إلى تغييب مبادئ الحرية[3]، واستقلال القرار والنضال الحزبي، وهو ما جعل الحياة السياسية بالمغرب مطبوعة منذ ولادتها بما يسمى بظاهرة الحزب الأغلبي، الذي لوحظ أنه مدين في طريقة نشوؤه للمبادرة الرسمية أو أنه شكل إما تجمعا لأحزاب صغرى أو أغلبية من المحايدين[4]، كما أنه كان من حيث تكوينيه عبارة عن مبادرة لبرلمانيين موالين للنظام السياسي أكثر من ولائهم للحزب السياسي[5]، ويستميتون في الدفاع عنه ورعاية القيم التقليدانية التي يرتكز عليها أكثر من دفاعهم عن القيم الحداثية التي تؤطر الممارسة الحزبية، لدرجة تحولت الأحزاب السياسية إلى مجرد فاعلين بدون فعالية، لا دور لها ولا وظيفة، سوى ترسيخ التقليدانية على مستوى الفكر والممارسة في غياب أي تطلع للتحرر من السياج المضروب حولها منذ بداية الاستقلال.

---

[1] محمد زين الدين، **حدود الممكن والمستبعد في مسألة الإصلاح الحزبي بالمغرب**،مساهمة في إطار أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية بتاريخ 25 نونبر 2004 بالرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 51، 2005، ص23.

[2] أنظر: الفصل 7 من دستور 2011.

[3] زين العابدين حمزاوي، **التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص52.

[4] محمد معتصم، **الحياة السياسية**، مرجع سابق، ص61.

[5] محمد معتصم، **الحياة السياسية**، مرجع سابق، ص64.

وقد حاول النظام السياسي رعاية هذه الثقافة وتعميق واقع اللاحزبية واللإستقلال، من خلال اعتماد سياسة تحفيزية اتجاه الفاعلين الحزبيين في ظل تنامي وضعية سياسية يطبعها التعدد الحزبي، بجانب ضبط المجال السياسي والتحكم في قواعد اللعبة السياسية التي تحركه[1]، سواء من خلال تأسيس أحزاب موالية ومدافعة عن النظام السياسي أو التدخل في عملية اختيار قادة بعض الأحزاب، حيث أشار أحد الباحثين إلى أن حزب التجمع الوطني للأحرار مثلا جرى تأسيسه داخل القصر الملكي، وأن الراحل **الحسن الثاني** هو من اختار اسمه واسم قائده[2]، ونفس الأمر بالنسبة إلى حزب الاتحاد الدستوري والملاحظ أن هذا النوع من التعيين الذي اعتبر ممارسة معروفة على عهد الملك الراحل الحسن الثاني وإن اختفى على عهد الملك **محمد السادس**، فقد عوضته ممارسات سياسية خفية تساهم في الحد من استقلالية القرار الحزبي، ناهيك إلى سعي بعض الفاعلين السياسيين للبحث عن مباركة القصر قبل الإقدام على الترشيح لمناصب القيادة الحزبية، وتوجيه برقيات التهنئة من قبل الديوان الملكي إلى الرؤساء والأمناء العامون للأحزاب السياسية لحظة الإعلان عن انتخابهم في هذه المهمة، وشرف الاستقبال الذي يحظى به الزعيم السياسي بالقصر الملكي، والتوجيهات المولوية التي يزود بها أمير المؤمنين هؤلاء الزعماء لحظة استقبالهم، كلها تعتبر تجليات لطبيعة العلاقة بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية.

وبالمقابل، جرى تحديد وظائف الأحزاب المعارضة على أساس خدمة الملكية، حيث أصبح الاعتراف بها وتشجيع أنشطتها مقترنا بمدى قدرتها على تقوية مشروعية

---

[1] يونس برادة، **وظيفة الحزب في النظم السياسي**، مرجع سابق، ص52.

[2] أحمد بوز، **الأحزاب السياسية ورهان الانتقال نحو الديمقراطية**، المجلةالمغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، ج/1، العدد الأول، خريف- شتاء 2010، ص.ص:52-53.

الملكية الرئاسوية بتعبير **عمر بندورو**[1]، أو التضييق على الأحزاب المعارضة الأخرى التي كان مشروعها أو توجه قادتها أو حتى اسمها يعبر عن إرادية سياسية مستقلة للمجتمع، أو لمشروع تشكيل سلطة مضادة لمنظومة إمارة المؤمنين، فعندما واجهت الملكية طموح حزب الاستقلال خلال حقبة البناء المؤسساتي لم يكن السبب كما يرى **محمد شقير** هو أن الحزب يريد أن يزاحم المؤسسة الملكية في تفردها بالسلطة بل لأن حزب الاستقلال كان يختزل بذور مؤسسة للحكم[2]، لذلك فعندما واجهته لم تواجهه كمنافس سياسي فقط، بل واجهت من خلاله كل فكرة حزبية تختزن مضمونا سياسيا مغايرا لممارسة للحكم ومنظور مختلفا لتصور السلطة[3].

وقد استخدمت المؤسسة الملكية في سياستها هذه العديد من الآليات السياسية والقانونية[4] والقضائية، نفس الأمر بخصوص تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة الذي رأى فيه عدد من المتتبعين أن هدفه الرئيسي هو مواجهة حزب العدالة والتنمية وهي مهمة أصبحت تقاسمه فيها في بعض اللحظات عدد من الأحزاب السياسية مثل حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي[5].

وقد أدت الممارسة المعتمدة في توجيه العمل السياسي إلى تكريس نظرة جماعية للعمل الحزبي تتحرك في تناغم تام مع طبيعة النظام السياسي واختياراته المركزية استراتيجيا ومرحليا[6] بالشكل الذي جعل المؤسسة الملكية، المؤسسة النشيطة سياسيا،

---

[1] عمر بندورو، **عدة مظاهر تجعل العهد الجديد امتدادا للعهد القديم**، جريدة الصحيفة، العدد 174، بتاريخ 4 غشت/ 7 شتنبر 2004.

[2] محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب**، مرجع سابق، ص305.

[3] **المرجع نفسه**، ص305.

[4] أنظر: الفصل السابع من دستور 2011.

[5] أنظر: محمد ضريف جوامع، جريدة الخبر، العدد 940، بتاريخ 20 يونيو 2014، ص4.

[6] يونس برادة، **وظيفة الحزب في النظام السياسي**، مرجع سابق، ص13.

وسط توليفة حزبية تتوزع بين أحزاب مساندة أو أحزاب مدافعة[1]، والتي اكتسبت فيما بعد توصيفات أخرى من قبيل الأحزاب الإدارية أو الأحزاب الملكية*، والتي أصبح القاسم المشترك بينها هو التنافس على خدمة السلطة[2]، وخدمة برامجها السياسي**، فيكفي أن يعلن أمير المؤمنين فتح ملف من الملفات حتى تتجه كل الأفعال وتحركات الحقل السياسي والحزبي سواء تلك الموجودة داخل مراكز اتخاذ القرار أو في المعارضة، إلى تبني نفس الملف بصفته قضيتهم المركزية، قد يكون هناك اختلاف وتباين في المواقف حول طريقة معالجة ذلك الملف، لكن التوجه السائد هو اندماج الكل في التعاطي مع نفس القضية[3].

هذا، دون إغفال ما تمثله المشاركة الحزبية في الاستفتاءات أو الانتخابات الدورية، التي تحولت إلى وسيلة من وسائل التواصل مع السلطة السياسية، ويظهر ذلك، بالخصوص من خلال عملية الاستفتاء على الدستور التي كثيرا ما تجسد عملية تزكية عامة ومساندة شعبية للنظام السياسي ولمؤسسة إمارة المؤمنين، وذلك في شكل بيعة عامة يجدد من خلالها الأفراد ولاءهم للنظام السياسي، بحيث يظهر الاستفتاء

---

[1]محمد بردوز، **الأحزاب المغربية كجماعات مصالح "رد على أطروحة زارتمان"**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العددان 11-12، ص80.

*في تصريح للراحل مصطفى عكاشة الرئيس السابق لمجلس المستشارين، أكد قائلا:" نحن ننتمي إلى حزب الملك، وإن كان لا ينتمي لحزب، وإنما يمثل مؤسسة بأكملها، ونحن من دون شك ننتمي إلى هذه المؤسسة..."، (مصطفى عكاشة، **حوار مع جريدة الأيام**، العدد 56، بتاريخ 17-22 أكتوبر 2002، ص8).

[2]Mustafa Sehimi, **Monarchie et Multipartisme au Maro**c, a propos de l'article 3 de la constitution, RJPEMN, N° 12, 2ème semestre, PP:230-231.

في تصريح مع القيادي في الاتحاد الاشتراكي السيد عبد الواحد الراضي أكد على:" أن المشروع الملكي مشروع شمولي واعتقد أن هناك عدة أحزاب تتبنى نفس المشروع قد تقول لي ولم الخلاف إذن؟ نحن محظوظون لأننا متفقون مع هذا المشروع هناك مجتمعات غير متفقة بالضرورة على مشروع واحد" (عبد الواحد الراضي، **حوار مع جريدة الصحيفة، العدد 181، بتاريخ 26/20 أكتوبر 2004).

[3]عبد الله ساعف، **أحاديث في السياسة المغربية**، منشورات الزمن، العدد 33، ص176.

كقناة يعبر من خلالها أفراد الجماعة عن ولائهم لزعيمهم الزمني والروحي[1]. في حين تشكل الانتخابات مجرد إجراء هدفه تعيين مستشارين مكلفين بإبلاغ الملك والدفاع لديه عن مصالح دائرة غالبا ما ينظر إليها بمنظور قبلي وفئوي[2].

المبحث الثاني: عوائق الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب

ان التأسيس لدور حقيقي وواقعي للأحزاب السياسة في مجال تحقيق التنمية السياسيةبالمغرب تواجهه العديد من العراقيل والتحديات وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: معوقات التنمية السياسية بالمغرب

ظلت قضية التنمية السياسية في المغرب معلقة منذ استقلال البلاد عام 1956، إذ احتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية، فقد استأثر الحسن الثاني بالحكم بموجب دستور 1962 وواجه معارضة سياسية شرسة، وتعرض لمحاولتي انقلاب عسكري، وفي منتصف تسعينات القرن الماضي اختار الملك نهجا جديدا تحت شعارات "المسلسل الديمقراطي" و"حكومة التناوب"، ممددا بذلك لانتقال الملك إلى ابنه محمد السادس الذي لم تسفر سنوات حكمه إلا عن مغرب أكثر تأزما وواقع هش للتنمية السياسية في البلاد.[3]

---

[1] محمد شقير، **السلطة والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص81.

[2] ريمي لوفو، **عودة إلى التجربة الانتخابية المؤسسة (1960-1963)**، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 9318، بتاريخ 4 نونبر 2009، ص9.

[3] رشيد بلوح، **خطاب التغيير في المغرب**، سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص01.

عندما نقول التنمية السياسية في المغرب لا يعني أنه يوجد في المغرب تنمية سياسية تامة ومنجزة، بل نقصد أن هنالك مساع حثيثا في سبيل تحقيق تنمية سياسية شاملة، وإيمانا بضرورتها، كاختيار لا بديل عنه.[1]

1. عزوف الشباب عن المشاركة في الأحزاب

ادا كان تقرير 50 سنة من التنمية البشرية أشار إلى أن المغرب الراهن ورش مفتوح لرهانات متعددة سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية فإن هاته الرهانات لن تنجح إلا بمشاركة وتفعيل دور الشباب في النشاط السياسي بمختلف جوانبه. الشباب فئة اجتماعية تتميز بالعديد من المميزات أهمها ميزة الاندفاع والعطاء المتواصل حين تتوفر شروطه كما تتميز أيضا بالإخفاقات حين تتراكم عوامل مضادة. وفي المغرب خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي عرفت هده الفئة الاجتماعية انتكاسات كبيرة راجعة إلى اختلاط الأوراق أمامها وانتشار البطالة في صفوف المتعلمة منها مما دفع بالعديد من الشباب المغربي إلى البحث عن البديل.

لا يخفى على أحد أن من بين الأسباب التي تعيق ممارسة الشباب للعمل السياسي بالمغرب هو أن معظم الشبيبات الحزبية المغربية على رأسها قيادات غير شابة تفرض على الشباب بطريقة التعيين أو الترشيح المركزي وتساق تبريرات كثيرة حول استمرارية القيادات القديمة تحت مسميات الخبرة والمراس وسعة التجربة والحفاظ على التوارث بين القديم والجديد ولكنها في حقيقة الأمر ما هي إلا تبريرات للحفاظ على استمرار ضمان الهيمنة الحزبية على الشبيبات الحزبية من خلال بعض القيادات التي تجاوزت عمر الشباب و منها من دخل في العقد الخامس وهو يقف على رأس شبيبة حزبية و

[1] إبراهيم براش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام**، متحصل عليه: http://groups.googel.com/group/fayad61/web

بما يعني احتجاز التطور للكوادر الشابة والحد من عملية التجديد ومن هنا ضرورة الحد الفاصل بين سن الشباب المنخرط في الشبيبة وسن الكهول المرتبطة بقنوات الحزب.

وفي نفس السياق يرى العديد من الشباب أنه لا جدوى للانخراط في الأحزاب ما دامت المغرب تعرف ميلاد طبقة جديدة من التكنوقراط اتسع نفوذها وأصبحت تسيطر على الإستوزار الحكومي، رفض الشباب للسياسة يزداد حدة طالما أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تترسخ بعد، وطالما أن الجو العام السائد داخل الأحزاب لا يوفر أي هامش للعمل السياسي البناء والمثمر المبني على تفجير الطاقات والمواهب التي يزخر بها الشباب.

انصراف الشباب عن العمل السياسي واكبه بروز ظاهرة الانخراط القوي للشباب في جمعيات المجتمع المدني، باعتبار أن هذه الأخيرة تقترب من قضاياهم ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية بصورة ملموسة مما يساعدها على التأثير في واقعهم بل وتخصص حيزا لفئة الشباب لتكوين قيادات تشاركية دون إقصاء وفضلا عن هذا فإنها ملمة بمجموعة من القضايا كالتشغيل والبطالة والتعليم والصحة وأكثر فهما لخصوصية الشباب وميولاته المتنوعة، انخراط هذه الفئة في الجمعيات والعمل داخل هيئات المجتمع المدني يُخول لها المشاركة في تدبير الشأن العام وإن بشكل غير مباشر، من خلال المساهمة في تطوير المجتمع، ودعم التنمية، والمساهمة في محاربة الظواهر الاجتماعية السلبية[1].

إن معالجة الرهانات والتحديات المطروحة على المغرب لن تأتي إلا بفعل سياسي قوي وديمقراطي يكون الشباب من خلاله فاعلا رئيسيا حقيقيا ومباشرا مما يحتم

[1] رشيد بلوح، **خطاب التغيير في المغرب**، مرجع سيق ذكره.

على كل الفاعلين رسم سياسات وخطط متوسطة وطويلة الأجل تكون محصلتها وضع الشباب في سياقهم المجتمعي الصحيح كقوة متغيرة رئيسية.

2.منظومة القيم والتنمية السياسية

تتضافر مجموعة عوامل ووسائل في تشكيل منظومة القيم، وقد تجاوزت في أيامنا هذا الوسائل التقليدية لتشكلها(الأسرة ،المدرسة، الحزب...)، لتساهم هذه المنظومة في تحديد بعد السياسة تتحقق من خلال المنظومة التي تتبنى المبادئ والقيم المساهمة في هذه التنمية، فإما إلى تنمية سياسية، وإما إلى جمود سياسي ينطبع بالعناصر التقليدية واللاعقلانية ينعكس سلبا على التنمية ليس فقط في السياسة، بل في كافة المجالات الحياتية للمجتمع والدولة، لذلك لابد لنا من تحديد طبيعة المعايير التي تتحدد من خلال التنمية السياسية والتي يجب أن تتشكل قيم تتبناه تروم المحافظة والدفاع عنها بشكل إرادي أو لا إرادي.

جميع الحالات كان لمنظومة القيم دور حاسم في مسألة التنمية السياسية والتنمية بشكل عام، فهي تساهم في بلورة السلوكيات والمواقف التي تساهم في تحقيق التنمية السياسية من خلال احترام معاييرها واحترام قواعدها. وتعد الثقافة والثقافة السياسية بشكل عام كأحد المرتكزات السياسية داخل منظومة القيم حيث جميع عناصر هذه الأخيرة تتداخل مع الثقافة السياسية، لذلك سنحاول البحث في إشكالية دور منظومة القيم في التنمية السياسية من خلال دور الثقافة السياسية مع البحث في هذه الجدلية من خلال الواقع السياسي للنظام السياسي المغربي.[1]

يبدو المغرب على غرار باقي الدول الحديثة يتوفر على جميع العناصر التي من شأنها تحقيق ممارسة ديمقراطية حقيقية دولة مركزية تتوفر على دستور ينظم العلاقات بين مختلف السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما يتوفر على

[1] مصطفى جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

حياة سياسية عادية وأحزاب سياسية من المفروض أن تعكس التمثيلية السياسية لمختلف مكونات المجتمع المغربي إلا أن المغرب لازال ضمن الدول السائرة نحو النمو، حيث الديمقراطية لازالت تعرف تعثرات، والمشاريع الكبرى تعرف توقف...وهذا ليس بسبب ضعف التجربة السياسية أو عدم نضجها ولكن لوجود منظومة قيم لازالت يتفاعل فيها التقليدي بالحداثي، فعمليات إنتاج النخب تتحكم فيها قنوات تقليدية تساهم في تبادل النخب للمواقع أكثر منه تداولا أو دورانا لمراكزها، كما أن حاجة المجتمع للتعددية الحقيقة باعتبارها مجتمع الثقافات لازالت موقوفة التنفيذ،والعمليات الانتخابية تعبر هي كذلك عن إفلاس ديمقراطي وغير ذلك من الإكراهات والعوائق التي تميز الحياة السياسية المغربية، فحتى تجربة " التناوب التوافقي" وبما لها من إيجابيات حيث ساهمت هذه التجربة في خلق انفراج اجتماعي وتنشيط ديناميكية سياسية وثقافية تحولت في إطارها بعض الأفكار والقيم والمفاهيم والقضايا والممارسات الفكرية والسياسية الاجتماعية إلى مواضيع للبحث والتفكيك والمساءلة وإعادة النظر والمراجعة والنقد، أثبتت أن الثقافة المغربية التقليدية السائدة هي المحدد لكل ممارسة سياسية رسمية فلازالت كل التوافقات والاختيارات غير خاضعة للقانون وتجعل من الملك الممثل الأسمى للأمة وهو المهيمن على الحياة السياسية المغربية، فالنسق المخزني يعتبر حقيقة راسخة ومتجدرة في النظام الحالي حيث تتعايش المؤسسات والممارسات المخزنية قلما نجد لها نظيرا. وإذا كان دور السلطة داخل النسق المغربي ذو أهمية بالغة في تحديد نوعية القيم السائدة لدى الأفراد من خلال تحكمها في وسائل إنتاج هذه القيم فإن النخب وقيادات الجماعات لا تبتعد قيمها عن الصفة التقليدية اللاعقلانية، فهي كذلك تساهم بممارساتها التي تعبر عن منظومة القيم التي تحملها في إعاقة عملية التنمية السياسية.

إن منظومة القيم السائدة داخل المجتمع المغربي والتي لازال يتفاعل التقليدي بداخلها بحدة، ولازالت تحدد بثقافة الخضوع، تتمحور حول " السلطة" بما يجعلها تخدمها، في حين المجتمع يبقى خارج هذه الدائرة، وبالتالي فإن عملية تنمية سياسية أو اقتصادية خلاقة تبقى مؤجلة في أفق المراكمة لثقافة المشاركة والتعددية والتوافق الإيجابي والمساهمة في التنمية في المحافظة على الموارد، وخلق تنشئة اجتماعية متساوية لجميع الأفراد، واعتماد المنطلقات العقلانية والحداثية في أي عملية سياسية وداخل المشهد السياسي. تساهم منظومة القيم في تحديد مسار التنمية السياسية، فتتحقق بشكلها الطبيعي وفق المعايير والشروط التي تنطلق من الإيمان والعمل على تحقيقها، فالعادات والسلوكات والمواقف وكل القيم والثقافة السياسية... وقد تكون دافعا ومساعد موازي يساهم في إجراء وتسهيل عملية التنمية السياسية إذا كانت تسير وفق القيم التي تتطلبها هذه الأخيرة، كما قد تكون عائقا لأي تنمية سياسية إذا كانت هذه القيم تتفاعل بشكل عكسي اتجاه أسس التنمية السياسية والتي تتطلب وجود تعددية حقيقية في ميع مجالات وتوافق على المنطلقات. إن منظومة القيم لها دور حاسم في دعم أية تنمية سياسية أو اقتصادية... بل تظل الميكانزيم الخفي أحيانا والذي يتداخل مع جملة من الثوابت والمتغيرات التي تخترق العملية التنموية.

وقد أكدت معظم النظريات التي اهتمت بالتنمية السياسية على ضرورة وجود آليات مشتركة وموحدة لخلق تنشئة اجتماعية وثقافة سياسية تروم وضع الإطار الاجتماعي والسيكولوجي للأفراد والجماعات لمساهمتهم في التنمية السياسية إراديا أو غير إراديا.

3.الاحتقان الاجتماعي وأزمة الممارسة السياسية:

سقطت بعض الأنظمة العربية، مصر وتونس مثلا بسبب احتكار النخب السياسية في هذه البلدان لكل المقدرات الاقتصادية وفساد هذه الأنظمة التي فشلت في تحقيق التنمية لشعوبها وظلت تنتج خطابا أحاديا يدعم آليات السلطوية وقمع الحريات واضطهاد المقهورين مع استبعاد المؤسسات الوسيطة. غير أنها دخلت قسرا مرحلة الخريف العربي وخاصة في سوريا وليبيا واليمن والعراق والسودان التي تحولت إلى بلدان فاشلة تغشاها الحروب والنزاعات المسلحة المستعصية على الحل. لقد تحول الاحتجاج الاجتماعي إلى رفع سقف المطالب السياسية لينزلق الحراك بعد ذلك في مستنقع الفوضى مع وجود أجندات غربية تريد تشتيت المنطقة على أساس طائفي، عرقي وديني.

لا شك أن هيمنة ثقافة الاحتجاج في المغرب وانتقال الصراع بين النظام السياسي والحركات الاحتجاجية إلى الشارع، يرجع في مجمله إلى غياب المؤسسات المجتمعية والمدنية الوسيطة القادرة على خلق قنوات قارة وثابتة للحوار بين كل الفئات المجتمعية المتضررة، الأمر الذي يفسر من جهة سيادة منطق الوصاية المفروض قسريا من الدولة على المجتمع وابتلاعها لكل الحساسيات السياسية والمدنية من أحزاب ونقابات وجمعيات وغيرها، حيث أن انعدام التأثير الفعال للمؤسسات الوسيطة ساهم في تعميق الهوة بين الفاعل الرسمي والمواطن العادي وتنامي الإحساس بالغبن وعدم الثقة في الأجهزة الرسمية التي ساهمت بفسادها وسلطويتها في وضع النظام في مواجهة الشارع وخلق حالة الاحتقان السياسي، ما يعني وجود صراع غير متوازن على أجندات سياسية واجتماعية يفترض أن تشكل عمق اهتمام الأحزاب السياسية والهيئات المدنية، وهذا ما يفسر نسبيا خوض بعض الفئات الاحتجاجية في مطالب تفوق الاحتياجات الاجتماعية وتصل في غياب التأطير إلى الفوضى العارمة والتشويش على مألات الحراك ومخرجاته.

على غرار باقي الأحزاب الإسلامية، لم تقدم حكومة العدالة والتنمية أية خطة اقتصادية ومبادرات خلاقة لإعادة الثقة والاطمئنان للمواطن المغربي وسجلت الحكومة أدنى معدلات النمو على خلاف توقعات رئيس الحكومة. كما فشلت حكومة **سعدالدين العثماني** في بداية عهدها، في مواجهة الحراك الشعبي في الريف بل وساهمت في تأجيج الأوضاع بعد الحديث عن أجندة الانفصال وتخوين جهات معينة تنشط داخل الحراك.

طغيان الأعراف الدستورية على الفضاء السياسي المغربي، والتي ترجح كفة المؤسسة الملكية على الحكومة والبرلمان وعدم تنزيل صلاحيات رئيس الحكومة المنصوص عليها في الدستور بل وتخلي **بنكيران** على البعض منها وهو ما يعرف بالصلاحيات الإستراتيجية الكبرى التي ترجع للملك وإسناد صلاحيات تقنية للحكومة زيادة على ذلك تعيين وزراء السيادة في القطاعات الحساسة كالداخلية الأمانة العامة للحكومة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وإدارة الدفاع الوطني من طرف الملك يضعف من مؤسسة رئاسة الحكومة، ناهيك عن عدم خضوع الأجهزة الأمنية والاستخبارية لسلطته[1].

عدم تجديد الأحزاب السياسية لنخبها والتمسك بعشوائية التسيير الحزبي والفشل في احترام قواعد الديمقراطية الداخلية، مما يعكس تحول هذه الأحزاب إلى دكاكين لتسويق التزكيات ودعم النخب والأعيان والأسر المستفيدة من الريع الانتخابي وتعكس مؤتمرات الأحزاب والنقابات واقعا فارقا يعكس هيمنة الزعماء والقادة وتمسكهم بمواقعهم داخل أحزابهم وخلق نخب انتهازية تقتات من موائدهم بعيدا عن الخط النضالي الذي اختطته الأحزاب لنفسها منذ البداية .فشلت هذه الأحزاب الباهتة في تعبئة وتأطير

1 محمد عصام لعروسي – باحث في العلوم السياسية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية **حراك السياسي في المغرب: متطلبات التنمية ... رداءة الممارسة السياسية، متحصل عليه:**

المواطنين والالتصاق بقضاياهم ومشاكلهم اليومية التي صارت تتدحرج ككرة الثلج لتتحول الى قنابل موقوتة تهدد السلم الاجتماعي.

4.الخطاب السياسي المغربي

إن المتتبع للخطاب السياسي في المغرب في الوقت الراهن يلاحظ أن هناك تحولا في هذا الخطاب من التركيز على أولوية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الانتقال إلى خطاب يعطي الأهمية للتنمية في بعدها السياسي.

لقد ظلت الملكية المغربية، منذ الاستقلال تهتم بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن تمت وظيفة إعادة بناء السلطة الملكية مع محمد الخامس، ركز الملك الحسن الثاني على مأسسة النظام وبناء الدولة الوطنية وتعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي كما ركز كذلك الملك محمد السادس على نفس منهجية والده، الذي اعتمد كثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل البحث عن شرعيات جديدة[1] من خلال إطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى "كالطرق السيارة، مشروع طنجة المتوسطي...الخ" في إطار ما يسمى بالمشروع التنموي الحداثي.

توضح مقتطفات من الخطب الملكية منح الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في خطاب 2004/10/08 "...فالتنمية السياسية ستظل نسبية، ما لم تدعم بتعبئة ومشاركة مكثفة، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية ومستدامة...مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الاجتماعي وتوطيد التحديث الاقتصادي..."[2]

[1] عمر الشرقاوي، **المؤسسة الملكية ومعضلة التحديث**، مجلةوجهة نظر، العدد 23. ص53

[2] خطاب الثامن أفريل 2004، متحصل عليه: http//:www.marocma.com

وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية السادسة للبرلمان صرح الملك " وفي هذا الصدد أوليا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية، للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق وتحقيق التنمية البشرية بالتعلم النافع وإيجاد التشغيل المنتج، بتحفيز الاستثمار، وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة، هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي".[1]

وهكذا فخطب الملك تكاد تتعامل مع المنجز السياسي كمنجز مكتمل البناء، وتؤكد أن الوقت قد حان للتوجه للأمام وهو التحدي الاقتصادي والاجتماعي ، وقد اتضح ذلك بشكل جلي مع تعيين الوزير الأول "إدريس جطو" سنة 2002 كتكنوقراطي بعد تجربة حكومة التناوب التي كان فيها الوزير الأول سياسيا ورغم ذلك تعتقد المؤسسة الملكية أن المغرب قد خطى خطوات هامة في طريق إرساء الديمقراطية السياسية "لقد مكن ترسيخنا للمسار الانتخابي من بلوغ بلدنا مرحلة النظام الديمقراطي المعتاد في إجراء كل اقتراع في موعده القانوني، وإنهاء انشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية" [2]

ولكن الحقيقة أن الخطاب المخزني ركز على قراءة اقتصادية واجتماعية للوثيقة الدستورية، مع هجر مفاهيم فصل السلطات، التمثيل السياسي، دولة المؤسسات مع عدم استحضار الأسئلة المؤسساتية والقانونية وقد حاول الفاعلون السياسيون ترجمة هذا التوجه الملكي في خطاباتهم وبرامجهم السياسية من خلال التركيز على البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية وتهميش البعد السياسي وهذا ما بدا واضحا في

[1] خطاب العرش بتاريخ 2002/07/30، متحصل عليه: http//www.maroc.ma

[2] محمد المساوي، **الملكية وواقع التنمية السياسية**، مجلة مسالك، عدد مزدوج، 21. 22. 2002، ص. ص 22. 25.

التصاريح الحكومية، حيث طغى عليها الخطاب الاقتصادي ففي فترة التناوب لسنة 1998، نجد غياب شبه كلي لمفهوم الإصلاح السياسي والمؤسساتي عكس الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي حظيت بمجال واسع من الاهتمام، وفي نفس السياق أكد الوزير الأول آنذاك "**عبد الرحمن اليوسفي**" في تصريحه أمام البرلمان بتاريخ 21 نوفمبر 2001، "لقد أكد جلالة الملك "**محمد السادس**" في افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية أن الانشغالات الحقيقية لمغرب اليوم والغد تتمثل في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، ينبغي تركيز الجهود عليها".[1]

5.طبيعة النسق المغربي

إن أي انطلاقة سليمة لإدراك أبعاد النسق السياسي المغربي المعاصر يجب أن تستبعد القراءة القانونية/الدستورية، لأنها في أحسن الأحوال تجعل الدستور المغربي نسخة طبق الأصل لدستور الجمهورية الخامسة الفرنسية 1958، وأن تعتمد القراءة السوسيولوجية التي تستحضر العمق التاريخي للنسق السياسي القائم.

هكذا نجد أن أهم المداخل لفهم النسق السياسي المغربي تتمثل أساسا في "التقليدية يتموقع النسق السياسي المغربي المعاصرأوليغارشية تقليدوية «traditionaliste» وهي نمط مختلط حيث نجد أن أوليغارشية تحديثية تستند في ممارسة سلطتها على مشروعية تقليدية.

وإذ نحن نظرنا إلى النسق من الداخل، فإننا سنجد أنه تتحكم فيه ثلاثة ثقافات تقابلها ثلاثة حقول: الثقافة الانقسامية وحقل التحكيم وهي تعتمد على منزلة الملك

[1] محمد المساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

كسلطان شريف يلعب دور الحكم بين الفرقاء. كما تعتمد على مرجعية تاريخية تتمثل في هذا الموروث السياسي.

هناك أيضا ثقافة الاجتماع ويقابلها حقل إمارة المؤمنين، وهي أيضا لها جذور تاريخية ساهمت في تكوينها وترسخها في الممارسة والسلوك السياسي للفاعلين.

ثقافة المشاركة وحقل الدولة الحديثة، وهنا تظهر رغبة المغرب في مسايرة عصره، حيث رغم جذوره التاريخية إلا أنه مع ذلك منفتح ويسعى دائما للاستفادة من تجارب الآخرين، وهكذا فرغم خصوصيته إلا أنه لم يتوان عن تطبيق آليات عصرية في ممارسة الحكم.

هذه الثقافات مقابلة لها هذه الحقول تمكن من ضبط المجال السياسي عبر مستويات متعددة:

التنظيم الإداري: تجاوز سياسة الاعتماد على الزعمات المحلية عبر الزيادة في عدد أطر ورجال السلطة، واحتواء المناطق الحساسة، وتكثيف تواجد السلطة بالمناطق البعيدة.

احتكار القرار السياسي: الصراع حول السلطة هو في جوهره صراع حول اتخاذ القرار السياسي.

تكييف السلوك والعقليات: اعتماد سياسة موجهة للتنشئة السياسية.[1]

إن التقليدية كمدخل لفهم النسق السياسي المغربي لها ارتباط وثيق بمكانة المؤسسة الملكية داخل هذا النسق، هذه المكانة التي يجسدها الدور الذي يلعبه الملك باعتباره صاحب السلطتين: الدينية والزمنية، والمقرر الأول والأخير، والمشرف على آليات

[1] محمد ضريف، **النسق السياسي المغربي المعاصر**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص 22.

الضبط الاجتماعي، أيضا تتجلى في كون الملك هو المرجع وصاحب المبادرة في أي توجه سياسي جديد.[1]

6.ضعف وهشاشة الإصلاحات السياسية

عند ملاحظة الإصلاحات السياسية والدستورية للمغرب بقدر أهمية هذه الإصلاحات وحيويتها وضروريتها الوجودية إلا أنه لابد من إعادة النظر في قيمة وثقافة المواطن " المغربي" كما يحقق قيم الديمقراطية في معناها الشامل والتي تنسجم مع مفهوم التنمية السياسية، بما يعنيه ذلك من انخراط واع، ومسؤول ونزيه.

إن تحقيق تنمية سياسية بالمغرب يتطلب توطين ثقافة المشاركة السياسية وإعادة النظر في علاقة السياسي بالمجتمع وبقضاياه، وذلك بردم الهوة بين العمل السياسي والجمعوي، لأنه من بين أبرز العقبات أمام تحقيق التنمية السياسية هو تبخيس الأول وتثمين الثاني، كإجراء للحد من أي نضال سياسي مسؤول، بالإضافة إلى عائق آخر وجب إعادة الاعتبار إليه في هذا المجال، هو إشاعة ثقافة الخضوع والخوف داخل المواطنين.[2]

غاية الدولة كما قال "**اسبيونوزا**" هي ضمان الحرية للجميع، وإقرار قوانين عامة وتطبيقها دون تمييز، فهو يعد تجسيدا لمبدأ المساواة أمام القانون لجميع المواطنين، وهذا الأمر يعد كأبرز عائق في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب، حيث عان منه المغرب كثيرا منذ سنوات،إذ يوجد هنالك مواطنون من درجة الأولى وهنالك آخرون من

---

[1]Bernard Cubertafond **le système politique marocain**, Ed. L'harmattan paris 1997, p 90.

[2] رشيد جرموني، **التنمية السياسية بالمغرب، ..من المفهوم إلى الخصوصية** متحصل عليه: http://Islemonline.net

الدرجة الثانية الأمر الذي ترتب عنه تدهور كرامة المواطن المغربي حيث أصبح لا يحس بانتمائه لهذا الوطن، عندما يرى أن القانون يطبق بازدواجية خطيرة.[1]

كما أن توطين ثقافة الاستحقاق والكفاءة في تقلد المناصب العمومية يعد أهم عائق كذلك حيث أن بنية المخزن العتيق عملت على إفساد الحياة المجتمعية، عندما رسخت ثقافة الريع بمعناه العام واشترت نخب معينة وهمشت أخرى، كما قامت بالعبث في دواليب الدولة والقطاع العام، والأخطر في ذلك أن النخب السياسية والجمعوية والاقتصادية والعلمية الموالية للمؤسسة الملكية وسياستها انخرطت في هذا العمل وأصبحت كثقافة سائدة وكبنية مترسبة يصعب الخروج منها ولهذا وجب في المرحلة المقبلة أن يتم وضع برامج وإجراءات قانونية عامة يخضع لها الجميع، والأكثر من ذلك إحلال قيم النزاهة والمصداقية والمسؤولية، وسط النخب السياسية أولا ثم تربية المجتمع عليها ثانيا وهذا من أهم أدوار وسائط التنشئة السياسية.[2]

يلاحظ كذلك تباين في الأوضاع الصحية للسكان التي ترجع إلى عدة عوامل أخرى كالأمية وضعف مستوى المدرسي، ويظل التسرب المدرسي عاملا في ارتفاع ظاهرة الأمية حيث يغادر المدرسة 11.1% من الأطفال البالغين بالإضافة إلى البطالة وضعف الدخل الفردي للأسر، كل هذه العوامل جعلت المواطن المغربي لا يهتم إلا بقوته اليومي أكثر من اهتمامه بالسياسية، فالغالبية العظمى لا ترغب في المشاركة السياسية نظرا لغياب مستلزماتها وشروطها.

وأشير إلى أن عددا من الأطروحات تربط التنمية السياسية بالتنمية البشرية والتي تتجلى أهميتها في تأمين الحد الأدنى من المستلزمات الضرورية إلا أن المغرب يعرف

[1] رشيد جرموني، **مرجع سبق ذكره.**

[2] الشرقاوي الروداني، **مرجع سبق ذكره.**

تراجعا ملحوظا في مؤشر التنمية البشرية، إذ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة ترتبط بطبيعة النظام السياسي بالمغرب، وتبعية المنطق الاقتصادي الريعي للمنطق السياسي من أجل تكريس هيمنة الدولة على المجتمع.[1]

المطلب الثاني: معوقات العمل الحزبي في سبيل دعم عملية التنمية السياسية

إن الأحزاب المغربية التي رفعت راية التحديث على مدى العقود التي أعقبت الاستقلال، وجدت نفسها تغرق في أساليب إدارتها لشأنها الداخلي من صميم ما ظلت تتدد به وتعيبه على نظام الحكم الشمولي. لقد أصبحت تنتج نفس أنماط التعاطي البيروقراطي والديماغوجية والاستئثار بالرأي، وتعمل من أجل الهيمنة والحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم[2] ويمكن تصنيف إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1. العامل الموضوعي:"الدولة أو المخزن" تكون "التشريعات هي الأساس الناظم لأهم أشكال المعوقات التي تحاصر حركة العمل الحزبي أو تفسح لها.

2. العامل الذاتي: طبيعة العلاقة بين الأحزاب ببعضها البعض وعلاقتها بالمجتمع، وفي العامل الذاتي يكون الحديث عن العقائد والفكر وما ينبثق عنها من برامج ومدى ملاءمتها لمصالح الأفراد والمجتمع، إن ديناميكية الأحزاب في أوساط المجتمع وتماسك البنى التنظيمية ونجاح الأدوات والوسائل تمكن لها من الرسوخ الرأسي والانتشار الأفقي.

---

[1] عبد المالك إحزرير، **ماذا عن التنمية السياسية بالمغرب؟**، جريدة المساء، العدد 3541، 29 ماي 2009، ص15.

[2] –. حسني عبد اللطيف (وآخرون" :(**الحالة السياسية للمغرب سنة 2002** ."وجهة نظر، عدد 2003/18، ص 10.

3. العامل الخارجي: فهو الذي تمثل دائما في مخلفات الاستعمار وهيمنة الإمبريالية، ثم النظام العالمي الجديد والعولمة بكل مداخلها السلبية المتقدمة كمثال ثورات الربيع العربي[1].

أولا: العامل الموضوعي:

ونقصد به الدولة أو كما يسميه المختصين في الشأن السياسي المغربي بالمخزن تطلق لفظة المخزن في المغرب منذ القديم تعبيراً عن أجهزة الحكم منذ عهد الدولة الإدريسية، أي الإدارة التي باشر بها سلاطين المغرب الحكم. ترتبط بالمخزن كل الفئات الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي، وفي عهد الدولة العلوية (العائلة الحاكمة في المغرب)، نشأت دولة المخزن، إذ تحول المخزن إلى سلطة سياسية واقتصادية وإدارية وروحية وأمنية واجتماعية وثقافية، تقوم على أساس الولاءات القبلية والعشائرية.

بالنسبة إلى كثير من المعارضين فإن هذا النظام بقي مستمراً في القرن الـ21 بالمنطق الماضي نفسه، فلا تزال الدولة، برغم إظهارها وجهاً حداثياً، تشتغل كبنية سلطوية تقليدية تعمل لمصلحة أقلية أرستقراطية ونافذة ومتحالفة مع لوبيات المال. لذا فإن أبرز شعار رفع خلال تظاهرات حركة 20 فبراير كان "الشعب يريد إسقاط المخزن."

وبما أن شرعية العمل الحزبي في المغرب مشروطة بالقبول بالنظام الملكي، فإن أغلب الأحزاب تشتغل وفق ثقافة سياسية لا تميز بين ما يقتضيه القبول بالنظام الملكي وبين متطلبات استقلالية العمل الحزبي التي تقتضي أخذ المسافة اللازمة عن المؤسسة الملكية. غياب هذه المسافة يحيل معظم الأحزاب إلى كيانات فاقدة للاستقلالية

[1] شبلي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

والمبادرة وتعيش حالة من الانتظارية المستمرة بشكل يقتل روح الإبداع والتجديد لدى أعضائها.

يؤدي احتكار المؤسسة الملكية لمهمة تحديد الاختيارات الكبرى ووضع السياسات مقابل إضعاف وتبعية المؤسسات المنتخبة إلى تشظي سلطة المؤسسة الملكية. فبما أن الملك لا يمكنه ممارسة كل صلاحياته بنفسه، فإنه يستعين بمجموعة من الأشخاص واللجان التي يعهد إليها ببعض المهام.[1]

لم يختلف الوضع في المغرب قبل دستور 2011 كثيراً عما كانت تعرفه عدد من الدول التي طالها الربيع العربي. اتسمت الحياة السياسية الحزبية المغربية بعودة النزعة التحكمية من أطراف داخل الدولة سعت إلى ترجيح كفّة حزب الأصالة والمعاصرة الذي أنشأه صديق الملك ومستشاره الحالي **فؤاد عالي الهمة**. اتهمت الدولة بمحاولة استنساخ المشهد التونسي في عهد **بنعلي** بخلق نظام حزب السلطة الوحيد، غير أنّ الحراك الذي عرفه المغرب (تظاهرات 20 فبراير 2011) جعل المشروع يفشل.

كما ان القاموس السياسي المغربي على غرار مصطلح أو تعبير "الجهات العليا". هذا المفهوم الذي يستعمل بكثرة في التحليلات والتقارير الصحافية بالخصوص يعتبر أحد أهم أعراض ضعف مأسسة الممارسة في المغرب ويساهم في تهميش العمل الحزبي.

. العوائق القانونية والإدارية:

[1] محمد الهاشمي متحصل عليه: http://www.hespress.com/orbites/361115.html **هل تؤثر الملكية التنفيذية على العمل الحزبي في المغرب؟**

إن المقصود بالإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية هي الدستور ومجموعة التشريعات والقوانين والمواثيق واللوائح والقرارات الإدارية وقرارات المحاكم السائدة في بلد ما التي تعمل في ظلها الأحزاب وتتأثر بها، ويؤدي هذا الإطار القانوني دورا حاسما في تحديد شكل سياسة الدولة اتجاه العمل الحزبي، ومن أمثلة القوانين التي تندرج تحت هذا الإطار القانوني وقوانين الأحزاب السياسية قوانين الانتخابات، قوانين المشاركة السياسية، قوانين التمويل السياسي، قوانين تنظيم الحملات السياسية، هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه دساتير بعض الدول من نصوص تتعلق بالأحزاب السياسية وطريقة عملها.[1]

تسييج الوظيفة الحزبية في الدستور المغربي لجأ المشرع الدستوري وهو الملك أولا وأخيرا منذ 1970 وهو الواقع نفسه بالنسبة للدساتير الثلاثة الأخرى المراجعة لسنوات 1972 و1992 و1996 إلى تسييج وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي. وبذلك أصبح الحزب السياسي مجرد طرف في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ترتيبا على منطوق البند الأول من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم .ويطرح هذا الإقحام ملاحظات أساسية يمكن إجمالها في أربعة استنتاجات.

أولا : مزج التعديل الدستوري في هذا الباب بين التمثيلية السياسية كمعطى لصيق بالأحزاب السياسية من الناحية المبدئية وتمثيليات أخرى غير مشابهة في جوهرها وفي محصلتها داخل النظام السياسي ككل كالتمثيلية النقابية والمهنية.

[1] عاطف السعداوي، **مفهوم الحزب الديمقراطي، دراسة في المحددات والمعايير**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 30، 2011، ص85.

ثانيا: ربط هذا البند بين التنظيم في مفهومه العام الذي تنهض به نظريا الأحزاب السياسية والتنظيم في مفهومه الحصري ومعناه الضيق الذي يتعلق بشرائح معينة كالتنظيم النقابي والمهني.

ثالثا: أفرغ هذا البند المسألة التأطيرية من محتواها الحزبي التعبوي بعد أن جعل التنظيم يهم الجماعات المحلية والغرف المهنية، ليصبح التأطير المقصود بذلك تقنيا في مضمونه وإجرائيافيأبعاده.

رابعا:بقراءة البند الثاني من الفصل الثالث الذي ينص على أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع يبدو أن المشرع الدستوري كان يروم بتسييجه البند الأول من هذا الفصل التنقيص من أهمية التمثيلية السياسية للأحزاب ودورها في المجتمع السياسي عموما، على اعتبار أن البند الثاني ظل حكرا على الأحزاب السياسية.[1]

ورغم رغبة الملك إصلاح لوضع الحزبي من خلال دستور 2011 والذي رفع من القيمة الدستورية للمقتضيات المنظمة للأحزاب السياسية من قانون عادي، كما هو حاال القانون 04-36 المنظم للأحزاب السياسية الحالي، إلى قانون تنظيمي، والذي يعد كأول قانون تنظيمي مكمل لدستور2011. وفقا لما ينص عليه الفصل 7 من الدستور، الذي ارتقى بالأحزاب إلى مرتبة المؤسسات الدستورية، أي كأحد مكونات الدولة.

صلاحيات الأحزاب السياسية في الدستور المغربي 2011:

تعمل الأحزاب السياسية وفقا للدستور على تأطير المواطنين وتكوينهم سياسيا في ظل المبادئ الكبرى للبلاد؛ النظام الملكي، الدين الإسلامي، والوحدة الترابية.

[1] يونس برادة، **محددات الفعل الحزبي بالمغرب**، مرجع سبق ذكره.

ينص الدستور المغربي 2011 على أن للبرلمان الحق في أن يمارس السلطة التشريعية والنيابة عن الأمة، حيث يصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية.

تمارس الحكومة السلطة التنفيذية، بموجب الدستور، بعد تعيينها من طرف الملك وحصولها على ثقة مجلس النواب بالأغلبية، حيث تعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ برنامجها الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين، والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، مثلما يعين في الوظائف المدنية والإدارية والمناصب السامية والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وطبعا لا يمكن لهذه الصلاحيات، التي خولها الدستور المغربي 2011 للحكومة، أن تخرج عن التوجهات العامة التي يرسمها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، بالإضافة إلى أن للملك الحق في أن يطلب من مجلسي البرلمان قراءة جديدة لمشروع قانون ما، بل له الحق في حل البرلمان بمجلسيه أو أحدهما.

ومن هذا المنظور يمكن أن نفسر تعثر العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية في المغرب؛ حيث غالبا ما تنزع القوى المحافظة إلى اعتماد تكتيك يقوم على أساس معالجة بعض الوضعيات عن طريق تغيير القوانين لتمكن من وضع حد للصراع قبل أن يكتسب الزخم الكافي لتغيير ميزان القوى. ولذلك فلا غرابة أن نجد أن هناك تفاوتا كبير بين الممارسات السياسية في المغرب التي لا تزال تنتظم في معظمها لمنطق وروح دستور 1996 رغم أنها تحتكم نظريا إلى دستور 2011.[1]

[1] عبد الكبير طبيح، **قراءة أولية لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزابالسياسية** ... جريدة الاتحاد الشتراكي العدد5268 بتاريخ 2011 – 07 – 21.

لا شك أن كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في تحجيم قدرات الأحزاب على التعبئة بواسطة الأفكار والبرامج، وحولتها إلى مجرد كيانات انتخابية تقدم وعودا لا يسمح لها دورها الهامشي في النظام السياسي بالوفاء بها، مما أضعف مصداقيتها بشكل كبير وحد من قدرتها على استقطاب الشباب والفئات المتعلمة في المجتمع كما كانت تفعل أحزاب اليسار.

2.إستراتيجية الاحتواء

ومن أجل التحكم في الأحزاب اتبع النظام في المغرب إستراتيجية تقوم على إضعافها قبل احتوائها. وذلك عبر المزج بين القمع والتخويف من جهة، والاستقطاب والإغراء من جهة أخرى، وهي السياسة التي انتهجها "المخزن" (السلطة المركزية ممثلة في القصر) بنجاح مع كل أنواع المعارضة، التي شكلت له تهديدا وجوديا مثل الاشتراكيين والشيوعيين بالأمس والإسلاميين اليوم.

وقد أثبتت التجربة كيف أن حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وبعد عقود من الشد والجذب مع الملكية، رضخا في الأخير وشاركا في الحكومات فتحولا إلى كائنات سياسية ضعيفة وأصبحت الملكية أقوى من ذي قبل. واليوم، يسير حزب "العدالة والتنمية" على نفس الخطى، بعد قبوله المشاركة في حكومة شكلية بدون سلطات حقيقية.

إستراتيجيةالاحتواء الملكية: من أجل التحكم في الأحزاب اتبع النظام في المغرب إستراتيجية تقوم على إضعافها قبل احتوائها. وذلك عبر المزج بين القمع والتخويف من جهة، والاستقطاب والإغراء من جهة أخرى، وهي السياسة التي انتهجها "المخزن" (السلطة المركزية ممثلة في القصر) بنجاح مع كل أنواع المعارضة.

3.تمويل الأحزاب السياسية:

وهذه مسألة حساسة جدا لأية ديمقراطية وليدة، لذا فإن الأحزاب السياسية في المغرب يسبب القلق حول كيفية تمويلها وكيف تجرى وعلى أي أساس؟ إن ترك هذه العملية في يد الحكومة قد تؤدي إلى الشك لدى الأحزاب السياسية بأنه سوف تسيطر عليها ويتم التلاعب بها من قبل المخزن لذا، فإنه سيكون أكثر حكمة وحذراً وتعقلاً ترك مسألة تمويل الأحزاب السياسية في أيدي المؤسسات المستقلة.

4.تشجيع تكاثر الأحزاب

وجود اختلال وظيفي (dysfonctionnement) بين النظام الانتخابي المعمول به في المغرب منذ أول انتخابات جماعية عام1960،وبين نمط الأحزاب السائد حاليا والمتعارف عليه في القوانين السوسيولوجية للانتخابات أن الاقتراع الأحادي الإسمي الأكثري على دورة واحدة. والمتعارف عليه في القوانين السوسيولوجية للانتخابات أن الاقتراع الأحادي الإسمي الأكثري على دورة واحدة (scrutin uninominal majoritaire à un seul tour) يفضي منطقياً إلى نظام الثنائية الحزبية(bipartisme)، أو في أقصى الحالات إلى تعددية معتدلة، كما هو حاصل في بريطانيا وفي تجارب عديدة في العالم، الأمر الذي لم يتحقق في الحالة المغربية، حيث الأحزاب تكاثرت وتناسلت لتنتقل من حزب وحيد عام 1934 إلى ما يفوق الثلاثين حزباًفي سنة 2011 وهو أمر تشجعه المؤسسة الملكية.[1]

5.قانون العتبة الانتخابية:

[1] أمحمد مالكي، **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، عمل جماعي، تحت عنوان: "**الأحزاب السياسية في المغرب: التحديات وآليات التجاوز**"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت،2006. ص209

تتصاعد حدّة النقاشات السياسية والحزبية في المغرب على الرغم من المدّة الزمنية التي تفصل البلاد عن موعد تنظيم الانتخابات التشريعية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ولعل آخر هذه التباينات ما أثاره موضوع "العتبة الانتخابية" من سجالات وتجاذبات بين العديد من الأحزاب. و"العتبة الانتخابية" البالغة حالياً 6 في المائة، هي الحد الأدنى من الأصوات المحصّل عليها في الانتخابات البرلمانية، وهو ما يشترطه القانون على كل حزب لتأمينه حتى يتمكّن من الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في أي دائرة انتخابية. وبالتالي، فإنّ الحزب الذي يحصل على أقل من هذه "العتبة"، لا يُسمح لمرشحيه دخول المنافسة للفوز بالمقاعد.

وتباينت مواقف الأحزاب السياسية بالمغرب حيال موضوع "العتبة الانتخابية"، إذ طالبت الأحزاب الكبيرة برفع العتبة الانتخابية لتصل إلى 8 في المائة من الأصوات المضمونة، على اعتبار أنّ ذلك سيمنع ما تسميه هذه الأحزاب "توسيع رقعة المشهد السياسي" في البلاد. في المقابل، اعتبرت أحزاب صغيرة أن تخفيض أو إلغاء "العتبة الانتخابية" يعدّ مطلباً ضرورياً وملحّاً، لأن ذلك من صلب الديمقراطية الحزبية في البلاد، التي تتيح لجميع الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية من دون سقف محدد أو عتبة تضع شروطاً للمشاركة وقبول الأصوات.

ثانياً:المعوقات الذاتية التي ترتبط بالأحزاب السياسية ذاتها:

تعاني أغلب الأحزاب والحركات السياسية في المغرب من مشاكل بنيوية مختلفة، ما بين الضعف التنظيمي والمؤسسي، وضبابية الرؤية السياسية، وافتقاد الديمقراطية الداخلية، وتمحور بعضها حول شخوص مؤسسيها، وكذلك ضعف تواصلها مع الجماهير، وقلة التمويل وغيرها. لكن لا يمكن التطرق لهذه المشاكل بمعزل عن

المجال السياسي الذي تتواجد فيها كما سبق وأشرنا، والذي يؤثر بالتبعية في قدرة هذه الأحزاب والحركات على التحرك وخلق أرضية اجتماعية لها.

1-انعدام ديمقراطية داخلية:

يعيش الفعل الحزبي على مفارقة تعد جوهر الأزمة الحزبية، وتتمثل في تبني بعض الأحزاب السياسية لخطاب يومي حول الديمقراطية ورفعه في وجه النظام والمنافسين السياسيين مقابل حالة من السكون والاستبداد داخلية تحياها تنظيماتها تذكر بحال الأحزاب الستالينية، حيث لا يبقى معها أي مدلول للكلام عن شروط الفعالية السياسية.[1]

لقد ظلت الديمقراطية الداخلية البعد الغائب في الممارسة الحزبية المغربية خاصة عند الأحزاب المصنفة ضمن الحركة الوطنية أو اليسارية، ذلك أنها أنتجت وكرست سلوكات أقل ما يقال عنها أنها أبوية لا تمارس إلا في الزوايا، من حيث استمرار منطق الزعامة والمشيخة، يستعصي في كثير من الأحيان على الشرح المنطقي والسياسي، وهو ما يفسر كون التجربة الحزبية المغربية لم تعرف تجديدا في الزعامة أو القيادة الحزبية خارج آلية الانشقاق، خاصة في ظل اختلال الآلية التنظيمية وعدم تنظيم المؤتمرات لمدة قد تتجاوز عشر سنوات، مما حال ويحول دون تشبيب الأحزاب وتجديد النخب داخلها، وكأن الأمر يتعلق بجماعات ضاغطة محدودة أكثر منها هيئات سياسية عامة. في تغييب تام للقاعدة وخاصة الشباب منها.[2]

قاعدة لم يعد لها أي دور حقيقي في صياغة القرار داخل الحزب، وخاصة منه الاستراتيجي الذي يرهن مستقبله ومدى استمراريته وموقعه في الخارطة السياسية...

---

[1] عاطف السعداوي، **مفهوم الحزب الديمقراطي: دراسة في المحددات والمعايير**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 3 ربيع 2011، ص81.

[2] يونس برادة، **الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1598، 2006، ص18.

ويفسر بعض المحللين ما سبق بكون الأحزاب السياسية عندما تغيب فيها الآلية الديمقراطية داخليا، وترضى القاعدة بذلك تستأسد النخب المستفيدة من الوضع المعوج، ولايصبح من مصلحتها إعادة النظر في عمل الحزب وتطويره وتفعيله وعقلنته، لأن من شأن ذلك أن يؤثر عليها ويفقدها ما اكتسبته من منافع مادية ومكانة ووضعية سياسية، ومن علاقات مع السلطة، يصعب عليها التفريط فيها والتنازل عنها فيما بعد، ولذلك لا تبدل جهدا في إبقاء الوضع على وما هو عليه ووأد أي إمكانية لنقد ومراجعة مسار الحزب لعمله وعمل الذين تحملوا مسؤولية في الدولة أو الحكومة باسمه، وهو عين ما حصل لأحزاب وطنية عتيدة رغبت في دمقرطة النظام، أو ما يسمونه بالمخزن من الداخل، فإذا بها تتمخزن وتتدجن وتطلق الديمقراطية داخل بيتها قبل غيره، ففقدت مع المدة شرعيتها ورمزيتها التاريخية بل ومشروعها وكثيرا من قواعدها، وأصبحت في وضع تغييره رهين بثورة فكرية وتنظيمية ضد النخب والقيادات المزيفة. والنضال من أجل تحويلها إلى أحزاب سياسية حقيقية بعدما صارت مجرد زاويا.[1]

2.الانشقاق والتناسل الحزبي:

المتابع للفعل الحزبي المغربي منذ الاستقلال إلى يوم الناس هذا يلاحظ هيمنة منطق الانقسام والانشقاق والتناسل بدل التكتل.وذلك لسببين رئيسيين:

[1] محمد شقير: الديمقراطية الحزبية في المغرب بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ط1، 2003، ص 31.

الأول: غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية القائمة، والرغبة في خلق فضاء سياسي أرحب وبالتالي الانشقاق.

الثاني: رغبة البعض في موقع سياسي ومكانة اعتبارية دفاعا عن مصالح معينة، وفي هذا السياق شهدت الشهور الأخيرة من عمر حكومة عبد **الرحمان اليوسفي** ولادة أكثر من عشرة أحزاب سياسية، خاصة بعدما شاع بين القوم أن قانونا خاصا بتأسيس الأحزاب السياسية قادم في الطريق، فيه من القيود والضوابط ما فيه، فتسابقوا مع الزمن مخافة أن يقطع خروجه الطريق على كل من سولت له نفسه الاستثمار في السياسة وامتهان العمل السياسي دون امتلاك لمقوماته ومتطلباته.

وقد خدمت ظاهرة الانشقاق والتوالد المفرط للأحزاب السياسية، في مرحلة معينة رؤية النظام لطبيعة التعددية السياسية والحرص على ما يسمى بالتوازنات السياسية تجسد في ظهور أحزاب مرتبطة بالسلطة منذ مطلع الاستقلال مقابل ومنافس لأحزاب الحركة الوطنية، عكس مرحلة حكومة التناوب وما بعدها، حيث بدت الكثرة العددية للأحزاب السياسية لا تعني البتة تعدد الرؤى والمشاريع المجتمعية والبرامج، وأنها مجرد ميوعة سياسية جاوزت كل الحدود. وتتنافى والإطار الطبيعي للممارسة الحزبية في المنظومة الديمقراطية. إذ لا يمكن تقبل وفهم ولادة أكثر من عشرين حزبا في ظرف ثلاثة أو أربع سنوات، دون سند شعبي أو مجتمعي يبرر وجودها، إلا من رغبة في موقع سياسي للدفاع عن مصالح معينة.

3.تدني درجة المؤسسية في هذه الأحزاب:

ويقصد بالمؤسسية غياب الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المؤسسة داخلياً قصر عمر الأحزاب وغياب الترابط والتماسك بين الوحدات الداخلية للحزب والقمة تقود القاعدة وليس العكس ويعني غياب المؤسسة أن الأبعاد الشخصانية في الحزب تسيطر سيطرة تامة على قرارات الحزب وأجنحته وفروعه المختلفة وأن العمل المؤسسي مفقود لدرجة عالية وهذا يعني بأن المفاهيم الديمقراطية الحقيقية غير موجودة داخل التنظيمات السياسية التي تفترض أن تكون أداة ووسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية ونشر القيم الديمقراطية الحقة وترسيخها.

لاحظ أن الأحزاب السياسية المغربية لا تحظى بمكانة مؤسسية متميزة، وذلك بالنظر إلى أنه من خصائص الأنظمة "النيو- باتريمونيالية" خلق مؤسسات بهدف هيكلة اللعبة السياسية وتزيين واجهتها الأمامية فالظاهرة الحزبية في المغرب تمارس نشاطها داخل إطار يسوده جو من "الحكم الفردي"، وبالتالي فإن الإشكالية المركزية في النظام السياسي المغربي منذ الحصول على الاستقلال تكمن في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية الحزبية كما هو متعارف عليه في المنظومات الديمقراطية، إذ أن التلازم بين الواقع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعدا تنازعيا لا جدال فيه.[1]

4.غياب وظيفة التأطير (التوعية الفكرية والسياسية)

لأحزاب السياسية في الدستور المغربي، هي المسؤول الأول عن استقطاب وتأطير المشاركة، وعن التكوين الضروري، واللازم للمناضلين لتحمل المسؤوليات السياسية، بمراكز التشريع والقرار كما بمراكز المعارضة، وعن إيصال العناصر المؤهلة

[1] عبد اللطيف أكنوش، **"واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسية المغربي على مشارف القرن الواحد والعشرون"**، الطبعة الأولى، مكتبة بروفانس، الدارالبيضاء، 1999، ص ص 68-69.

منهم للإطلاع بالمهام السياسية في كل مستوياتها... وبالتالي هي المسؤولة عن وصولهم إلى مراكز القرار بالدولة، لكن أوضاعها الداخلية، المهددة باستمرار بالانفجارات والتداعيات، وضحالة الثقافة السياسية لدى بعضها، وتهافت زعماء بعضها الآخر على المناصب والإمتيازات، أدى في نهاية المطاف على تعميق العزوف عن المشاركة في وجدان الشباب المغربي.

تعاني الأحزاب السياسية فقرا مؤسساتيا وأخلاقيا وسياسيا، جعل كثيرًا من المغاربة يعزفون تماما عن الانخراط فيها.

يشير المؤشر العربي لسنة 2014 أن المواطنين في المغرب لا يثقون البتة في الأحزاب السياسية بنسبة 69%، ولم يتجاوز من عبَّروا عن رضاهم بها نسبة 1.25%إن أهم ملاحظة على هذه البرامج افتقادها للمرجعية الأيديولوجية، بحيث يصعب أن تفرق بين برنامج حزب يساري أو شيوعي أو ليبرالي أو إسلامي أو محافظ. فكل البرامج أصبحت تصاغ عبر معطيات وأرقام تغيب فيها الأيديولوجية، ولا تعكس التعددية السياسية، فكلها متشابهة رغم انه يوجد32 حزبا.

جعلت هذه الصورة السلبية للأحزاب السياسية في المغرب، الكثير من المواطنين يعتقدون أنه لن يستطيع إدارة البلاد إلا الملك، بل أصبحت الأحزاب بالنسبة للبعض "عالة" على الشأن السياسي المغربي.

5.إشكالية البرامج والإيديولوجية:

اجتهدت جل الأحزاب السياسية في تقديم برامجها معززة بالأرقام والإحصائيات حتى تكون محفزا لكسب أصوات الناخبين، وقال مراقبون إن الكثير من البرامج الانتخابية لا يتم الاجتهاد فيها بحيث يتم استنساخها مع إضافات بسيطة لا تتعدى

[1]–**تصورات الشباب في المغرب :الأحزاب السياسية والإصلاحات نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في يوليوز 2011**المعهد الديمقراطي الوطني ص 35.

ترتيب البعض من الإجراءات وتضخيم الأرقام رغم أن هناك أحزابا تبذل ما في وسعها لإخراج برنامج انتخابي متوازن.

وتؤكد جل الأحزاب أنها تعتمد على خبراء لإعداد تلك البرامج، وفي هذا السياق نلاحظ"، أن البرامج الانتخابية تعتمد على "مكاتب دراسات" ولكنها رغم ذلك لا تجعل التشخيص دقيقا للواقع السياسي والاجتماعي للمجال السياسي المغربي، وهذا ما يجعل البرامج مجرد شعارات انتخابية وأدوات للاستهلاك الإعلامي.

وتظل هذه البرامج مجرد خطابات شعبوية تخاطب أحاسيس المواطن بالوعود الوهمية وغير الواقعية خاصة وأنها لم تشرّكه في صياغتها، ولم تحظ بأي اهتمام أو نقاش من جانبه.[1]

صحيح أن هناك تقاطبا أو صراعا أيديولوجيا على مستوى الأفكار أو القيم بين أبرز الأحزاب المتنافسة، لكن على مستوى البرامج لا يوجد فرق كبير فيما بينها .

المبحث الثالث: آليات تفعيل العمل الحزبي للمساهمة في التنمية السياسية بالمغرب

الدعوة لإجراء إصلاحات جذرية في بنية الأحزاب السياسية ووظائفها تجاه الدولة والمجتمع باتت مسالة ضرورية وهي تتنامى باطراد، ليس فقط في المغرب بل في كل دول العالم الثالث الحديث العهد بالنظم الديمقراطية والتعددية، ولكن أيضاً في أقدم الديمقراطيات في العالم كذلك.

في المغرب تواجه الأحزاب السياسية تحديات كبيرة وسط دورات ديمقراطية متقطعة ومهددة دائما بانقلابات داخلية أو ثورات شعبية. كما تواجه معوقات أكبر بينها غياب

[1] صحيفة العرب، محمد بن امحمد العلوي] نُشر **في 24/09/2016، العدد: 10404، ص4.**

الشفافية والديمقراطية داخل أجهزتها وضعف التأييد الشعبي والثقة في قياداتها بالإضافة إلى مشكلات ضعف التمويل وغياب البرامج البديلة.

تبحث الأحزاب السياسية المغربية عن ذاتها من خلال مواجهة اكراهات تحسين صورة المشهد الحزبي بصفة عامة والنهوض بوضعية الأحزاب التي لا تزال تعاني من مشاكل عديدة أثرت سلبا على أدائها مهامها المفترضة،فان مضامين التنمية السياسية وعناصرها المرتبطة بعمل الأحزاب السياسية المغربية تشكل موضوعات جدية للدراسة والتحليل على ضوء المعطيات السياسية الراهنة والتحديات المستقبلية ولا سيما بعد إقرار القانون الجديد للأحزاب واجتياز تجربة الانتخابات التشريعية بعد التعديل الدستوري وبروز حزب إسلامي لقيادة الحكومة.

ولتفعيل مكانة الأحزاب المغربية لدى التنمية السياسية يجب على الأحزاب المغربية تتوفر على الظروف الملائمة وعلى البيئة الخصبة لتفعيل مقاييس العقلنة والرشد في أدائها السياسي والاجتماعي، ففي هذا المقام نحاول إلقاء بعض الضوء على أهم العناصر التي من شانها التأسيس لإضفاء صفة العقلنة والرشد على العمل الحزبي وتغيير الصورة النمطية السيئة عن المشهد السياسي العام وعن الأحزاب، في طبيعتها وأدائها الداخلي وكوادرها وعلاقاتها.

المطلب الأول: دور المؤسسة الحزبية:

إن المؤسسة هي مجموع العمليات التي تكتسب بها المنظمات والإجراءات قيمتها واستقرارها ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التأقلم، والتعقيد وبالاستقلال، وبالتماسك، فإذا أمكن تحديد هوية هذه المعايير وقياسها فانه يمكن مقارنة المؤسسات السياسية على أساس مستويات التأسيس بالنسبة

للمؤسسات والإجراءات داخل النظام السياسي [1]كما أن انعدام أو ضعف المؤسسة السياسية، لا يعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها للعملية السياسية فحسب، وإنما يعكس الضعف والوهن الذاتي الذي ينتاب هذه المؤسسات، وعجزها عن التلاؤموالتكيف مع الإطار الاجتماعي والمتغيرات التي تطرأ عليه وعدم قدرتها على إشباع المطالب والحاجيات التي تفرضها هذه المتغيرات[2] وبالنظر إلى المؤسسة الحزبية في المغرب فإنها ما زالت تعتبرها مجموعة من الاختلالات (البنية–الوظيفة) وتحتكم في منطق اشتغالها إلى مبادئ وعناصر"الشخصنة" وهي نتاج لطبيعة العلاقات التي تعتمل داخلها وخارجها وإذا كان "**كلود بالا زولي**" يقترح ثلاثة مؤشرات لمبدأ المؤسسة وهي الاستقلاليةو التعقيد الداخلي للمؤسسة والانسجام أو بمعنى أخر التكيف[3]، فان المنظومة الحزبية تفتقد إلى هذه العناصر وترتكز بالمقابل على نسق معتل من القواعد والميكانيزمات قوامها سيادة العلاقات الشخصية الأفقية/العمودية التي تؤثث نشهدها العلائقي– التفاعلي الداخلي على مستوى القيادة والقاعدة وأيضا في سياق فعلها السياسي اتجاه السلطة والاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، فالأحزاب تعوزها الفعالية التنظيمية وتعاني خصاصا ديمقراطيا ذاتيا أفضى إلى تركيز وتثبيت مجموعة من الممارسات السلبية التي تحيا في إطار اللاقانون واللامعيارية محورها جمود النخبة الحزبية و ضعف التناوب على الأجهزة القيادية، وسيادة الإقصاء الداخلي بالإضافة

[1]محمود ربيع اسماعيل صبري مقلد.**موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت.سنة1994.ص509

[2]البيح حسن **علوان"المشاركة السياسية في الدول النامية"**المستقبل العربي العدد 223 سبتمبرر1997.ص71

[3] ماريا انكوسيالي بار يخو، **الطبقة السياسية ومأسسة البرلمان بالمغرب**، ترجمة محمد العفراني. وجهة نظر. العدد11. السنة الثالثة. ربيع.2001.ص37

إلى ظاهرة شخصنة الأحزاب واختزالها في شخص الزعيم الذي يعد محور الحزب السياسي ومحور العلاقات الحزبية[1].

– ضرورة القطع مع الأدوات التقليدية في التسيير الداخلي للحزب والاستجابة لشروط التنظيم والتدبير الفعال(التركيز على التمايز البنيوي والوظيفي في عمل الأجهزة الداخلية للحزب وترشيد عملها بنوع من الاحترافية باعتبارها كأجهزة معاونة لبلورة القرار الحزبي) الذي يهدف إلى تحقيق المردودية الحزبية والسياسية.

– هجر""**نظام العزو**""؟؟ في تقلد المناصب الحزبية الذي يعتمد على العلاقات الشخصية واعتماد الآليات والتقنيات الديمقراطية،وربط التدرج في الأجهزة القيادية للحزب وتكوين الأشخاص المؤهلين لتقلد المناصب العمومية على الكفاءة والمردودية.

– الاحتكـــــاك إلى القواعـــد المعياريـــة والقانونيـــة بخصوص الإطار العلائقـــي الناظـــم للأجهـــزة الحزبيـــة (القيادة،القاعدة) بمعنى دحض"" الوصائية السياسية"" أي إعطاء الحجية المطلقة والملزمة للقانون الأساسي للحزب.

– تثبيت وتأكيد الاستقلالية الحزبية في اتخاذ القرارات والابتعاد عن العمل بمنطق التعليمات والتوجيهات التي يكون مصدرها السلطة أو الأشخاص الذين يضعون مصالحهم فوق مصلحة الحزب.

– تكييف العمل الحزبي مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها البيئة العامة التي تشتغل فيها الأحزاب ومسايرة كل مستجدات المحيط والأمور الحياتية بتعقيداتها وتشابكاتها في إطار ""فروض العولمة"".

---

[1] محمد الرضواني، **جدلية القانوني والسوسيو–ثقافي في تطوير الممارسة الحزبية**، قانون الاحزاب السياسية بالمغرب اشغال الندوة الدولية التي نظمتها شعبة القانون العام بكلية الحقوق. جامعة محمد الاول–وجدة. في 29/28 ابريل2006، ص209

–تكريس الثقافة الديمقراطية في تدبير الأمور الخلافية في سياق الحفاظ على الاستمرارية عدم الانسياق وراء معطى الانشقاق الذي يؤدي إلى إحداث نوع من التشرذم السياسي الذي يعرقل مسار المؤسسة.

المطلب الثاني: التمكين المعلوماتي للأحزاب:

تعتبر المعلومات من المصادر المؤثرة في تطوير وتحديث الأداء الحزبي بمختلف مستوياته خاصة في جانب ترشيد القرار الحزبي وعقلنته، وتلعب دورا حيويا في كفاءة الأداء وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف المرسومة سلفا،وإذا كانت الأحزاب في الديمقراطية الغربية تحرص على الاهتمام الأمثل بالمنظومة المعلوماتية وتطويرها بما يتوافق مع تحدياتها ورهاناتها السياسية، فان الأحزاب المغربية ما زالت تعاني قصورا وضمورا ظاهرا على هذا المستوى، وتتعامل مع تكنولوجيا المعلوميات بنوع من التراخي والاهتمام النسبي الذي لا يرقى إلى المستوى المطلوب، ولا شك أن الوضع يستوجب اخذ العديد من الخطوات العملية في سبيل انتقال الأحزاب إلى التعاطي مع المعلوميات وتوظيفها في أدائها بشكل يمكنها من الرقي بمستوى فعلها [1]

* **على مستوى النجاح في الأهداف التنظيمية الداخلية:** تمكن المعلوميات من تبادل الآراء والمواقف والقيم بين مختلف القائمين على الأجهزة المركزية واللامركزية بين

[1] الاستعلام بوسيلة الانترنت من اجل معرفة اكثر انفتاحا.انظر الرابط:

http://www.annabaa.ntm.034/org/nbaneuvs/56

الحزب توخيا للفعالية في الأداء شرط أن تتوفر السرعة والانسياب في المعلومات والمعالجة الدقيقة والموضوعية لها.

***تأهيل الموارد البشرية الحزبية:** أن المعلومات تساعد في تكوين وتدبير الموارد البشرية الحزبية بشكل عقلاني، الهدف منه رفع كفاءتها وزيادة مهاراتها في العمل،ومسايرة الأساليب الحديثة في التدبير والتسيير والمساهمة في تنمية قدرات عمل الحزب

* **إعداد برامج سياسية جيدة:** لا شك أن من مسلمات الأمور أن تعبر البرامج الحزبية على المطالب والحاجيات المجتمعية بمختلف مجالاتها الاقتصادي والاجتماعية والثقافية،وتوافر المعلومات بدقة يحقق نوع من الانسجام والتوافق بين البرامج الحزبية والمطالب الشعبية ويضفي على مضمون ومحتوى البرامج الانتخابية الواقعية أكثر وينزع عنها العموميات والشعاراتية.

***أداء حزبي متميز:** من بين الأهداف النبيلة للمعلوماتية هو خلق تحفيزات داعمة لتطوير الأداء الحزبي في المنتظم السياسي والارتقاء به إلى المستويات القصوى خاصة فيما يتعلق بأداء الحزب في العمل الحكومي والبرلماني.

***ترشيد القرار الحزبي:** إن اتخاذ القرارات يصبح في الوقت الراهن يبنى على أساس المعلومات المتوفرة والتي تتيح الاختيار بين مجموعة من البدائل للحصول على القرار الصحيح الذي ينسجم مع حجم المشاكل المجتمعية المطروحة، والتخلص من بناء القرارات على "التخمين" والحدس والصدفة مقابل الالتزام بالعلمية والتقنية التي توفرها المعلومات.

***عقلنة الموارد المالية:** تساعد المعلوميات على بناء تصور حزبي واضح بخصوص صرف الاعتمادات المالية والعمل على تحقيق المردودية بأقل تكلفة، ترشيدا للنفقات وتوخيا للفعالية الأدائية والحد الأقصى من المنفعة.

إن التمكين المعلوماتي للأحزاب المغربية يمثل أمر لا مناص منه لمسايرة ركب التطور والتحديث والانخراط الجدي في تحقيق تطلعات المواطن المغربي نحو الأفضل وزرع عنصر الثقة في الأحزاب السياسية، فالأحزاب مدعوة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالواستثمار خدماتها سواء تعلق الأمر بتكنولوجيا الحواسب والاتصال أو تكنولوجيا البرمجيات لضمان السرعة والمردودية وتحقيق الأهداف المثلى.

المطلب الثالث: التقويم الذاتي و ثقافة المسؤولية:

التقويم هو عملية مراجعة شاملة للأفعال و القرارات أو الإجراءات المتخذة يرمي بالأساس إلى إدراك نواقص الفعل وثغراته ومستوى ما حققه من نتائج عملية، الشيء الذي من شانه أن يسمح بإجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة على الخطة الأساسية وعلى أساليب العمل،وحيث أن المحاسبة والمراقبة تشكلان شروطا هامة لإجراء التقويم المستمر، فان العمل الحزبي كيفما كان نوعه ينبغي أن يخضع للتقويم والمراقبة داخليا وخارجيا، فغياب ثقافة المراقبة داخليا تجعل من ممارسة العمل الحزبي من خلال المشاركة في تدبير الشأن العام المحلي والوطني يظهر في صورة مشوهة لانعدام ثقافة التقويم في عملية التكوين والتأطير داخل هذه الأحزاب[1]، وشرط المحاسبة يجعل كل منخرط في الحزب من خلال موقعه خصوصا إذا كان مسؤولا، قادرا على معرفة ما

[1]طارق اتلاتي، **الحكامة الحزبية بالمغرب**، مجلة ملك، العدد8-2008، ص19.

يجب عليه القيام به ومتى وكيف يتعامل مع الظرفية ،كما يجنب سوء التدبير ويعمل على حماية المال باتجاه تحقيق الإدارة الرشيدة ماليا وإداريا[1].

إن وظيفة المراقبة والمحاسبة في الديمقراطيات وصلت إلى درجة مساءلة الحزب لرئيس الحكومة الذي يعد مرشحه الذي أخطأ، وبالتالي فهو يجبر على الاستقالة وتتحول بذلك المسؤولية أو المساءلة من برلمانية بتقنياتها الدستورية، إلى حزبية تدور مجرياتها داخل الحزب السياسي، كما أن المسؤولية الحزبية أو ممارسة الحزب لوظيفة مراقبة العمل الحكومي ووضعه في محك المساءلة والمحاسبة،مرتبط بوضعية المؤسسة الحزبية وقوتها داخل المنتظم السياسي من حيث فعاليتها أو شكليتها وكذلك حسب البنية الداخلية لهذه الأحزاب بحد ذاتها، أو من خلال ديمقراطية أجهزتها وهياكلها بشكل ينمي قدراتها ويجعلها في مستوى مراقبة البرامج الحكومية أو السير على نهج فاسد قد يعيق حتى التواصل بين القمة والقاعدة داخل الحزب[2]

المطلب الرابع:تفعيل التواصل الحزبي

يعتبر التواصل السياسي حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة من صانعي القرارات فالمواطنون لابد وأن يكونوا قادرين على إيصال رغباتهم ومشاكلهم ومطالبهم إلى الحكام، وعلى القائمين على الأمور، إيصال قراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لهم لنيل

[1] المرجع نفسه، ص 11.

[2] يمينة هكو.**قانون الاحزاب السياسية مقاربة وظيفية**.اشغال الندوة حول قانون الاحزاب السياسية بالمغرب.كلية الحقوق.وجدة ايام 28/29.ابريل2006.المنشورة بتاريخ مارس2008.ص52.

رضاهم، إن التواصل يعد إذن ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للأحزاب ما دامت هذه الأخيرة تهدف إلى الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها[1].

ويرى **دافيد أستون** أحد رواد المنهج النظمي في علم السياسة، أن الأحزاب السياسية تمثل إحدى أهم قنوات ترشيح وضبط مطالب المحيط السياسي وهي بذلك تلعب دور الوسيط في العملية التواصلية بين "النظام السياسي" ومحيطه المجتمعي. فيما يؤكد الألماني **كارل دوتش** على هذا الدور باعتباره أن قدرة وفاعلية أن نظام سياسي هي رهينة بالقدرة التواصلية لدى القوى الوسيطة (ومن بينها الأحزاب)[2] فبقدر القوة التي تتمتع بها الشبكة الاتصالية للحزب والتي من شأنها أن تعبر عن مدى قدرة هذا الأخير على التعبئة والتجنيد والاستقطاب بقدر ما يكون أكثر كفاءة في صياغة المطالب لحقيقية للمجتمع، بل وأكثر حظا في الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها.

المطلب الخامس: تنشيط الدبلوماسية الحزبية

تساهم الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية بشكل كبير في عملية وضع السياسة الخارجية وتدبير الشأن الدبلوماسي، إما بشكل مباشر من خلال مشاركتها في الحكومة عبر آلية التناوب، وإما بشكل غير مباشر من خلال ممارسة معارضة جادة وفعالة على رؤية سياسية واضحة وبرامج واقعية،وعبر ما بات يعرف بالدبلوماسية الموازية[3].

---

[1] سعيد خمري، **ملاحظات حول قانون الاحزاب السياسية السياق العام والمضمون**،اشغال الندوة الدولية حول قانون الاحزاب السياسية المغربية 28/29ابريل2006 كلية الحقوق. جامعة محمد الاول.وجدة.ص125

[2] **المرجع نفسه.**

[3] سعيد الصديقي.**الاحزاب السياسية المغربية والسياسية الخارجية،** اشغال الندوة الدولية حول قانون الاحزاب السياسية بالمغرب مرجع سابق ص.ص102-103.

ولئن كان من الواضح قصور دور الأحزاب السياسية المغربية في تدبير شؤون السياسة الخارجية سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو عبر آليات الدبلوماسية الموازية،فان إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل ذلك الدور ولو بالرجوع فقط إلى العوامل الذاتية المتعلقة بالأحزاب، يبقى ضرورة ملحة إذا ما أريد الرفع من مستوى الحكامة الحزبية في هذا الإطار.

بما أنطبيعة النظام السياسي المغربي[1] الذي يبقى المجال الدبلوماسي وتدبير السياسة الخارجية في إطار المجال المحفوظ للمؤسسة الملكية، يترك أثرا سلبيا من حيث جعله الأحزاب السياسية بعيدة عن ذلك المجال، الشيء الذي يحرمها من أية فرص لتعريف رؤيتها الخاصة للقضايا الخارجية، ناهيك عن حرمانها من اكتساب التجارب العملية التي تساهم في تكوين الأطر الحزبية في المجال الدبلوماسي وبالتالي إيجاد الأرضية الملائمة لإذكاء ثقافة حزبية داخلية قوامها الاهتمام بشكل اكبر بالشأن الدبلوماسي و باتجاهات السياسة الخارجية للبلاد.

ولتحقيق هذا الارتقاء، يقتضي بداية إحداث تغيير في المعطيات الموضوعية المحيطة بعمل الأحزاب في مجال السياسة الخارجية، باتجاه فتح مجال أكبر لتلك الأخيرة من خلال ممثليها أو أعضائها وكوادرها، لتقلد مناصب المسؤولية في المجال الدبلوماسي[2]، ولإبداء الرأي والمشورة في كافة الخاصيات ذات الصلة، أي إيجاد مجالات أكبر للأحزاب تتيح لها تصيف رؤاها الخاصة في إطار تشاركي حقيقي، ولا شك أن هذا

---

[1] عثمان الزياني**"الدبلومسية الموازية الية من اليات دعم قضية سبتة وميليلية"**المغرب الدبلوماسي 24 العدد10.دجنبر 2007.ص16.

[2] عبد الفتاح و عثمان الزياني،**"الحكومة الحزبية: نحو ترشيد للعمل الحزبي بالمغرب"**، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37 ربيع-صيف 2008.ص.ص.58-55

الأمر سيبقى رهينا، من جانب أخر، بتطوير وترشيد العمل الدبلوماسي وتحسين أداءه ويمكن ربط تحقيق مثل هذا الهدف بالعناصر الآتية:

– تفعيل دور الأجهزة الداخلية في الحزب والتي تختص بالمجال الدبلوماسي، أو إنشاء مثل تلك الأجهزة في حالة عدم وجودها، مع ضرورة الاستفادة هنا من الكوادر الحزبية المتخصصة والكفاءة بحيث تتمكن تلك الأجهزة من صيغة برامج حزبية واضحة الملامح تتماشى من التوجيهات العامة للحزب، ومن وضع خطط عملية مدروسة للفعل.

– زيادة الاهتمام من طرف الإعلام الحزبي بالشأن الدبلوماسي وتكثيف التواصل مع الأحزاب والمنظمات الأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتبادل الزيارات معها، وثمة فرص كبرى تتيحها في هذا الإطار تكنولوجيا المعلوميات، بحيث يمكن إقامة تبادل للمعارف والاستفادة من الممارسات والتجارب الجيدة.

– حضور المنتديات الدولية، وتطوير دور اللجان الخارجية للأحزاب في التواصل مع الخارج والترويج للقضايا الوطنية والاستفادة من إقامة العلاقات الشخصية مع القادة الحزبيين والسياسيين الأجانب.

–وأخيرا فان مدى نجاح لأحزاب في لعب دور ايجابي في الدبلوماسية الموازية وتجاوز بعض العوائق الذاتية المؤثرة سلبا على حسن مكانتها الدبلوماسية، سيجعل فيها أكثر قدرة على تجاوز بعض من المعطيات الموضوعية ولو جزئيا.

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تناول مدى مساهمة الأحزاب السياسية **تحديات و مستقبل الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية،** وتم التطرق كذلك إلى معوقات التنمية السياسية بالمغرب وكذا أهم الصعوبات التي تعترض الأحزاب في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية بالبلاد وأهم الآليات المقترحة لتفعيل دور الأحزاب في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية السياسية ومن الملاحظات الأساسية التي يمكن ذكرها بخصوص هذا الفصل ما يلي:

إن مراهنة المؤسسة الملكية على التعددية الحزبية كمبدأ دستوري ثابت، كان في حقيقة الأمر لمواجهة قوة الحركة الوطنية كشريك محتمل في الحكم، وقد اعتمدت المؤسسة الملكية، في ذلك على خلق مشهد حزبي تعددي، ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية، مع الارتكاز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمكنها من تكريس تعددية حزبية شكلية، في غياب أي أفق للتعددية السياسية المرتبطة بالسياق الديمقراطي.

من أهم السمات التي تميز المشهد السياسي المغربي والتي كان لها انعكاس واضح على مسار الحراك ومآله عدم مطابقة العلاقات السياسية للعلاقات الإيديولوجية بحيث نجد تقاربا إيديولوجيا بين قوى سياسية بينها اختلاف سياسي حاد في الوقت الذي نجد تقاربا سياسيا بين قوى مختلفة اختلافا كبيرا علي الصعيد الإيديولوجي.

رغم الإصلاحات الدستورية للملك محمد السادس إلا انه مازال وجود قطيعة في العمل البرلماني بين مرحلة ما قبل وبعد 2011، الظاهرة الأكثر إثارة للانتباه في الممارسة البرلمانية هي الاستمرارية، فلا فرق بين الأرقام والنسب والمواضيع والمجالات والقطاعات الوزارية ما بين فترة ما قبل وبعد 2011.

يعتبر الإسلاميون واليساريون من أهم القوى السياسية الفاعلة في المغرب نظرا الي ما يتوافر لديهم من تصورات فكرية وسياسية وزخم نضالي إلاأن العلاقة بينهم ظلت الي وقت قريب مشوبة بتوتر ساهمت فيه مجموعة من الأحداث كالأحداث الطلابية في بداية عقد التسعينيات وأحداث الجامعة العربية سنة 1990 وأحداث 16 ماي 2003 ناهيك بالانقسامات السياسية الحادة التي يعرفها الصف الإسلامي والصف اليساري.

على عكس الاحتجاجات في دول الحراك العربي لم يكن مطلب إسقاط النظام حاضرًا في شعارات الاحزاب السياسية واقتصرت المطالب على الإصلاح بالدرجة الأولى.

تحضر الأحزاب السياسية كرقم من المعادلة التنموية السياسية بالتخطيط ورسم الأهداف والغايات، أو في مرحلة التعبئة التنفيذ والبناء، وتحضر الأحزاب السياسية كفاعل يتأثر بمحيطه ويؤثر فيه، فهي ليست متغيرا مستقلا، ذلك أن واقع البيئة السياسية يؤثر في نوعية هذه الأحزاب وفي حدود فعاليتها في مسار عملية التنمية السياسية.

تباينت المرجعيات التي أطرت تصورات الأحزاب لهوية الدولة المغربية، ممتدة من بناء دولة بمرجعية إسلامية قوية إلى المناداة بدولة علمانية، بينما يوجد من ينادي بدولة مدنية، وتوزعت بين القائلة بالحفاظ على الثوابت وأخرى ترى أنه لا ثوابت في ظل سيادة الشعب الذي يرجع له الفضل في كل الأمور هذه التصورات استندت كذلك على أبعاد هوياته توزعت ما بين استحضار بعد الانتماء العربي الأمة العربية، والإسلامي، الأمة الإسلامية، والبعد الأمازيغي والمغاربي والإفريقي، المتوسطي الأندلسي.

تباينت المرجعية لبناء الدولة المغربية انعكاس على تصور الأحزاب لطبيعة النظام السياسي المغربي، حتى برزت المناداة بنظام مملكة برلمانية كسمة غالبة على هذه التصورات الحزبية، مع اختلاف التأويلات والحمولات الدلالية، لهذا الشكل من الأنظمة الدستورية.

نلاحظ وجود نوع من الهشاشة المفاهيمية في الحقل السياسي المغربي، بداعي الخصوصية المغربية، اختلاف مرجعيات الأحزاب وتمثيلها حول طبيعة النظام السياسي، كان له الأثر على تصوراتها للبناء القانوني من جهة، والبناء المؤسساتي.

يوجد تباين في جانب تصورات الأحزاب السياسية، فإن كان إجماع حول تحويل سلطة القضاء استقلالية على السلطتين التشريعية والتنفيذية كمدخل لتأهيل العدالة وتحقيق دولة الحق والقانون، فإن مواقف الأحزاب اختلفت باختلاف سقف مطالبها ومنطلقاتها.

مكانة الفاعل الحزبي على المستوى المؤسساتي نقف على مدى الإجماع حول تعزيز موقع المؤسسة البرلمانية كسلطة تشريعية بجيل جديد من الصلاحيات، وتعزيز دورها الرقابي بمجموعة من الآليات لاسيما ربط قيام الحكومة بتصويت برلماني (على البرنامج/التنصيب البرلماني للحكومة) ودعم وتعزيز أدوار المعارضة البرلمانية، حذر ظاهرة الترحال البرلماني، وذلك لإيجاد مؤسسة تشريعية فعالة وذات مصداقية.

ظلت قضية التنمية السياسية في المغرب معلقة منذ استقلال البلاد عام 1956، إذ احتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية.

إن المتتبع للخطاب السياسي في المغرب في الوقت الراهن يلاحظ أن هناك تحولا في هذا الخطاب من التركيز على أولوية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الانتقال إلى خطاب يعطي الأهمية للتنمية في بعدها السياسي.

إن تحقيق تنمية سياسية بالمغرب يتطلب توطين ثقافة المشاركة السياسية وإعادة النظر في علاقة السياسي بالمجتمع وبقضاياه، وذلك بردم الهوة بين العمل السياسي والجمعوي.

يقوم الملك – أمير المؤمنين – بتحديد اختيارات الأمة (وليس الأحزاب السياسية).

تتصرف الأحزاب السياسية كمعينين للملك، وكمجرد معبرين على الاختلاف في كيفية تنفيذ اختيارات الأمة كما صاغها ممثلها الأسمى، ضمن حرية للتعبير لا ينبغي أن تمس بالملكية أو الإسلام بين الشعب والملك.

لفهم تجربة الإسلاميين المغاربة مع السلطة لا بد من إدراك طبيعة النظام الملكي في المغرب الذي ظل ينظر دائماً إلى الأحزاب السياسية ذات المصداقية باعتبارها منافسا له في مشروعيته، فحاربها بقوة. بالأمس تمت محاربة الأحزاب اليسارية، لأنها نافست النظام في شعبيته، واليوم تحارب الأحزاب الإسلامية لأنها تنافسه في مشروعيته الدينية. لذلك سعى النظام في المغرب إلى ضبط المشهد السياسي للتحكم فيه.

تتعدد عوائق الأحزاب في تحقيق التنمية السياسية حيث يوجد ثلاث عوائق رئيسية العوائق الخارجية متمثلتا أساسا في التدخل الخارجي ودعم الجهوية تحت شعارات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بالإضافة إلى ظاهرة العولمة والإمبريالية. العامل الذاتي المتمثل أساسا في أزمات الأحزاب في حد ذاتها كأزمة الديمقراطية، أزمة دورات

النخبة، أزمة التماسك الحزبي، أزمة الزعامات، أزمة البرامج، أزمة الانشقاقات الحزبية، وأخيرا العامل الموضوعي المتمثل في الدولة وسياسة الدولة وطريقة تعاملها اتجاه الأحزاب ويظهر ذلك جليا من خلال الإطار القانوني والدستوري المنظم للعمل الحزبي.

لفهم تجربة الإسلاميين المغاربة مع السلطة لا بد من إدراك طبيعة النظام الملكي في المغرب الذي ظل ينظر دائماً إلى الأحزاب السياسية ذات المصداقية باعتبارها منافسا له في مشروعيته، فحاربها بقوة. بالأمس تمت محاربة الأحزاب اليسارية، لأنها نافست النظام في شعبيته، واليوم تحارب الأحزاب الإسلامية لأنها تنافسه في مشروعيته الدينية. لذلك سعى النظام في المغرب.

الخاتمة

الخاتمة

لقد تطرقت الدراسة في إطارها النظري أولا إلى تتبع البناء النظري لمفهوم التنمية السياسية والتي عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة إعطاء تعريف مناسب للمفهوم وتحديد دلالاته وخصائصه كما تم توضيح أن مصطلح التنمية السياسية كمفهوم سياسي يتداخل مع مفاهيم أخرى كالتطور والنمو والتغيير والتحديث، وقد تبين أن التنمية السياسية عملية تطورية وليست حالة وهي عملية عالمية تحدث في كل المجتمعات على اختلاف مستويات تقدمها وهدفها يكمن في كونها حركة دائبة لا تتوقف عند نقطة معينة فالتنمية كعملية تطورية تفترض حركة مستمرة لا تنتهي، كما أنه من خلال الدراسة تبين أن التنمية السياسية تحمل طابعا إيديولوجيا متأصلا فيها يظهر بوضوح في جوهرها وطبيعة تكوينها والتسييس الواضح في أدبياتها (الليبرالية، ماركسية، يسارية..الخ) وتناولت الدراسة أيضا مختلف المداخل المرتبطة بالتنمية السياسية من جهة، كالمدخل القانوني، المدخل الماركسي، مدخل العملية الاجتماعية...الخ ومن جهة أخرى تم تحديد أهم الإسهامات النظرية لدراسة التنمية السياسية أبرزها نظرية التحديث، النظرية الماركسية، نظرية التبعية ...الخ، ثم تم التطرق إلى أزمات التنمية السياسية وتتمثل في أزمة التغلغل، أزمة التكامل والاندماج، حيث تشكل هذه الأزمات هاجسا وحاجزا في نفس الوقت في طريق المجتمعات والأنظمة السياسية في سبيل تحقيق التنمية السياسية المنشودة.

كما سعت الدراسة في إطارها النظري كذلك إلى دراسة الأحزاب من جوانب متعددة انطلاقا من تاريخ نشأتها سواء داخل البرلمان أو خارجه أو حتى في دول العالم الثالث ولقد تبين من خلال الدراسة أن مفهوم الحزب السياسي، كمفهوم سياسي ساهمت في صياغته مدارس متعددة الاتجاهات والأفكار، لقد عرف مفهوم الحزب

الخاتمة

السياسي تعريفات عديدة اتفقت على وجود مجموعة من الخصائص والمقترحات والحزب السياسي له عناصر أساسية وعن التنظيم، الهدف، الوسيلة، الإيديولوجية.

وتم الاستنتاج من خلال الدراسة فيما يخص الأحزاب السياسية إنها من الضروريات لتحسين الديمقراطية بغض النظر عن الانتقادات الموجهة لها، كما أن الحديث عن الأنظمة الحزبية يختلف عن الحزب السياسي ويقصد بالنظام الحزبي طبيعة العمل للحزب الموجود داخل النظام السياسي فقد يكون هذا النظام قائما على أساس الحزب الواحد أو حزبين أو أكثر، وهنالك فرقا جوهريا بين تصنيف الأحزاب السياسية وبين تصنيف النظم الحزبية ففي التصنيف الأول يتم حسب مجموعة من المعايير، الحكم، التنظيم الإيديولوجي، درجة المرونة...الخ، أما بالنسبة لتصنيف النظم الحزبية فيتم حسب درجة التنافس المسموح به داخل النظام السياسي وتم معالجة الوظائف الأساسية والعامة التي تشترك فيها كل الأحزاب وهي وظائف التجنيد السياسي، وظيفة تنظيم المعارضة، وظيفة المشاركة السياسية، وظيفة التنشئة السياسية وكذا دعم الشرعية وتحقيق التكامل السياسي.

كما تطرقت الدراسة كذلك إلى جدلية التأثير بين الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية والعلاقة الموجودة بينها وتم الاستنتاج أنه يوجد علاقة تأثير وتأثير بين الظاهرتين حيث اتفق دارسوا الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية على تحديد الوظائف والأدوار التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة ومن خلال قراءة الأدبيات التي تناولت التنمية السياسية يلاحظ التركيز على دور الأحزاب السياسية كونها أبرز أداة لتحقيق التنمية والتحديث وبإمكان الحزب السياسي في بلدان العالم الثالث أن يكون كأداة حاسمة وفعالة في تحقيق التنمية السياسية والتغلب على أزماتها، وفي الأخير تم الاستنتاج في الجانب النظري للدراسة أن الحزب السياسي

الخاتمة

ارتبط بالتنمية السياسية على النحو عميق ومؤثر ومن عدة نواح ولعدة أسباب كونه بعد أحد نتائج عملية التنمية السياسية من جهة ومن جهة أخرى يشكل الحزب أحد الميكانيزمات الأساسية الفاعلة والمؤثرة في التنمية السياسية.

لقد أصبح من المسلم به اليوم أن الأحزاب السياسية وبصرف النظر عن عددها، هي عماد الحياة السياسية في الدولة الحديثة، بحيث لم يعد من المقبول أن يتحدث أي نظام سياسي عن حياته السياسية، وفعالياته ومزاياه دون أن يعتمد على أحزاب سياسية، لذلك أصبح الوجود الحزبي من المقومات الرئيسية للحياة السياسية والنشاط المؤسسي في النظم السياسية، وما يتركه هذا الوجود من أثر قوي في خلق الوعي الجماهيري، والمشاركة السياسية ودفع عمليات التحديث والتنمية في المجتمع

يرى البعض أنه أصبح لدى المغرب ملكية برلمانية بدءا من دستور 2011، وإن كانت لا تشبه الملكيات البرلمانية المتعارف عليها مثل بريطانيا وإسبانيا، التي يسود فيها الملك ولا يحكم، إلا أن طبيعة المجتمع المغربي وخصوصية البلد تقتضي ملكا يسود ويحكم بالإضافة إلى تعددية سياسية وحكومة لها صلاحيات معقول ،ينما آخرون يرون أن النظام في المغرب هو نظام ملكي خالص شكلا ومضمونا، وما الأحزاب السياسية سوى طلاء ديمقراطي لتصدير صورة حديثة خارج البلاد.

أستطاع الملك الحسن الثاني أن يوظف التعددية الحزبية في المغرب لصالح نظامه من خلال تحويل وظيفة الحزب من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية إلى دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التحول السياسي ضمن توازنات النظام الملكي ورهاناته

الخاتمة

الاستراتيجية كما عملت المؤسسة الملكية باعتبارها مركز النظام السياسي المغربي على تعبئة العديد من الآليات للحفاظ على سموها وهيمنتها وضمان مراقبة وضبط مساحات تحرك الجماعات السياسي والمؤسسات الدستورية والفاعلين السياسيين والاجتماعيين، من هنا كان الرهان الأساسي للدولة على مر التاريخ هو الحفاظ على سلطة السلطان.

تولى الملك محمد السادس العرش سنة 1999م، بعد وفاة والده الحسن الثاني، وارثًا بذلك مجموعة من التحديات سواء على المستوى السياسي وخاصة بعد الانفراج الديمقراطي الذي بدأه الحسن الثاني أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي مع استمرار وجود مجموعة من المشاكل والمطالب وعلى رأسها الحياة الكريمة وإيجاد حلول فعالة للقضاء على البطالة والفقر، والاهتمام بالتعليم والصحة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والاعتراف بالمكون الامازيغي، والاهتمام بالفئات والمناطق المهمشة.

ويقول الباحث الفرنسي ريمي لوفو إن دستوريْن، الأول مكتوب والثاني دستورضمني، يفهم من داخل الثقافة السياسية السائدة في المغرب، حيث الأول وإن كان يعطي للملك صلاحيات واسعة فهي محددة وبالتالي محدودة، بينما الدستور الضمني يعطيصلاحياتلا حصر لها.

وبين هذا وذاك يبقى حضور المؤسسة الملكية في المغرب أمرًا واقعا، لا تستطيع أن تتجاوزه حتى حركة 20 فبراير، التي أكثر ما طالبت به هو ملكية برلمانية شبيهة ببريطانيا، إذ رمزية المؤسسة الملكية في المجتمع المغربي جلية، فهي تتحرك وتناور وتتنازل أحيانا دون أن تراوح مكانها على رأس النظام، إنها تجدد آلياتها باستمرار وتتكيف مع الظروف من أجل البقاء، وتستحوذ على مختلف الموارد والنخب، فتخرج

الخاتمة

في كل مرة تجتاز فيها امتحانا عسيرا – كان آخرها الربيع العربي – بقوة أكثر وبشرعية أكثر وبصلابة أكثر.

في قلب النظام السياسي المغربي توجد مؤسسة واحدة وهي مؤسسة السلطان أو المؤسسة الملكية، بمشروعيتها الدينية والتاريخية والكفاحية، التي جعلت من السلطان سيدا على الزمنين المادي والروحي، كملك وأمير للمؤمنين وحاكم عصري، ملك للقرارات ومراقب للمجالات والحكم في النزاعات، هذه الهيمنة تستمدها المؤسسة الملكية من ثلاث دعائم أساسية، وهي إمارة المؤمنين وشخصانية السلطة ووحدتها ومركزيتها.

من خلال دراسة الفصل الثاني تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع الأحزاب السياسية، وواقع التنمية السياسية وكذلك علاقة الأحزاب في المغرب بالنظام السياسي من جهة وعلاقتها بالمجتمع المغربي من جهة أخرى مع توضيح الخارطة الحزبية بالمغرب مع دراسة مساهمة الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في المغرب مع تحديد مستواها. في بداية الاستقلال كانت هنالك ميولات نحو فرض نظام سياسي يهيمن عليه حزب وحيد مثل بقية الدول العربية لكن التعددية فرضت نفسها على يد نخبة تلقت تكوينها في فرنسا

أكد معظم الباحثين والدارسين للحياة السياسية المغربية على أن سنة 1934 كانت بمثابة الشرارة الأولى و الانطلاقة الحاسمة لمؤسسة الأحزاب السياسية في المغرب هذا دون إغفال مجموعة من التنظيمات الأخرى اجتماعية ، دينية التي كان لها أثر فعال داخل المنظومة المجتمعية المغربية طوال فترى الحماية التي فرضت يوم 30 مارس 1912 وخصوصا منها الزوايا و الطوائف إلى أن تم الإعلان عن الاستقلال السياسي بتاريخ 02 مارس 1956

الخاتمة

،حيث تطور مفهوم المؤسسة الحزبية ذات التوجه السياسي مع إعلان الملك للتعددية الحزبية واعتبار الحزب الواحد نظام غير مشروع، القول أن اعتماد القصر منذ الاستقلال "التعددية الحزبية" مبدأ دستوريا ثابتا يلخص مراهنته على واقع سياسي تعددي يعزز دوره التحكيمي، ويجسد انتصاره السياسي في صراعه مع المكونات الحزبية التاريخية "حزب الاستقلال" كما أن نظرة المخزن للأحزاب لم تخرج عن اعتبارها خصما سياسيا يهدد مستقبله وحقل صلاحياته وسلطته التقليدية، مما جعله يتعامل مع النسيج الحزبي بناء على قاعدة تقييمه الخاص لمكانة كل حزب على حدة إلى تاريخه السياسي ودرجة تأثيره ونفوذه ودرجة ولائهم له أو تمردهم.

– لجأ المشروع الدستوري في المغرب وهو الملك أولا وأخيرا من خلال دساتير المملكة الخمسة 1962 و1970 و 1972 و 1992 و 1996، 2011إلى تسييج وظيفة الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي كما عكست هذه الدساتير واقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية. يتبين أن الدستور المغربي معني في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي العام واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين.

–تاريخ المشهد السياسي المغربي عرفت نهاية المعارضة التقليدية وخلقت واقعا جديدا تميز بظهور تشكيلات سياسية ذات فكر و إيديولوجيات سياسية ولدت تفاعلات حية. هذه الأخيرة، حولت المتغيرات التي كانت ترتكز عليها المعادلة السياسية المغربية، وظهرت بالخصوص أطياف جديد، تمثلت بالأساس في الظهور الرسمي لبعض المكونات السياسية

التي كانت بالأمس القريب تشتغل في ملعب بعيد عن الميكروسكوب السياسي (حزب العدالة والتنمية.(

- يوجد ثنائية قطبية في الحياة السياسية المغربية حزبان هما اللذان يؤطران المشهد السياسي، فهناك "قطب يميني إسلامي معتدل" بزعامة العدالة والتنمية، وإلى جانبه نجد حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية ، ومعهم أحزاب أخرى صغيرة موزعة سياسياً بين اليمين والوسط .

– تعتبر كل من القوى اليسارية الراديكالية وجماعة العدل والإحسان أبرز معارضي النظام في المغرب، حيث يتهمان النظام الملكي "بالاستحواذ على كل السلطات، وتفريغ المؤسسات الدستورية من مضمونها الديمقراطي، وتحالفه مع لوبيات الفساد والاستبداد"، ورغم اتفاق القوتين في موقفهما تجاه النظام الحالي، إلا أن لهما رؤيتين مختلفتين.

– إن سيطرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في المغرب يحد من حرية تكوين الأحزاب ولا يسمح بالعمل الحزبي الفعال.

– إن ارتباط العمل الحزبي في المغرب بالاستحقاقات الانتخابية، حولها إلى تجمعات انتخابية.

– إن تعامل المؤسسة الملكية مع الأحزاب السياسية في المغرب يجسد في مدلولاته المباشرة جزءا أساسيا من طبيعة السلطة السياسية.

الخاتمة

فيما يخص قضية التنمية السياسية في المغرب لقد ظلت معلقة منذ استقلال البلاد عام 1956، إذ احتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية

ما يلاحظ في المغرب اليوم هو أن التغيير نحو الديمقراطية، والذي يمكن أن نقيم على ضوئه مسار التنمية السياسية، لا زال موضع شك ونقد، فرغم نقلة «النوايا الحسنة» التي شهدتها نهاية التسعينيات، فإن المشهد السياسي يكرس وضعية ملتبسة، تحول دون تحقيق التراكم في ثقافة الإشراك والمشاركة، لكون الأعراف والعادات أضحت أهم من القوانين بل وحتى من بعض بنود الدستور أحيانا. فرغم أن الفصل الثالث يمنع الحزب الواحد فإنه ليست هنالك، عمليا، تعددية سياسية في القضايا الكبرى، بل هناك تعددية حزبية، أي تأويلات متعددة للرأي الواحد. فأن يكون العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة حزبين معارضين وتجمعهما أرضية العمل داخل الشرعية والاحترام الكامل للمقدسات، ومع ذلك غير قادرين على توحيد مواقفهما وعملهما.

وعندما نقول التنمية السياسية في المغرب لا يعني أنه يوجد في المغرب تنمية سياسية تامة ومنجزة، بل نقصد أن هنالك مساع حثيثا في سبيل تحقيق تنمية سياسية شاملة، وإيمانا بضرورتها، كاختيار لا بديل عنه كما إن التحولات الدولية و الاقليمية أثرت بشكل كبير على مسار التنمية السياسية في المغرب فهنالك مجموعة من الأزمات يعاني منها النظام السياسي في والمغرب متمثلة أساسا في أزمة المشاركة السياسية، أزمة الهوية، أزمة التنشئة السياسية.

– تأتي التنمية السياسية في المغرب في الدرجة الثانية ويبقى الأساس بالنسبة للنظام السياسي هو تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.

الخاتمة

لقد سعت الدراسة في الفصل الثالث إلى تناول مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب، وكذلك تم التطرق إلى معوقات التنمية السياسية بالمغرب وكذا أهم الصعوبات التي تعترض الأحزاب في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية بالبلاد إن مراهنة المؤسسة الملكية على التعددية الحزبية كمبدأ دستوري ثابت، كان في حقيقة الأمر لمواجهة قوة الحركة الوطنية كشريك محتمل في الحكم، وقد اعتمدت المؤسسة الملكية، في ذلك على خلق مشهد حزبي تعددي، ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية، مع الارتكاز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمكنها من تكريس تعددية حزبية شكلية، في غياب أي أفق للتعددية السياسية المرتبطة بالسياق الديمقراطي واهم ما تم التوصل اليه ما يلي:

– حديثنا عن المؤسسة الملكية وعلاقتها بالأحزاب المغربية عوضا عن الحديث عن الحكومة أو عن مؤسسة الدولة يعود إلى طبيعة هذه المؤسسة الحاكمة والتحكيمية في المغرب إذ تشكل مركز القرار الحقيقي والفاعل الرئيسي داخل النظام السياسي المغربي.

– في المغرب جميع السلطات تحتكرها المؤسسات الملكية وتفوض بعض المهام إلى الأحزاب السياسية على مستوى البرلمان والحكومة، وهذا ما يجعل الأحزاب السياسية جمعيات لا تبحث عن تطبيق برنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، بحسب مشاريعها، بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته للاستيلاء عليه.

– استطاعت الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة عن طريق ما يعرف حكومة التناوب التوافقي بالمغرب بزعامة عبد الرحمن اليوسفي سنة 1998، إلا أن

هذه المشاركة كانت ناقصة المضمون حيث أن الأحزاب المشاركة في الحكومة عملت على تنفيذ برنامج الرئاسة الملك ومساندة عرض طرح برنامجها وتوجهاتها الخاصة.

– أما عن علاقة الأحزاب المغربي فيجعلها ضعف اهتمام المواطنين بالعمل السياسي وعزوف نسب كبيرة منهم عن الانخراط في الهيئات والتشكيلات السياسية، بل وامتناعهم حتى في المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية نتيجة لفقدانهم الثقة في الأوساط السياسية التي لم تحقق أمالهم وتطلعاتهم.

– إن الخريطة الحزبية في المغرب تشمل الكتلة الديمقراطية تضم سبعة أحزاب علمانية أبرزها حزبي الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أما أحزاب التيار الإسلامي تضم ثلاثة أحزاب أبرزها حزب العدالة والتنمية تيار الوسط من أبرز أحزاب حزب التجمع الوطني للأحرار، أما الأحزاب اليسارية المعارضة أبرزها حزب جبهة القوى الاشتراكية.

– جاءت مشاركة الأحزاب السياسية في البرلمان المغربي ضعيفة فقد اتضح أن السياسة الملكية قد ظلت ترجى دائما إلى البحث عن الأغلبية في البرلمان وذلك بعقد التحالفات في المناسبات الانتخابية بين الأحزاب الموالية للملكية وذلك لتهميش الأحزاب المعارضة التي تعاني في حد ذاتها من ظاهرة التشرذم والانقسام مما جعل نصيبها من المقاعد غير مؤثرة في المجلس و اهم ما تم التوصل اليه ما يلي:

– زاد اعتماد النظام الانتخابي الجديد في المغرب إلى تقليص فرص الأحزاب الصغيرة من المشاركة في البرلمان.

الخاتمة

– تلعب الأحزاب دورا مهما في المغرب في تحقيق التكامل السياسي سواءا التكامل القومي من خلال جعل الوفاء للدولة القومية بدلا الولاءات الضيقة.

– تعتبر الأحزاب المغرب وسيلة هامة لدعم الشرعية السياسية والمساهمة في تجاوز أزمة الشرعية من خلال المشاركة القوية في مختلف المناسبات الانتخابية ومشاركتها في الحكومة من خلال الحكومات الائتلافية والأغلبية البرلمانية.

رغم الإصلاحات الدستورية للملك محمد السادس إلا انه مازال وجود قطيعة في العمل البرلماني بين مرحلة ما قبل وبعد 2011، الظاهرة الأكثر إثارة للانتباه في الممارسة البرلمانية هي الاستمرارية، فلا فرق بين الأرقام والنسب والمواضيع والمجالات والقطاعات الوزارية ما بين فترة ما قبل وبعد 2011.

وأخيرا سعت الدراسة في الفصل الرابع إلى تناول تحديات و مستقبل الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية، وتم التطرق الى أهم الآليات المقترحة لتفعيل دور الأحزاب في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية السياسية وابرز ما تم التوصل اليه ما يلي:

– تعاني الأحزاب في المغرب من ظاهرة شخصنه الأحزاب السياسية من خلال ربط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه.

– لا تتحمل الأحزاب السياسية في المغرب وحدها مسؤولية عدم فعاليتها ومحدودية مساهمتها في عملية التنمية السياسية بل الدولة كذلك مسؤولة عن ذلك بالإضافة إلى البيئة التي لا تشجع على التغير السياسي.

الخاتمة

لقد تبين من خلال تتبع معوقات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في المغرب انها تعاني من عدة المشاكل والمعوقات ومن أبرزها:

- تتصرف الأحزاب السياسية كمعينين للملك، وكمجرد معبرين على الإختلاف في كيفية تنفيذ اختيارات الأمة كما صاغها ممثلها الأسمى، ضمن حرية للتعبير لا ينبغي أن تمس بالملكية أو الإسلام بين الشعب والملك؛

– لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية فاعلة وفعالة إذا كانت الديمقراطية غائبة أو ضعيفة على مستوى هياكلها.

– تسجل الأحزاب المغربية انغلاق على مستوى بنيتها التنظيمية وعدم الانفتاح ليس فقط على المجتمع وإنما على النقاشات الداخلية سواءا أكانت فردية أو جماعية.

– تزايد ظاهرة الانشقاقات الحزبية وتفاقم النزعة الانشطارية داخل الأحزاب السياسية والتي لا يوجد مبرر لها سوى ضعف الحوار أو انعدامه.

– يمكن القول أن الأحزاب المغربية لا تتوفر على إيديولوجية واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب الأمر الذي يسمح بنعت هذه التعددية الحزبية يكونها شكلا من أشكال التوحد الإيديولوجي نظرا لتقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها.

– هشاشة التحالفات وعدم خضوعها لمنطق عقلاني مع انحيازها للسلطة.

– في المغرب لازال العمل الحزبي يشهد ظاهرة التشرذم الحزبي، وهي ظاهرة يرجع البعض ظهورها واستمرارها إلى طبيعة النظام السياسي المغربي القائم على

الانقسامية التي دافع عنها كثيرا أحد أعلام علم الاجتماع السياسي الأمريكي "جون واتربودي" في كتابه "الملكية والنخب السياسية بالمغرب" وهي دراسة أنجزت في ستينات القرن الماضي، ومفادها أن القصر كان يسعى دائما وفي إطار صراعه مع المعارضة اليسارية إلى تشجيع ظاهرة التشتت الحزبي بغية ضبط المشهد السياسي ومنع قيام أي حزب سياسي أو تحالف حزبي مهيمن بشكل خطرا على النظام السياسي القائم.

– لابد من التأكيد على التركيز على أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، ليس الهدف منه فعلا تحقيق التنمية على هذا المستوى ثم الانتقال بعد ذلك إلى التنمية السياسية، بل إن الهدف سياسي إيديولوجي يحاول تبرير الهيمنة والديكتاتورية بدواع تنموية.

واستنادا إلى ما تقدم، يمكن تلخيص نتائج الدراسة كالتالي:

– إن المنطق المعتمد في التعامل مع الأحزاب السياسية، يهدف إلى صيانة تعددية حزبية شكلية فاقدة لأي معنى للتعددية السياسية التي تعد جوهر الممارسة الديمقراطية الحديثة وهو ما يتوافق مع طبيعة النظام السياسي المغربي القائم على أساس ملكية تنفيذية حاكمة.

وعلى العموم قد بينت هذه الدراسة:

لقد تبين فشل الأحزاب السياسية المغربية في تحقيق التنمية السياسية كما تم تأجيل الديمقراطية وتحقيق تنمية سياسية بالمغرب مرتين: الأولى أثناء مرحلة الكفاح ضد الاستعمار حيث تم إعطاء الأولوية للقضية الوطنية، ومرة ثانية بعد الحصول على الاستقلال، حيث تم الاهتمام ببناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك يجب أن تكون مساهمة الأحزاب فاعلة بالجانب السياسي للتنمية السياسية من خلال

ضمان مستوى عال من المشاركة السياسية والمساهمة في الوظيفة التأطيرية والتنشئة السياسية بالإضافة إلى تجاوز الولاءات الجهوية والأنشطة كل هذه المجهودات قد تساعد على تحقيق التنمية بمفهومها الشامل.

إن الأحزاب اليوم مطالبة بمراجعة شاملة لوضعيتها وإعادة ترتيب أوراقها وتخليق أجوائها الداخليةودمقرطة بنيتها وإيجاد دليل لها والخروج من أزمة الحزبي والسياسي والديمقراطي لتثبيت مفهوم الحزب والسياسة والديمقراطية لأن بقاء وضعها على حاله سيؤدي إلى تخطيها بقدوم أحزاب بديلة وجديدة على الساحة وتتوفر على رؤية مواكبة ومنهجية علمية وخطاب وممارسة سياسيين خلاقين وبرامج ينسجها أطر متخصصة وذات بعد اجتماعي أكثر منه سياسي أو اقتصادي.

رغم ما ينص عليه الدستور الجديد من مبدأ فصل السلطات، لكن في الواقع تظهر السلطة المركزية حاسمة في يد القصر. وفي هذا الصدد، تتنامى الانتقادات للحكومة، سواء السابقة برئاسة بنكيران أو الحالية بقيادة العثماني، لكونها لم تنزل مكتسبات الدستور في ما يخص صلاحيات الحكومة، على أرض الواقع وتركها طوعاً لتبقى من "اختصاص الملك". وتبقى السياسة الدينية، باعتبار الملك "أمير المؤمنين" حسب الدستور، وأمور الجيش والدفاع الوطنيين لكون الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فضلاً عن شؤون السياسة الخارجية، والتعيينات في المناصب العليا، وغيرها من اختصاص القصر. وبسبب تمركز عدد من السلطات في يد القصر، ارتفعت أصوات حقوقيين وسياسيين معارضين لإرساء ملكية برلمانية، وهو المطلب الرئيس لحركة 20 فبراير 2011، باعتبار أن الذي يحكم يتعين أن يُحاسب وفق نص الدستور نفسه.

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن الخطوط العريضة للمرحلة القادمة هي:

على مستوى أزمة الريف :

تواصل احتجاجات ساكنة الريف باعتبار أن مطالبها التي على رأسها إطلاق سراح كافة المعتقلين لم تتحقق، وهذا ما أكده النشطاء.. يقابل ذلك استمرار المقاربة الأمنية؛ عسكرة إقليم الحسيمة وقمع المتظاهرين.

على المستوى السياسي :

استمرار الملكية في إمساك كافة السلطات، دون أن ينطبق عليها مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي أكد الملك على وجوب تطبيقه على "بعض" المسؤولين السياسيين والإداريين، طبعاً باستثناء القصر.

على المستوى الاقتصادي:

توجه الدولة نحو خصخصة ما تبقى من القطاعات العمومية وبيع المغرب للشركات الأجنبية، واستمرار توجه المستثمرين إلى المدن الكبرى بعد أن أعطى الملك إشهاراً لها.

على المستوى الحقوقي:

استمرار الخروقات والانتهاكات الجسيمة في حق المواطنين وتكريس سياسة تكميم الأفواه، خصوصاً بعد أن أعطى الملك الشرعية لكل ما قامت به القوات العمومية في تعاملها مع حراك الريف، والذي يمكن أن يقع في أي منطقة أخرى كما جاء في خطاب العرش.

الخاتمة

من خلال نتائج هذه الدراسة وعملا على ضمان مساهمة فعالة للأحزاب السياسية في سبيل تحقيق التنمية السياسية يمكن إدراج بعض المقترحات التي من شأنها الإسهام في تفعيل دور الأحزاب في التنمية السياسية بالمغرب وذلك على النحو التالي:

– إطلاق الحريات بين أفراد المجتمع الواحد، بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري.

– تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم وانتماءاتهم.

– وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها أي مجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير نمط التفكير والممارسة لدى النخب السياسية المثقفة.

– سن قوانين لها علاقة بالأحزاب السياسية والانتخابات تضمن للجميع مزاولة حقوقهم السياسية كاملة.

– قيام أحزاب سياسية قوية، لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدة عن الانتقادات الجهوية والمصالح الشخصية والولاءات لا طرف خارجية، مع تسهيل عمل الأحزاب شروط تأسيسها.

– تغيير نظرة السلطة للأحزاب على أساس اعتبارها شريك في الحياة السياسية وليس تهديد أو طارئا عليها.

– التنمية السياسية تقتضي توازن السلطات وعدم سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما يسمح بوجود مجال حركة الأحزاب السياسية وتأثيرها في القرارات.

الخاتمة

– ضرورة تغلغل الأحزاب في المجتمع وانتشارها عبر كامل أرجاء الوطن من خلال مكاتبها الولائية والفرعية مع عدم اقتصار نشاطها على المواسم الانتخابية فقط.

– يجب أن تتولى هيئة قضائية محايدة صلاحيات الحسم في الملغاة الحزبية من حيث الاعتماد وتجديد الهياكل الحزبية وليس وزارة الداخلية كما هو الشأن في الجزائر والمغرب.

– من الضروري جدا استحداث وزارة التنمية السياسية تعني بالتطبيق الكامل لمبادئ حقوق الإنسان والعناية بالتعددية الحزبية ودعم الوحدة الوطنية مع تعزيز مفهوم المواطنة الحقة وتعمل على تخليص الوطن من الأزمات التي تواجه العملية السياسية.

– في الأخير من أجل إنجاح التنمية السياسية، يتطلب من الجميع العمل بإخلاص لخلق الظروف الملائمة وهذه ليست مسؤولية الأحزاب لوحدها أو الحكومة فقط بل هي مسؤولية الجميع.

قائمة المصادر والمراجع

1) الكتب باللغة العربية.

1. أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي،** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

2. أبراش إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، الرباط: مكتبة دار السلام، 1997.

3. إبراهيم عبد الله ، نداء الحرية، بين المغرب العميق والمغرب الجديد، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1955.

4. إبراهيم محمد سعد، **الصحافة والتنمية السياسية،** القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998.

5. ابن خلدون عبد الرحمان ، **المقدمة،** ج/1، بيروت: صيدا، المكتبة المصرية، 2004.

6. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد، **لسان العرب،** المجلد الأول، بيروت.

7. ابن منظور، **لسان العرب المحيط،** بيروت: دار لسان العرب.

8. أبو النصر مدحت ، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، إحدى مسار التفعيل العمل السياسي وترميم حقوق الإنسان،** القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

9. الأزهر محمد ، **قانون الأحزاب السياسية الرقم** (04-36) **قراءة ونصوص**، الرباط: دار النشر المغربية، 2006.

10. اقفلي حماني ، **السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية**، ط/1، الرياض: منشورات طارق بن زياد، مطبعة فيديبرانت ، أكتوبر 2002.

11. أكنوش عبد اللطيف ، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسية المغربي على مشارف القرن الواحد والعشرون، ط/1، الدار البيضاء: مكتبة بروفانس، 1999.

12. أنس جعفر محمد ،**النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، 1999.

13. أنكوسيالي بار يخو ماريا ، **الطبقة السياسية ومأسسة البرلمان بالمغرب**، ترجمة: محمد العفراني، وجهة نظر، العدد 11، السنة الثالثة، ربيع 2001.

14. انكوسيالي باريخو ماريا ، الطبقة السياسية ومأسسة البرلمان بالمغرب، ترجمة: محمد العفراني، وجهة نظر، العدد 11، السنة الثالثة، ربيع 2001.

15. أوقيد جورج ، الياسر الفرنسي والحركة المغربية (1905-1955)، ترجمة: محمد الشركي، دار توبقال للنشر، 1987.

16. بالاندية جورج ، **الانتروبولوجيا السياسية**، ترجمة: علي الصاوي، ط/2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

17. برو فيليب، **"علم الاجتماع السياسي"**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.

18. بسري ، **"مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة"**، القاهرة: مركز الأهرام عزباوي للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011.

19. بسيوني عبد الله عبد الغني ، **النظم السياسية،** الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والطباعة.

20. بكري كامل ، التنمية الاقتصادية، بيروت: مطبعة الدار الجامعية، يناير 1988.

21. بلوح رشيد ، **خطاب التغيير في المغرب،** سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.

22. بلوح رشيد ، **خطاب التغيير في المغرب،** سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.

23. بنان فيلالي عبد الرزاق ، **مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها،** الرباط: دار النشر المغربية، 2006.

24. بنان فيلالي عبد الرزاق ، مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها، الرباط: دار النشر المغربية، 2006.

25. بورديو بيير ، **ما هو الحقل**: ترجمة: حسن أحجيج، مجلة فكرة ونقد، العدد 9، السنة الأولى، ماي 1998.

26. بوري جون واتر ، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية بالمغرب،** ط/1، منشورات مؤسسة الغنى للنشر، مطبعة فضالة المحمدية، 2004.

27. بوطالب عبد الهادي ، النظم السياسية في العالم الثالث، الرباط: طبعة لابورت، 1993.

28. توهيل محمد ،**سوسولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي،** عمان: دار الحامد، 1998.

29. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط/1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

30. الجابري محمد عابر ، **المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية... الحداثة والتنمية**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1988.

31. جبار سامية ، **قضايا السياسة والمجتمع**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994.

32. الجوهري عبد الهادي ، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، القاهرة:مكتبة نهضة الشرق، 1984.

33. الجوهري عبد الهادي وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة الطليعة، 1989.

34. حاروش نور الدين ، **الأحزاب السياسية**، الجزائر: دار الأمة للنشر، 2009.

35. حداد مهنا يوسف، **الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2007.

36. حلبي علي، الشباب والمشاركة السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982

37. حمودي عبد الله ، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ط/4، منشورات دار توبقال للنشر، 2010.

38. خطاب سمير ، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2004.

39. دانكان جان ماري ، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط/1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

40. درويش إبراهيم ،**النظام السياسي**، القاهرة ،ط4 ، 1987.

41. درويش إبراهيم ، **ثورة يوليو العربية**، ط/1، دار النهضة العربية، 2011.

42. دوغلاس اشفورد، **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، دار الكتاب، 1963.

43. ديفجيه موريس ،**الأحزاب السياسية والنظم السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعيد، بيروت: دار النهار، 1972.

44. رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ليبيا: جامعة بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2002.

45. الرفاعي حسين أحمد، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1996.

46. الزاهي نور الدين ، الزاوية والحزب والإسلام والسياسة، الرباط: إفريقيا الشرق، 2014.

47. الزاهي نور الدين ، **الزاوية والحزب، الإسلام والسياسية في المجتمع المغربي**، ط/2، إفريقيا الشرق، 2003.

48. الزاهي نور الدين ، **المقدس والمجتمع**، المغرب: منشورات إفريقيا الشرق، طبعة 2011.

49. زايد الطيب مولود ، **علم الاجتماع السياسي**، ط/1، ليبيا: بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2007.

50. زغدود علي، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، الجزائر: متيجة للطباعة، 2007.

51. الزيات السيد عبد الحليم ، **التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي**، ج/1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

52. الزيات عبد الحليم ، **التنمية السياسية "دراسة في الاجتماع الثاني"**، الجزء الثالث: الأدوات والآليات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004.

53. الزيات عبد الحليم ، **التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)**، الجزء الثالث: الأدوات والآليات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004.

54. الزيات عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الثالث الأدوات والآليات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004.

55. زياني إبراهيم ، **دراسات في الإدارة المحلية من منظور علم الإدارة**، طبعة أكتوبر 2000.

56. ساحق عبد الله ، رهانات التحول السياسي في المغرب، ط/1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 2009.

57. ساعف عبد ، **النخب المغربية وإشكالية الإصلاح، التمثيلية والوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي**، الرباط: شعبة القانون العام، أكدال، 1997.

58. ساعف عبد الله ، **تصورات عن السياسي في المغرب**، ترجمة: محمد معتصم، دار الكلام للنشر والتوزيع، فضالة المحمدية، 1990.

59. سانتوشي جون كلود ، **الأحزاب السياسية المغربية تحت المجهر** مرجع سابق.

60. سعد إسماعيل علي وأبو شنب جمال، **الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثال**ث، القاهرة: دارالمعرفة الجامعية، 1996.

61. سلامة غسان ، أين هم الديمقراطيون؟، ط/1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1995.

62. السليمي منار، عبد الرحيم، **محددات السياسة الانتخابية بالمغرب**، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الأول، شتنبر 2002.

63. السمالوطي نبيل، **بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

64. السمالوطي نبيل، علم اجتماع التنمية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.

65. السناري محمد عبد العال، **الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري (دراسة مقارنة)**،القاهرة،1997.

66. السويدي محمد ، **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

67. شحاتة محيي ، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

68. الشرقاوي إسعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية، 2002.

69. شقير محمد ، التنظيمات السياسية بالمغرب، ط/2، الرباط: مكتبة الأمة، 2010.

70. شقير محمد ، الديمقراطية الحزبية في المغرب بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني، ط/1، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2003.

71. شقير محمد ، السلطة **والمجتمع المدني، آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب**، منشورات إفريقيا الشرق، طبعة 2011.

72. شقير محمد ، الفكر السياسي المغربي الحديث، ط/1، دار إفريقيا الشرق، 2010.

73. شقير محمد ، **القرار السياسي في المغرب**، الدار البيضاء: دار الألفة، مطبعة النجاح الجديدة، 1992.

74. شقير محمد، **مساهمة الحزب السياسي، المحلية المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، الدار البيضاء: مطابع إفريقيا، 1996

75. ضريف محمد، **النسق السياسي المغربي المعاصر**، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991.

76. ضريف محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991.

77. طارق حسن ، المملكة والإصلاح، ملاحظات أولية، الرباط، 2001.

78. طاشمة بومدين ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب "قضايا وإشكاليات"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

79. طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا وإشكاليات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

80. طه الشاعر رمزي، **الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة 1979**، دار النهضة العربية.

81. عال أحمد ، **الأحزاب السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

82. عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

83. عبد الحليم كامل نبيلة ، **حرية تكوين الأحزاب السياسية في مصر بين النص القانوني والواقع السياسي**، دار النهضة العربية.

84. عبد الخبير محمود عطا ، **عملية التنمية السياسية الأبعاد والأزمات**، القاهرة، 1984.

85. عبد الرحمان عبد الله محمد ، **علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2001.

86. عبد المطلب غانم السيد ، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.

87. عروب هند ، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: منشورات الأمان الرباط، مطبعة الأمنية.

88. العزي سويم ، المفاهيم السياسية المعاصرة الثالث ودول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي، 1987.

89. العطار فؤاد، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، 1973.

90. علي سعد إسماعيل، أصول علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

91. عمارة محمد جاب الله ، **العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة** "رؤية بيانية للقرن الحادي والعشرون"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

92. العنائي منام ومحمد عمام طربية، **التربية الوطنية والتنمية السياسية**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2007.

93. العويني محمد علي، **الراديو والتنمية السياسية** ، القاهرة: دار الطباعة، 1981.

94. غانم السيد عبد المطلب ، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتب نهضة الشرق.

95. الغزال إسماعيل ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط/1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.

96. الغزالي حرب أسامة ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، 1987.

97. غلاب عبد الكريم ، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، الجزء الأول، مطبعة الرسالة، 1987.

98. الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط/4، الرباط: مطبعة الرسالة.

99. فايز محمد عبد أسعيد، **مشاكل التنمية في العالم الثالث**، ط/1، الرياض: دار الوطن للنشر، 1984.

100. فؤاد عبد الله ثناء ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط/1، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1997.

101. قرنفل حسن ، **النخبة السياسية والسلطة**، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1997،

102. كاظم هاشم نعمة، **في السياسة المقارنة، المداخل النظرية**، طرابلس: الثالثة للطباعة والنشر، 1998.

103. كالفرت سوزان بيتر كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة: د/عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، جامعة الملك سعود: النشر العلمي والمطابع، 2000.

104. كامل عبد الحليم نبيلة، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار الفكر **العربي، 1982.**

105. الكردي محمود، **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، مصر: دار المعارف، 1977.

106. الكردي محمود، **التخطيط للتنمية السياسية**، مصر: دار المعارف، 1977.

107. الكفوي أبو اليقاء ، **الكليات**، القاهرة: دار المعرفة، ط1.

108. كلاوي محمد ، المجتمع والسلطة، دراسات في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية، ط/1، مطبعة النجاح الجديدة، 1995.

109. لافو ريمي ، **الفلاح المغربي حامي العرش**، باريس: مطبوعات ***FNSP***، 1998.

110. لطماويسليمان ا،**السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي**، دراسة مقارنة، ط/5، 1972.

111. لوفو ريمي ، الفلاح المغربي **المدافع عن العرش**، ترجمة: محمد بن الشيخ، مراجعة: عبد اللطيف حسني، ط/1، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، 2001.

112. لينين،**موجز تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي**، دار التقدم، موسكو.

113. مالكي أمحمد ، الأحزاب السياسية في العالم العربي، عمل جماعي، تحت عنوان:" الأحزاب السياسية في المغرب: التحديات وآليات التجاوز"، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2006.

114. متولي عبد الحميد ، **أزمة الديمقراطية**، القاهرة:دار المعارف،2005.

115. محمد السيد عزيزة ، **السلوك السياسي، النظرية والواقع**، ط/1، القاهرة: دار المعارف، 1994.

116. محمد عارف نصر ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

117. المساري محمد العربي ، المغرب بأصوات متعددة سلسلة شراع كتاب الشهر الثاني، دار النشر المغربية، 1996.

118. المسعودي أمينة ، **هوامش التغيير السياسي في المغرب،** منشورات مؤسسة كونرادايناور، مطبعة النجاح الجديدة، 2011.

119. المسكي محمد ، الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي،المغرب :الرباط،2012.

120. مشري عبد القادر ، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية،** الجزائر: دار الخلدونية، 2010.

121. مطشر صادق نداء ، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية،** دراسة نظرية، بنغازي: منشورات الجامعة.

122. معتصم محمد ، **الحياة السياسية المغربية** (1962-1991)، الدار البيضاء: مؤسسة ايزيس للنشر، 1992.

123. معتصم محمد ، **الحياة السياسية المغربية من (1962-1991)**، ط/1، الدار البيضاء: مؤسسة ايزيس للنشر، 1992.

124. مقتدر رشيد ، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب، ط/1، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

125. منار محمد ، تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها، حالة المغرب، ط/1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

126. المنوفي كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة بالكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

127. ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء).

128. نصر محمد عارف ، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية "مقاربة إبستمولوجية"، ط/1، فرجينيا: مؤسسة أنترناشيونال كرافيكس، 1998.

129. نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

130. نصر مهنا محمد ، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، الإسكندرية: دار المعارف، 2002.

131. هلال علي الدين ومسعد نيفين ، **التطور السياسي في الوطن العربي، قضايا الاستمرار والتغير**، ط/1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

132. هيجل، مبادئ فلسفة الحق، ترجمة: تيسير شيخ الأرضن، دمشق، 1974.

133. هيجوت ريتشارد ، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط/1، عمان: المركز العلمي للدراسات الإستراتيجية، 2001.

134. هيكل خليل ، **الأحزاب السياسية (فكرة ومضمون)**، أسيوط: مكتبة الطليعة، د/ت.

135. واتروجي جون، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، المحمدية: مؤسسة الفن.

الكتب باللغة الأجنبية:

136. Agnouche, Abdellif La Dialectique. Institution légitimité au Maroc a l'heure du changement politique, Gauthier Livres, Casablanca, Gauthier, éd 1998.

137. Almond G. and Powell B., comparative politics, a developmental approach Boston, little Brown, 1966.

Apter David, The pole of traditionalism in the political Modernization, World politics, Vol 13, 1960. **.138**

Apter David**, The Political of modernization**, Chicago: University of Chicago, press, 1965. **.139**

Arterton F. Christopher and Harlan Hahn, Political participation, American political, science Association, 1975. **.140**

Badie Bernard et Gerstle Jaque, lexique sociologie politique. P.U.F, Paris, 1er édition, 1979. **.141**

Badie Bertrand **, le développement politique**, Paris, 1980. **.142**

Badie Bertrand, Le développement politique, Economica, Paris, 1980. **.143**

BadieBertrand, Lexique Sociologie politique, 1er éd, P.U.F, Paris, 1979. **.144**

Balandier Geprges, **Anthropologie politique**, 4éme édition, Paris, P.U.F, 1984. **.145**

Baradat Leon P., political Ideologies Their origins and Impact, prentic-Hall, N.J. 1979. **.146**

Batten T.R., Communities and their development, Oxford university, London, 1957. **.147**

Berchon Pierre**, les partis politiques**, Paris: Edition Montchrestien,1999. **.148**

Binder Leonard, Crisis and sequences in political development, New Jersy Princeton University press, 1971. **.149**

Burdeau George, **Droit constitutionnel et institution politique,** Paris, 1980. **.150**

Camos John Spanier, **Nation play congress Quarterly press**, Seventh editing, 1990. **.151**

Charlat Jean, Les Partis Politiciens, Paris, 1971. **.152**

Chatebout Bernard, le petit monde, A. colin, 2ème édition, 1989. **.153**

Chelhod Joseph**, les structures du sacré chez les Arabes**, éd. Maisonneuve et La Rose, Paris, 1964. **.154**

Cubertafond Bernard, **le système politique marocain**, Ed. L'haromatton, Paris, 1997. **.155**

Cubertafond Bernard, le système politique marocain, Ed. L'haromatton, Paris, 1997. **.156**

D'Arcy Philippe, **L'argent et le pouvoir**, Published by Presses Universitaires de France, PUF. **.157**

Dahl R., L'analyse politique contemporaine, trad. Fr., Paris, R. Laffont, 1963. **.158**

Dahrendrof V., classe et conflits de classes dans la société industrielle, P.U.F, Paris, 1972. **.159**

Damis J., The origins and significance of the Free school movement in Morocco (1919-1931). Romm, N° 19, 1975. **.160**

De waele Jean Michel, **partis politiques et démocratie en Europe centrale et oriantale**. Bruxelles ulb, 2002. **.161**

Deutsh K., Social mobilisation and political development, American political science review, 1961. **.162**

Duverger Maurice, L**es partis politiques, Revue internationale de devoirt compar**é. Vol. 5, N° 1, Janvier- Mars 1953. **.163**

Duverger Maurice, L**es partis politiques, Revue internationale de devoirt compar**é. Vol. 5, N° 1, Janvier- Mars 1953. **.164**

Easton D., the current meaning of " Behaviouralism" in Charlesworthj., ed. contemporary political analysis, New York, Free press, 1967. **.165**

G Almond.., coparative politics: adevelopmental approach boston, little brouen, 1966. **.166**

Geertz Chifford, Old **societies and New states: the quest for Modernity in Asia and Africa**, New York, free press, 1963. **.167**

Hassouna, W.A., sociology of development, Memo, N° 939, I.N.P, Cairo. **.168**

Howard W., wriggins Impediments to unity in New Nations American Political Science Review, Vol. 55, 1961. **.169**

Huntington S., political developement and politicol decay, word politics, 1965. **.170**

Huntington S., political development and political Decy, World Politics, 1965. **.171**

Huntington Samuel, Political modernization, woeld politics, Vol. 18, 1966. **.172**

Huntington Samwel and Hoan Nelson, No Easy Choice, Cambridge, Harward University Press, 1976. **.173**

Huntington, the change to change: Modernisation, Development and politics, world politics, Vol 18, 1966. **.174**

International Encyclopedia of the social sciences, 1968, Vol.12. **.175**

Irwin Sanders, the community, the Ronald Press company, New York, 1958. **.176**

J Frank,., Party Political In American, op.cit. **.177**

J. Damis, The origins and significance of the Free school movement in Morocco (1919-1931). Romm, N° 19, 1975. **.178**

J.S Frank., Oraul Party Politics In American, Little Brown and Company U.S.A Boston, 1970. **.179**

lapalombara Joseph and Myron Weiner, eds, **political parties and political devolopement**, Peinton University Press, 1966. **.180**

Lapalombara Joseph and Myron Weiner, Eds, **political parties and political Devlopment**, preincton university press, 1966. **.181**

Laplombara Joseph and Myron Weiner, **Political Parties and political Development**, Princeton University Press, 1972. **.182**

Le Vine Robert, **political socialization and culture change**, New York, free press, 1963. **.183**

Lean Geoffrey, Rich Wold/poor world, London, George Allen Unwin, 1978. **.184**

Lerner D., the passing of traditional societies, Glensoe, Free Press 1958. **.185**

Leveau Rémy, Aperçu de l'évolution du système politique marocain depuis vingt ans Laghreb-Machrek , N° 106, Oct-Nov 1984. **.186**

Luttwak C., commentary, Mars 1992, revue des deux mondes, Juillet-Aout 1992. **.187**

Merle M., sociologie des relations internationales, Dalloz, Paris, 4ème édition, 1988. **.188**

Minister L., Introduction, C.D. review 4 March 1957. **.189**

Mokenna Gerge, American Politics, 1976, by Mc Graw Hililne, New York. **.190**

Myrou Weiner, Modernisation, the ryudnics of groucth, New York, Basic Book, 1966. **.191**

Nassiri Khalid, Le parlement sur le créneau de la production législative quantitative, in l'expérience parlementaire au Maroc, Ed. Toubkal, Casa, 1985. **.192**

Parid U.F 19551les **partis politiques marocains** r rezette édition. **.193**

Pazos Felipe, Requirements for rapid economic and social development, in social aspects of economic development in latin America, vol. 1, 1963. **.194**

Pfaff Richard, Disengagement from traditionalism in Turkey and Iran Western Political quarterly, Vol 6, 1963. **.195**

Plamentz. J. P., Freedom and Political obligation, Oxford University Press London, 1968. **.196**

Plamo Jack and Others, the dictionnary of political Analysis, California Santa Barbera, 2nd Edition, 1982. **.197**

Pye Lucian and Sidney Verba, political culture and political development, Princeton university press, 1965, P50. **.198**

Pye Lucian W., "**the Legitimacy Crises**" in L. Binder and others, Eds crises and sequences in political Development Princeton University, 1971. **.199**

Pye Lucian W., Aspects of Political development, Boston, Little Brown and comp, 1966. **.200**

Pye Lucian W.**, Aspects of Political Development,** Boston: Little Brown, 1966. **.201**

Pye Lucian**, politics personality and nation Binlding**, New haven, Yale university press, 1962. **.202**

Raymond, P.C., Economic généralisée et seuils de croissance, Ed. Crevin, Paris 1962. **.203**

Rezette R., **Les partis politiques Marocaines - fondation nationale des sciences politiques**, 2ème édition, 1955. **.204**

Rostow. W.W., les étapes du développement, Politique Editions du seuil, Paris, 1975. **.205**

Saaf A., Tendancas actuelles de la aulturo politique des élites marocaines, In le maroc actuelles: une modernisation au miroir de la tradition, End C.N.R.S, Paris, France. **.206**

Samuel Huntington, , **Political Order in changins Societies**, Neuo Haven: yale Univ Press, 1968. **.207**

sartori Giovani, "party type, organisation and eunction", west european politics. **.208**

Sartori Giovanni, "**Party Type, Organization and Function**", West European Politics. **.209**

Schwartzenberg R.G., Sociologie politique, 3ème édition, Montchrestien, Paris, 1977. **.210**

Schwartzenberg Roger Gérard, sociologie politique, édition Montchrestien, Paris, 4ème édition, 1988, **.211**

Schwartzenberg. R.G, Sociologie politique, 4ème éd, Montchrestien, Paris, 1977. **.212**

Sehimi Mustafa, **Monarchie et Multipartisme au Maroc**, a propos de l'article 3 de la constitution, RJPEMN, N° 12, 2ème semestre. **.213**

Sehimi Mustafa, **Monarchie et Multipartisme au Maroc**, a propos de l'article 3 de la constitution, RJPEMN, N° 12, 2ème semestre. **.214**

Seiller Daniel Louis, **les Partis Politiques**, 2eme édition, Paris: Dalloz, 2000. **.215**

Shils E., Political development in the New States, The Hague, Manton, 1960. **.216**

Sidicaro Ricardo, **formes de développement politique**, Association Française de Science Politique, 2ème congrès nationale Grenoble, 1984. **.217**

Tozy Mohamed, monopolisation de la production symbolique et hiérarchisation du champ politico-religieux au Maroc, A.A.N. **.218**

vaziri Chahrokh, **Elément de réflexions sur les partis politique et référence idéologique dans le tiers monde**, obtenu en parcourant; http://www. Unil-ch/webdan/pite/iepi/ users/epibiri1/public/ vaziri4,pdf **.219**

Vorka. A., Participation, citigenship in six deveploping countries, A.P.S. Vol. 63, 1969. **.220**

Waterbury John, **La légitimation du pouvoir Au Maghreb**, Tradition, protestation et répression, in Annuaire de l'Afrique du Nord, centre nat de la recherche scientifique, Centre de recherche et D'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM), Editions du CNRS, Paris, 1978, Vol. 16. **.221**

Waterbury John, le **commandeur des croyants: la monarchie marocaine et son élite**, PUF, Paris, 1975. **.222**

Webster Andrew, Introduction to the sociology of development, Macmillan Publisher, L.T.D, London, 1984. **.223**

WeinerMyron, " Political participation", Princieton University Press, 1971. **.224**

Welch Jr., political modernization American Political, Science Association 1975, Washington. **.225**

Zartman William, **Political Pluralism in porocco, in Government and Opposition**, Vol. 35, Issue 2, April 2000. **.226**

Zartman William, **Political Pluralism in porocco, in Government and Opposition**, Vol. 35, Issue 2, April 2000. **.227**

المقالات

228. إبراهيم سعد الدين ، مستقبل المجتمع والدولة، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988.

229. أبو حلاوة، كريم إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني، مجلة الوحدة، عدد 91، أبريل 1992.

230. أتركين محمد ، **الدستور والانتقال الديمقراطي بالمغرب، قراءة في فرضيات الهندسة الدستورية لمسلسل الدمقرطة،** المجلة المغاربية للكتاب، مقدمات، العدد 37، شتاء 2007.

231. أتركين محمد ، النظام السياسي **المغربي، بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي ووضع خيبة الأمل،** مجلة وجهة نظر، العدد 30، خريف 2006.

232. أتركين محمد ، **قراءة في فرضية الانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين،** مجلة وجهة نظر، العدد 17، نوفمبر 2002.

233. اتلاتي طارق ، الحكامة الحزبية بالمغرب، مجلة ملك، العدد 8، 2008.

234. إحزرير عبد المالك ، **ماذا عن التنمية السياسية بالمغرب؟،** جريدة المساء، العدد 3541، 29 ماي 2009.

235. أصفار محمد، **الأحزاب المغربية والمشاركة السياسية، مواضيع وأبحاث سياسية،** الحوار المتمدن، العدد 3499، 2011.

236. أكنوش عبد اللطيف ، شروط الانتقال الديمقراطي، الأحداث المغربية، العدد 24، مارس 1999.

237. أوخيد راكيل وغارسيا، **النخب المحلية واللامركزية بالمغرب،** مجلة وجهة نظر، العدد 16، صيف 2002.

238. آيت يدر محمد بن سعيد ، حوار مع جريدة **الاختيار،** العدد 5، 11 ماي 1994.

239. برادة يونس ، الإشكالية الانتخابية في المغرب "مقارنة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي"، مجلة فكر ونقد، مجلة ثقافية شهرية، المغرب، الدار البيضاء، العدد 93، 2007.

240. برادة يونس ، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1598، 2006.

241. بردوز محمد ، **الأحزاب المغربية كجماعات مصالح "رد على أطروحة زارتمان"**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العددان 11و12.

242. بنان فلالي عبد الرزاق ، مشروع قانون الأحزاب المغربي بين مسعى التأهيل الأحزاب وواقع تدجينها، الحوار المتمدن، العدد 1385، 2005.

243. بندورو عمر ، **عدة مظاهر تجعل العهد الجديد امتدادا للعهد القديم**، جريدة الصحيفة، العدد 174، بتاريخ 4 غشت/ 7 شتنبر 2004.

244. بوز أحمد ، **الأحزاب السياسية ورهان الانتقال نحو الديمقراطية**، المجلةالمغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، ج/1، العدد الأول، خريف- شتاء 2010.

245. البوزيدي محمد، التغيير السياسي: ملاحظات حول مقتربات التحليل الأنجلوسكسونية، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، كلية الحقوق، أكدال، الرباط، العدد 2، 1977.

246. بونعمان سليمان ، **وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، خريف 2009.

247. البيح حسين علوان ، المشاركة السياسية والعملية السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 94، 1990.

248. التوزاني حكيم ، مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المشعل العربي.

249. جوامع محمد ضريف ، جريدة الخبر، العدد 940، بتاريخ 20 يونيو 2014.

250. حامي الدين عبد العالي ، **الدستور المغربي ورهان موازين القوى، الملكية الأحزاب الإسلاميين،** منشورات مجلة وجهة نظر، ط/1، مطبعة النجاح الجديدة، العدد 7، 2005.

251. حامي الدين عبد العالي ، **معوقات الانتقال الديمقراطي،** مجلة وجهة نظر، العدد 23، 2004.

252. حمزاوي زين العابدين ، التعددية **السياسية، ورهان الانتقال الديمقراطي بالمغرب، عناصر سوسيولوجية،**مجلة أبحاث، العدد 57، السنة 22، صيف 2007.

253. حميمنات سليم ، **الإسلام المغربي في الخطاب الإيديولوجي الرسمي محاولة للتحديد،** مجلة وجهة نظر، العدد 39، شتاء 2009.

254. حواس محمود، العالم العربي والمجتمع المدني، مجلة الفكر العربي، العدد 95، شتاء 1999.

255. دياب أحمد ، الانتخابات التشريعية المغربية "السياسية والدولية"، العدد 132، السنة 34، نيسان/أبريل 1998.

256. الراضيعبد الواحد (القيادي في الاتحاد الاشتراكي)، **حوار مع جريدة الصحيفة،** العدد 181، بتاريخ 26/20 أكتوبر 2004.

257. الرضواني محمد ، **التنمية السياسية بين غموض وعمليات الإيديولوجية المحلية،** المغاربية للكتاب، العدد 36، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2006.

258. الرميد مصطفى ، **حوار مع جريدة أخبار اليوم،** العدد 396، بتاريخ 19-20 مارس 2010.

259. الزاهي نور الدين ، **الملكية والجسد والمقدس،** مجلة وجهة نظر، العدد 47، السنة 14، شتاء 2010.

260. الزباني عثمان ، **مفارقات الزمن السياسي المغربي، مقاربة سوسيو سياسية**، مجلة وجهة نظر، العدد 46، السنة 12، خريف 2010.

261. الزباني عثمان ، **مفارقات الزمن السياسي المغربي، مقاربة سوسيو سياسية**، مجلة وجهة نظر، العدد 46، السنة 12، خريف 2010.

262. الزياني عبد الفتاح وعثمان ، **"**"الحكومة الحزبية: نحو ترشيد للعمل الحزبي بالمغرب**"**، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36 و37، ربيع- صيف 2008.

263. الزياني عثمان ، **"**الدبلوماسية الموازية آلية من آليات دعم قضية سبتة وميليلية**"**، المغرب الدبلوماسي 24، العدد 10، دجنبر2007.

264. زين الدين محمد ، **حدود الممكن والمستبعد في مسألة الإصلاح الحزبي بالمغرب**،مساهمة في إطار أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية بتاريخ 25 نونبر 2004 بالرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 51، 2005.

265. ساعف عبد الله ، **أحاديث في السياسة المغربية**، منشورات الزمن، العدد 33.

266. ساعف عبد الله ، **الإدماج والإقصاء في الحقل المغربي**، مجلة فكرة ونقد، العدد 2، أكتوبر 1997.

267. ساعف عبد الله ، **تكوين النخب الإدارية بالمغرب**، مجلة العلوم الاجتماعية، أبحاث، العدد 18، السنة الخامسة، ربيع 1988.

268. سراجي المكي ، قراءة مشروع قانون الأحزاب السياسية في ظل خصوصية نظام الحكم في المغرب، المغرب: منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، 2005.

269. السراجي المكي نجاة خلدون، **قراءة في مشروعة قانون الأحزاب السياسية في ظل خصوصية نظام الحكم في المغرب**، مساهمة في إطار أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية بتاريخ 25 نوفمبر 2004 بالرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 51، 2005.

270. سطحي عبد الإله ، الملكية والإسلاميون في المغرب، مقاربة لآليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، ط/1، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، العدد 25، 2012.

271. السعداوي عاطف ، مفهوم الحزب الديمقراط: دراسة في المحددات والمعايير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 3، ربيع 2011.

272. السعداوي عاطف ، **مفهوم الحزب الديمقراطي، دراسة في المحددات والمعايير**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 30، 2011.

273. الشرقاوي عمر ، **المؤسسة الملكية ومعضلة التحديث**، مجلةوجهة نظر، العدد 23.

274. شقير محمد ، **التنظيمات السياسية بالمغرب**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993.

275. شقير محمد ، **التنظيمات السياسية بالمغرب**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

276. شقير محمد ، **الجسد الملكي بالمغرب بين التسامي والتعالي**، مجلة وجهة نظر، العدد 47، السنة 14، شتاء 2010.

277. شقير محمد ، **إواليات الشرعية، النظام السياسي كنموذج**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 4، 1987.

278. شقير محمد ، تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين، ط/2، عدد، منشورات إفريقيا الشرق، 2006.

279. شقير محمد ، ماهية الحزب السياسي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء: مطابع إفريقيا الشرق، العددان 11 و12، 1990.

280. شقير محمد ، **مساهمة في رصد ظاهرة النخبة السياسية بالمغرب،** المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العددان 9و10، سنة 1989، منشورات إفريقيا الشرق.

281. الصاوي علي ، التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 75، 1993.

282. ضريف محمد ، **الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع،** منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، 2000.

283. ضريف محمد ، **قراءة أولية في النسق السياسي المغربي المعاصر،** المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 2، السنة الأولى، مارس 1987.

284. ضريف محمد ، **محاولة في تشخيص الموروث السياسي بالمغرب،** المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 5، السنة الثانية، شتاء- ربيع 1988.

285. طبيح عبد الكبير، قراءة أولية لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزابالسياسية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 5268، بتاريخ 2011/07/21.

286. ظريف محمد ، **الأحزاب السياسية المغربية**،منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، فبراير 1993.

287. ظريف محمد ، **المغرب في مفترق الطرق قراءة في المشهد السياسي**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1996.

288. ظريف محمد ، **مؤسسةالزوايا بالمغرب**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع، 1994.

289. عبادي محمد (الأمين العام لجماعة العدل والإحسان)، حوار مع جريدة أخبار اليوم المغربية، العدد 1548، بتاريخ 13-14 دجنبر 2014.

290. عبد اللطيف حسني وآخرون، الحالة السياسية للمغرب سنة 2002، وجهة نظر، العدد 18، 2003.

291. عدنني إكرام ،مسلسل الإصلاح بالمغرب: ربيع عربي قبل الأوان، مجلة آراء حول الخليج، العدد 2514، 2011.

292. عروب هند ، **المخزن: ماهيته- جذوره- استمرار يته**، وجهة نظر، العدد 38، السنة 11، خريف 2008.

293. العطري عبد الرحيم ، **سوسيولوجيا النخبة المخزنية، شروط الانتماء لنواد نخبة النخبة**، مجلة وجهة نظر، العدد 38، السنة 11، خريف 28.

294. عكاشة مصطفى (الرئيس السابق لمجلس المستشارين)، **حوار مع جريدة الأيام**، العدد 56، بتاريخ 17-22 أكتوبر 2002.

295. علوان البيح حسن ، "المشاركة السياسية في الدول النامية"، المستقبل العربي، العدد 223، شتنبر1997.

296. العلوي محمد بن أمحمد ، صحيفة العرب، العدد 10404، نشر في 2016/09/24.

297. الفيلاني محمد ، المجتمع المدني والفكر السياسي الحديث، مجلة نوافذ، العدد 2، أكتوبر 1998.

298. قلوش مصطفى ، **قراءة جديد لاختصاصات وصلاحيات المؤسسة الملكية على ضوء الفصل 19 وما يقرره الدستور بأكمله**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 54و55، يناير-أبريل 2004.

299. الكريني إدريس ، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول "مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية"، المستقبلالعربي، العدد 248، جانفي 2003.

300. كلاوي محمد ، **مفهوم الملك عند عرب ما قبل الإسلام**، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد الثاني، السنة الأولى، مارس 1987.

301. كوجا بن أحمد ، **إغواء المنصب وإعراض اللقب، طرح ابستمولوجي في نقد مفهوم النخبة المحلية**، مجلة وجهة نظر، العدد 43، السنة 12.

302. لوفو ريمي ، المخزن يعيد إنتاج نفسه كاريكاتوريا بين كديرة وعالي الهمة، مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010.

303. لوفو ريمي ، **عودة إلى التجربة الانتخابية المؤسسة (1960-1963)**، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 9318، بتاريخ 4 نونبر 2009.

304. محسن مصطفى ، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، قضايا مغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2008.

305. المساري محمد العربي ، **دور الوزارة في النظام السياسي المغربي**،جريدة دفاتر سياسية، العدد 77، يناير 2006.

306. المساوي محمد ، **الملكية وواقع التنمية السياسية**، مجلة مسالك، عدد مزدوج 21و22، 2002.

307. المسكي محمد ، الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي، مجلة وجهة نظر، العدد 14، السنة الرابعة، شتاء 2014.

308. معتصم محمد ، **تأملات في حصيلة وآفاق 30 سنة من الممارسة الدستورية المغربية**، المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية، العدد 30، 1993.

309. المغاربي عبد العزيز ، الدستور المغربي الجديد لسنة 1996، مستجدات وآفاق، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سياسة مؤلفات أعمال جامعية، الرباط، 1996.

310. مهنين علال ، **الصحافة الحزبية والصحافة المستقلة**، صحيفة العلم، "لسان حزب الاستقلال"، العدد 4615، مارس 2009.

311. الموساديق رقية ، **تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب**، أعمال اليوم الدراسي الذي نضم يوم 03 ماي 2002، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 36، مراكش، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002.

312. وصفي مصطفى كمال ، **المستدعية في الدولة الاشتراكية**، مجلة العلوم الإدارية، العددان 2و3، القاهرة، 1996.

313. ولد القابلة إدريس ، **الصحافة الحزبية وانتخابات 2007**، أسبوعية المشعل، العدد 1785، 2007.

314. وميض جمل عمر نظمي، بعض مظاهر التخلف والتقدم، بغداد: كلية القانون والسياسة، دراسات عربية، العدد 7، يونيو 1985.

315. وهبي عبد اللطيف ، **الأفق الدستوري بين نزاعات التراجع وطموح التغيير**، مجلة عدالة جوست، العدد 10، أبريل 2011.

316. اليازغي محمد ، حوار مع جريدة المساء، العدد 413، بتاريخ 2008/01/17.

الوثائق الحكومية

317. دستور المغرب 2011.

318. تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، حول مشروع قانون رقم (78-00) يتعلق بالميثاق الجماعي مجلس المستشارين، الولاية التشريعية (1997-2006)، دورة أبريل 2002.

319. وثيقة مرجعية، **الأحزاب السياسية**(المفهوم، المعايير والدور)، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس النواب.

320. خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأولى من كل سنة (الفصل 40 وفق النص الدستوري 1996، و65 وفق نص 2011).

321. خطاب العرش (30 يوليو)، وخطاب ثورة الملك والشعب (20 أوت) وخطاب المسيرة الخضراء (06 نوفمبر).

322. نص الرسالة الملكية الموجهة إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الغطاء الفرنكفوني، مراكش، 2009/02/27.

323. منشورات حزب الاستقلال، المؤتمر العام الثاني عشر لحزب الاستقلال 1989، الرباط: مطبعة الرسالة.

324. الحركة الشعبية نضال واستمرارية، منشورات الحركة الشعبية، 1993.

325. منشورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، القانون الأساسي، المادة 1.

326. المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يناير 75، الطبعة الثانية، الرباط، 1978.

327. القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المادة 3.

328. التجمع الوطني للأحرار، القانون الأساسي، الفصلين الأول والثاني.

329. أرضية التجمع الوطني للأحرار المتضمنة لبرنامجه.

330. القانون الأساسي، باختصار، من الفصل الخامس إلى الفصل الحادي عشر.

331. الحزب الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي، الفصل الثاني.

332. الحزب الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي، الفصل السادس والسابع.

333. القانون الأساسي للاتحاد الدستوري، الفصل الأول.

334. مذكرة حزب العدالة والتنمية حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 29 مارس 2011.

335. مذكرة حزب الاستقلال حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 08 أفريل 2011.

336. مذكرة حزب الاتحاد الدستوري حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 4 أفريل 2011.

337. مذكرة حزب التجمع الوطني للأحرار حول الإصلاحات الدستورية، مجلة عدالة جوست، العدد 10، أبريل 2011.

338. مذكرة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 28 مارس 2011.

339. مذكرة تحالف اليسار الديمقراطي حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 29 مارس 2011.

340. مذكرة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 28 مارس 2011.

341. مذكرة تحالف اليسار الديمقراطي حول الإصلاحات الدستورية.

342. مذكرة الاتحاد الدستوري حول الإصلاحات الدستورية، المؤرخة في 06 أفريل 2011.

343. الحزب الاشتراكي الموحد بيان بتاريخ 27 مارس 2011، وحزب النهج الديمقراطي بيان بتاريخ 13 فبراير 2011.

344. وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، ج/1، عرض وتعليق: محمد بن عزوز حكيم، تطوان، 1980.

دراسات وبحوث أكاديمية.

345. تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في يوليوز 2011، المعهد الديمقراطي الوطني.

346. محمود ربيع اسماعيل وصبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1994.

347. سعيد خمري، مكانة البرلمان في النظام السياسي والدستوري **"**مطالب الأحزاب وأجوبة الوثيقة الدستورية**"**، جامعة القاضي عياض، المغرب.

348. سعيد عثمون، **الإعلام والتوعية السياسية**، بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للصحافة، جامعة الرباط، 2003.

349. جمال منصر، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باجي مختار، عدد خاص، أفريل 2011.

350. وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية.

351. محمد المساوي، الملكية المغربية وواقع التنمية السياسية، جامعة أغادير: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012.

352. نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤته، 1994.

353. المجذوب، طارق، **الإدارة العامة**، كلية الحقوق، جامعة بيروت العدرية، منشورات، كلي الحقوقية، 2003.

354. أحمد رهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**(رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية.

355. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ط/2، كلية الاجتهاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

356. أحمد رهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**(رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية.

357. عبد الحليم تمام كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

358. أمين محمد نور، **دراسات في التنمية السياسية**، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011.

359. مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط/1، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007.

360. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، سلسلة الدراسات الجامعية (2)، ط/1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992.

361. جمال منصر، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باجي مختار، عدد خاص، أفريل 2011.

362. عثماني أسعيدة، محاضرات في الأنظمة السياسية لبلدان العالم الثالث، للسنة الرابعة قانون، سنوات (2000، 2001، 2002).

363. محمد الغالي، **التدخل البرلماني في مجال السياسيات العامة في المغرب** (1984-2002)، ط/1، منشورات كلية الحقوق مراكش، سلسلة أبحاث وأعمال جامعية، المطبعة الوراقية الوطنية، 2006.

364. المنوفي كمال، الثقافية السياسية المتغيرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية للأهرام، 1979.

365. فاروق محمد شبلي، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: المعهد العالي للخدمةالاجتماعية، 1997.

366. هالة مصطفى، **الأحزاب السياسية**، القاهرة:مركزالدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

367. سعيد الصديقي، **الأحزاب السياسية المغربية والسياسية الخارجية**، أشغال الندوة الدولية حول قانون الأحزاب السياسية بالمغرب.

368. محمد الرضواني، جدلية القانوني والسوسيو-ثقافي في تطوير الممارسة الحزبية، قانون الأحزاب السياسية بالمغرب، أشغال الندوة الدولية التي نظمتها شعبة القانون العام بكلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة، في 29/28 أبريل 2006.

369. يمينة هكو، قانون الأحزاب السياسية مقاربة وظيفية، أشغال الندوة حول فانون الأحزاب السياسية بالمغرب، كلية الحقوق، وجدة، أيام 29/28 أبريل2006، المنشورة بتاريخ مارس 2008.

370. سعيد خمري، ملاحظات حول قانون الأحزاب السياسية السياق العام والمضمون، أشغال الندوة الدولية حول قانون الأحزاب السياسية المغربية، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة، أيام 29/28 أبريل 2006.

371. إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، القاهرة، حزب التجمع الوطني، أكتوبر 1999

المواقع الإلكترونية.

372. أبو محمد أبو البشير، **الأحزاب السياسية مالها وما عليها** متحصل عليه:

373. http//www.alrakoba.net/articles action-show-Id-2492/HTMl

374. المال السياسي وتمويل الأحزاب السياسة، المركز المصري للدراسات والمعلومات، متحصل عليه: http//www.asicenter.org/ !studies-political-moneuy/CHY.

375. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **مفهوم الشرعية**، جامعة القاهرة: الشاهد للدراسات السياسية والإستراتيجية متحصل عليه: ashaled 2000.tripod.com/mfaheem/3.HMTL.

376. محمد أبو بكر، **دور الأحزاب في الإصلاح السياسي في الوطن العربي**متحصل عليه:

377. www.Islonline.com

378. عبد الواحد بلقصيري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة"، متحصل عليه يوم 2010/01/27 من موقع:www.ahewar.org/dehal/show.art

379. عبدالوهاب عبد العزيز أبو خمرة، دور الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب (1993- 1999)، المغرب، 2003، متحصل عليه:

380. http://azzaman-iraq.com/content.php?id=5086

381. عادل القادري، **اللائيكية اليوم**، نقلا عن: http://adelkadri.Martooblog.com/26642/:

382. إبراهيم براش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام**، متحصل عليه: http://groups.googel.com/group/fayad61/web

383. يونس بلفلاح، عزوف الشباب المغربي عن المشاركة السياسية، المجلة الالكترونية، العربي الجديد.

384. الشرقاوي الروداني، **التنمية السياسية بين التناوب التوافقي والمنهجية الديمقراطية**، جريدة هسبريس، جريدة إلكترونية مغربية، 03 مارس 2010.

385. خالد شوكات، الانتخابات المغربية، الدولة حدد قواعد اللعبة، متحصل عليه يوم 2010/02/15، من موقع: www.isslanionlaine.com

386. تقرير كرينجي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"،متحصل عليه يوم 2010/02/14، من موقع: www.carnegieendowment.org

387. حكومة المغرب، متحصل عليه: http//:ar.wikipedia.arg/wiki

388. الانتخابات البرلمانية المغربية 2011، متحصل عليه: انتخابات برلمانية مغربية 2011، على الموقع:http//:ar.wikipedia.arg

389. المعطيات مأخوذة عن أسبوعية International.hebdo.maroc ،17- 21 يونيو 1997 حسب أرقام وزارة الداخلية.

390. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المغربية.

391. إبراهيم براش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام**، متحصل عليه:
http://groups.googel.com/group/fayad61/web

392. خطاب الثامن أفريل 2004، متحصل عليه:
http//:www.marocma.com

393. خطاب العرش بتاريخ 2002/07/30، متحصل عليه:
http//www.maroc.ma

394. رشيد جرموني، التنمية السياسية بالمغرب، ..من المفهوم إلى الخصوصية متحصل عليه: http://Islemonline.net

395. محمد الهاشمي، هل تؤثر الملكية التنفيذية على العمل الحزبي في المغرب؟، متحصل عليه: http://www.hespress.com/orbites/361115.html

396. الاستعلام بوسيلة الانترنت من أجل معرفة أكثر انفتاحا، أنظر: الرابط:

397. http://www.annabaa. ntm.034/org/nbaneuvs/56

398. Marocco Votes, **in parliamentary poll**,

399. http// :www.Aljazeera.net.07/09/2007.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
خطة البحث	
مقدمة	
الفصل الأولعلاقة الأحزاب السياسية بالتنمية السياسية	
المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية وأهميتها	24
المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي	24
الفرع الأول: المعنى اللغوي لكلمتي حزب وسياسي	25
الفرع الثاني:المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي	26
المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية	30
الفرع الأول: النشأة البرلمانية	31
الفرع الثاني: النشأة الخارجية	32
المطلب الثالث: أهمية الأحزاب السياسية	34
الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية	34
المبحث الثاني: تقسيمات الأحزاب السياسية	38
المطلب الأول: التقسيمات الكلاسيكية للأحزاب السياسية.	38
أولا:تقسيم الفقيه موريس ديفرجيه	38
ثانيا:تقسيم الفقيه جان شارلوت	39
ثالثا:تقسيم الفقيه ماكريدس	40
المطلب الثاني: التقسيمات المعاصرة للأحزاب السياسية	42
أولا: أحزاب اليمين وأحزاب اليسار وأحزاب الوسط	42
ثانيا: أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة	43
ثالثا: أحزاب الأغلبية وأحزاب الأقلية	43

رابعا: أحزاب تقدمية وأحزاب رجعية	44
خامسا:أحزاب ملكية وأحزاب جمهورية	45
سادسا: أحزاب رأسمالية وأحزاب اشتراكية وأحزاب شيوعية	45
المطلب الثالث: تصنيف النظم الحزبية	46
الفرعالأول: نظام الحزب الواحد	46
الفرع الثاني: نظام الثنائية الحزبية	52
الفرع الثالث : نظام التعددية الحزبية	53
المبحث الثالث: وظائف ووسائل الأحزاب السياسية	55
المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية	55
المطلب الثاني: وسائل الأحزاب السياسية	67
الفرع الأول: الوسائل الإدارية	68
الفرع الثاني: الوسائل الإعلامية	69
الفرع الثالث: الوسائل القهرية (القوة والإكراه)	70
الفرع الرابع: الوسائل المالية	71
المبحث الرابع: التنمية السياسية مقاربة معرفية	72
المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية وتطورها التاريخي	72
الفرع الأول: جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية	72
الفرع الثاني: ماهية التنمية السياسية	75
المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية	78
المطلب الثالث: التنمية السياسية وعلاقتها بالمفاهيم أخرى	85
أولا: التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية	85
ثانيا: التنمية السياسية والاستقرار السياسي	86
ثالثا: التنمية السياسية والتحديث	88
رابعا: التنمية السياسية والتخلف السياسي	89

المطلب الرابع: أزمات التنمية السياسية	90
الفرع الأول: أزمة الشرعية(*Legitimiacy Crisis*)	91
الفرع الثاني: أزمة الهوية(*Identity Crises*)	93
الفرع الثالث: أزمة التغلغل(*Penetration Crises*)	94
الفرع الرابع: أزمة المشاركة(*ParticipationCrises*)	95
الفرع الخامس: أزمة التوزيع(*Distribution Crisis*)	96
الخلاصة والاستنتاجات	97
الفصل الثاني واقع الأحزاب السياسية و التنمية السياسية بالمغرب	
تمهيد	99
المبحث الأول: الظاهرة الحزبية في المغرب.	100
المطلب الأول: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في المغرب	100
الفرع الأول: بداية ظهور الأحزاب	100
الفرع الثاني متغيرات ساهمت في نشأة الأحزاب في المغرب	106
المطلب الثاني: الدستور المغربي والأحزاب السياسية	107
أولا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1962	109
ثانيا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1970 (التعديل)	110
ثالثا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1992 (التعديل)	110
رابعا: الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1996 (تعديل)	111
خامسا: الأحزاب السياسية المغربية والقانون الخاص بالأحزاب السياسية (2004-2007)	112
سادسا: الأحزاب السياسية المغربية والإصلاح الدستوري 2011	113
المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية في المغرب	115
أولا: التحديد الدستوري للوظيفة الحزبية	115
ثانيا: قانون الأحزاب 04-36	115

ثالثا: من خلال الخطاب الملكي	116
المبحث الثاني: الإطار العام لخارطة الأحزاب المغربية المعاصرة	117
المطلب الأول: مراحل تشكل الخارطة الحزبية المغربية	117
الفرع الأول: مرحلة الحماية	117
الفرع الثاني: المرحلة الثانية التعددية المواكبة للاستقلال	123
المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية في المغرب	126
المطلب الثالث: القوى الحزبية الفاعلة في المغرب	131
المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية بالمغرب	135
المطلب الأول: طبيعة النسق السياسي	135
الفرع الأول: النسق السياسي المغربي	136
الفرع الثاني التنمية السياسة وأولويات الخطاب الملكي	140
المطلب الثاني: حدود تنمية المجتمع المغربي	142
المبحث الرابع: أزمات التنمية السياسية في المغرب	145
المطلب الأول: أزمة المشاركة السياسية	145
المطلب الثاني: أزمة الهوية	149
المطلب الثالث: أزمة التنشئة السياسية	152
الخلاصة والاستنتاجات	155
الفصل الثالث دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في المغرب	
تمهيد	158
المبحث الأول: الدلالات السياسية للانتخابات والتعددية.	159
المطلب الأول: الأحزاب السياسية والتعددية في المغرب	162
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي.	165
المطلب الثالث: علاقة الأحزاب السياسية بالتنظيمات المدنية والسياسية	172
أولا علاقة الحزب بالجمعيات ذات الطابع السياسي	172

ثانيا: تحالفات الأحزاب السياسية	174
المبحث الثاني: الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي	179
المطلب الأول: الإصلاح السياسي ودستور ماي 2011	180
أولا:الإصلاح السياسي من سنة 1999-2011	181
ثانيا: الإصلاحات السياسية بعد دستور 2011	183
المطلب الثاني: حكومة بزعامة حزب العدالة والتنمية	187
المطلب الثالث: آفاق التنمية السياسية لدى الأحزاب السياسية بعد الإصلاح السياسي	191
أولا: مسألة الهوية وطبيعة النظام السياسي	192
ثانيا: المتعلق باختلاف حول الدولة المدنية والمملكة البرلمانية	199
ثالثا الأحزاب السياسية والمجال القانوني	200
رابعا لأحزاب واستقلالية السلطة القضائية	201
خامسا: الأحزاب السياسية والمؤسسات	203
سادسا: الأحزاب السياسية والعدالة الترابية أزمة التغلغل	206
المبحث الرابع: تعامل الأحزاب السياسية مع أزمات التنمية السياسية في المغرب	207
المطلب الأول: الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة السياسية	207
أولا: مشاركة الأحزاب المغربية في السلطة التنفيذية الحكومية	208
ثانيا: مشاركة الأحزاب المغربية في السلطة التشريعية "البرلمان	212
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية وأزمة التنشئة	217
الخلاصة والاستنتاجات	229
الفصل الرابع تحديات ومستقبل الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في المغرب	
المبحث الأول: تأثير المؤسسة الملكية على مستقبل العمل الحزبي و التنمية	132

السياسية	
المطلب الأول: علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة	132
المطلب الثاني: علاقة الملك بالأحزاب السياسية	237
المبحث الثاني: عوائق الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب	242
المطلب الأول: معوقات التنمية السياسية بالمغرب	242
المطلب الثاني: معوقات العمل الحزبي في سبيل دعم عملية التنمية السياسية	256
أولا: العامل الموضوعي	257
ثانياً:المعوقات الذاتية التي ترتبط بالأحزاب السياسية ذاتها	264
المبحث الثالث: آليات تفعيل العمل الحزبي للمساهمة في التنمية السياسية بالمغرب	269
المطلب الأول: دور المؤسسة الحزبية	270
المطلب الثاني: التمكين المعلوماتي للأحزاب	273
المطلب الثالث: التقويم الذاتي و ثقافة المسؤولية	274
المطلب الرابع: تفعيل التواصل الحزبي	276
المطلب الخامس: تنشيط الدبلوماسية الحزبية	276
الخلاصة والاستنتاجات	279
الخاتمة	284
قائمة المصادر والمراجع	301
الفهرس	338